خالد بن محمد القاسمى

الجزر الثلاث
بين السيادة العربية
والاحتلال الإيرانى

الطبعة الأولى (أغسطس 1997)

الجزر الثلاث بين السيادة العربية
والإحتلال الإيرانى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ما إن تبحر السفن القادمة من بحر عمان بوابة مضيق هرمز حتى تطالعها فى الأفق الممتد امامها اشباح أطواد داكنة اللون ، كأنها عمالقة تنتصب وسط زرقة الماء وهدير الأمواج وصفق الرياح ، ثم ، ولدى اقترابها منها ، تدرك أنها حيال مجموعة من الجزر تنتشر فى قلب الخليج العربى . فكأنما نفثها البحر الأسطورى لتكون عوناً للسفن العابرة فى مياه الخليج ، وحامية لها من العواصف والغوائل والحدثان ، ومحطات تستريح على شواطئها من عناء طول السفر ، وتتزود منها بالمياه العذبة المتفجرة من أعماقها . تلك هى جزر الخليج العربية وأهمها قاطبة : أبو موسى ، طنب الكبرى وطنب الصغرى . شاهدنا على أهميتها أنها كانت دائما محط أنظار مختلف الأطراف التى لعبت دوراً بارزاً فى منطقة الخليج كالبرتغاليين والإنكليز ، ثم محاولة الألمان التغلغل إليها ، وأخيراً اصرار إيران على إحتلالها وفرض سيطرتها الكاملة عليها ، خصوصاً منذ عام ١٩٩٢ أما اهميتها فتكمن فى موقعها الإستراتيجى المميز .

مانود تأكيده ، بادىء ذى بدء ، إن الجزر الثلاث عربية لاريب فى ذلك ، وتترسخ فيها جذور الحضارة العربية ، من جماد التراب والحجر الى روح النخيل والبشر ، لكن إيران تزعم انها ايرانية أصلاً ، احتلها العرب ابان وجود الاستعمار الانكليزى فى الخليج ، وينبغى بالتالى أن تعود إلى اصحابها الشرعيين !؟ وعلى ذكر الحضارة ، فمن المسلم به أنها لاتولد بين ليلة وضحاها ، بل هى حصيلة تراكم الموروث عبر مئات ، بل آلاف السنين ، فلو كانت مزاعم ايران

صحيحة ، لما إستطاع العرب ، ضمن حقبة زمنية قصيرة أى منذ الإحتلال الإنكليزى حتى اليوم أن يفرضوا حضارتهم على الجزر فى حين اننا لا نجد بالمقابل ، أياً من معالم الحضارة الإيرانية فى اية زاوية من الجزر تدعم الإدعاءات الإيرانية . ونلاحظ من ناحية أخرى ان إيران لم تستطع ان تفرض حضارتها على اقليم عربستان العربى ، الخاضع لسيطرتها ، رغم مرور فترة زمنية طويلة على إحتلالها لهذا الإقليم الذى مايزال يحتفظ بحضارته العربية ، رغم كل المحاولات الإيرانية الهادفة الى اقتلاعه منها ، وتغريبة عنها ، وتطبيعه بالطابع الأعجمى . تلك هى أيضاً حال اقليم الإسكندرون العربى الخاضع للسيطرة التركية ، وحال الشعب العربى الفلسطينى فى الأرض المحتلة أضف إلى ذلك ، أن مزاعم إيران بالنسبة للجزر العربية تتنافى وابسط قواعد المنطق ، إذ كيف يعقل أن يتمكن العرب ، فى وقت كانوا فيه قبائل متفرقة ايادى سبأ ، من انتزاع الجزر من دولة يشهد لها التاريخ بالنفوذ والقوة العسكرية والحشود البشرية ، ليس فى منطقة الخليج فحسب ، بل فى منطقة الشرق الأوسط ككل .

خلاصة القول ، إن مزاعم ايران فى ملكية الجزر العربية باطلة جملة وتفصيلاً ، كما سيتبين لنا من فصول هذا الكتاب ، ولاشك بأن دافعها الى ذلك هو النزعة القومية الفارسية التعصبية والعداء للعرب . هذا العداء الكامن منذ زمن بعيد ، والذى بدأ يذر قرنه منذ عهد الفتوحات الإسلامية التى تمكنت من كسر شوكة القوميات المحلية ، وفى مقدمتها الفارسية المجوسية ، لمصلحة الإسلام . ثم ، وبعد قرون من الركود والتربص ، تحاول ايران الحديثة اعادة مجد الامبراطورية الفارسية القديمة ، فلطالما تغنى الشاه المخلوع محد رضا بهلوى بعظمة داريوس الكبير ، وبأمجاد فارس القديمة .

ولم تكن هذه محاولاتها الأولى فى هذا المضمار ، بل سبقتها محاولات عديدة استهدفت اختراق الطرف الغربى من الخليج والهيمنة عليه ، متبعة سياسة

"القناع" التى مازالت تتبعها حتى اليوم ، واعنى به قناع الإسلام . نذكر على سبيل المثال محاولات آل بويه والبرامكة فى العصر العباسى ، والهادفة الى الإستيلاء على مقاليد الخلافة الإسلامية ، وكثافة الهجرة الإيرانية حديثا باتجاه دول الخليج العربية ، وأخيراً احتلال الجزر العربية الثلاث : أبو موسى ، وطنب الكبرى والصغرى عام ١٩٧١ من قبل عسكر الشاه المخلوع ، والذى توجته دولة الثورة الإسلامية بإجراءات تصفية ضد مواطنى جزيزة أبو موسى عام ١٩٩٢ .

فعندما نجحت الثورة الإسلامية فى ايران ، وتسلمت مقاليد الحكم . استبشر العرب خيراً بانتصار الإسلام فى دولة الطغيان والسافاك . بيد أن هذا التفاؤل لم يستمر . إذ سرعان ما بدأت التصريحات الإيرانية "الاسلاموية" الصريحة والضمنية ، بتجديد مزاعمها فى ملكية الجزر الثلاث . ويتضح لنا بما لايقبل الشك ان النظام الجديد هو استمرار للنظام الشاهنشاهى البائد ، إنما بجلباب مختلف .. وربما قام بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية و .... إسرائيل . وإلا فكيف نفسر ان تخدع امريكا الشاه وتنصحه بمغادرة ايران مؤقتا تفادياً لأى اصطدام مع الثورة الإسلامية ، ثم تتخلى عنه نهائيا ، وهو الذى كان ربيبها الحصرى تقريباً فى منطقة الشرق الأوسط والمؤتمن على مصالحها ، بعد إسرائيل ؟

ومنذ احتلال الجزر حتى الآن ، ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة تمارس اعلى درجات ضبط النفس فى نزاعها مع إيران حول الجزر ، وتحاول بشتى الطرق السلمية والدبلوماسية استرداد الحق المسلوب . لكن إيران مازالت تصم آذانها ، وتتجاهل حتى النداءات العالمية المطالبة بحل قضية الجزر سلمياً . أخيراً ، لم يعد امام دولة الإمارات سوى نقل القضية الى أروقة محكمة العدل الدولية ليصار الى حلها قضائياً وقانونياً .

ومن غريب المفارقات ان ايران تنهى عن أمر وتأتي بمثله . فهي من ناحية تندد وتدين الإحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وسائر الأراضي العربية المحتلة وتدعو الى الجهاد المقدس لتحرير القدس من الرجس الصهيوني ، بينما تمارس، من ناحية أخرى ، إجراءات تعسفية في الجزر العربية لاتقل عسفاً عن الممارسات الإسرائيلية .

ومن الملاحظ اليوم ، ونقولها بتحفظ ، إن إسرائيل اليهودية بدأت تعني فعلاً سلبيات الحرب والإحتلال مما يعود عليها بالويل والثبور ، فإذا بها تفتح ذراعيها للسلام ، علماً بأنه تعتبر عدواً تقليدياً تاريخياً للعرب والإسلام . فلماذا تستمر ايران "المسلمة" في غيها ، وما هو هدفها الإستراتيجي من وراء اعمالها هذه ؟

ان تفسيرنا الوحيد لذلك هو رغبة ايران في بسط نفوذها العنصري الفارسي على منطقة الخليج العربي ونهب خيراته ومنع الدول العربية من أي تطور ، وهي تلتقي في ذلك مع العنصرية الصهيونية ، بدعم من الغرب الإستعماري وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ثبت بالبراهين القاطعة تحالف هذا المثلث الإرهابي لزعزعة الاستقرار في الدول العربية ، فإيران هي التي تغذي اليوم وتدعم اعمال الإرهاب التي تشهدها بعض أقطار الوطن العربي كمصر والجزائر ولبنان ، متخفية وراء قناع الإسلام . والجدير بالذكر ان شمعون بيريز اعلن ، ابان الإعتداء الإسرائيلي على لبنان في شهر ابريل ١٩٩٦ ، ان ايران تدعم اليمين الإسرائيلي المتطرف ، وتتعاون معه . وهذا يعني ان ايران ليست بدولة اسلامية ، بل هي "اسلاموية" أو بالأحرى "اسلامجية" على غرار "وكنجي" و "عربجي" و "مخزنجي" .... أي تمارس مهنة الإسلام . وهو منها براء .

الجزر عربية وستبقى ، واصرار ايران على احتلالها سيؤدى بمنطقة الخليج العربى الى عواقب لاتحمد عقباها . إن الغرب يتربص بالمنطقة ، ويثلج صدره بالتفرج على اشتعال النار فيها ، لأن ذلك يصب فى مصلحته بحيث يبقى الشرق الأوسط سوقاً دائمة له :ينهب خيراته ويزوده بكل أنواع الأسلحة الفتاكة ، ويعرقل بالتالى أية مسيرة نهضوية وتنموية بين ربوعه .

إنطلاقاً من هذه الثوابت ، كان هدفنا من هذا الكتاب هو تبيان الحق ، ودعوة ايران ، بحكم الأمر الواقع ، أى بحكم حتمية المصير المشترك وحسن الجوار والإنتماء الى الدين الإسلامى الشريف إلى إدراك خطورة الموقف والاحتكام الى روح الإسلام كمصدر للحكمة والتعقل والعدالة والمساواة ، والعودة الى جادة الصواب ، والقبول اخيراً بدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة الى الحوار البناء والمثمر حول قضية الجذر الثلاث بما يضمن حقوق دول المنطقة ومصالحها بحيث يسود الأمن والسلام فيها . ولن يتم ذلك إلا من خلال إتفاق عربى – ايرانى ضمن إستراتيجية حماية منطقة الخليج من الرياح الأجنبية .

المطلوب إذاً من إيران أن تراجع حساباتها وأن تعترف بأنها ليست وحدها فى الساحة الخليجية ، المطلوب منها ، إذا كانت تدين حقاً بدين الإسلام ، أن تجعل من القرآن الكريم ناموساً ، ومن الحديث الشريف نبراساً ، وأن تعتبر بما فعل الله تعالى بفرعون وعاد وثمود حين ظلموا وفسدوا وافسدوا . وما زال باب الحوار الإيجابى مفتوحاً على مصراعيه . فهل من آذان صاغية ؟ وهل تسارع ايران الى استدراك الأمور قبل أن يسبق السيف العذل ؟

ولسوف يشكل كتابنا هذا وثيقة تعرض النوايا والإطماع والممارسات الإيرانية، وموقف دولة الإمارات إزاءها وردود الفعل الإقليمية والعربية والدولية.

وسنتناول بالدراسة حقبات ثلاث : ماقبل الإحتلال الإيرانى للجزر ، مرحلة الإحتلال وبعدها ، ثم المستجدات الطارئة فى عقد التسعينات . كما سنورد ماستطعنا إليه سبيلا من الوثائق والأسانيد القانونية المتعلقة بملكية الإمارات للجزر ونحللها ونعلق عليها بطريقة موضوعية ، إنما دون التخلى عن نزعتنا القومية العربية ، بحيث يتسنى للقارىء أن يدرك الحقائق ويتعرف على اصحاب الحق الشرعيين فى ملكية الجزر الثلاث : أبو موسى ، طنب الكبرى وطنب الصغرى .

وما توفيقي إلا بالله ..

خالد بن محمد القاسمي

القسم الأول

مرحلة ما قبل الاحتلال الإيرانى للجزر

الفصل الأول

جزر الخليج العربى

الفصل الأول
جزر الخليج العربي

يضم الخليج العربى بين حناياه عدداً كبيراً من الجزر التى شكلت دائماً محور صراع مستمر بين الإمارات العربية المنتشرة على ساحله الغربى وايران المتكئة على ساحله الشرقى . وأهم هذه الجزر هى صرى ، قشم ، هنجام ، أبو موسى ؛ طنب الكبرى وطنب الصغرى . وبالرغم من ضآلة مساحة هذه الجزر ، فإن أهميتها تكمن فى وقوعها قرب بوابة الخليج ، قبالة مضيق هرمز ، وعلى الطرق الملاحية القائمة بين هذه الجزر والشواطىء . ولطالما استخدمتها السفن العابرة كمراسى وملاجيء لها عند هبوب العواصف البحرية . وكان رجال القبائل العربية يؤمونها من الضفة الغربية للخليج لرعاية ماشيتهم صيفاً وهذا اضافة الى كون بعضها يحوى بعض الثروات الطبيعية كالأكسيد الأحمر والبترول .

وقد إستطاعت إيران ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، احتلال جزر قشم وصري وهنجام ، إضافة إلى إحتلال إقليم عربستان (إي دار العرب)، الرابض على الساحل الشرقي للخليج العربي . لكن هم إيران ، كما يبدو كان يتركز طيلة نيف ومئة وخمسين عاماً على الجزر الإستراتيجية الثلاث : أبو موسى ، طنب الكبرى وطنب الصغرى . ومنذئذ ، لم تأل جهداً فى اتباع كل الأساليب بهدف السيطرة عليها .لكن محاولاتها كانت دائما تبوء بالفشل الى أن تم لها ذلك فعلاً عام ١٩٧١، بدعم وتواطؤ من بريطانيا ، مما شكل منعطفاً خطيراً فى الخريطة الجيو- بوليتيكية الخليجية وفى العلاقات العربية - الإيرانية.

والواقع أن إيران كانت ، وما تزال تصر على أن الجزر إيرانية ، لكنها لم تقدم حتى الآن أية وثيقة تاريخية أو قانونية تثبت احقيتها بملكية الجزر ، سوى

بعض الحجج الواهية غير الموثوقة ، كمثل ادعائها بان الجزر موجودة فى «الخليج الفارسى »، وبالتالى فهى فارسية ولكننا كعرب نقول أنها موجودة فى الخليج العربى ، لذا فهى عربية، وما يدعم حجتنا أن العرب موجودون على ضفتى الخليج ، الغربية والشرقية (حيث اقليم عربستان الذى يحتله الفرس)، إنما قبل الغوص فى بحث قضية الجزر العربية الثلاث ، سنحاول إلقاء بعض الضوء على كل منها.

جزيرة أبو موسى :

اضافة الى أهمية موقعها كمحطة بحرية استراتيجية تنتصب قبالة معبر مضيق هرمز ، تعتبر جزيرة أبو موسى من أكبر جزر الخليج مساحة . إنها مستطيلة الشكل ، يبلغ طولها حوالى ٧ كم وعرضها حوالى ٥ . ٤ كم ومساحتها حوالى ٣٥ كم مربع .وهي تتبع امارة الشارقة وتبعد عنها حوالى ٧٥ كم ، فى حين تبعد ٩٥ كم عن ميناء لنجه الإيرانى كما تبعد قرابة ١٦٠ كم عن مضيق هرمز.

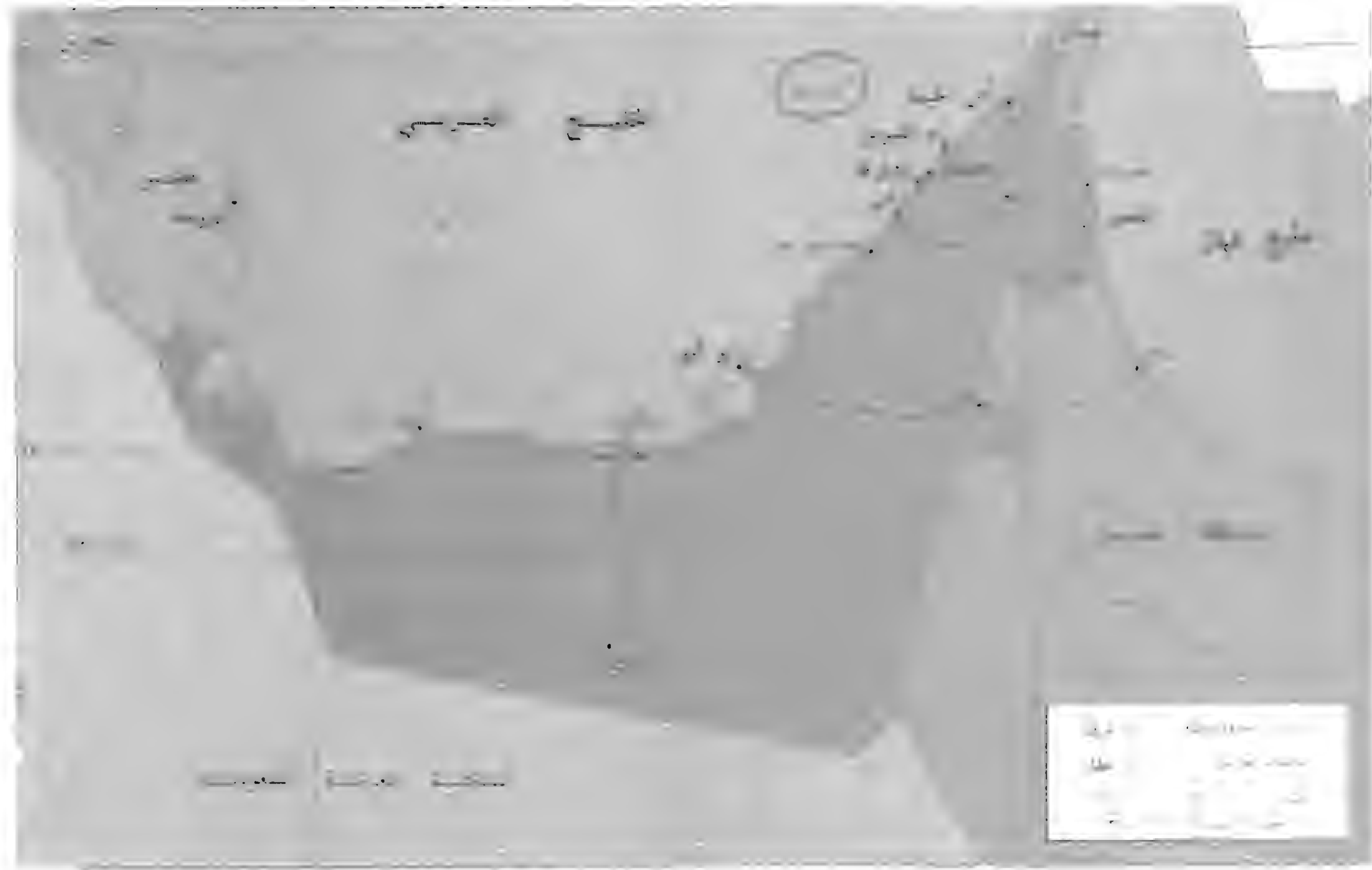
ويرتبط تاريخ الجزيرة بتاريخ القواسم . ففى نهاية القرن التاسع عشر ، شيد فيها الشيخ سالم بن سلطان القاسمى قصراً عملت سلطات الإحتلال الإيرانى على هدمه وسوته بالأرض . من ناحية أخرى ، كانت الجزيرة تحتوى على حوالى ٣٠٠ نخلة تنتشر حول الأرض الخصبة المزروعة بالشعير والحبوب والبصل الذى تصدره إلى الشارقة وبقية الإمارات العربية [١]. ومرد هذه الخصوبة الى المياه العذبة المتفجرة من جوف الأرض ، والتى كانت السفن المارقة تتزود منها لدى رسوها على شواطىء الجزيرة . وبسبب من حالة عدم الإستقرار ، اندثرت زراعتها وتحولت أراضيها الى سهول رملية مغطاة بالأعشاب الجافة .

وعلى سطح الجزيرة ، تنتشر مجموعة من التلال المنفردة منها جبل محرومة وتل العماميل وبلد عالى . وأعلى منطقة فيها تقع فى منتصف الجزيرة يبلغ

١ - مجلة العربى ، العدد ١١٩ ، أكتوبر ١٩٦٨ ، ص ٣٨.



خارطة دولة الإمارات العربية المتحدة توضح مواقع الجزر المحتلة
صورة رقم (١)



خارطة الامارات توضح موقع جزيرة أبو موسى المحتلة
صورة رقم (٢)

رتفاعها ٣٦٠ قدماً . ويبلغ عمق المياه الساحلية فيها حوالى ٧٥ قدماً . وتحتوى على قرابة ٢٠ بئراً توفر المياه العذبة الصالحة للشرب . يبلغ عدد سكانها حوالى ١٠٠٠ نسمة ، وهم فى غالبيتهم من العرب ، من قرية الخان بين دبي والشارقة ، ويمتهنون الرعى وصيد السمك . وقد كان سكان الجزيرة يملكون اسطولاً لصيد السمك والتجارة . وقد تصل الى الجزيرة سنوياً مجموعة كبيرة من البواخر لشراء السمك الذى تقوم الشركات الأجنبية بتجفيف قسم منه وتعليب القسم الآخر (٢) . وكانت جزيرة أبو موسى تعتبر من المناطق التى يقصدها شيوخ الشارقة بصورة تقليدية خلال موسم الصيف للصيد والقنص حيث توجد فيها الأرانب والحيوانات البرية الأخرى نظراً لخصوبة تربتها ووجـــود الكلأ فيها (٣) كما درج أبناء الإمارات المولعون برياضة صيد الصقور العريقة على التوجه إلى أبو موسى لنصب الشراك بهدف اصطياد الصقور حية تمهيداً لتدريبها وتدجينها على الصيد(٤) .

والواقع أن أهمية الجزيرة تكمن فى مياهها العميقة الصالحة لرسو السفن المارة فى الخليج عند تعرضها الى العواصف فى المنطقة . وكانت بمثابة ملاذ لجميع أنواع السفن . كما أن موقعها يحتل قلب مضيق هرمز مما يساعدها على مراقبة السفن التى تنقل البترول (٥) عبر الممر المائى الذى تمر به ناقلة نفط كل اثنتى عشرة دقيقة . وقد إزدادت أهمية هذه الجزيزة منذ عام ١٩٥٢ ، عندما اعطى حق استثمار رواسب أوكسيد الحديد الذى يوجد فيها إلى شركة الوادى الذهبى ، وعندما اكتشف النفط فى مياهها عام ١٩٧٣ ، ولفترة قريبة ، كان

٢- محمد حسين الزبيدي : موقفنا القومي في قضية الجزر العربية الثلاث ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٠ ، ص ٧

٣ لؤي بحري : الأطماع الأجنبية في جزيرة ابو موسي العربية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ٧.

٤ - مجلة الوسط ، لندن ، العدد ٨٦ ، تاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

٥- طاهر عبد موسى : الإحتلال العسكري الإيراني لجزر أبو موسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغري ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦.

يوجد فى الجزيرة دائرة جمركية ومدرسة ابتدائية ومسجد كبير. وفيها مشروعات للماء والكهرباء ودار للمعلمين وساحة رياضة (٦).

ومع دخول قوات الشاه الى الجزيرة عام ١٩٧١ ، سرعان مانصب فيها الجنود الإيرانيون بعض المدافع الثقيلة المصوبة نحو البحر وبنوا مهبطاً للطائرات المروحية (٧) . ولم تلبث الجزيرة أن أكتظت بالإيرانيين وتعرضت لعملية تغيير قسرية ومدروسة بدأت بشق طريق جديد يفصل بين المنطقتين العربية والإيرانية . هذا الطريق بدأ بالإمتداد والتعرج مع الوقت حتى أنه أصبح يحيط بالجزيرة من كل جانب . ثم تلاه فتح مصرف "ملى ايران" فى القطاع الإيرانى وإقامة مراكز حراسة ومركز شرطة تبعتها خطوة كبيرة تمثلت فى السيطرة الإيرانية الكاملة على الميناء الخاص بالجزيزة ، وهو ميناء طبيعى لم يحتاج الكثير من التعديلات (٨) ويبدو أن التجربة الفلسطينية تكررت فى جزيرة أبو موسى . فمثلما راحت اسرائيل تبنى المستعمرات الصهيونية ، الواحدة تلو الأخرى ، فى الأراضى المحتلة ، عمدت إيران الى اقامة مجمعات سكنية فى الجزيرة بحجة ضرورة استقدام جنود وعناصر الحراسة والشرطة وعائلاتهم من دون الحصول على موافقة الإمارات ، ومنعت فى الوقت نفسه العرب من دخول الجزء الإيرانى (٩) .

واليوم تتطور الأحداث وتتسارع فى الجزيرة بشكل خطير ، كما سنرى لاحقاً ، مما ينذر باحتمال وقوع عواقب وخيمة تجر الويلات الى منطقة الخليج إذا لم يتم التوصل إلى حل سلمى لقضية الجزر الثلاث .

طنب الكبرى :

وهى تابعة لإمارة رأس الخيمة . تقع على بعد ٥٩ كم جنوب غربى جزيرة قشم ، وعلى بعد ٧٨ كم شمال غربى جزيرة الحمراء ، وموقعها الى الشمال الشرقى

٦- محمد حسين الزبيذي : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ٧.
٧- جون بولوك : الخليج ، ترجمة دهام موسى العطاونة ، لندن ، ١٩٨٨ ، ص ٦٤.
٨ - مجلة الوسط ، العدد ٨٦ ، مرجع سابق .
٩ - المرجع السابق .

من جزيرة أبو موسى ، وتبعد عنها ٥٠ كم . هى دائرية الشكل . يبلغ طول قطرها حوالى ٣.٥ كم ومساحتها حوالى ٩ كم مربع . إنها قليلة الإرتفاع، وأعلى منطقة فيها تصل إلي ١٦٥ قدماً ، وهى عبارة عن قبة صخرية غنية بالمعادن وخصوصاً التراب الأحمر . وفيها بعض المراعى ، كما تتوافر فيها المياه العذبة ، يسكنها حوالى ٧٠٠ نسمة من العرب معظمها من الصيادين . وفيها مدرستان ومركز شرطة ومركز صحى وفنار للسفن (١٠) .

وكغيرها من الجزر المنتشرة فى وسط الخليج العربى ، خضعت طنب الكبرى عبر العصور للفاتحين المتوالين الذين حكموا منطقة الخليج العربى من يونان ورومان وفرس وعرب ومغدل وبرتغاليين وانكليز .وقد حكم الجزيرة القواسم منذ عام ١٧٥٠ م على الأقل . سكانها ينتمون الى ذات القبائل العربية التى تسكن البر المقابل (١١) . وكانت الجزيرة مقصداً للسفن والزوارق العابرة بين المحيط الهندى والخليج العربى تتزود منها بالماء العذب ، وهو موجود بكثرة فيها .

ولقد تغير الوضع تماماً فى الجزيرة إثر الاحتلال ، حيث قامت إيران باتخاذ اجراءات تعسفية عبر حاميتها العسكرية فى الجزيرة ضد القوارب العربية التى تجوب المنطقة بحثاً عن الصيد البحرى الوافر هناك والتى كانت تقوم بعمليات التبادل التجارى المحدود (اللنشات الخشبية المتوسطة الحجم والكبيرة التى تنقل البضائع بين موانيء الإمارات وموانيء الساحل الشرقى للخليج). وقد عمدت زوارق الحراسة الإيرانية فى الجزيرة أكثر من مرة الى احتجاز الصيادين وقطع شباكهم والتحقيق معهم مما دفع صيادى رأس الخيمة الى التخلى عن مصدر رزق اساسى لكثير من العائلات (١٢) . وقد اتبعت إيران سياسة تضييق

١٠- مجلة الشرطى - الشارقة ، تاريخ ١ / ١ / ١٩٩٤ ، ص ١١ .
١١ - عبيد طويرش : الصراع حول مضيق هرمز ، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص ٢٠ .
١٢ - مجلة الوسط ، العدد ٨٦ ، مرجع سابق .

الخناق والتجويع لقطع كل شريان عربى فى الجزيرة ومحيطها ، وتنصيب نفسها الوصى الوحيد على أمن الخليج وممتلكاته .

وقد أنشأت سلطات الإحتلال فى طنب الكبرى محطة رادار وحولتها مع طنب الصغرى ، إلى مراكز عسكرية للمراقبة والتفتيش .

طنب الصغرى :

تقع الى الشمال الشرقى من طنب الكبرى ، وتبعد عنها حوالى ١٢ كم . كما تبعد مسافة ٩٠ كم عن الساحل العربى . وهى جزيرة صغيرة مثلثة الشكل ، يبلغ طولها ٢ كم وعرضها كيلو متراً واحداً . وتتكون من تلال صخرية داكنة اللون تقع في طرفها الشمالي . ويبلغ أقصى إرتفاع فيها ١١٦ قدماً . وهى خالية من السكان ، وتكثر فيها الطيور البحرية .

والجدير بالذكر أن كل الدلائل الجغرافية والتاريخية والقانونية تدحض ادعاءات إيران فى ملكيتها للجزر الثلاث ، بل وتؤكد عروبتها وملكية القواسم لها . وما الادعاءات الإيرانية سوى محض افتراء نابع من دوافع عنصرية واطماع توسعية لدى الدولة الشاهنشاهية ومن تلاها .

الفصل الثاني

عروبة الجزر

الفصل الثانى
عروبة الجزر

القواسم والجزر

منذ أكثر من مائتى عام ، كان القواسم يسيطرون على الساحلين الغربى والشرقى القريبين من مدخل الخليج العربى . فمنذ عام ١٧٦٣ ، تمت لهم السيطرة على جزيرة قشم ومدينة لنجة ولفت وشناص على الساحل الشرقى . ومن الطبيعى ان تكون الجزر الواقعة بين الساحلين ملكاً لهم . هذا ما اكدته احدى الوثائق البريطانية الصادرة عن مكتب وزارة الهند بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٢٨ . ومما جاء فيها : "..... فمنذ عام ١٧٢٠ م ، كان شيوخ العرب القواسم يمارسون نشاطاً ملحوظاً على هذه الجزر .... ومن خلال دراستنا للوثائق وجدنا أنه ..... ليس هناك مايشير الى فرض بلاد فارس لهيمنتها وسيطرتها على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، حتى قبل عام ١٧٥٠م. كما ولم تمارس الحكومات الفارسية المتعاقبة أية سلطة أو سيادة على أى من هذه الجزر خلال الفترة الواقعة بين ذلك التاريخ وعام ١٨٨٧ ، عندما استعاد الفرس لنجة من أيدى الشيوخ القواسم .... وكانت هذه الجزر خلال هذه الفترة وما قبلها جزء من الممتلكات التى توارثها الشيوخ العرب . [١]

وكان القواسم فى تلك الفترة يملكون أسطولاً بحرياً ، ويتمتعون بقدرات قتالية عالية . تشهد بذلك معاركهم العديدة مع القوى الإستعمارية التى تعاقبت فى اجتياح منطقة الخليج . وقد استمر هذا الوضع طيلة عدة عقود لم تتمكن خلالها أى من القوى المعادية من كسر شوكة القواسم . إنما ، وعلى قاعدة سياسة "فرق

١- FO 371/13010 /INDIA OFFICE/B 397, STATUS of ISLANDS of TUNB, 24 August 1928.

مجلة درع الوطن - تاريخ ١٩٩٣/١٠/١

تسد" التى اتبعتها بريطانيا بصورة خاصة ، حدث انشقاق داخلى فى صفوف القواسم ، نجم عنه استقلال إمارة رأس الخيمة عن الشارقة . وكان يحكم الأولى حميد بن عبد الله الذى وضع يده على جزيرة طنب لقربها من إمارته ، ويحكم الثانية سالم بن سلطان الذى الحق جزيرة أبو موسى بالشارقة لقربها منها أيضاً . ومع ان هذه المنطقة كانت يومئذ تحت سيطرة بريطانيا ، إلا أن هذه الأخيرة لم تتدخل فى هذا الموضوع ، لأنها اعتبرت ان مايحدث هو من الأمور الداخلية . والواقع أنه من عادة المستعمر اثارة الغوغائية والفوضوية والتفرج على تقاتل الأخوة !

تلك الفترة ، كانت الإمارات العربية فى حالة صراع وحروب بحرية فيما بينهما. وربما كان لذلك تأثيره على خطوط الملاحة البحرية ، مما استدعى تدخل بريطانيا . ولأن القواسم كانوا يشكلون أكبر قوة محلية تقف فى وجههم ، شن عليهم البريطانيون حرباً شعواء دامت سنوات عدة إلى أن تمكنوا أخيراً من التغلب عليهم عام ١٨٢٠ ،وبالتالى أجبر القواسم على الدخول فى معاهدات حماية مع بريطانيا . عندئذ استغلت إيران فرصة ضعف القواسم لتحتل ميناء لنجة عام ١٨٨٧ ، ثم صرى وهنجام وظل حاكم الشارقة صاحب السيادة على أبو موسى وجزيرتى الطنب .

معاهدات الحماية

عام ١٨٣٥ ، وأثر الحروب البحرية ، اقترح "هينيل " المقيم البريطانى عقد إتفاقية هدنة فى ٢١ مايو تستمر حتى نهاية ١٨٣٥ ، وتقضى بوقف النزاعات البحرية لمدة ستة أشهر ومعاقبة كل من يخل بهذه الإتفاقية بدفع تعويض معين . وبهذه الطريقة ، اجبر حكام الإمارات الى الاعتراف بالخطوط الملاحية الرئيسية الواقعة على امتداد الساحل الإيرانى واعتبارها مياه محايدة لايحق لأى من سفن الإمارات العربية استخدامها . وقد استطاع هينيل بذلك أن يحصر الحرب البحرية بين الامارات عن طريق رسم خط وهمى لتقسيم مياه الخليج إلى قسمين وعرف

هذا الخط بالخط الفاصل أوالمانع ، ويبدأ من جزيرة أبو موسى الى جزيرة صرى ثم يمتد الى الشمال الشرقى على طول الخليج ويقسم مياهه الى قسمين متساويين. ولكن "موريسون" الذى خلف هينيل اثناء اجازته - كان أسوأ من سلفه، حيث استطاع اقناع حكام الإمارات بتمديد الهدنة فى ابريل عام ١٨٣٦ ، واعاد رسم الخط الفاصل أو المانع ، مراعياً ان يكون بعيداً عن الساحل الإيرانى. وأصبح الخط الجديد يمتد على الجانب الغربى من شبه جزيرة مسندم الى نقطة تبعد عشرة اميال تقريباً جنوب جزيرة ابو موسى . ولاشك بأن هذا التعديل سيساعد إيران على المزيد من حرية الحركة فى مياه الخليج ، ومن ثم ضم جزيرتى أبو موسى وصرى . إذ أنه أدى الى خنق الملاحة العربية على مدخل الخليج وحصرها فى مسافة اميال قليلة من عرض البحر . وابدى حكام الإمارات معارضة شديدة لتثبيت ذلك الخط ، ومنهم سلطان بن صقر القاسمى الذى أكد بأن موانىء خورفكان ودبا على بحر عمان من توابعه وان منع سفنه من القيام بالدوران حول رأس مسندم يمنعها من الاتصال بها . لكن موريسون رفض ذلك . ووافق حكام الإمارات على عقد إتفاقية جديدة للهدنة وقعت فى ١٣ ابريل ١٨٣٦ ، ولاتختلف كثيراً عن الإتفاقية السابقة . وامتدت الهدنة من ستة أشهر الى ثمانية اشهر [٢].

وإذا عرفنا ان بداية مطالبة إيران جدياً بالجزر العربية الثلاث كانت عام ١٨٤٥، نستنتج بالتالى انه ليس من قبيل الصدفة ان تأتى هذه المطالبة بعد مرور فترة قصيرة على أولى اتفاقيات الهدنة عام ١٨٣٥ . فكأنما ارادت بريطانيا بذلك أن تعطى إيران الضوء الأخضر للتدخل فى شؤون الجزر بفرضها الخط المانع الذى يحول دون تدخل القوى البحرية العربية لمنع ذلك .ونستلخص هنا أن تلك كانت بداية الدعم البريطاني الضمنى لإيران فى تحقيق أهدافها التوسعية .

٢- جمال زكريا قاسم : دراسة لتاريخ الإمارات العربية فى عهد التوسع الأوروبى الأول ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٣٠ .

وفى ١٥ ابريل ١٨٣٧، جددت اتفاقية الهدنة البحرية . وخلال فترة الهدنة ، لم تحدث أية أعمال عنف . وإذ يدرك الشيخ سلطان بن صقر أهمية ذلك فى تثبيت دعائم الاستقرار والسلام ، يقترح تحويل الهدنة الى دائمة ، ولكن هينيل رفض هذا الاقتراح لأنه يتعارض واهداف بريطانيا التقسيمية . فهدفها لم يكن تثبيت الاستقرار والأمن بل ديمومة اثارة الخلافات والصراعات فى المنطقة . وبالتالى اقترح هينيل تحويلها الى سنوية . فوافق شيوخ الإمارات . وتم توقيع هذه الإتفاقية الجديدة فى ١٨ ابريل ١٨٣٨ ، وظلت تتجدد سنوياً حتى عام ١٩٤٢.

والملاحظ ان هذا الوضع تمخض عن نتائج ايجابية وأخرى سلبية فمن الناحية الإيجابية ، تم وضع حد للاشتباكات بين الأمارات العربية ، وتثبت إلى حد كبير، نوع من الأمن والسلام . أما النتائج السلبية ، فأهمها :

١- إتاحة الفرصة لبريطانيا بأن تفرض سيطرتها بالتحقيق فى الحوادث المخالفة لذلك النظام وتطبيقه وفرض عقوبات فى حالة المخالفة مما أدى إلى التدخل البريطانى لاحقاً فى الشئون الداخلية للإمارات .

٢- إضعاف مقاومة الإمارات العسكرية فى الخليج العربى . فقد منعت هذه الإتفاقية عرب الخليج والتابعين لهم من التصرى علناً لاعدائهم والحيلولة دون رفع السلاح للدفاع عن أنفسهم بوجه المعتدى . وبالتالى منعت سفن الإمارات من تجاوز الخط المانع مما كان له أثر كبير فى عدم تجاوز السفن التجارية وكذلك الحربية . ومع الأيام ، انتهى الأسطول العسكرى للإمارات نظراً لعدم امكانية خروجه أبعد من هذا الخط . وتحجمت قوة الأسطول ثم تدهورت فيما بعد.

٣- منعت الإتفاقية العرب من الرد على الاعتداءات التى يتعرضون لها والاكتفاء باشعار المقيم السياسى البريطانى فى الخليج بوقوع تلك



معركة القواسم مع القوات البريطانية برأس الخيمة ١٨٠٩

صورة رقم (٣)

الاعتداءات . وجاء فى المادة الثالثة منها : "فى حالة وقوع عدوان فى البحر على أى من مواطنينا أو تابعينا الذين يعتبرون فرقاء فى الهدنة ، فاننا لن نلجأ الى الانتقام مباشرة ، بل نقوم بإخبار المقيم البريطانى الذى سوف يتخذ الخطوات اللازمة للحصول على تعويض عن الأضرار الحاصلة[٣] وبهذا ضمنت إيران عدم المقاومة أو الرد فى حالة اعتدائها على أية ناحية عربية، ويكون التعويض المادى هو البديل .

٤- اخيراً ، ضمنت بريطانيا لنفسها حرية الملاحة المطلقة فى مياه الخليج . فلا سفن "قراصنة" تهدد سلامتها ، ولا سفن "غريبة" تنافسها فى التجارة والعسكرة .

وهكذا ، يتأكد لنا من خلال ماذكرناه ان بريطانيا ، وفى الجانب الشرقى من الخط المانع ، كانت تتواطأ سراً مع إيران على القيام بأعمال عدائية ضد الممتلكات العربية. فبعد أن انتزعت القرار العربى لصالحها ، سعت إلى كسب ود الإيرانيين ، لتكون لها حرية التصرف فى منطقة الخليج قاطبة . وعليه ، لم تلبث مدينة لنجة الساحلية وجزيرة صرى أن تعرضتا للاحتلال الإيرانى . فحاول ابناء الإمارات الدفاع عن أنفسهم وحقوقهم فى أملاكهم ، لكن بريطانيا وقفت حائلا دون ذلك ، وطلبت منهم عدم تجاوز الخط المانع أو الفاصل . وبذلك اتيحت أمام إيران احتلال هذه المناطق العربية التابعة للقواسم دون مقاومة تذكر.

وكدلالة على سوء النوايا البريطانية واتفاقها الضمنى مع إيران وعدم اكتراثها بالوضع العربى ، نجد أن اتفاقيات الهدنة لم تأتِ على ذكر الحروب البرية بين الإمارات ، بل كان همها فقط تأمين طريقها البحرى الى الهند عبر الخليج وحمايته ممن كانت تسميهم "القراصنة"، وذلك بالاتفاق مع الكيان الفارسى . والواقع أن السبب الرئيسى لدعم بريطانيا للفرس مرده الى خشيتها من استفحال النفوذ الروسى الذى بدأ يذر قرنه فى منطقة الخليج عن طريق بلاد فارس .

٣- سليم طه التكريتى : المقاومة العربية فى الخليج العربى ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد . ١٩٨٢ ، ص ١٢٣.

الفصل الثالث

بداية أطماع إيران فى الخليج

الفصل الثالث

بداية أطماع إيران فى الخليج

انطلاقاً من نزعة قومية تعصبية ، كان الفرس يتوقون ، وبشتى الوسائل والاساليب ، الى إحياء مجد الإمبراطورية الفارسية القديمة . وقد برزت هذه النزعة بوضوح في العصر العباسى من خلال محاولات بنى بويه والبرامكة الإستيلاء على مقاليد السلطة آنذاك . وبسبب من التفتت وعدم الإستقرار الذى مرت به الدولة الفارسية فى القرون الماضية ، هدأت اطماعها التوسعية فترة من الزمن ، لتتفجر مجدداً فى العصر الحديث ، وكانت البداية عندما تعاون الفرس مع الإستعمار البرتغالى للقضاء على دولة هرمز شريطة أن يدعم الأسطول البرتغالى إيران فى استيلائها على البحرين والقطيف .

وعندما استتب الأمر للبريطانيين ، تعاونت إيران معهم حيث ضمت إليها منطقة عربستان العربية ، والقت القبض على اميرها الشيخ خزعل وارسلته الى إيران مكبلاً بالقيود . وكان خزعل قد رفض الطلبات العديدة التى تقدمت بها الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية لمد خطوط سكك حديدية عبر الأهواز بين طهران وهمدان وتبريز إلى شط العرب . وربما كان ذلك سبباً رئيسياً ومباشراً اثار حفيظة بريطانيا عليه ، حيث لم تتمكن من اختراق معاقله بالأساليب الدبلوماسية ، فتحركت عسكرياً لتلتقى اطماعها الإستعمارية مع اطماع إيران التوسعية .

منذ ذلك الحين ، بدأت إيران توجه أنظارها نحو الخليج العربى وتطالب صراحة بملكيتها لجزره ، وخصوصاً البحرين . وقد برزت هذه المطالبة فعلاً عام ١٨٤٥ ، حينما ارسلت فارس اول مذكرة احتجاج الى اللورد "ابروين" وزير خارجية بريطانيا آنذاك رداً على طلب إعطاء براهين من جانب حكومة فارس

تثبت حقوقها فى جزر البحرين [1]. والواقع أن إيران لم تحدد يومئذ مطالبتها بجزيرة معينة ، بل كانت هذه المطالبة شاملة مما يثبت تقادم نوايا إيران التوسعية .

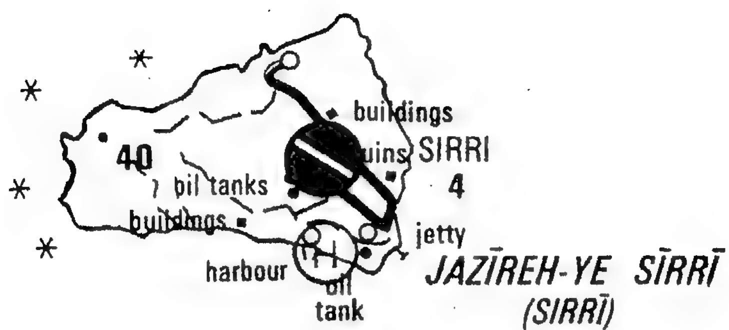
من ناحية أخرى ، كانت بريطانيا تمنع شيوخ الإمارات من دعم بعضهم البعض كى تتمكن إيران من استفراد كل منطقة عربية واحتلالها دون أن تواجهها اية مقاومة عنيفة . وكانت البداية مع إحتلال منطقة بندر عباس .

السيطرة على بندر عباس

عام ١٨٥٤ ، ارغمت إيران الشيخ سيف بن نبهان حاكم منطقة بندر عباس على مغادرتها . اثر ذلك قام سلطان عمان وزنجبار بإعداد حملة بحرية كبيرة بقيادة ابنه توينى لاسترجاع هذه المنطقة . بدوره أعد الشيخ سعيد بن طحنون شيخ أبو ظبى حملة بحرية كبيرة لمساعدة جيش سلطان عمان الى بندر عباس . وقبل اقتراب قوات الشيخ سعيد البحرية من بندر عباس ، قام قائد الأسطول البريطانى فى الخليج العربى باعتراضه ومنعه من مساعدة السلطان وأمره بالعودة فوراً الى أبوظبى . وعندما احتج سلطان عمان على ذلك ، اجابه المقيم البريطانى " أن سموكم يدرك يقيناً بان قبائل ساحل عمان قد تعاقدت فيما بينها بضمان الحكومة البريطانية على أن تبتعد جملة وتفصيلا عن كل ماقد يثير العداء فى البحر ويجلب الاضطراب . كما أن هؤلاء الشيوخ قبلوا فى وقت سابق هذا التعهد بأن تلتزم سفنهم المسلحة خطاً مانعاً لاتتعداه سفنهم " .

وهكذا ، بدأت تتضح معالم المكيدة البريطانية ضد الإمارات العربية من خلال اتفاقيات الهدنة . وكان ان دب العجز فى صفوف الإمارات ولم تعد تقوى على رد أى إعتداء . أثر ذلك ، توالى استيلاء إيران على الجزر العربية ، بدءاً بميناء لنجة عام ١٨٨٧ وانتهاء بالجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١ .

١- فتحية النبراوى ومحمد نصر مهنا : الخليج العربى ، دراسة فى العلاقات الدولية والإقليمية ، منشأة المعارف بالأسكندرية ، دون تاريخ ، ص ٤١٤.



جزيرة صِرّي العربية المحتلة

عام ١٨٨٧ ، احتلت إيران إمارة لنجة الواقعة على الساحل الشرقى للخليج العربى ، والتى كان يحكمها شيوخ القواسم . وتكمن أهميتها فى كونها تتحكم فى مضيق هرمز وجزيرة قشم وباسيدو ، واستولت على المناطق المجاورة لها . وفى هذه العملية ، القى القبض على حاكم لنجة الشيخ قضيب بن راشد ونفى إلى طهران حيث توفى فى سجنه . وفى لنجة ، عملت القوات الإيرانية على بناء قوات عسكرية لها استعداداً لإجتياح بقية مناطق الخليج المجاورة . وهكذا أصبحت إمارة لنجة منطقة عسكرية تابعة للإيرانيين . وفى عملية تموية فاضحة ، قام هؤلاء بتنصيب أمير قاسمى شاب هو محمد بن خليفة بن سعيد حاكماً صورياً على الإمارة ، بينما راح الجنود الإيرانيون فى القرى المجاورة للنجة يعلنون سقوط حكم القواسم ووقوع الإمارة بين أيدى الإدارة الإيرانية ، مما دفع بأعداد كبيرة من القواسم الى الهرب نحو الشارقة ورأس الخيمة . ومن لنجة أصدر أمين السلطان رئيس الوزراء تعليماته الى معاونيه أحمد خان ومدير الجمارك بالتوجه الى الإمارات العربية ، وخاصة دبى لإبرام معاهدة صداقة . وفى نفس الوقت ، اصدر أوامره الى الشيخ حسن بن محمد المعينى حاكم جزيرة قشم بأن يتوجه بقوة من المشاة والمدفعية ويستولى على جزيرة صرى ويرفع عليها العلم الإيرانى . كما أصدر أوامره لقوة إيرانية أخرى بالنزول الى جزيرة طنب لترفع العلم الإيرانى هناك أيضا ، ثم قام بارسال رسالة الى سلطان عمان تركى بن سعيد يخبره فيها بأن لنجة عادت الى الحكم الإيرانى ، وأن الحاكم الإيرانى الموجود فيها هو من التبعية الإيرانية [٢].

وبعد تشتت القواسم وهروب قسم كبير منهم إلى الشارقة ورأس الخيمة ، تمكن محمد بن خليفة ، عام ١٨٩٨ ، من إعادة تنظيمهم وهاجم الحامية الإيرانية الموجودة فى امارة لنجة . وبعملية عسكرية خاطفة ، اسقط القلعة وجبر الحاكم الإيرانى أحمد خان على التسليم ، بينما فر بقية جنود الحامية . وأعلن

٢- محمد حسن العيدروس : دولة الإمارات العربية المتحدة من الإستعمار الى الإستقلال ، منشورات دار السلاسل ، الكويت الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ ص ١٦٥ .

الشيخ نفسه حاكماً لمدينة لنجة ووريثاً للحكم القاسمى [3] . وإذ تطمئن السلطات الإيرانية المقيم البريطانى بأنها لن تقوم بأى عمل عدائى ضد الوضع الجديد فى لنجة ، كانت من جهة أخرى تحرك قواتها لتعيد احتلال الامارة بالفعل، وتحت سمع وبصر المسؤولين البريطانيين الذين لم يحركوا ساكناً .

وكانت المرحلة التالية فى الخطة التوسعية الإيرانية هى المطالبة بجزيرتى صرى وطنب التابعتين للقواسم . والواقع أن مطالبة إيران بالجزر العربية قد اشتدت منذ إحتلالها لامارة لنجة ، خصوصاً بعدما استكانت إلى لامبالاة الموقف البريطانى إزاء ذلك . وكانت جزر صرى وطنب وأبو موسى تابعة لقواسم لنجة الذين اصبحوا بمثابة موظفين ايرانيين . وبالتالى اعتبرت إيران أن كل الأراضى التابعة لامارة لنجة هى ملك لها . وحينما أعد فرع المخابرات التابع لوزارة الحربية البريطانية خريطة لإيران عام ١٨٨٦ ، فضلاً عن الطبعة الأولى من "مرشد الخليج الفارسى" الذى صدر عام ١٨٧٠، ظهرت هذه الجزر الثلاث وقد لونت بنفس لون الأراضى الإيرانية . ولسوف تضع هذه الخريطة الدبلوماسيين البريطانيين فى وقت قريب فى مأزق حرج مع الحكومة الإيرانية التى حصلت على نسخة من هذه الخريطة [4] التى استخدمتها إيران كوثيقة - لكنها غير شرعية - للمطالبة بالجزر . مقابل ذلك ، اعترضت بريطانيا بأن الجزيرتين (صرى وطنب) من املاك القواسم . لكن إيران اصرت على مطالبتها بالجزيرتين . عندئذ ، قدم حاكم الشارقة شكوى واحتجاجاً على هذه الادعاءات الإيرانية ، فى ١٦ أكتوبر ١٨٨٧ ، إلى الحكومة البريطانية التى أيدته فى ذلك . لكن الحكومة الإيرانية لم تكترث بذلك ، وأعلنت ضم جزيرة صرى ، ورفعت علمها على الجزيرة فى آخر عام ١٨٨٧ . ولم تجد الإحتجاجت البريطانية أية نتيجة ، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى أن تقرر ، فى شهر أغسطس ١٨٨٨ ، أمر السكوت على الاحتلال

٣- المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

٤- محمد موسى عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، دار التعلم ،الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٣٢٧ .

الإيرانى لتلك الجزر ، دون أن تسحب اعتراضها على أمر ملكيتها (٥). ومرة أخرى نرى مدى التناقضات فى المواقف البريطانية . وعام ١٩٠٣، تراجعت بريطانيا عن دعمها لإمارة الشارقة ، ووافقت على الإحتلال الإيرانى للجزيرة وتبعيتها لها مقابل تخلى إيران عن مطالبتها لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، شريطة ألا تصبح الجزيرة ميناء لأية قوة اجنبية (٦). ولاشك بأنها كانت تعنى بذلك النفوذ الروسى بشكل خاص .

وأمام تخاذل بريطانيا ورضوخها للابتزازات الإيرانية ، أيقن شيوخ الإمارات أنه لا أمل يرتجى من الإعتماد عليها . وبدأوا يتخوفون من تزايد الأطماع الإيرانية فى بقية الجزر . وأحسن المقيم البريطانى بعدم ثقة شيوخ الإمارات ببريطانيا مما دفعه الى الطلب من حكومته أن يتولى سفيرها فى إيران معالجة الموقف بوضع حد للمطامع الإيرانية .(٧)

بداية التحرش الإيرانى بالجزر العربية الثلاث

١- جزيرة أبو موسى :

أثر الإحتلال الإيرانى لإمارة لنجة ، أخذ رجال الجمارك الإيرانيون يضايقون التجار العرب فيها ويبتزون منهم الأموال ويفرضون عليهم الضرائب ، فهاجر التجار العرب الى موانىء الساحل العربى . ولم يكتفوا بذلك ، بل أن قسماً كبيراً منهم فاتح وكالات النقل والشحن الأجنبية بأن سفنهم يجب أن تأتى إلى أبى موسى أفضل من ذهابها إلى لنجة .....وفعلاً وافقت بعض شركات الشحن على ذلك ، مما أدى إلى ازدهار أبو موسى . ويبدو أن بريطانيا خشيت عن أن تتحول انظار إيران إلى هذه الجزيرة ، فتسعى للسيطرة عليها . لذلك اوعزت الى

٥ – محمد حسن العيدروس : التطورات السياسية فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، دار السلاسل ، الكويت : ١٩٨٣ ، ص ١٦٣ .

٦ – محمد حسن العيدروس : دولة الإمارات ... مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

٧ – فؤاد سعيد العابد : سياسة بريطانيا فى الخليج العربى ١٨٥٣-١٩١٤ ، الجزء الثانى ، دار السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٧ .

القواسم برفع علمهم على الجزيرة . وتم ذلك فعلاً عام ١٩٠٣ . وحدث ماتوقعته بريطانيا، فظهر الإدعاء الإيرانى الأول بهذه الجزر العربية سنة ١٩٠٤ ، وتحركت السفينة الإيرانية مظفرى فى تلك السنة باتجاه جزر طنب وأبو موسى ، وعليها أحد موظفى جماركها وهو بلجيكى ، فأنزل علم الشارقة ورفع العلم الإيرانى بدلاً منه.[٨]

ويمكن أن نستنتج من هذه الحادثة أمرين :

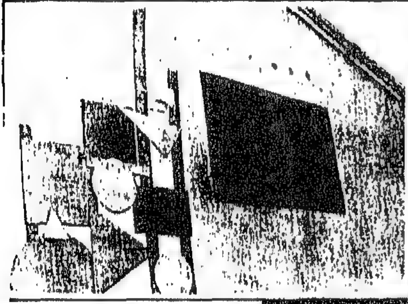
أولاً : وجود اطماع مادية اقتصادية ، خصوصاً اثر إزدهار التجارة فى أبو موسى ، مما لفت أنظار إيران اليها ، كما توقعت بريطانيا .

ثانياً : استمرار الأطماع السياسية التوسعية واتباع اساليب ملتوية لبلوغ هذا الهدف ، فإذا ماسئلت إيران عن فعلتها هذه واحرجت ، فإنها ستبرر ذلك بأن من قام بهذا العمل أجنبى . وإذا تعرض هذا الأخير لأية ملاحقة بريطانية ، فمن المحتمل أن تحتج دولته على ذلك ، مما قد يسبب اشكالات بين بريطانيا وبلجيكا. وما يؤكد ذلك هو عندما احتجت الحكومة البريطانية لدى إيران بخصوص هذه الحادثة ، نفت هذه الأخيرة علمها بما حدث ، وأنكرت أن يكون لها أية صلة به . ولم تلبث ان أمرت بإنزال العلم الإيرانى عن الجزيرة ، لكنها رفضت الإعتراف بحقوق القواسم فى ملكية الجزيرة ، بل استمرت تطالب بها كلما سنحت لها الفرصة . بينما كانت بريطانيا بالمقابل تؤكد حق القواسم بملكية جزيرة ابو موسى والجزر العربية الأخرى ومن ناحية أخرى كانت هناك اطراف اخرى تستعد للحصول على موطىء قدم فى هذه الجزر .

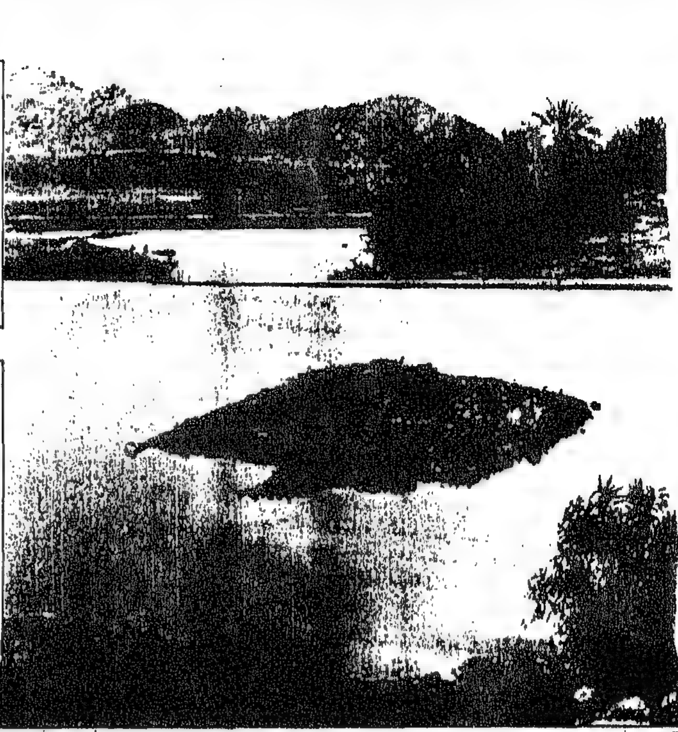
٨ - جريدة الثورة ، بغداد ، تاريخ ١٩٧٩/٧/٩ ، د. ابراهيم خلف العبيدى فى مقال بعنوان : الحقائق والأهداف ، احتلال ايران للجزر الثلاث العربية .

عيادة الجزيرة





جانب من جزيرة ابو موسى



يبدو أن بريطانيا لم تتخذ موقفاً حاسماً فى وجه إيران لأنها ادركت منذ مطلع العشرينات ، أهمية جزيرة أبو موسى الإستراتيجية ، خصوصاً بعدما بدأت تلوح فى الافق بوادر مطامع اجنبية اخرى ، وعلى الأخص المانيا التى راحت تعمل على مد نفوذها السياسى والإقتصادى الى الخليج العربى منذ عام ١٩٠٠. وتلافياً لأية مفاجآت طارئة ، فكرت بريطانيا فى إقامة قاعدة عسكرية لها فى تلك الجزيرة ، كما فكرت المانيا من جهتها بإنشاء قاعدة ومستودع للوقود فى هذه الجزيرة التى ظنت بريطانيا ان المانيا سوف تستخدمها كموطىء قدم لها لغزو بقية مناطق الخليج العربى . وعام ١٩٠٦ ، تمكن "روبرت فونكهاوس"

صاحب الشركة التى تحمل اسمه فى الحصول على امتياز استخراج أوكسيد الحديد من حاكم الشارقة - وفى هذا اعتراف المانى ضمنى بعروبة الجزيرة - وبالتالى تأسيس منجم ومركز صغير لشركته فى أبو موسى . وعام ١٩٠٧ ، بدأ فونكهاوس بتصدير الخامات المستخرجة على ظهر السفن الألمانية مما أثار قلق بريطانيا التى أوعزت الى المقيم السياسى فى الخليج بالضغط على حاكم الشارقة لإلغاء الإمتياز المذكور . وفى اعتقادنا ان هذا القلق ناجم عن سببين :

أولاً : خوف بريطانيا من أن تكون ثمة دعم حكومى المانى لهذه الشركة مما يعنى بالتالى وجود خطر امتداد النفوذ الألمانى فى منطقة الخليج بحيث يمكن أن يهدد المصالح البريطانية فى المنطقة ، إلى جانب النفوذ الروسى الذى بدأ يذر قرنه عن طريق إيران ، علماً بأن صاحب الشركة كان يؤكد باستمرار انه مجرد رجل اعمال عادى وقع ضحية الصراع السياسى الدولى فى المنطقة .

ثانياً : غيرة أصحاب المشاريع الإنكليزية من هذا النجاح الذى لاقته الشركة الألمانية ، مما يهدد مصالحهم الإقتصادية فى المنطقة. وهكذا كان لابد من إتخاذ اجراءات عملية حاسمة تقضى على نشاط الشركة المذكورة .

الشيخ صقر يهاجم شركة فونكهاوس

إزاء هذه المماحقات ، لم تتمكن شركة فونكهاوس من الإستمرار والصمود طويلاً فى ممارسة نشاطها فى جزيرة أبو موسى . ففى الحادى والعشرين من أكتوبر ١٩٠٧ ، ظهرت عدة قوارب شراعية تحمل على ظهرها الشيخ صقر حاكم الشارقة برفقة ٣٠٠ رجل مسلح من رجاله، ونزلوا إلى البر واخرجوا العاملين فى شركة فونكهاوس، وهم جميعاً من السكان المحليين وكان عددهم آنذاك خمسة عشر رجلاً . ونقل هؤلاء الى ميناء لنكة الإيرانى ، دون حدوث اراقة أى دماء .

وقد تم ذلك على مرأى ومسمع قارب بحرى بريطانى كان يتواجد قرب مسرح العملية ، واشيع ان الهدف من وجوده هو العمل على عدم اراقة الدماء . لكنه لم يشترك بأية حال فى هذه العملية . ثم لم يلبث أن توارى عن الأنظار بعد استيلاء رجال الشيخ صقر على ممتلكات الشركة وإخراج رجالها من الجزيرة . وكان المستر "كابريل" القنصل البريطانى فى بندر عباس على متن هذا القارب (لابوينغ). والملاحظ ان هذه العملية لاتختلف فى مضمونها واهدافها عن عملية إرسال إيران الجمركى البلجيكى لرفع علمها فوق الجزيرة ، بحيث يكون الشيخ صقر هنا كبش المحرقة .

بكل حال ، لم تكن عملية النزول الى الجزيرة مفاجأة بالنسبة لشركة فونكهاوس ، إذ سبقها إنذار من الشيخ صقر الى الشركة المحلية فى لنكة ، والتى كانت شركة فونكهاوس الألمانية تعمل بواسطتها على استخراج أوكسيد الحديد من جزيرة أبو موسى . ووجه الشيخ صقر الإنذار المذكور الى الشركة فى السادس من أكتوبر ، لكن وكيل شركة فونكهاوس فى ميناء لنكه المستر "براون" – البريطانى الجنسية – لم يأخذ الأمر على محمل الجد ، كما يبدو ، وتحدث فى الإنذار عن هامش تقاريره التى رفعها الى فونكهاوس نفسه . وقد دعا الإنذار الشركة المحلية التى كانت تقوم باستغلال منجم أوكسيد الحديد الى ايقاف اعمالها فيه ، وترك الجزيرة فى مهلة اقصاها العشرين من أكتوبر .

وطالما وصلت أنباء الحادث الى لنكه ، قام المستر براون ، بصحبة بدرى محمد أمين ، وهو أحد أصحاب الشركة المحلية ، برفقه عشرين شخصاً من رجال الشركة بالتوجه نحو الجزيرة على متن قارب رفع عليه العلم الإيرانى وذلك لاستجلاء الحقيقة. ولدى محاولتهم النزول اليها جوبهوا باطلاق النار عليهم من قبل رجال الشيخ صقر الذين بقوا فيها للحراسة . واثر محاولتين فاشلتين للنزول الى الجزيرة ، عدل مستر براون عن ذلك حيث عاد الى ميناء لنكه ، ثم توجه مباشرة لمقابلة الهر "ليستمان" القنصل الألمانى فى بوشير ، الذى استمع الى

شكوى المستر براون ، كى يقول له فى النهاية : إن كل شيء يعتمد على طبيعة العلاقة القائمة فى تلك اللحظة بين الحكومتين الألمانية والبريطانية . وقد أثارت هذه الحادثة عاصفة من ردود الفعل فى الصحف البريطانية والألمانية على حد سواء [٩] . وبالتالى ، يمكن الإفتراض بأنها قد تكون أحد الأسباب غير المباشرة للحرب العالمية الأولى . فالمسألة ليست مسألة رقعة صغيرة من الأرض، ولامجرد شركة استثمارية ، بل هى مسألة نفوذ وسلطة . وتتعدد الروايات حول أسباب هذا الحادث ، لكنها تصب جميعها فى خانة المصالح الخاصة التجارية والسياسية . ونستنتج من سياق حيثيات هذه الحادثة ان بريطانيا كانت وراءها ، وبالإتفاق مع إيران ، فمن ناحية ، كانت إيران عقدت مع حكام الإمارات اتفاقيات تقضى بمنع العمليات العسكرية فى مياه الخليج ، وهاهى هنا تشرف على عملية شبه عسكرية . من ناحية أخرى ، كيف يقوم الشيخ صقر ، أحد اطراف النزاع حول أبو موسى بنقل موظفى شركة فونكهاوس الى ميناء لنكة فى إيران ، وهى الطرف الآخر فى النزاع ، إن لم يكن ذلك تحت غطاء بريطانى - إيرانى مشترك حتى ان التحذير الذى وجهه الشيخ صقر فى السادس من أكتوبر ١٩٠٧ إلى الشركة فى نكه ، والذى طالبها فيه بتصفية أعمالها ، إنما اعدته حكومة الهند نفسها .

٢- طنب الكبرى وطنب الصغرى :

لم تكن الأطماع الإيرانية لتتوقف عند حدود أبو موسى ، بل إن إيران راحت تمضى فى انتهاكها لسيادة القواسم فى باقى الجزر العربية . ففى عام ١٩٠٤ ، رفعت الجمارك الفارسية المتواجدة فى لنجة وصرى العلم الفارسى فوق جزيرة طنب ، وهى خطوة جرت على أثرها ، ولأول مرة ، مراسلات رسمية بين السلطات البريطانية والسلطات الفارسية ، احتجت السلطات البريطانية فيها على تصرفات الجمارك الفارسية وطالبت بإنزال العلم .[١٠] وتم ذلك بالفعل ، فى ١٤ يونيو

٩ - لؤى بحرى : الأطماع الأجنبية ... مرجع سابق ، ص ص ١٥-١٦.

١٠ - زهدى عبد المجيد سمور : تاريخ ساحل عمان السياسى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، الجزء الثانى ، دار السلاسل ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣٣ .

عام ١٩٠٤ . وعادت الأعلام العربية لتخفق نوق الجزر من جديد . والواقع أن هذه الاحتجاجات البريطانية انطلقت من إدراك بريطانيا لمدى خطورة الموقف، حيث اتضح لها أن المسألة ليست عبارة عن مجرد اطماع توسعية تقليدية فقط ، بل تبدو كنوع من التحدى للوجود البريطانى فى الخليج بتحريض روسى .

بيد أن إيران لم تستسلم للأمر الواقع ، بل لجأت الى أسلوب الحجج والذرائع الواهية وغير المنطقية لتحول دون سيطرة القواسم على جزيرتى الطنب . من ذلك مثلاً انها احتجت لدى بريطانيا عام ١٩٠٥ أن حاكم الشارقة يقوم ببناء تحصينات فى الجزيرتين . لكن بريطانيا رفضت هذا الاحتجاج واعتبرته منافياً للحقيقة.(١١) بل حتى ولو كان ذلك مطابقاً للحقيقة ، فما دخل إيران طالما ان التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا ... تؤكد أنهما تستظلان السيادة العربية؟!

وكى تحول دون تدخل إيران فى شؤون الجزيرتين ، ابدت السلطات البريطانية رغبتها عام ١٩١٢ فى إنشاء منارة فوق جزيرة طنب . وتقدمت بطلب الاذن بذلك من الشيخ صقر بن خالد حاكم رأس الخيمة والشارقة . وقد وقعت اتفاقية بين الشيخ صقر والمقيم البريطانى فى ١٣ أكتوبر ١٩١٢ ، وافق فيها الشيخ صقر للسلطات البريطانية على إقامة المنارة من جهة . وأكد فيها المقيم البريطانى من جهة أخرى أنه يضمن لحاكم الشارقة سيادته على الجزيرة . لذلك كتب المقيم البريطانى للشيخ صقر : "بينما أنه فى الوقت الذى يجب أن يظل فيه علم الشارقة مرفوعاً على جزر طنب ، فإن هذه الجزيرة يجب أن تبقى لكم فى جميع الحالات بمجرد وجود المنارة عليها (١٢) . وإذ تحتج إيران على ذلك ، تتجاهل بريطانيا هذا الموضوع ، وتؤكد مجدداً ان ملكية القواسم للطنبتين هو أمر محسوم لاجدال فيه .

وبالفعل سمح الشيخ صقر بن سلطان لبريطانيا بإقامة الفنار . كما تؤكد الرسالة التالية :

١١ - لؤى بحرى : الأطماع الأجنبية ... مرجع سابق ، ص ١٩ .

١٢ - زهدى عبد المجيد سمور : تاريخ ساحل عمان ... مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

تعهد من شيخ الشارقة

بتأسيس فنار في جزيرة طنب

تحريرا في غرى ذى القعدة ١٣٣١ الثالث عشر من أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩١٣

من الشيخ صقر بن سلطان شيخ الشارقة .

إلى الليفتنانت كيرنيل السير برسى كوكس . كى .سى .آى .سى. اس .آى المقيم السياسى فى الخليج الفارسى .

بعد التحيات والسؤال عن صحتكم ، أرجو إبلاغكم أن حالتنا حسنة وأن الأحوال هادئة . وقد تسلمت رسالتكم المحترمة ، المؤرخة فى السادس عشر من شوال (الثامن والعشرين من سبتمبر – ايلول) فى أو ذى القعدة (الثالث عشر من أكتوبر (تشرين اول) ١٩١٢) ، وقد تفهمت تماماً جميع ماذكرته ، ورجاءك منى التصريح بإقامة فنار فوقها لإرشاد البواخر .

ومع الموافقة فإنى آمل منكم أن لايحدث تدخل فى شئون الجزيرة عدا هذا . إن هذا شرط منا ، وثقتنا أننا سنتسلم بمشيئة الله منكم كتاباً الينا بذلك . وبالنسبة لممثلنا هناك فإننا سوف لانهمل أمره كما ذكرتم.

وإنى لأعتبره شرفا أن أنفذ ما طلبتموه منا .

خارطة الامارات توضح مواقع جزيرتى طنب المحتلتين
صورة رقم (٦)

الفصل الرابع

النزاع حول الجزر في فترة ما بين الحربين العالميتين

الفصل الرابع

النزاع حول الجزر فى فترة مابين الحربين العالميتين

بسبب تشدد بريطانيا فى رفضها للادعاءات الفارسية بملكية الجزر العربية ، واصرارها على تأكيد تبعيتها للقواسم ، هدأت نسبياً المطالبة الفارسية بها لفترة من الوقت. وكانت بريطانيا حريصة على المحافظة على إبقاء الأوضاع القائمة على حالها كما هى فى الخليج العربى الى أن يتم التوصل بينها وبين فارس لحل المشاكل القائمة بصورة نهائية وشاملة . بيد أن فارس لم يقر لها قرار ، حيث دأبت ، كلما سنحت لها الفرصة ، على افتعال المشاكل داخل المياه الإقليمية للإمارات . وقد وقعت احداث عدة تعرضت فيها السفن الفارسية لسفن عربية فى مياه الخليج . وإذ تتدهور الأوضاع الى هذا المستوى الخطير ، تقرر اللجنة الفرعية للشرق الأوسط ، المتفرعة من لجنة الدفاع ، وجوب استعمال القوة ضد فارس . لكن الأدميرالية البريطانية نصحت بعدم استعمال القوة ، وحذرت ان فارس تستطيع ان تخلق وضعاً صعباً لبريطانيا باثارتها موضوع جلاء القوات البريطانية عن جزيرتى باسيدو وهنجام . كذلك هناك احتمال برفع فارس القضية الى عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية .... وهذا مالاترغب به بريطانيا [1] . وإننا نلاحظ كيف أن بريطانيا كانت تعمل بإستمرار على تأمين مصالحها الخاصة . وكانت هذه المصالح تقضى حتى الآن بتأكيد سيادة شيخ الشارقة على الجزر . حتى أن الوزير البريطانى فى طهران حذر الفرس ، عام ١٩١٨ ، من تكرار ادعاءاتهم بالسيادة على الجزر .

(١) مصطفى عبد القادر النجار : دراسات فى تاريخ الخليج العربى المعاصر ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، البصرة ، ١٩٧٨ ، ص ٦٧.

وعام ١٩٢٠ ، استقلت رأس الخيمة عن الشارقة ، فتسارع حكومة الهند ، عام ١٩٢١ ، إلى الاعتراف بهذا الاستقلال . واعتبرت جزيرتى طنب من أملاك شيخ رأس الخيمة ، بينما بقيت أبو موسى تابعة للشارقة . وكانت الشارقة فى أوائل ١٩٢١ قد منحت شركة بريطانية امتيازاً للحفر فى أبو موسى . مما اثار احتجاج إيران التى رأت عرض مطالبها المتعلقة بجزر البحرين وطنب وأبو موسى على عصبة الأمم . لكن الوزير البريطانى فى طهران سير "بيرس لوين" رفض هذه المطالب وهدد باتخاذ اجراءات حازمة . غير أن إيران ردت على هذا التهديد بمذكرة جديدة فى ٢٣ مايو ١٩٢١، تمسكت فيها بمطالبها بالجزر العربية .

ويبدو أن وجود أوكسيد الحديد الأحمر كان سبباً رئيسياً فى إلحاح إيران على المطالبة بملكية جزيرة ابو موسى . فعندما منحت الحكومة الإيرانية لشركة وادى الذهب الإمتياز للعمل فى جزيرة هرمز . طلبت منها أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبو موسى [٢]. وعلى الأثر ، أبرق الوزير البريطانى فى طهران الى الخارجية البريطانية فى ٢٧ ابريل ١٩٢٧ يقول انه علم ، بطريقته الخاصة ، ان شركة مانيوت تجار ، التى تجري امتياز الأوكسيد الأحمر فى هرمز قد حرضت الحكومة الفارسية على تجديد دعاويها على أبو موسى والبحرين ، وأن تأخذ الحكومة الفارسية هذا الأمر إلى أروقة عصبة الأمم أن وقفت بريطانيا فى طريقها. وأضاف الوزير أن صاحب الشركة هو أحد أثرياء فارس ، وله نفوذ قوى على الحكومة والسياسة الفارسية . وجاء رد الخارجية بأن الحكومة البريطانية مستعدة للتدخل المسلح لإزالة الأعلام الفارسية . وبأن تجديد الدعاوى الفارسية سيدفع الحكومة البريطانية لاتخاذ موقف متشدد . ونفذ الوزير امر الخارجية حين قابل رئيس الوزراء الفارسى . لكنه تسلم بعد عشرة أيام مذكرة فارسية تؤكد فيها الحكومة دعاويها على طنب وأبو موسى . ولم يجد الوزير "لوين" حرجاً فى أن يعيد المذكرة إلى الحكومة الفارسية مرفقة بخطاب شديد اللهجة[٣].

٢ - جمال زكريا قاسم : دراسات لتاريخ أ.ع .م . فى عهد التوسع .. مرجع سابق ، ص ٣٠٧.

٣ - عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم : علاقة ساحل "مرجع سابق ، ص ٣٨٧ .

ويبدو أن إيران لم تأخذ هذه التهديدات بعين الاعتبار . ففي أغسطس ١٩٢٥، ارسلت السلطات الايرانية بعثة جيولوجية على متن زورق تجارى لأخذ كيس من الأوكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى لفحصه . وقد أخبر الوكيل البريطانى فى الشارقة الشيخ سلطان بن صقر (حاكم الشارقة) بالأمر، فكلف الشيخ سلطان احد رجاله بالذهاب فى قارب إلى الجزيرة لمنع الإيرانيين . لكنه وجد أن الباخرة الإيرانية غادرت إلى لنجة قبل وصوله . عندها هددت بريطانيا إيران بإرسال بارجة إلى الجزيرة للمحافظة على حق شيخ الشارقة فيها . حيث تعود جزيرة أبو موسى إلى إمارته [٤] .

احتلال جزيرة هنجام

منذ وصوله إلى السلطة ، راح رضا خان يعمل علي بناء قواته العسكرية ، وخصوصاً أسطوله البحرى . وكان قد زود قواته البحرية بعدد من الزوارق لتكثيف دورياتها فى مياه الخليج والتحرش بالسفن العربية. وعام ١٩٢٧ ، أرسل رضا خان موظفى الجمارك الإيرانيين إلى جزيرة هنجام لإنشاء مكتب للجمارك فيها وآخر للبريد . وقد أثار هذا التصرف حفيظة الشيخ أحمد بن عبد الله بن جمعة ، حاكم الجزيرة ، واعتبره تعدياً على حقوقه .وإمعاناً فى السياسة الإستفزازية ضد العرب ، عمد رجال الجمارك هؤلاء الى احتجاز مركب تابع للشيخ أحمد الذي هاجمهم ، ودار بين الطرفين قتال عنيف قتل فيه مدير الجمارك .

ومن المؤكد أن هذا ما كانت تسعى إليه إيران ، حيث شكلت هذه الحادثة ذريعة إيرانية لاحتلال الجزيرة . وهكذا ، أرسلت إيران حملة عسكرية إلى هنجام، فى مايو ١٩٢٨ ، حيث تمكنت من احتلالها . فاضطر الشيخ أحمد للهروب

٤ - صالح محمد صالح العلى : التاريخ السياسى لعلاقات ايران شرقى الجزيرة العربية فى عهد محمد رضا شاه بهلوى ١٩٢٥-١٩٤١ ، مركز دراسات الخليج بالبصرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٤٥ .

واللجوء إلى الإمارات حيث استقبلته جموع الوطنيين الذين وقفوا إلى جانبه ضد الغزو الإيراني واشتكوا إلى الوزير البريطاني من تصرفات إيران وتمنوا الحصول على مساعدة بريطانيا . فوعدهم الوزير البريطاني خيراً .

وجزيرة هنجام تقع مقابل السواحل الجنوبية لجزيرة قشم ، ومعظم سكانها من قبائل بني ياس ، وقد استقرت هذه القبائل في الجزيرة عام ١٩٢٦ . وقبل ذلك كانت الجزيرة تابعة لحاكم بندر عباس ، الذي كان يتبع لسلطان مسقط وعمان ، حيث أخذوا موافقته قبل الاستقرار فيها . وكان يحكم الجزيرة الشيخ أحمد ابن عبد الله بن جمعة . وسكانها يرتبطون بروابط القربى مع سكان أبو ظبي ودبي من بني ياس أيضا [٥].

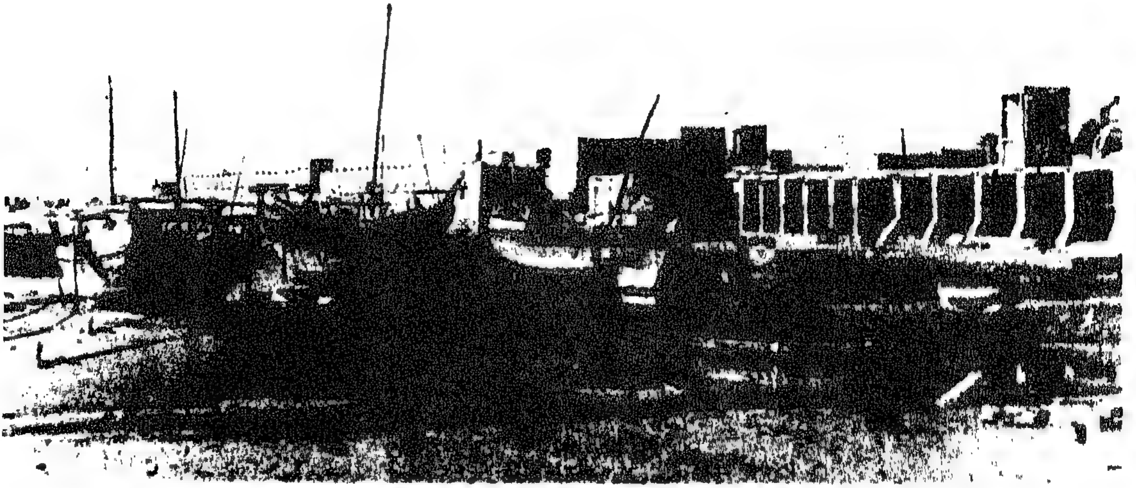
وكانت إيران ، في يناير ١٩٢٨ ، قد طلبت من السلطات البريطانية ضرورة تعاون الأسطول البريطاني معها في مقاومة عمليات التهريب - حسب مزاعمها- إلى سواحل إيران بالخليج . وقد رأى سير "روبرت كلايف" المفوض البريطاني الجديد في طهران أن هذه القضية تشكل فرصة طيبة للمساومة مع إيران للتنازل عن مطالبها في جزر طنب وأبو موسى والبحرين . لكن حكومة الهند وقيادة الأسطول البريطاني اعترضتا على مثل هذا التعاون لسببين : الأول : تورط بريطانيا في سياسة الإمارات بالساحل العربي . ،الثاني : لأن منع التهريب تماماً ، حسب خبرة البريطانيين ، أمر غير ممكن تماماً في مياه الخليج [٦].

ورغم كل التدخلات والتحذيرات البريطانية ، لم تتوقف إيران عن غيها ، بل استمرت في مواصلة ممارساتها الإستفزازية . ففي ٢٠ يوليو ١٩٢٨ ، قامت بعض الزوارق البخارية التابعة للجمارك الفارسية بالتعرض لمركب الداو ، الذي يخص أحد بحارة دبي . وكان هذا المركب في طريقه من أبو موسى إلى خصب

(٥) محمد حسن العيدروس : العلاقات العربية- الإيرانية ١٩٢١-١٩٧١ ، دار السلاسل ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ ، ص ٢٦١.

(٦) محمد مرسى عبد الله : دولة الإمارات ...وجيرانها .... مرجع سابق ، ص ٣٥١ .

وعلى متنه بعض النسوة والأطفال وكمية من السكر . وإذ يتوقف المركب فى جزيرة طنب ، تحتجزه السلطات الفارسية بتهمة التهريب ،. وتقتاده برفقة السفن الإيرانية الى ميناء لنجة ، حيث صودرت كل حمولة المركب ، وارتكبت فيه أعمال السرقة وسلبت الحلى من النساء والنقود والأمتعة من الركاب [٧].



○ مرفأ السفن في لنجه الذي يسمى (البوس)

أثر هذه الحادثة ، حدثت مضاعفات فردية على طول ساحل عمان وخاصة فى دبى ، حيث تحول الشعور بالسخط الشديد إلى خطط لإرسال قوة بحرية عربية لإطلاق سراح النساء اللواتى كن على المركب ورد الأذى بالمثل . غير أن المقيم البريطانى أقنع عرب الساحل بالعدول عن أية اجراءات انتقامية ووعدهم بالتدخل لتسوية الأمر [٨]. وبالفعل ، طلبت الحكومة البريطانية ، بصفتها التى ترعى

٧ - محمد حسن العيدروس : العلاقات العربية - الإيرانية .... مرجع سابق ، ص ٢٦٣.

٨ - مصطفى النجار وآخرون : تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، جامعة البصرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ٢٠٥.

مصالح شيوخ الإمارات ، مبلغ ٥٠٠٠ روبية كتعويض على الحادث وفك أسر المركب . لكنها لم تظفر من إيران بأكثر من فك أسر المركب . عندئذ ، أوصى وزير الدولة البريطانية بأن تساهم وزارة الخزانة بدفع مبلغ ٢٥٠٠ روبية للشيوخ ، على أن تقوم وزارة الهند بدفع الباقى وذلك لحفظ هيبة الحكومة الإمبراطورية[٩].

وفى مايو ١٩٢٩ ، ارتأت حكومة الهند أن تعترف بريطانيا بالواقع الراهن وهو إحتلال إيران لجزيرة صرى ، فى حال اعترفت إيران بالحقوق العربية فى أبو موسى وطنب . وأثناء المحادثات التى دارت بين كلايف وتيمور تاش فى ٢٧ أغسطس عام ١٩٢٩ ، أوضح وزير البلاط الإيرانى ان جزيرة طنب أكثر أهمية لإيران من أبو موسى لأنها قريبة الى ساحلهم . وإقترح تيمور تاش عقد صفقة تحتفظ إيران بمقتضاها بجزيرة طنب وتترك جزيرة أبو موسى لشيخ الشارقة . بالمقابل ، أوضح كلايف للوزير الإيرانى أن أية حكومة بريطانية لايمكن أن توافق على تسليم أراضى يملكها الحكام العرب ، المسؤولين عن حمايتها ، ضد رغبتهم . ولكنه أبدى أنه إذا قبلت بريطانيا طلب الإيرانيين فى جزيرة طنب فإن هذا سوف يسهل عقد المعاهدة [١٠] . وعرض اقتراح تقديم مبلغ معقول لشيخ رأس الخيمة ثمناً للجزيرة . واننا لنستشف من ذلك بداية تنفيذ خطوات مؤامرة التواطؤ البريطانى - الإيرانى ضد عرب الخليج .

مفاوضات إيران - بريطانيا حول جزيرة طنب

وفى ابريل ١٩٣٠ ، اقترح تيموتاش أن تتخلى إيران عن مطالبها فى البحرين وجزيرة أبو موسى شرط أن تقنع الحكومة البريطانية شيخ رأس الخيمة ببيع جزيرة طنب مع فنارها . وفى ٢٣ إبريل من نفس العام ، أبلغ القنصل البريطانى حكومته رغبة إيران هذه . وكان المقيم السياسى البريطانى يدرك صعوبة الحصول على موافقة حاكم رأس الخيمة . إذ قال : لا أعتقد بأنه سيرضى مهما كان الثمن

٩ - عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم : علاقة ساحل ... مرجع سابق ، ص ٣٨٩ .

١٠ - محمد مرسى عبد الله : دولة الإمارات ... مرجع سابق ، ص ٣٥٩.

الذى قد تدفعه إيران لقاء استئجارها للطنب . فهو رجل عنيد . كثير الشكوك ، وسوف يشك فى الدافع الذى يكمن وراء أى عرض قد يقدم اليه (١١). ولما سئل شيخ رأس الخيمة سلطان بن سالم عن موقفه من قضية بيع الجزيرة ، أجاب أحد أقارية أن الشيخ لن يوافق على ذلك مهما كان الثمن . ويعتبر هذا الجواب دلالة قاطعة على أن الجزيرة هى ملك عام لعشائر الإمارة ، وليست ملكاً خاصاً لشيخها وحده . وبالتالى لايمكنه التصرف بها إلا بعد العودة الى مشورة الجماعة .

وعلى الفور ، تتبلغ إيران رد الشيخ سلطان . وفى نفس الوقت ، يتلقى كلايف من الخارجية البريطانية تعليمات بأن ينقل إلى تيمور تاش انه ليس أمام إيران ، بعد أن رفض الشيخ القاسمى البيع ، سوى أن تتخلى إيران عن مطالبتها بالجزيرة. وازاء هذا الرفض ، يقترح تيمور تاش ، فى أكتوبر ١٩٣٠ ، استئجار الجزيرة لمدة خمسين عاماً . وهذا ما وجدته بريطانيا حلاً معقولاً ، فهو من ناحية يشبع رغبة إيران فى الحصول على الجزيرة ، ومن ناحية أخرى ، يحفظ حق القواسم فى السيادة عليها. وعلى هذا الأساس ، اجتمع المقيم السياسى البريطانى مع شيخ رأس الخيمة فى ابريل ١٩٣١ . وجرت مفاوضات حول موضوع التأجير ، وصفها كلايف بأنها صعبة التحقيق بسبب مايعرفه من عناد الشيخ سلطان وكثرة شكوكه. ففى رسالة إلى حكومة الهند بتاريخ ٦ يناير ١٩٣١ ، أشار المقيم البريطانى إلى شكوك العرب فى إيران ، وبأن أى تعبير عن رغبة الإيرانيين سوف يزيد من شكوك العرب ومن تصميم شيوخ العرب على التمسك بممتلكاتهم (١٢)

وبعد سلسلة فى المفاوضات العسيرة ، تمكن كلايف من إقناع الشيخ سلطان بموضوع الإستئجار فى ١١ مايو ١٩٣١ ، غير أن هذا الأخير لم يستسلم بسهولة بل فرض شروطاً قاسية وجدتها بريطانيا آنذاك صعبة وغير ممكنة التحقيق وهى:

١١ – محمد حسن العيدروس : العلاقات العربية – الإيرانية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢.

١٢ مصطفى النجار وآخرون : دولة الإمارات ..... مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

١- أن يستمر علمه مرفوعاً فوق الجزيرة ويبقى ممثله هناك .

٢- ألايتدخل احد فى شؤون رعاياه فى الجزيرة دون الرجوع اليه ومناقشة الموضوع معه .

٣- تبقى حرية الملاحة فى الخليج قائمة ولايسمح لسفن الجمارك الإيرانية بالدخول الى خليج عمان لتفتيش السفن العربية . وفى حال وجود بضائع ممنوعة على متن تلك السفن ، يتم ابلاغ امارة رأس الخيمة بواسطة الحكومة البريطانية . ولايجوز ان تنفذ فارس اوامرها بشكل مباشر .

٤- ان الغواصين الفارين من رعايا الشيخ ، والذين عليهم ديون لإيران ينبغى تسليمهم لهذه الأخيرة فى حال طلبها ذلك.

٥- تعفى البضائع الخاصة بالشيخ والمواد الغذائية لسكان الجزيرة من الضرائب.

٦- يدفع الإيجار السنوى مقدماً .

٧- عدم تثبيت العلم الفارسى على الأرض ، بل يرفع على سارية فوق اى مبنى حكومى عائد لإيران .

٨- تشرف الحكومة البريطانية على تنفيذ هذه الشروط (١٣) .

ولاشك بأن هذه الشروط تؤكد مدى ادراك الشيخ سلطان للنوايا الإيرانية . وعليه ، فإزاء هذه الشروط التعجيزية ، علقت المباحثات ، لأن إيران رفضتها ، كما أن بريطانيا لم تؤيدها . وبقيت جزيرتا طنب تحت راية رأس الخيمة . غير أن إيران لم تتخل عن مطالبتها بالجزر والتحرش بها . ففى ٢٣ يوليو ١٩٣٣ ، نزل إلى جزيرة طنب جماعة من بينهم قائد الأسطول الإيرانى وخبير اضاءة تونسى وقاموا بفحص الفنار ، ورسموا خريطة تخطيطية للجزيرة . والواقع ان هذه الزيارة

١٣- مصطفى النجار : دراسات ، مرجع سابق ، ص ٦٦.



سمو الشيخ محمد بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة الأسبق يرعى حفل تدشين صارية علم رأس الخيمة فوق جزيرة طنب برافقه المعتمد البريطاني بالخليج وقائد البحرية البريطانية.

كانت بمثابة خطوة تصعيدية خطيرة فى تحدى بريطانيا أولا ، والإمارات ثانياً . فكأن إيران أرادت بذلك أن تبين أنها قادرة على اختراق كافة التحصينات ، حتى البريطانية ، وبلوغ أهدافها . وهذا ما أثار حفيظة بريطانيا التى أرسلت اكبر مدمرة فى اسطولها يوم ٣١ يوليو الى الخليج لاستعادة الثقة بها . هذه الثقة التى بدأت تهتز فى الإمارات العربية.

وفى ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ ، أعلن وزير الخارجية الإيرانى ان حكومته تعتبر جزيرة طنب من أراضيها وممتلكاتها قانونياً وفعلياً [١٤] . لكنه لم يقدم اية اثباتات صريحة تدعم قوله .

تفاقم قضية طنب

وتتفاقم قضية طنب مع إزدياد التحرشات الإيرانية واستفزازاتها . ففى نهاية مارس ١٩٣٤ ، وصل الى الجزيرة ذورق بخارى ايرانى ونزل منه عدد من موظفى الجمارك وتقدموا نحو منزل محمود ممثل شيخ رأس الخيمة واغروه بمكافأة كبيرة إذا انزل علم الشيخ ووضع مكانه العلم لإيرانى الذى كانوا يحملونه معهم . لكن محمود رفض ذلك واعتبره خيانة .

وفى شهر ابريل من العام نفسه ، وصل الى طنب زورق ايرانى آخر ، ونزل منه أربعة رجال هم حاكم بندر عباس ورئيس الشرطة ومدير الجمارك ورجل يدعى صالح فى جزيرة قشم كمترجم . وبقى هؤلاء فى الجزيرة أربع ساعات . وقد منعهم المشرف على المنارة من زيارتها . وهنا يؤكد حاكم بندر عباس لمحمود بأنه حينما تصبح الجزيرة ملكاً لإيران ، فإنه سوف يبقى فى عمله وبمرتب يبلغ اضعاف راتبه الحالى [١٥].

وتترافق هذه الممارسات الميدانية مع مذكرات أيرانية موجهة للحكومة البريطانية تدعى فيها إيران بحقوقها بالجزر العربية. ففى ٣٠ إبريل ١٩٣٤ ، أرسلت الحكومة الإيرانية ، عن طريق الوزير البريطانى المفوض فى طهران ، مذكرة جاء فيها : " إننى قد دهشت كثيراً لعلاقاتكم بشيوخ الساحل الجنوبى للخليج . ولذلك أرجو أن اشير لسعادتكم عن سياسة حكومتنا تجاه هذا الأمر الذى سبق أن أوضحناه بموجب مذكرة وزارة الخارجية الفارسية رقم ١١٠١٤ ، المؤرخة فى ٢١ أغسطس ١٩٢٨ ، وكذلك المذكرة رقم ١٣٠١٨ بتاريخ ٣٠

١٤ - محمد مرسى عبد الله : دولة الإمارات ، وجيرانها ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦٣-٣٦٤ .

١٥ - المرجع السابق ، ص ٣٦٤.

سبتمبر ١٩٢٨ ، والمذكرة رقم ١٨١٠٣ بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ ، واتشرف أن أؤكد لسعادتكم مرة أخرى بأن الحكومة الفارسية ليست طرفاً فى تلك المحادثات التى أبرمتموها ، ومن ثمة فهى غير ملزمة لها ولاتجد الحكومة الفارسية لديها مايجعلها تعترف بهذه الإتفاقات أو تعتبرها صحيحة . واضاف الوزير الفارسى ان تلك المعاهدات جميعها لاتمثل أى إلتزام للحكومة الفارسية . وعليه فإن الإتفاقات والإمتيازات والإرتباطات المترتبة على تلك المعاهدات غير ملزمة لفارس من الناحية القانونية ،خاصة وإنها كانت منافية للمصالح الفارسية" . وخلص الوزير الفارسى الى بطلان هذه المعاهدات لعدم شرعية عقدها . ثم اضاف بأن بريطانيا بعقدها لهذه الإتفاقات قد تخطت حدود صداقتها مع فارس وتجاوزتها . وإنتهت المذكرة الى أن فارس تعترض بكل شدة واصرار على هذه الإتفاقات لأنها تخرق حقوق السيادة الفارسية فوق أراضيها ومياهها [١٦]

نستنتج من هذه المذكرة مايلى :

١- يلغى الوزير الإيرانى صراحة وجهاراً كيان دولته السياسى (إيران) ليؤكد مراراً وتكراراً كيانها العنصرى (فارس) مما يثبت حقيقة النوايا العنصرية الفارسية المعادية للعرب .

٢- إن دهشة إيران من علاقات بريطانيا بشيوخ الساحل تحمل ضمناً معنى تواطؤ بريطانيا مع إيران التى ادهشها انتقال بريطانيا الى اقامة علاقات مع الطرف المعادى لها .

٣- تصاعد حدة التحدى الإيرانى لبريطانيا . وفى ظننا أن ذلك غير نابع من قوتها الذاتية !؟

٤- تحاول المذكرة الإيرانية إثبات ملكيتها للجزر (أراضيها) وللخليج العربى (مياهها)، وذلك بسبب تسمية البعض له بالخليج الفارسى . ونقول

١٦- عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم : علاقة ساحل ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨.

باختصار أن إيران تحاول أن تؤكد ملكيتها لكامل الخليج العربى (براً وبحراً) وسيطرتها عليه.

وقد رد الوزير البريطانى فى طهران على هذه المذكرة بقوله :

"إن الحكومة البريطانية تشرف على الشؤون الخارجية لهؤلاء الحكام العرب . فإذا رفضت إيران الاعتراف بهذه الحقيقة فسيكون من الصعب على فارس الإتصال بهؤلاء الحكام العرب ". وركزت مذكرة الوزير البريطانى للوزير الفارسى على أن بريطانيا تقوم حالياً بتصريف الشؤون الخارجية لهؤلاء القوم . وإن انكاركم لهذه المعاهدات لهو أمر لايخص الحكام العرب ولاالحكومة البريطانية . فذلك شأنكم وحدكم . وإن عدم اعتراف الحكومة الفارسية بهذه المعاهدات التى تخولنا بعضها رعاية الشؤون الخارجية لهؤلاء القوم لن يؤثر بأى شكل فى واجبنا تجاه هؤلاء [١٧].

بيد أن كل المواقف البريطانية ، التى بدت صارمة ، تجاه موضوع الجزر ، لم تكن لتردع إيران عن المضى فى استكمال مسلسل التحدى ، ففى ٢٨ أغسطس، قامت سفن إيرانية بمطاردة مركب يخص شركة "بريتش انديا ستيم نافيجيشن كومبانى" . وفى ١١ سبتمبر ، قام مركب إيرانى بإنزال بعض الأفراد فى الجزيرة. واعتبرت بريطانيا ذلك انتقاصاً من مكانتها فى الساحل العربى ، فأرسلت فى ١٧ أكتوبر ١٩٣٤ تعليماتها للأسطول البريطانى فى الخليج لمنع السفن الإيرانية من زيارة الجزر دون إذن مسبق ، حتى ولو أضطر الى إستخدام القوة . اثر ذلك ، قام الوزير المفوض الإيرانى فى لندن بزيارة وزارة الخارجية البريطانية ، وابلغ المسؤولين فيها ان حكومته تعتبر طنب وأبو موسى أرضاً ايرانية . ولذلك فهى تعتبر التبليغ البريطانى الأخير ليس إلا تعبيراً غير ودى من جانب الحكومة البريطانية .

---

١٧ - المرجع السابق ، ص ٢٤٩.

وفى تلك الفترة بدأت تجاه اللؤلؤ تتراجع بسبب مزاحمة اللؤلؤ الإصطناعى اليابانى لها . إذ من المعروف أن الغوص وراء اللؤلؤ والصيد كاناآنذاك مورد الرزق الرئيسى لأبناء الإمارات . ونتيجة هذا الوضع الإقتصادى المتدهور، كتب حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم الى المقيم السياسى الجديد " فاول" يهنئه بتولى منصبه الجديد ، مع إبلاغه أنه يفضل بسبب سوء وضعه المادى اثر كساد تجاه اللؤلؤ ، أن تستأجر بريطانيا جزيرة طنب ، وإلا فلتسمح له بممارسة حقوقه فى هذا الموضوع . ويبدو أن إيران قد بدأت تجرى اتصالاتها المباشرة مع الشيخ سلطان بهذا الشأن ، وربما كانت المبادرة من جانب هذا الأخير . ففى ٣١ ديسمبر ١٩٣٤ ، كتب قائد البحرية البريطانية فى الخليج تقريراً ذكر فيه أنه قد تبين من زيارة قامت بها السفينة الحربية "بيدفورد" إلى جزيرة طنب أن شيخ رأس الخيمة قد أنزل علمه من فوق الجزيرة . واشيع أن السلطات الإيرانية تقوم باتصالات مع الشيخ لتأجير الجزيرة .(١٨)

وفى نهاية عام ١٩٣٤ ، وجد المسؤولون فى الخارجية البريطانية أنه من الأفضل أن تفرض بريطانيا سيطرتها المباشرة على الجزيرة بدلاً من تركها فى يد شيخ لايمكن الإعتماد عليه أو بدلاً من سيطرة إيران عليها ، دون ان يتم الإتفاق بشأنها بينهم وبين إيران . غير أن حكومة الهند فضلت الحاق الجزيرة بامارة الشارقة حيث ان الجزيرة جزء من ممتلكات القواسم .

وفى الخامس من يناير ١٩٣٥، رأى المقيم السياسى فى بوشهر أنه إذا لم يضع شيخ رأس الخيمة علماً جديداً ، فيجب السماح لحاكم الشارقة بذلك ، خاصة وأن هذا الأخير ابدى استعداده لرفع علمه . وعارض الوزير البريطانى المفوض فى طهران هذا الرأى ، لأن أى تغيير فى وضعية طنب آنذاك يضعف ، فى رأيه ، الموقف العربى والبريطانى فى مواجهة الحكومة الإيرانية . وفى ٨

١٨ - محمد مرسى عبد الله : دولة الإمارات ..... وجيرانها ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨

يناير ، كتب الوزير المفوض الى حكومته طالباً تشديد القبضة على طنب ، مع التوصية بإعطاء شيخ رأس الخيمة بعض المال إيجاراً للفنار مما يشجعه على رفع علمه على الجزيرة .

وفى الرابع من فبراير ١٩٣٥ ، أوصى المقيم السياسى بإبلاغ الشيخ سلطان بأنه لو رفع علمه فوق الجزيرة خلال مدة معينة فإن هذا سيقنع الحكومة البريطانية بالنظر فى ايجار له عن الفنار ، وإلا فالبديل الوحيد هو السماح لشيخ الشارقة بتولى أمر الجزيرة (١٩) . وفى ٨ مارس من نفس العام ، وبتوجيه من المقيم السياسى ، اتخذ مجلس الدفاع الإمبراطورى قراراً يقضى بإعطاء شيخ رأس الخيمة مهلة عشرة أيام لرفع علمه ، على أن يبلغ أن عدم تلبيتة لهذا الأمر سوف يترتب عليه نقل ملكية الجزيرة إلى شيخ الشارقة وفى ٢٨ مارس ، توجه بنفسه الى شيخ رأس الخيمة كى يناقش الأمر معه . لكن الشيخ سلطان كان فى الداخل ولم يقابله . وفى اليوم التالى ، وجه الشيخ سلطان رسالة الى المقيم شرح فيها أن السبب الوحيد الذى من اجله غادر الحارس محمود الجزيرة ، وبسببه انزل علم رأس الخيمة ، هو الحاجة الى المال . وقال أنه فى الماضى ، حينما كان لدى رأس الخيمة دخل معقول من الغوص والتجارة ، لم يطلب من البريطانيين ايجاراً عن الفنار أو غيره ، ولكن فى الوقت الحاضر ، تغيرت أحواله المادية بسبب كساد الغوص والتجارة ، ثم أبلغ الشيخ المقيم بأنه سيرفع علمه فوق الجزيرة ، واعتذر عن عدم تمكنه من مقابلته اثناء زيارته لرأس الخيمة .

اثر ذلك ، جاء فى تقرير من الوكيل السياسى عيسى بن عبد اللطيف ان الشيخ سلطان قد أرسل احدى سفنه الى جزيرة طنب فى ٢ إبريل ١٩٣٥ (٢٠). وفى الثالث منه ، رفع علم رأس الخيمة فوق السارية . لكن مسألة الجزيرة بقيت عالقة دون حل .

١٩ - المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

٢٠ - المرجع السابق ، ٣٦٩.

وإذا ماتساءلنا عن اعتذار الشيخ سلطان عن مقابلة المقيم السياسى البريطانى ، يمكننا الإفتراض بأن ذلك قد يكون وسيلة ضغط على الحكومة ليحثها على تلبية مطالبه ، أو ربما لأنه كان يستقبل حينها أحد المسؤولين الإيرانيين وخشى من افتضاح أمره إزاء السلطات البريطانية .

وبعد عام ١٩٣٥ ، هدأت حدة المطالبة الإيرانية بالجزر بعد أن تأكدت لها جدية الموقف البريطانى ازاء هذه المسألة . فقد كان البريطانيون يدركون حالة الضعف السياسى والإقتصادى والعسكرى التى صار اليها العرب من ملاك هذه الجزر . كما كانوا هم المتحكمون فى السياسة الخارجية لتلك الإمارات ، فحافظوا على الجزر من التغول الإيرانى . ولم تكن بريطانيا لتضمن تقلب ميزان السياسة فى إيران ومدى التقارب أو التنافر بين إيران وروسيا والقوى الأخرى ، فأرادت ان تحتفظ بهذه الجزر لتتحكم من خلال حكام الشارقة ورأس الخيمة فى مدخل الخليج [٢١] . خصوصاً وان الصراعات الدولية راحت تتفاقم ، مما ينذر بنشوب حرب عالمية جديدة ، وعليه ، فمن مصلحة بريطانيا ان تبقى هذه الجزر على وضعها الحالى ، لأن تسليمها لإيران يعنى دخول قوى أجنبية جديدة الى المنطقة ، خصوصاً القوة الروسية ، ثم القوة الأمريكية التى بدأت تذر قرنها فى منطقة الخليج .

---

٢١ - عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم : علاقة ساحل ، مرجع سابق ، ص ٣٩٥.

الفصل الخامس

الصراع حول الجزر بين ١٩٤٨ - ١٩٧١

الفصل الخامس

الصراع حول الجزر بين ١٩٤٨ - ١٩٧١

تراجع مكانة بريطانيا في الخليج وقرار الإنسحاب

أدت الحرب العالمية الثانية الي تغيرات في الخريطة الجيوبولتيكية العالمية، وعليه فقد تراجعت مكانة بريطانيا في الخليج العربي بحيث جددت إيران دعاويها بملكية الجزر العربية مستفيدة من هذا الوضع البريطاني الجديد . أما بريطانيا فقد بذلت جل مساعيها لتسوية الخلاف بين أطراف النزاع بما يضمن استمرار مصالحها في الخليج .

ولهذا السبب بدأت كما يبدو تميل لجهة ايران التي أصبحت قوة عسكرية كبيرة في المنطقة وبالتالي أصبحت تشكل سنداً قوياً لبريطانيا في حال الصداقة ومنافساً قوياً لها في حال العداء . اما بالنسبة للجزر فقد بدأت مطالبة ايران بها تحديداً في عام ١٩٤٨ وحجتها في ذلك انها بؤر لتهريب البضائع إلى إيران .

ففي ديسمبر عام ١٩٤٨ أرسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج كتاباً إلى « بيلي » الوكيل السياسي البريطاني في البحرين جاء فيه أنه استلم برقية من الخارجية البريطانية عن الإدعاءات الإيرانية في جزر الطنب وأبو موسي لذا فانه يرغب في أن يعرف اذا ما كانت هناك أية معلومات عن تهريب البضائع إلى ايران عن طريق هذه الجزر لأن الادعاءات الإيرانية مرتبطة بموضوع تهريب البضائع . ويطلب المقيم البريطاني من بيلي ان ينصح حاكم رأس الخيمة ويخبره بموضوع التهريب وبضرورة أن يحافظ عن ممتلكاته ويدافع عن جزر الطنب [١].

١ - محمد حسن العيدروس : التطورات السياسية ، مرجع سابق . ص ١٩٥

والواقع أن هذا السبب الواهي الذي ذكرته إيران يدحض مزاعمها في ملكية الجزر فهذا شبيه بمثل الجار الذي يريدأن يستولى على بيت جاره لان دجاجات هذا الأخير تسطو على مزروعاته وقد تذرعت أيران بهذه الحجة لأنها كانت تفتقد إلى الأسانيد والبراهين القانونية التي تثبت ملكيتها للجزر . وهي طبعاً حجة غير مقنعة . لهذا وبناء على طلب بيلي ، قامت الوكالة البريطانية في الشارقة بإعداد تقرير كامل بعد زيارتها لجزر طنب وأبو موسى فيما بين ١٩ ، ٢١ يناير ١٩٤٩ [٢] اثبتت فيه عروبة الجزر كما اكدت انه لا توجد أية افتراضات على ان هذه الجزر تستخدم كمراكز لتهريب البضائع ولا يوجد أي بناء يوحي باستخدامه كمخزن للمهربين [٣] ، مما يدحض بالتالي هذه الحجة الإيرانية الواهية ايضاً .

وخلال عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، زار المقيم البريطاني جزيرتي طنب الكبرى والصغرى واسترعى انتباهه أن علم رأس الخيمة لم يعد يخفق على الجزيرتين فتحرى الأمر وأجابه ممثل حاكم رأس الخيمة في الجزيرة بأن العلم موجود عنده إلا أنه غير مرفوع لصعوبة غرسه في تلك التربة الصعبة فأكد المعتمد البريطاني على الشيخ وممثله ضرورة رفع علمهم على الجزيرة [٤] . ولا شك بأن هذا التبرير لعدم رفع العلم هو أيضاً حجة واهية تخفي وراءها حدثا قد يكون حصول اتفاق سري بين شيخ رأس الخيمة وايران حول الجزيرة .

وفي أواخر مارس ١٩٦٤ ، احتلت القوات الإيرانية جزيرة أبو موسى وقد نفى وزير الخارجية الإيراني هذا النبأ حينما استفسر السفراء العرب في طهران عن صحة هذه الأنباء . وقد تبين أن إيران أنزلت جنودها في هذه الجزيرة وجزر عربية أخرى أثناء مناورات مشتركة مع الأسطول الأمريكي . لكنها انسحبت منها بعد

---

٢ – المرجع السابق ، ص ١٩٩

٣ – المرجع السابق ، ص ص ١٩٩ – ٢٠٢

٤ – عبد العزيز عبد الغني ابراهيم : علاقة ساحل ، مرجع اسبق ، ص ٣٩٦

انتهاء هذه المناورات ، إلاأنها تركت علامات إيرانية خاصة بمصلحة خفر السواحل والموانيء ، مما اضطر حاكم الشارقة لانتزاع هذه العلامات [٥].

وكانت إيران تغرى بعض مشيخات الساحل العماني بمساعدات مالية وعينية وحدث في نوفمبر ١٩٦٤ أن زار شيخ رأس الخيمة إيران للحصول على بعض مساعدات لبناء المدارس والمشافي كما طلب الشيخ مده بعدد من الأطباء . وأجاب الشاه الشيخ إلي طلبه إلا أن هذا الأخير فوجيء باعطائه وثيقة ليوقع عليها خاصة بتنازله عن الجزر التي تطمع إيـران فيها لكن الشيخ رفض التوقيع[٦].

ومن غريب المفارقات أن يأتي شيخ رأس الخيمة إلى إيران لطلب المعونة منها وهو في حالة نزاع معها حول الجزر !! انها مسألة تطلب تفسيراً !!

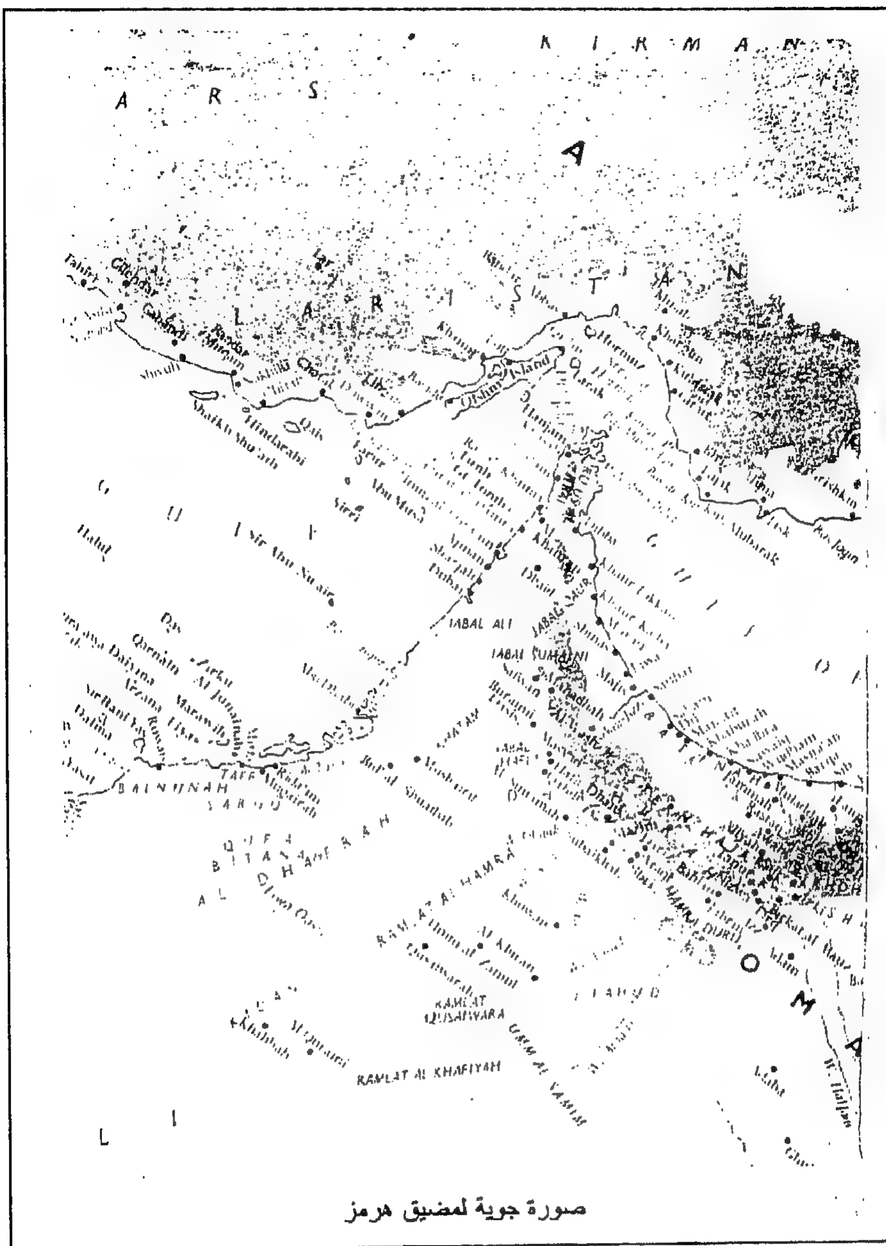
ويبدو أن إيران كانت تقوم بنوع من عرض عضلات وإثبات الوجود إزاء جيرانها على الضفة الغربية من الخليج وإزاء بريطانيا أيضاً فكأنها في سلوكها تريد أن تبرهن لهم بأنها سيدة الساحة وأنها تستند إلى ظهير قوي هو الولايات المتحدة الأمريكية كماأرادت أن تثبت لهذه الأخيرة أنها الدولة الأقوى في الخليج وأنها قادرة على تأمين مصالحها اذا دعمتها عسكرياً وبالتالي تكون إيران الدولة الوحيدة المؤهلة للعب دور رجل الأمن في الخليج بعد أن أخذ الدور البريطاني بالانحسار في المنطقة مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

والواقع أن مطالبة الشاه بالجزر العربية والبحرين كانت تندرج من جهة ضمن الطموحات القومية الفارسية كما ذكرنا آنفاً وتهدف من جهة ثانية إلى تحويل أنظار الشعب الإيراني عن الأوضاع الداخلية المتردية ونشاطات السافاك

---

٥ - محمد رشيد الفيل : الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، دار السلاسل : الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٢

٦ - عبد العزيز عبد الغني ابراهيم : علاقة ساحل ، مرجع سابق ، ص ٣٩٦



صورة جوية لمضيق هرمز

التعسفية ضد التحركات الداخلية المناهضة لحكمه الدكتاتوري وخوفه من جهة ثالثة من المد الثوري العربي وانتشار فكرة القومية العربية والمناداة ببعض الشعارات العربية الوحدوية كـ « بلاد العرب للعرب » و « بترول العرب للعرب »

و «أمة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج » .. وهكذا يخطئ من يظن بأن الأطماع المادية هي السبب الرئيسي للاعتداءات الإيرانية ، بل هي قبل كل شيء اطماع سياسية توسعية مبنية على التعصب القومي الهادف إلى إلغاء الهوية العربية . فرغم اعتناقها الإسلام كانت إيران الشاه غربية التوجه اسرائيلية التحالف ، وذات نزعة فارسية عدائية للعرب وتسعى كما ذكرنا إلى إعادة مجد الإمبراطورية الفارسية القديمة .

وقد وصلت بها القحة والعنجهية إلى المطالبة بعمان والإمارات العربية ، حيث بعثت الحكومة الإيرانية الى الوزير البريطاني في طهران بمذكرة أكدت فيها عدم اعترافها بأي من الحكام العرب على الساحل الغربي وأن جميع الأشخاص المنتمين الي قطر وعمان والبحرين والكويت يعتبرون بمثابة رعايا إيرانيين وان السلطات الإيرانية من ناحيتها سوف تقوم باصدار جوازات سفر إيرانية خاصة بهم [٧] . وازاء خطورة هذا الوضع تحتج بريطانيا وترسل مذكرة تتضمن الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها السفن البريطانية في حال حدوث أي عمل عدائي ايراني .

وتحقيقاً لأهدافها التوسعية والعدائية ضد العرب تتبع إيران شتى الطرق والأساليب ومنها إفساح المجال أمام هجرة الإيرانيين بكثافة إلى الإمارات العربية وخاصة القريبة من مضيق هرمز في دبي والشارقة ورأس الخيمة والبحرين ... الخ ، حتى أصبحت نسبة السكان الإيرانيين في بعض الإمارات تزيد على ٦٠ ٪ من التعداد العام للسكان .

وتتعاظم خطورة هذه الظاهرة الديموغرافية مع كون ايران لا تهدف إلى غايات اقتصادية فقط بل إن هدفها استيطاني بحت حتى يتغلب العنصر الفارسي على العنصر العربي مما يسهل عملية ضمها إليها [٨].

٧ – محمد حسن العيدروس : دولة الإمارات ، مرجع سابق ، ص ١٧١

٨ – فخري رشيد مهنا : النظام القانوني للملاحة في المضايق الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٢

هذه الظاهرة تشبه الي حد كبير تجربة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين المحتلة مما أثار مخاوف العرب منها لكنهم لم يتخذوا ازاء ذلك أية اجراءات وقائية .

ويمكن تعليل هذه المخاوف بكون هذه الهجرة اعتمدت على عنصر العمال غير المهرة وعلى تجار الدكاكين الصغيرة الذين توافدوا بأعداد ضخمة وبطريقة غير قانونية وخلال فترة زمنية قصيرة وعلى الرغم من أن نمو المدن الحديثة في الساحل العربي كان في حاجة إلى الأيدي العاملة ، إلا أن وصول هذه العمالة جاء في وقت المواجهة بين مد القومية العربية واهتمامات إيران القومية ولهذا أثارت هذه الهجرة الشكوك والريبة وأصبح لوجودها معنى سياسي (٩).

هنا ، لا نجد أي حرج في القول « ويل لأمة تأكل مما لا تزرع وتلبس مما لا تنسج » فالطفرة النفطية وحياة الرفاهية التي نعم بها أبناء الخليج في النصف الثاني من القرن العشرين اغمضت أعينهم عن رؤية الأخطار المحدقة بهم وجعلتهم يستنكفون عن أعمار بلادهم بقوة سواعدهم مما اضطرهم إلى الاستعانة بهؤلاء الوافدين ، دون إدراك ما يحملونه من أخطار على كافة الصعد .

وتترافق الاعتداءات العسكرية والهجرة الإيرانية مع عملية غزو ثقافي تهدف إلى تغريب العرب وسلخهم عن هويتهم العربية وفي عملية مقارنة بسيطة نجد انها تجاوزت اسرائيل في ذلك . فاذا كانت هذه الأخيرة قد فرضت ثقافتها العبرية على عرب فلسطين المحتلة ، إلا أنها افسحت المجال أمام المدارس العربية بتعليم اللغة العربية وأمام السكان العرب بالتحدث بلغتهم . أما إيران فقد راحت تفرض ثقافتها على عرب سواحل إيران الجنوبية بحيث منعتهم من التعامل مع كل ما يمت إلى العربية بصلة . كما أحاطت برعايتها ابناء المهاجرين الإيرانيين على السواحل العربية فقامت بفتح المدارس لهم للمحافظة

٩ - محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات وجيرانها ، مرجع سابق ، ص ٣٧٧

على كيانهم القومي وقد أنشأت مدرسة إيرانية في دبي عام ١٩٦٢ واخرى في أبو ظبي عام ١٩٧٢ ،. كماأعطيت جوازات سفر لهؤلاء المهاجرين الإيرانيين لتشجيعهم على الاحتفاظ بشخصيتهم الإيرانية [١٠]. حتى إنه توجد في بعض الإمارات ، وخصوصاً البحرين مكتبات لا تبيع إلا الكتب الإيرانية فقط .

انعكاسات القرار البريطاني بالانسحاب من الخليج :

أدركت إيران ان كل محاولاتها لاحتلال الجزر سوف تبوء بالفشل بسبب معارضة بريطانيا لها بل وتذبذبها احياناً بين الدعم والمعارضة ، لذا كان من غير الممكن الركون اليها .هنا راحت إيران تبحث عن ظهير قوي يدعم موقفها . فبريطانيا كانت تسعى لتأمين مصالحها وفي نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تسعى إلى ايجاد موطيء قدم لها في منطقة الخليج إضافة إلي تركيزها على دعم ربيبتها إسرائيل في وجه المد الثوري العربي . فلم يبق بالتالي أمام إيران سوى توجيه أنظارها نحو الإتحاد السوفيتي الذي بدأت فعلاً بتوطيد علاقاتها معه دون أن تتخلى عن تعاونها مع الولايات المتحدة وكانت فاتحة هذه العلاقة الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيغين إلى إيران عام ١٩٦٦ والتي كان من نتائجها دعم الإتحاد السوفيتي للإقتصاد الإيراني، بما في ذلك بناء مصانع الحديد والصلب الثقيلة فى مدينة اصفهان ، ثم شراء إيران أسلحة سوفيتية ثقيلة إضافة إلى بيع النفط الإيراني بسعر أقل من سعر السوق إلى السوفييت برغم من أن الروس ليسوا بحاجة إلى النفط الإيراني [١١].

وهكذا يتابع الشاه توطيد علاقته مع أوروبا الشرقية والصين الشعبية. لكن ذلك لم يمنع إيران كما ذكرنا من الإبقاء على علاقاتها المتينة مع الولايات المتحدة التي راحت تدعم إيران بكل قواها لسببين : الأول هو مواجهة التيار

١٠ - المرجع السابق ، ص ٣٧٦

١١- محمد حسن العيدروس : دولة الإمارات ، مرجع سابق ، ص ١٧٧

القومي العربي الذي كان يحظى بالدعم السوفييتى والثاني هو عدم تمكنها من النفاذ إلى الإمارات العربية التي كانت لاتزال تحت الحماية البريطانية إضافة إلى أن إيران كانت الدولة الأقوى بين دول الخليج العربية المتشرذمة .

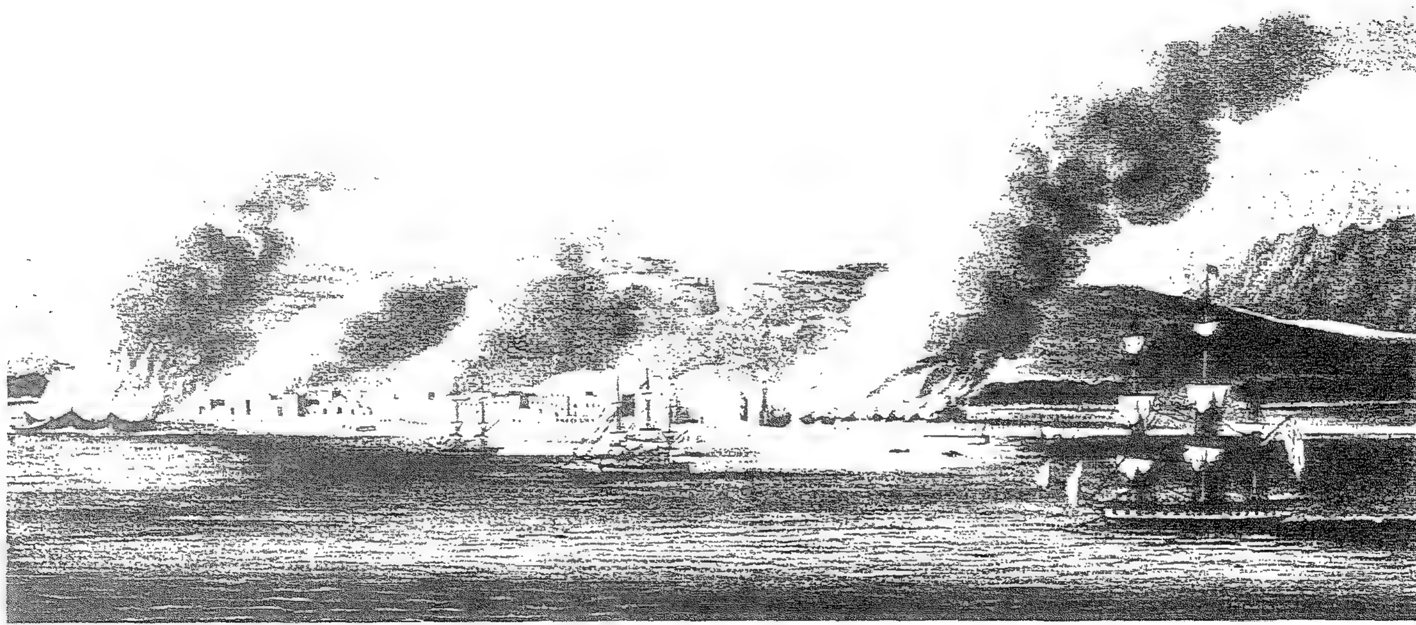
وهكذا تقوم إيران بعملية التفاف على العرب بحيث تسبقهم الي توطيد العلاقات مع المعسكرين الشرقي والغربي في آن معاً ولم تلبث أن تتحول في وقت قصير إلى ترسانة للاسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط بحيث استطاعت إقناع الولايات المتحدة بقدرتها على الحفاظ على المصالح الأمريكية في الخليج.

ويبدو أن هذا الوضع الجديد تم بالاتفاق مع بريطانيا، وهي عضو في الحلف المركزي مع إيران وامريكا. وهذا ما أدى بالمقابل إلى تراجع في العلاقات الإيرانية - السوفيتية بسبب تعاطف السوفييت مع العرب .

من ناحية أخرى كان الثعلب البريطاني يلعب على الحبلين كعادته ، فهو في نفس الوقت مؤيد ومعارض لإيران وللإمارات العربية . هذا الأمر اكده خسرو خسرواني خلال اجتماعاته بالاستاذ سليم اليافي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، حيث قال : « لقد كانوا يحتالون علينا وعليكم، ويتكلمون معنا ومعكم بلغة مختلفة، ولو قالوا منذ الأيام الأولى أنها جزر غير إيرانية لكان لنا حديث آخر ولو قالوا انها جزر ايرانية لتغير الموقف [١٢]. وهو يرمي بذلك إلي أن بريطانيا كانت وراء المماطلة والتمييع بقضية الجزر وإلا لأصبحت الجزر منذ فترة طويلة تحت السيطرة الإيرانية .

وهكذا يتضح التواطؤ البريطاني مع إيران رغم معاهدات الحماية التي ابرمتها مع شيوخ الإمارات بهدف بسط سيطرتها على الجزر العربية. ويتأكد لنا ذلك من

١٢ - محمد حسين الزبيدي : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ٢٧



لنجة خلال العدوان عليها عام ١٨٠٩

تصريحات المسؤولين البريطانيين بهذا الصدد فقد صرح المعتمد البريطاني «بولارد » قبيل الاحتلال الإيراني للجزر بما يلي :

ليس من المنطق أن تتحدثوا عن الإتحاد قبل أن تحلوا مشكلة الجزر مع ايران فالحصان لا يمكن ان يوضع خلف العربة كما يقول المثل الإنكليزي ، وطالما انتم لا تعطون إيران الجزر التي تعتقد أنها بحاجة إليها للدفاع عن المنطقة ، فالاتحاد لا يمكن أن يقوم لسبب بسيط هو معارضة ايران لهذا الإتحاد وايران اقوى دولة في المنطقة [١٣]. وهكذا وبكل بساطة ودون اي مبرر تنتقل اللهجة البريطانية الموجهة للإمارات العربية من المزونة والحمالقة الي التهديد الفاضح .

هنا حرى بنا أن نتساءل :أين معاهدات الحماية البريطانية للإمارات وأين أصبحت الاحتجاجات والتهديدات البريطانية ازاء الإعتداءات الإيرانية على الجزر العربية ؟ بل هل نسى المعتمد البريطاني الوثائق البريطانية التي أثبتت أنه لا مجال للتشكيك بعروبة الجزر وعدم أحقية إيران بملكيتها ؟

أخيراً ، اكتشف حكام الإمارات هذا الدور البريطاني الخبيث وبدأوا يفقدون ثقتهم ببريطانيا التي كانت فعلاً عّراب الإحتلال الإيراني للجزر . ففى السابع من سبتمبر ١٩٧١ ، زار السير "وليم لوس" وبرفقته "جيفرى آرثر" المعتمد البريطاني في الخليج العربي كلاً من حاكمى الشارقة ورأس الخيمة لتقديم مقترحات خاصة بالجزر الثلاث وتتلخص في أن تقسم السيادة وعوائد النفط بينهما وبين إيران وان تدفع إيران منحة سنوية لهما ، مع تعهدإيراني بعدم نشر خبر تواجد قواتها في الجزر إلا بعد مرور أكثر من عام ونصف وذلك لعدم اثارة الرأي العام العالمي وخاصة العربي . وقد قوبلت هذه المقترحات بالرفض من حاكم رأس الخيمة، بينما قبلها حاكم الشارقة . وقد عبر شيخ رأس الخيمة عن

١٢ – محمد حسين الزبيدي : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ٢٧

أسفه الشديد لتعاون بريطانيا مع إيران بتقديم هذه المقترحات التي تخدم إيران وتضعف من حق السيادة العربية . ولقدأعلن رفضه الإنضمام إلى اتحاد الإمارات مفضلاً البقاء تحت الحماية البريطانية معتقداً أن الحكومة البريطانية سوف تحميه من الغزو الإيراني (١٤) . بمقتضى اتفاقية الحماية مع بريطانيا .

وحول طبيعة المفاوضات بينه وبين لوس صرح الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة لجريدة « الجمهورية البغدادية » : « لقد عرض علينا لوس مشروع اتفاق مع إيران نسمح بموجبه بتواجد بسيط لقوة من الشرطة الإيرانية على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ، على أن يزداد حجم التواجد على مراحل بغية التموية على العرب وعدم إثارة مشاعرهم مقابل أن يدفعوا لنا مليوناً وألف جنيه استرليني سنوياً ولمدة تسع سنوات كما عرضوا علينا أن يدفعوا مقابل موافقتنا على الإتفاق ٤٩٪ من ناتج البترول الذي يستخرج من جزيرة طنب الكبرى . إلا أننا رفضنا هذا الطلب واكدناأن أرضنا عربية ولا يمكن أن نتخلص منها (١٥) . وهذا غيض من غيض المراوغة البريطانية آنذاك وبالتالي ، لا نغالي بالقول أن بريطانيا قامت بتسليم الجزر لإيران فما أن اعلنت بريطانيا قرارها بالإنسحاب العسكري من الخليج العربي في عام ١٩٧١ ، حتى بادرت ايران إلى اقتناص هذه الفرصة ، اضافة إلى إنقسام إمارات الخليج إلى دويلات مجزأة تحت السيطرة الإستعمارية وانشغال الدول العربية إما بمشاكلها الداخلية أو بمواجهة اسرائيل بحيث لا يمكنها فتح جبهة ثانية (١٦).

وهكذا وقبل بدء الإنسحاب البريطاني بيوم واحد ، أي في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ انقضت ايران على الجزر العربية كالوحش الكاسر لتشبع بذلك نهمها المزمن الذي استمر نيفاً ومئة سنة ، وهي تدرك تماماً أنه لن يكون ثمة أي تحرك عربي يحسب حسابه حيال ذلك ، خصوصاً وان العرب مازلوا ينفضون عن أنفسهم غبار نكسة يونيو ١٩٦٧ .

١٤ – خالد العزي : الخليج في ماضية وحاضره ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٢٣٢ .

١٥ – المرجع السابق ، ص ٢٣٣

١٦ – محمد حسن العيدروس : العلاقات العربية ، مرجع سابق ، ص ٤١٢ .



الطرق البرية والبحرية عبر الخليج العربى
صورة رقم (١٣)

الفصل الأول

مقدمات الاحتلال

القسم الثانى

الاحتلال الايرانى للجزر العربية

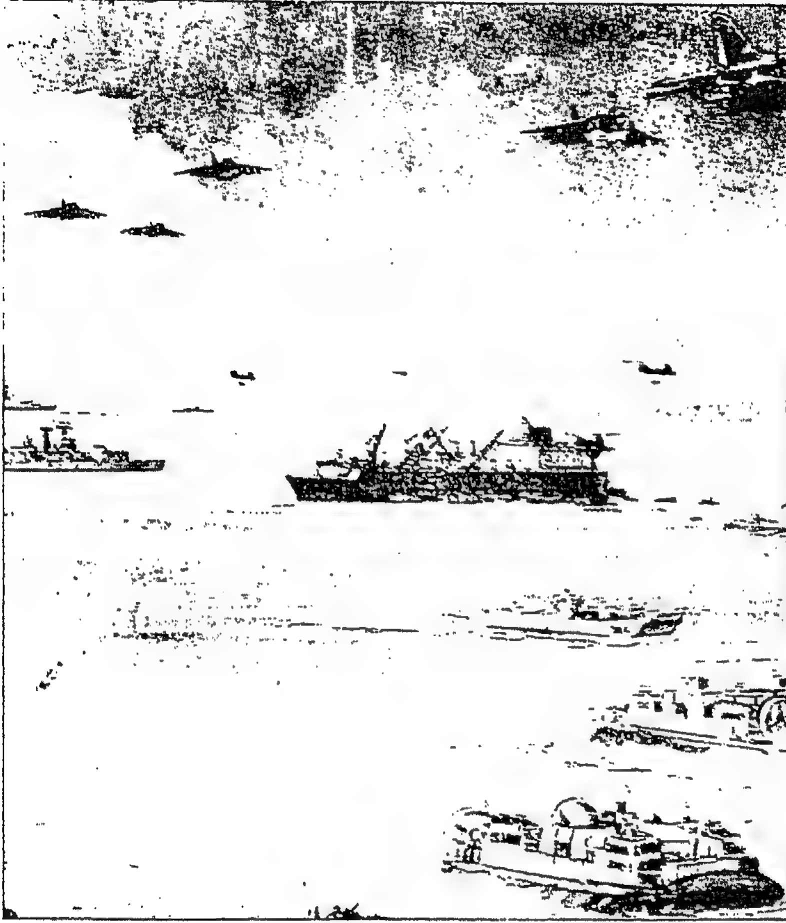
الفصل الأول

مقدمات الاحتلال

إن تسلسل الأحداث في منطقة الخليج العربي قبيل الانسحاب البريطاني منه وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة يؤكد التواطؤ الإيراني - البريطاني بالنسبة لقضية الجزر العربية الثلاث: أبو موسى ، طنب الكبرى وطنب الصغرى . فما إن أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨ قرار الانسحاب من الخليج حتى سارع شاه إيران المخلوع إلى تقوية علاقاته مع الولايات المتحدة التي راحت بدورها تغدق عليه أحدث الأسلحة المتطورة ، لكنه في الوقت نفسه بقي محافظاً على علاقات صداقة ، أو بالأحرى المصلحة المشتركة ، مع بريطانيا وقد تمكن آنذاك من إقناع المسؤولين في هاتين الدولتين بأن بلاده هي الأقوى في منطقة الخليج وأنه قادر على ممارسة دور رجل الأمن فيه وبالتالي حماية مصالحهم الحيوية هناك ، وملء الفراغ الأمني الذي سيخلفه الانسحاب البريطاني . وقد أكدت الدول الغربية على ضرورة إيجاد قوة مواليه لملء هذا الفراغ الأمني المزعوم والحيلولة دون اسهام المد القومي العربي من ممارسة أي نشاط في المنطقة [١] . فكان أن تكشفت المساعدات الأمريكية العسكرية والإقتصادية لإيران ، كما عملت الصحافة الغربية على إبراز أهمية إيران وقدرتها على ملء هذا الفراغ .

وإذ تطمئن إيران إلى وجود ظهير قوي لها ، يزداد تشددها في المطالبة بالجزر ، وكان أول ما فعلته هو تراجع مطالبتها بجزر البحرين مقابل استيلائها على الجزر العربية الثلاث. وأكد الشاه على أهمية موقع الجزر الاستراتيجي عند مدخل الخليج ، وأبدى قلقه من احتمال سيطرة عناصر انقلابية عليها وكيفية

١ - جريدة الثورة ، بغداد ، تاريخ ١٩٧٩/٧/٩ ، مرجع سابق .



صورة توضح عملية الهجوم الايرانى

على طنب الصغرى والكبرى فى ١٩٧١/١١/٣٠.

تأثير ذلك على تدفق نقل البترول واستقرار المنطقة . وبما أن إيران أظهرت تسامحاً في قضية البحرين ، فإن على بريطانيا والعرب في المقابل أن يتخلوا عن تشددهم وموقفهم بشأن هذه الجزر ، وكان الشاه يطمع في أن تضغط

بريطانيا على العرب حتى يقبلوا هذا الحل الإيراني [٢] . ولم يلبث أن أبدى رغبته في تقديم مساعدات إقتصادية لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة شريطة الوصول إلي تسوية حول الجزر .

من ناحية أخرى ، جاء في الكتاب الأخضر الصادر عن الخارجية الإيرانية أنه « ما لم تعود الجزر الثلاث إلي إيران ، فإن الحكومة الإيرانية لن توافق على قيام الإتحاد الفيدرالي للإمارات العربية في الخليج ، بل أنها ستعمل ضده [٣] . وهذا ما أكده أردشير زاهدي - وزير خارجيه إيران آنذاك بلهجة عنيفة حين قال أمام الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي : إن إيران لن تعترف بأي اتحاد يضم إمارتي الشارقة ورأس الخيمة قبل أن تحل مشكلة جزيرتي طنب وجزيرة أبو موسى ، وزاد عليه قائلاً : إن موقفنا من الإتحاد العربي المطروح على بساط البحث قدأبلغناه للإنكليز والسعوديين والكويتيين ، وها أنت تسمعه الآن مني فنحن لا ننوي فقط عدم الاعتراف بالاتحاد بل سوف نحاربه [٤] .

وأضاف زاهدي : لقد عرضنا استئجار جزيرة أبو موسى في الشارقة وجزيرة طنب من رأس الخيمة .ولكن بعد أن رفضت الإمارتان هذا العرض ، لم يعد أمامنا إلا إتخاذ الترتيبات لتأمين هذه الجزر واحتلالها ، ولو اضطررنا إلى الدخول في نزاع مباشر مع جميع البلاد العربية [٥] . وبديهي أن هذه اللهجة العنيفة هي دلالة قاطعة على استناد إيران إلى ظهير قوي ، في الوقت الذي كانت بريطانيا لاتزال معه تحتفظ بكامل قوتها في الخليج العربي ، وهي لهجة شبيهة باللهجة الإسرائيلية التي كانت تتحدى إرادة الأمة العربية برمتها ، بدعم وتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات ... وجيرانها ، مرجع سابق ، ص ٣٨٢ .

٣ - عبد الله الاشعل : قضية الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٨٧ ، ص ٩١ .

٤ - سليم اللوزي : رصاصتان في الخليج ، منشورات الحوادث ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ، ص ١١٨ .

٥ - المرجع السابق ، ص ١١٩ .

وفي حجة واهية لتبرير الاستيلاء على الجزر ، صرح زاهدي في موضع آخر بأن كل ما تبتغيه إيران من هذه الجزر هو ألا تتحول إلى أماكن تمركز لعناصر التخريب والتهديم ضدها . وأيدت الصحافة البريطانية هذا الرأي مؤكدة أن بريطانيا تخشى من انقلاب يساري في المنطقة مما يؤدي إلى انتقال هذه الجزر البالغـــة الأهمية الاستراتيجية ، لأنها المدخل إلى حقول النفط ، إلي أيد معادية (٦) .

ونحن نري أنه إذا كان هذا التبرير صحيحا، فلماذا لم تفكر كل من إيران وبريطانيا بإقامة تحالف دفاعي مشترك بين كافة دول الخليج لمواجهة كل الاحتمالات ؟ ولا نعتقد أن دولة الإمارات العربية كانت لترفض هذا الموضوع .

وفي عددها الصادر في ١٤ إبرايل ١٩٧٠ ، نشرت مجلة التايمز اللندنية تصريحاً للشاه جاء فيه : « أنه قد بدأ عصر جديد للخليج وأن إيران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه وذلك بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله ، وأن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات تهم إيران خاصة من الناحية الإستراتيجية وأنها تابعة لها أصلاً وهي جزر طنب الكبري والصغرى وأبو موسى ، وأن إيران غير مستعدة إطلاقاً لترى سقوط هذه الجزر في يد أعدائها (٧) .

حرى بنا أن نتساءل هنا : من هم هؤلاء الأعداء ؟ بالطبع ليس الإسلام : فإيران دولة مسلمة ، وعليه فستكون عدوة نفسها ، وليست أمريكا وبريطانيا وهم حليفتاها الحصريتان ، وليس الاتحاد السوفيتى ، ولإيران معه علاقات صداقة ، وليس إسرائيل ، وهي حليف إيران الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ، يبقى أن أعداء الشاه هم العرب ، هذا ما هدفت إليه إيران دائماً وأبداً .

٦ – جريدة الثورة ، بغداد ، مرجع سابق .

٧ – محمد رشيد الفيل : الأهمية الاستراتيجية . مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

وفي مايو عام ١٩٧٠ ، هددت إيران باستخدام القوة ضد شركة «أوكسيدنتال» لبترول الشارقة ، إذا لم توقف عملياتها في مياه جزيرة أبو موسى . وفي اكتوبر من نفس العام ، أكدت إيران مرة أخري معارضتها لقيام الإتحاد ما لم تتم تسوية لقضية الجزر [٨] . ثم أعلنت إيران في ٩ نوفمبر ١٩٧٠، أنها على استعداد لاستخدام القوة من أجل إحتلال ثلاث جزر عربية هي جزيرتا طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى . وتلا ذلك تصريح وزير خارجية إيران زاهدي في ١٢ نوفمبر ١٩٧٠ بأن جزيرة أبو موسى هي جزيرة إيرانية . وجاء بعد ذلك تصريح شاه إيران الذي قال : « أننا نحتاج هذه الجزر وسنعمل على إعادتها ولا توجد قوة في الأرض تمنعنا من ذلك »[٩] . وأكد أن بلاده سوف تلجأ إلى القوة عند الضرورة للاستيلاء على هذه الجزر ، وتبع ذلك حملات صحفية إيرانية تهدف إلى تعبئة الرأي العام الإيراني وإثارة المشاعر القومية حول هذه القضية التي وجد فيها الشاه مستقراً لصرف أنظار الرأي العام في بلاده عن نظام حكمه الاستبدادي ، وعن ممارسات السافاك التعسفية ضد أي تحرك سياسي مناهض لحكمه .

ومن بين هذه الحملات الصحفية ما نشرته جريدة « ايندكان » المقربة من الحكم ، في ١٩٧١/١١/١٩ ، بأن « إيجاد قاعدة بحرية وجوية وبرية في جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبري وطنب الصغرى سيمكن إيران من مراقبة مدخل المحيط الهندي إلى الخليج العربي ، وأن العدو المشترك هو الثورة العربية . هذا العدو الذي لو أفلح يوماً في السيطرة علي هذه الجزر سيتمكن من شل حركة تصدير النفط الإيراني إلى الخارج وإلى إسرائيل بالذات »[١٠] . وهذا القول يثبت حقيقة النوايا الفارسية المعادية للعرب .

وكان الشاه قد صرح لصحيفة « الفيغارو » الفرنسية في ١٩٧١/٩/٢٨ ، أن هذه الجزر الثلاث اراضي إيرانية ، لأن والده ذكره بسيادته عليها قبل الحرب

٨ – محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات .. وجيرانها ، مرجع سابق ، ص ٣٨٤ .

٩ – جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٧١/٩/٧، د. عبد الخالق عبد الله من مقال بعنوان « ماذا يجرى في أبو موسى؟ »

١٠– محمد حسين الزبيدي : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ١٢

العالمية الثانية ، وفي ١٩٧١/١١/٣٠ صرح أمير عباس هويدا رئيس وزراء إيران بأن الحكومة الشاهنشاهية سوف لن تغض النظر بأي حال من الأحوال عن سلطتها وسيادتها المسلم بها على جميع جزيرة أبو موسى [١١] . ويمكن هنا أن نتساءل : كم هو عمر هذه السيادة إذا عرفنا أن رضا بهلوي والد الشاه المذكور قد استولى عنوة على عرش إيران عام ١٩٢١ ؟ .

وفي تصريح آخر لهويدا : نحن بحاجة إلى هذه الجزر لحماية مصالحنا وثرواتنا ، وسندافع عن ممرنا المائي والحيوي بكل ما لدينا من قوة بحرية وبرية وجوية .

ثم في تصريح آخر للشاه أدلى به لمجلة هندية : أن هذه الجزر هي لنا تاريخياً، ولا يسعنا سوى أخذها سلمياً إذا أمكن أو بالقوة إذا لزم الأمر [١٢] .

وبدورنا نرى أن ما يقوله هويدا هو إما مغالطة تاريخية أو أنه استفزاز واستعداء علي العرب ، بحيث لم يثبت التاريخ قطعاً أن العرب هددوا يوماً هذا الممر المائي والحيوي ، بل أن رياح التهديد كانت ، وماتزال تأتي من الغرب ومن إسرائيل حلفاء إيران .

ومن الملاحظ أن جميع هذه التصرفات قد التقت وتضافرت لتشكل الأهداف التي دفعت إيران إلى ارتكاب جريمة الاحتلال ، ويمكن إيجاز هذه الأهداف كالآتي :

١ - التوسع الإقليمي وضم أراضي جديدة لإيران مما يمكنها من السيطرة الفعلية على الخليج وثرواته من ناحية، ويزيد من طاقاتها الإقتصادية المتوفرة في جزر الخليج ومياهه من ناحية ثانية ، خصوصاً بعد اكتشاف الأوكسيد الأحمر في هذه الجزر ، والبترول في مياهها الإقليمية .

١١- محمد رشيد الفيل : الأهمية الإستراتيجية ، مرجع سابق ، ص ٢١٣

١٢- محمد حسين الزبيدي : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ص ١٢- ١٣

٢ - قرب الجزر من مضيق هرمز ، وفي مواجهته مباشرة مما يجعل منها مركزاً ممتازاً للمراقبة ، ويسمح بالتحكم بهذه البوابة الهامة وحماية طرق المواصلات التجارية للولايات المتحدة وبريطانيا وإيران ، وأيضاً إسرائيل .

٣ - موقعها الاستراتيجي في قلب الخليج وبحذاء الممرات المائية فيه، واستيلاء إيران عليها يجعلها تتحكم بهذه الممرات ويبقيها على صلة دائمة مع اسرائيل مما يوقع المنطقة العربية بين فكي كماشة القوميتين العنصريتين المعاديتيْن للعرب : الفارسية واليهودية .

٤ - استخدام الرعايا الإيرانيين في أقطار الخليج كذريعة للتدخل في شؤون المنطقة الداخلية واستخدام هذه الجزر منطلقاً للمتسللين والمخربين وهذا ما حصل بالفعل عندما قام بعض هؤلاء بأعمال تخريبية ومحاولات اغتيال في البحرين .

٥ - امتصاص النقمة الشعبية داخل إيران ، وذلك بتحويل أنظار الشعب الإيراني نحو القضايا الخارجية ، وذلك بإذكاء الروح القومية الشوفينية.

ولم تكن الجزر الثلاث لقمة سائغة يسهل على الإيرانيين ابتلاعها كما كانوا يظنون فقد خضعت هذه القضية لمفاوضات طويلة ومرهقة بين الشارقة ورأس الخيمة وإيران وبريطانيا وكان عراب المفاوضات السير وليم لوس المبعوث البريطاني الخاص المنظم لعملية الانسحاب البريطاني من الخليج ، والذي لعب في هذه القضية دور الوسيط - غير المحايد - بين طهران والإمارات أكثر منه دور المفاوض . ولا شك بأنه كان منحازاً إلى جانب إيران . ولا نبالغ القول أنه سلم الجزر بوحي من سياسة حكومته ، تسليم اليد إلى إيران .

المفاوضات حول الجزر والدور البريطاني :

قبيل الاحتلال البريطاني للجزر مارس البريطانيون ضغوطاً مباشرة وغير مباشرة على حكام الإمارات العربية للقبول بتسليم الجزر إلى إيران . ففي مايو ١٩٧٠ ، وأثر التهديد الإيراني لشركة « أوكسيدنتال » باستخدام القوة ضدها ، طلب البريطانيون من الشركة المذكورة وقف عملياتها في الحفر تفادياً لأية مواجهة أو احتكاك عربي - إيراني . والملاحظ أن سير وليم لوس ومعاونيه من الموظفين البريطانيين في ذلك الوقت كانوا يكنون اعجاباً لموقف الشاه تجاه البحرين ، ويرون أن على العرب اتخاذ موقف معتدل في مسألة الجزر ، لهذا نجد أنهم كانوا يحاولون استخدام نفوذهم للضغط على شيوخ العرب آنذاك لقبول الحل الإيراني في هذا الصدد (١٣) .

ومن جملة الضغوط التصريحات البريطانية التي راحت تدعو ضمناً أو صراحة إلى تسليم الجزر ، ومنها ما قاله المعتمد البريطاني مستر بولارد وهو يكشف عن وجهة النظر البريطانية من مسألة الجزر . كذلك جاء في بعض تصريحات وليم لوس بعد مقابلته لشاه ايران يوم ١٣ فبراير ١٩٧١ : « أن الشاه يتفق تماماً في الرأي مع آراء بريطانيا وتوقعاتها » واثار موضوع الجزر التي تطالب بها إيران والتي تدعي :

أ - ضرورة وضع ضمانات للأمن في المنطقة قبل انسحاب بريطانيا منها .

ب - إن حراسة هذه الجزر لا يمكن أن يتولاها الحكام العرب كما أن الاتحاد اذا قام لا يستطيع توفيرها .

جـ - إن حراسة الجزر ضرورية لتأمين الملاحة في الخليج ضد أي تدخل أجنبي.

١٣- محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات ، وجيرانها ، مرجع سابق ، ص ٣٨٢

إن بريطانيا وان كانت لا تنكرأهمية إيران ، تعتقد أن موقفها الحساس لا يسمح لها بأن تحرض دولاً كانت تحت حمايتها على التنازل عن سيادتها ، كما أن ايران لا تريد إضاعة فرصة قيام الاتحاد وإنما تبحث عن الشكل الذي سيكون عليه ، ثم تقنع الأطراف المعنية بفكرتها [١٤] .

وواضح في هذه التصريحات الإنحياز الفاضح إلي الجانب الإيراني فكأن لوس أصبح الناطق بلسان إيران وها هو يهدد الإمارات بأن إيران هي التي تحدد شكل الاتحاد العتيد .

بكل حال ، اضطر الشاه إلى الدخول في مفاوضات مع شيخي الشارقة ورأس الخيمة تحت الوساطة البريطانية وأثناء هذه المفاوضات الطويلة والمضنية حول قضية الجزر ، رفض الشيخ صقر بن محمد القاسمي شيخ رأس الخيمة والشيخ خالد بن محمد القاسمي شيخ الشارقة كل الاقتراحات المقدمة من قبل إيران في هذا الشأن وأصرا على موقفهما وهو ضرورة إصدار بيان من قبل إيران تؤكد فيه سيادة الإمارات على الجزر . وأخيراً وصلت إيران والشارقة بعد ضغوط طويلة على الشيخ خالد [١٥] إلى تسوية قبلها الشيخ المذكور بموجب خطابه إلى وزير الخارجية البريطانية في ١٨ نوفمبر ١٩٧١، والذي جاء فيه : اشارة لمباحثاتنا حول الترتيبات بين الشارقة وايران بخصوص مسألة أبو موسى أؤكد لكم أني أقبل الترتيبات المبينة في مذكرة التفاهم المرفقة بهذه الرسالة ، وأكون ممتناً لتأكيد قبول الحكومة الإيرانية من جانبها لهذه الترتيبات . وجاء رد طهران في ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ من وزير الخارجية عباس علي خلعتبري يؤكد أن حكومته تقبل المذكرة الخاصة بأبي موسى [١٦] .

١٤- محمد علي الرفاعي : الجامعة العربية وقضايا التحرير ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ ، ص ٥٧٢ .

١٥- محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات ... وجيرانها ، مرجع سابق ، ص ٣٨٣ .

١٦- محمد عزيز شكري : مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي ، دمشق ، ١٩٧٢، ص ٣٩ .

مذكرة التفاهم :



حاكم الشارقة السابق خالد بن محمد يلقى كلمته عن جزيرة أبو موسى ١٩٧١

جدير بالذكر ، باديء ذي بدء ، أن مذكرة التفاهم هذه التي تم توقيعها في نوفمبر ١٩٧١ برعاية بريطانيا ومباركتها ، ليست اتفاقية قانونية بل هي عبارة عن « ترتيبات » وافق عليها الطرفان دون أن تتضمن أي نص يحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها ، بل أن هذه المسألة تركت للحل والحسم في وقت لاحق.

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ ، أي قبل العدوان الإيراني بيوم واحد ، أذاع حاكم الشارقة خالد بن محمد القاسمي من اذاعة صوت الساحل بأنه قد تم الاتفاق بينه وبين الحكومة الإيرانية على ما يلي : –

- أن ترتيبات هذا الإتفاق سوف لن تمس نظرة الشارقة في سيادتها على أبو موسى حيث سيبقى علم الشارقة مرفوعاً عليها كما سيبقى مرفوعاً على مركز الشرطة في الجزيرة وعلى الدوائر الحكومية فيها ، وسيبقى مواطنو الشارقة يقيمون على الجزيرة كما كانوا .

- ستقوم شركة (بيوتس غاز آند أويل) بالكشف والتنقيب عن النفط في جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمية البالغة ١٢ ميلاً بحرياً بحيث يجرى تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفة وبالتساوي بين الشارقة وإيران .

- ستصل قوات إيرانية إلى منطقة معترف عليها بين الطرفين .

- ستحصل الشارقة من إيران على مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الاسترلينية سنويا ولمدة تسع سنوات على أن يدفع هذا المبلغ للشارقة مباشرة ويجرى انفاقه في مصالحها العامة . وتتوقف إيران عن الدفع حين يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني (١٧) .

أما مذكرة الترتيبات بحد ذاتها فتتضمن مقدمة وستة بنود . وتنص المقدمة على أن إيران والشارقة لن تتخليا عن المطالبة بأبو موسى ولن تعترف أي منهما بمطالب الأخري . وعلى هذا الأساس ستجرى الترتيبات الآتية :

١ - سوف تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها في الخريطة المرفقة بهذه المذكرة .

٢ - تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية ، صلاحيات كاملة ويرفرف عليها العلم الإيراني وتمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة ويظل علم الشارقة مرفوعاً باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة ، على نفس الأسس التي يرفع بموجبها العلم الإيراني على الثكنة العسكرية الإيرانية .

٣ - تقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة ١٢ ميلاً بحرياً .

٤ - تباشر شركة بيوتس غاز أند أويل كومباني استغلال الموارد البترولية بأبو موسى وقاع البحر وما تحت قاع البحر في مياهها الإقليمية بموجب الإتفاقية القائمة والتي يجب أن تحظى بقبول ايران وتدفع الشركة نصف

١٧- المرجع السابق ، ص ص ٣٩ - ٤٠

العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الاتفاقية نتيجة الاستغلال المذكور مباشرة إلى ايران وتدفع النصف الثاني إلى الشارقة .

٥ - يتمتع مواطنو ايران والشارقة بحقوق متساوية للصيد في المياه الإقليمية.

٦ - يتعهد الشاه بتقديم مساعدة مالية سنوية للشارقة قدرُها مليون ونصف المليون جنيه استرليني لمدة ٩ سنوات قابلة للتجديد . وتتوقف هذه المساعدات تلقائياً في حال ارتفاع عائدات الشارقة من النفط الي ما يزيد على مليون ونصف المليون جنيه .

إذاً ، لقد ركز الفريقان في الإتفاقية على تقاسم الجزيرة بيد أن تصريحات القادة الإيرانيين وتصريحات شيخ الشارقة عبرت عن خلافات جذرية بين الطرفين حيث صرح حاكم الشارقة حينئذ بأن الإتفاقية مؤقتة وأنها وسيلة لمنع إراقة الدماء في حين صرح رئيس وزراء إيران للبرلمان الإيراني بأن ايران لن تتنازل مطلقاً عن سيادتها غير القابلة للتحكيم في مجمل جزيرة أبو موسى . أما الشاه نفسه فقد اعترف بتصريحات شيخ الشارقة ورفضها في آن واحد ، وصرح بعد الإنزال مباشرة « نحن نؤكد موقفنا بأن الجزيرة كلها تعود الينا » [١٨] .

وهكذا وقع شيخ الشارقة بإرادته أو رغماً عنه في شرك التآمر البريطاني - الإيراني ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لفرد اعزل يحكم امارة صغيرة في مواجهة قوتين كبيرتين تضمان مجموعة من الرؤوس المدبرة والمخططة .وكان سيحدث الأمر نفسه بالنسبة لشيخ رأس الخيمة ، لولا أن الله حباه بصفة العناد . بيد أن اسوأ ما في الأمر هو الصمت العربي الشامل تقريبا إزاء هذه القضية ، لولا بعض اصوات ارتفعت هنا وهناك منددة ليس إلا . هذا ما أكده الشيخ خالد في تبرير اتفاقه مع طهران .

١٨- روح الله رمضاني : مضيق هرمز ، ترجمة حسين موسى ، الحقيقة برس ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، ص ١٣٠ .

قصة الإتفاق مع طهران :



جزيرة ابو موسى.. صورة في مطلع الستينات لمواطنين من الشارقة في زيارة الى جزيرتهم.

في مقابلة أجرتها معه جريدة الأنوار اللبنانية ، تحدث الشيخ خالد - حاكم الشارقة - عن قصة الإتفاق مع طهران ، حيث قال أنه قدم الوثائق والبينات وكلف نخبة من رجال القانون تحضير الأدلة القانونية والشواهد التي تثبت عروبة الجزر ، وأراد مناقشة ايران بالمنطق والحجة والقانون ولكن أنى لشريعة الغاب ومنطق القوة أن يفهما القانون فكانت التهديدات باحتلال الجزر ترد يومياً وعلى ألسنة المسؤولين .

وأضاف أنه ذهب إلى طهران واتصل ببريطانيا وأجرى اتصالات أخرى مع جميع الدول العربية شارحاً فكرته مدافعاً عن عروبة جزيرة أبو موسى وشقيقتيها طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى أن وصل في قضيته إلى الطريق المسدود الذي تحده العوامل والضغوط التالية :

١ - الدول العربية تعيش ظروفاً صعبة ومشغولة ولم تهتم إطلاقاً بموقف الشارقة ولم تتخذ فيه أي إجراء إيجابي .

٢ - إيران تهدد وتتوعد وتدعى أن الجزر إيرانية وستستردها بالقوة .

٣ - بريطانيا تهدد وتتوعد وتطالب بإنهاء مشكلة الجزر .

٤ - اتحاد الإمارات العربية لا يمكن أن يقوم قبل انهاء مشكلة الجزر . وكان من الممكن أن تعلن باقي الإمارات استقلالها ويسقط الإتحاد نهائيا نتيجة التهديد الإيراني المستمر .

٥ - عوامل اقتصادية كثيرة تضع الشارقة في موقف الضعيف الذي لا يستطيع التحرك .

٦ - تواطؤ وتحالف القوى العالمية في تأييد إيران في موقفها المتعنت.

ومضى يقول : ماذا استطيع أن أفعل ؟ أنا حريص على قيام الاتحاد ، وعلى عروبة الجزر ، وعلى حقن دماء شعبي ! .

يقولون أنني بعت الجزيرة وهذا غير صحيح ، ويقولون أنني تنازلت عن نصفها ، وهذا غير صحيح أيضاً .

وحول قصة الاتفاقية مع إيران قال :

زرت إيران أكثر من مرة ، وتأكدت من أنها ستحتل الجزر لعلمها بوجود البترول في أبو موسى ، لقد كان دافعها الاساسي اقتصادياً ، ولهذا رأيت من الحكمة تجميد المشكلة السياسية ومعالجة الناحية الإقتصادية .

وأضاف : يقولون أنها اتفاقية وهي ليست كذلك ، إنها Memorandum of Understandings ، أي تبادل وجهات النظر بيننا وبين إيران بواسطة بريطانيا ، تم على اساسه اتخاذ الترتيبات .

وقال الشيخ خالد : أنني لم أكن أرغب في نشر نصوص الرسالة التي تم الإتفاق عليها خوفاً من المضاعفات التي قد تنشأ ، ولكن حين المح بعض الإشارات التي تشكك بوطنيتي وتنتقد موقف الشارقة .. فلابد لي من ايضاح الحقيقة فهي تجعل ثوبي ناصع البياض وموقفي لا غبار عليه . تبدأ هذه الرسالة لا إيران ولا الشارقة اقرت وجهة نظر الأخرى في ادعاءاتها بجزيرة أبو موسي . ماذا تعني هذه الجملة ؟

إنها تعني أن هناك خلافاً بين الطرفين ، أي بيننا وبين إيران ... فنحن نقول ونتمسك بأن جزيرة أبو موسى عربية صميمة منذ أزل التاريخ ، ومن مدن الشارقة ولا سلطان لأحد عليها سوى الشارقة ، وإيران تدعي أن أبو موسى إيرانية وتطالب باسترجاعها والحاقها بادارتها .

وأضاف الشيخ خالد : من ينهي هذه المشكلة وكيف تقر الحقيقة ؟ البحث يطول .

لقد اردت أن احول القضية إلى محكمة لاهاي ، فرفضت إيران .. واردت أن اطرحها في الأمم المتحدة فرفضت إيران .. أردت أن أعرضها للوساطة كما جرى في البحرين (١٩) فرفضت إيران ورفضت واصرت على استخدام القوة .

وقد تأكدت اثناء زيارتي لطهران بأن إيران ستستخدم القوة ، رغم كل هذا رفضت كل اتفاق يمس سيادة الجزيرة وعروبتها وواصلت رفضي .

١٩- اثر مطالبات ايران المتكررة بالبحرين ، ثم عرض القضية بموافقة ايران ، على الأمم المتحدة التي قررت اجراء استفتاء شعبي في البحرين لمعرفة نوايا شعبها وبناء على تعليمات الأمين العام - يوثانت - للأمم المتحدة توجه ممثله الشخصي «وينسبير » وعدد من الموظفين إلى البحرين في ٢٠ مارس ١٩٧٠ ، حيث امضى فيها ٢٠ يوماً انجز خلالها مهمته وعاد في ١٨ ابريل إلى جنيف ليضع تقريره الذي ذكر فيه أنه بعد اجراء مقابلاته مع الكثيرين من البحرينيين واجرائه كل الاستشارات الضرورية والمناسبة . ودون وجود أية مظاهر اضطراب أو تظاهر ، كل ذلك اقنعني بأن الأغلبية الساحقة لشعب البحرين ترغب في ان تنال الاعتراف بذاتيتها ضمن دولة مستقلة ذات سيادة تامة حرة في ان تقرر بنفسها علاقاتها مع الدول الأخرى .

(تقرير وينسبير في مذكرة الأمين العام رقم 5/9772 (April 30, 1970)).

وبسبب رفضي تعثر قيام الاتحاد ثلاث سنوات ، وتعثر جلاء الإنكليز عن البلاد ، وأخذت التهديدات تنهال علي من كل مكان ... عدت للدول العربية فنصحوني بالحكمة والروية .. ماذا تعني بالحكمة والروية ؟

أنا فسرتها بأن على الشارقة أن تتصرف لوحدها . فليس هناك من أحد سيساندها ويشد أزرها . أخيراً فكرت بحل مؤقت . ماذا لو جمدنا المشكلة السياسية ردحاً من الزمن ؟ أي أن نجمد مطلب إيران ومطلب الشارقة وان نبحث عن ايجاد صيغة تعاون متصل بين الشارقة وإيران . وأضاف في رأيي أن الجزيرة عربية وستبقى عربية وسيادتها لا تمس وهذا لا رجوع عنه ولا تعديل ثم ختم حديثة بالقول : ماذا تريد إيران ؟ تريد الجزيرة وتقول أن الاسباب هي لحماية مدخل الخليج . وبنفس الوقت وبشكل ضمني تطمع في بترول الجزيرة . من هنا كانت فكرة الحل المؤقت [٢٠] .

والمتتبع للأوضاع السائدة في تلك الحقبة الزمنية يستشف نوعاً من المصداقية والحقيقة في أقوال المغفور له الشيخ خالد بن محمد القاسمي . ذلك:

- أن الدول العربية كانت تعيش أوضاعاً عصيبة آنذاك حيث كانت تعيد تنظيم امورها الداخلية وتلملم جراحها أثر نكسة ١٩٦٧ ، ومن ثم وفاة جمال عبد الناصر . أما دول الخليج فكانت تستعد لتجربة جديدة في فترة ما بعد الإنسحاب البريطاني وبالتالي فهي لن تتخذ أى إجراء ايجابي تجاه التهديدات والمطامع الإيرانية .

- إن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا تساندان إيران في مطامعها التوسعية.

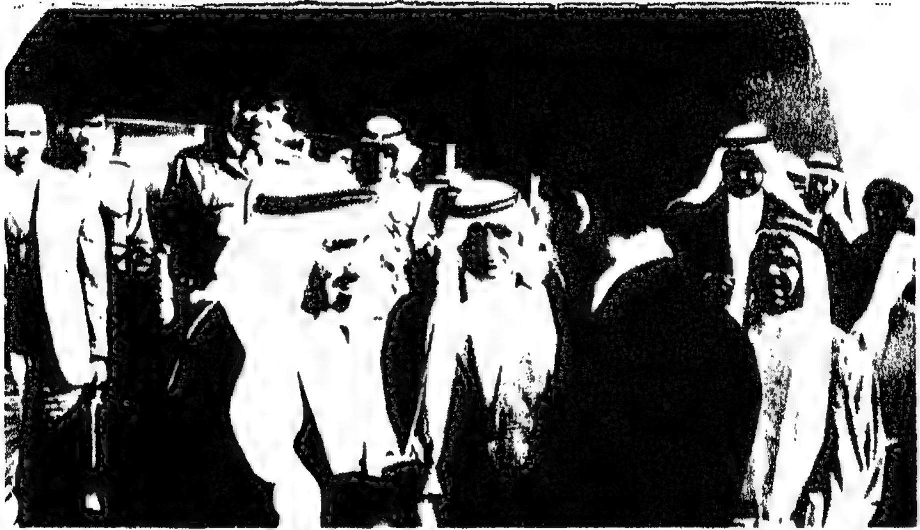
- من الناحية العسكرية والإقتصادية ، ضعف الشارقة من ناحية وقوة إيران

٢٠- جريدة الأنوار ، بيروت ، تاريخ ١٩٧١/١٢/٨ .

الذاتية والمدعومة من الغرب من ناحية ثانية بحيث تنطبق هنا مقولة العين «لا تقاوم المخرز » .

حتى أن جامعة الدول العربية لم تتخذ أي موقف حازم إزاء قضية الجزر .. فكيف بدا هذا الموقف ؟

موقف جامعة الدول العربية :



عبد السلام جلود مع حاكم رأس الخيمة أثر الاحتلال الايراني للجزر

كان الهدف من تأسيس الجامعة العربية هو الدفاع عن قضايا الأمة العربية من المحيط إلى الخليج ، بيد أنها اتخذت ازاء قضية الجزر العربية مواقف يمكن وصفها بالخجولة ، ففي عام ١٩٤٥ نوقشت لأول مرة قضية المطامع الإيرانية في إمارات الخليج ، وذلك عندما اتخذت ايران موقفاً عدائياً ، وأعلنت الإذاعة الإيرانية أنها تعارض هبوط الطائرات في البحرين الذي تعتبره إقليماً من

الأقاليم الإيرانية [٢١] إزاء ذلك لم تحرك بريطانيا ساكناً رغم وجود قواعد عسكرية لها في البحرين .

وعام ١٩٦٤ ناقشت الجامعة العربية الإعتداءات للمرة الثانية حين تلقت انباء عن إحتلال إيران لجزيرة أبو موسى . وقد اظهرت التحريات التي اجرتها الجامعة العربية حول هذا الموضع أن ايران وضعت علامات حول الجزيرة في المياه الإقليمية للشارقة لإثبات تبعية الجزر لها ، غير أن إمارة الشارقة لم تلبث أن رفعت العلامات من الجزيرة وحطمتها تماماً [٢٢] . ويبدو أن ايران قامت بذلك لمعرفة ردود الفعل العربية والدولية وربما بايعاز من بريطانيا التي رأت من مصلحتها قطع الطريق على اثارة الجامعة العربية لهذه المشكلة ، فطلبت من ايران بالحاح سحب خفر السواحل من أبو موسى كي تكتسب مجدداً ثقة شيوخ الإمارات بها .

وقبيل الانسحاب البريطانى من الخليج تصاعدت حدة التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر، فعقدت الجامعة العربية مؤتمراً بتاريخ ١٩٧١/١١/١٢ علي مستوى وزراء الخارجية العرب لمناقشة هذه التهديدات . وفي ختام المؤتمر ، توصل المؤتمرون إلى اتخاذ قرار يقضي بتكليف الأمين العام للجامعة مواصلة الإتصالات انطلاقاً من موقف الدول العربية الموحد حول هذه القضية وإلى دعوة الدول العربية ذات العلاقة مع كل من بريطانيا وإيران إلى مواصلة اتصالاتها لحل مشكلة الجزر .

غير أن كل ذلك لم يجد نفعاً في زحزحة ايران عن مواقفها العدائية ، فتبادر إلى احتلال الجزر غداة الانسحاب البريطاني من الخليج ، منطلقة في ذلك من الاسباب السياسية والاقتصادية التي سبق ذكرها .

---

٢١ - عادل رضا : عمان والخليج قضايا ومشكلات ، دارالكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص ٦ .

٢٢ - محمد حسين العيدروسى : دولة الإمارات ... مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

أخيراً قد نكون محقين في القول أن العدوان الإيراني على الجزر لم يكن مرده فقط إلى حصولها على الدعم البريطاني والأمريكي ، بل لخلو الساحة العربية من خصم قوى تهابه وتخشاه ، وأعني بذلك موت جمال عبد الناصر الذي ارعب فى تلك الأيام كل اعداء الأمة العربية ، ومواقف الدول العربية والجامعة العربية المتذبذبة، والتى لم تكن لتتعدى حدود التهويل الكلامي .

موقف رأس الخيمة من المفاوضات :

لم تكن هذه المفاوضات المشؤومة لتعني الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة، الذي رفض أي تفاهم مع إيران حول الطنبين ، رغم التحذيرات التي وجهها اليه السير وليام لوس ، فقد حذر هذا الأخير شيخ رأس الخيمة بأن إيران ستحتل الجزيرتين بالقوة ما لم يصل معها إلى تسوية بشأنهما ، وأن بريطانيا سوف لن تعتبر نفسها مسؤولة عن ذلك ، إذ أنها بصدد انهاء معاهداتها الخاصة بالحماية مع رأس الخيمة وغيرها من إمارات الساحل العماني . ورفض الشيخ أن يصل إلى اتفاق رغم عرض ايران شراءها الجزر من الشيخ مقابل دفعات سنوية قدرها ١,٦ مليون جنيه استرليني لمدة تسع سنوات ومنح رأس الخيمة ٤٩٪ من أي ثروة معدنية أو نفطية تكتشف في الجزيرتين ، ورد الشيخ صقر على هذه العروض التي حملها لوس بأننا « لن نتخلى أبداً عن ارضنا ولسنا مستعدين للدخول في صفقات لبيع الأرض » [٢٣] .

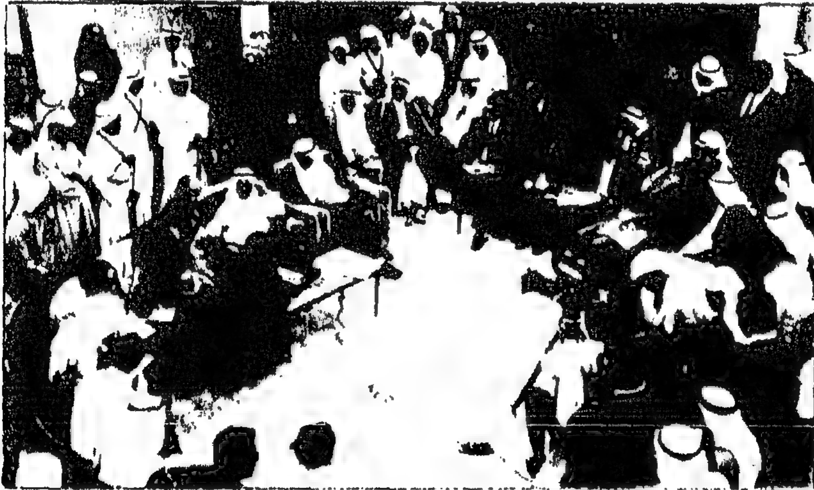
وهكذا ، فبعد أن اكتملت خيوط المؤامرة الإيرانية - البريطانية المدعومة من الولايات المتحدة ، كانت القوات الإيرانية على أهبة الاستعداد لانزال قواتها في أبو موسى والطنبين لاحتلالها، هذا الإحتلال الذي عبر عنه عباس هويدا بالقول : إن الاحتلال جاء تنفيذاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومته وحاكم الشارقة والحكومة البريطانية ، وأنه ينهي الخلاف بين بريطانيا وإيران على الجزر ، وهذا

٢٣ - خالد العزي : الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣

الخلاف الذي يرجع إلى ما يقارب ثمانين سنة ، وأن سيادة ايران اعيدت إلى هذه الجزر [٢٤] .

وإذا كان الاحتلال تم كما يقول هويدا ، على أساس الاتفاق مع حاكم الشارقة، فعلى أي أساس تم احتلال الطنبين وكل الدلائل تشير إلى رفض شيخ رأس الخيمة لأي اتفاق ؟ أما خلاف إيران مع بريطانيا حول الجزر فيبدو أنه موجود ظاهريا وأن بريطانيا لم تنسحب من الخليج إلا بعد أن اطمأنت إلى أن مؤامراتها بالتواطؤ مع إيران قد نفذت بحذافيرها .

وقبيل انزال قوات المظلات الإيرانية فوق الجزر الثلاث ، كشفت ايران النقاب عن حقيقة نواياها ، فقد القت طائرات الهليكوبتر الإيرانية منشورات فوق جزيرة طنب الكبرى تدعو السكان إلى « أن يفخروا بأنهم سيصبحون جزءاً من أمة من ثلاثين مليوناً وليس من ثلاثين ألفاً » [٢٥] .



مؤتمر صحافى لحاكم رأس الخيمة أثر الاحتلال الايرانى للجزر ١٩٧١

٢٤- برزان التكريتي : الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على اقطار الخليج العربي ، الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ١٣٤ .

٢٥- مجلة الطليق ، مارس ١٩٧٢ ، ص ٥٠ .

الفصل الثاني

الاحتلال الغاشم

الفصل الثاني

الاحتلال الغاشم

بعد حوالي ٢٠ ساعة من توقيع مذكرة التفاهم ، وتحديداً في الساعة الخامسة من صبيحة يوم الثلاثاء ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، قامت وحدات من الجيش الايراني بالتمركز في الموافق المحددة لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم ، كما احتلت قوات أخرى جزيرة طنب الصغرى الخالية تماماً من السكان. أما بالنسبة لطنب الكبرى ، فلا نغالى إذا اعتبرنا أن ما حصل فيها يومئذ هو نوع من ملحمة بطولية ، إذا عرفنا مقدار اللاتكافؤ في العدد والعدة بين القوات الإيرانية المعتدية والحامية العربية المدافعة عن الجزيرة .

ملحمة طنب الكبرى :

مع بكرة يوم ١٩٧١/١١/٣٠ ، قامت قوات إيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث: أبو موسى ، طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، تساندها قطع حربية بحرية وطائرات هليكوبتر تابعة لسلاح الجو الإيراني ، ففي أبو موسى تمركزت هذه القوات في المواقع المحددة لها وفق مذكرة الترتيبات الإماراتية - الإيرانية . ودخلت قوة إيرانية إلى جزيرة طنب الصغرى بسهولة لخلوها من السكان ومن أية حامية عربية مقاومة ، لذا ، ركزت إيران كل ثقلها على طنب الكبرى التي لم تتوصل إلى أي اتفاق بشأنها. لذا ورغم معرفتها بضآلة حجم الحامية الموجودة فيها ، فإنها جندت لها قوة قوامها ٥٠٠ ضابط وجندي ، مدعومة بحرياً وجوياً ، غزوا الجزيرة ، واحتلوا الجبل المرتفع فيها ثم هبطوا إلى الجانب الآخر من الساحل ، فجاءتهم شرطة رأس الخيمة وعلى رأسها ضابط يرفع يديه علامة الاستبسلام . وعندما اقترب الايرانيون ، اطلق عليهم شرطيو رأس الخيمة النار .

فسقط ضابط وجنديان ايرانيان ، وقتل أربعة من شرطة رأس الخمية [1] .

وحول هذا التصدي البطولي للجحافل الإيرانية، أصدرت حكومة رأس الخيمة بياناً أوردت فيه تفاصيل العدوان الإيراني على الجزر العربية جاء فيه :

« في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٩٧١/١١/٣٠ ، غزت القوة الإيرانية البحرية والجوية والبرية المحمولة بهجوم غادر على الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى .

وقد شنت القوات الإيرانية الغازية عدوانها الوحشي على السكان والمراكز الحكومية في جزيرة طنب الكبرى. وكان جنود الحملة الإيرانية يقدرون بعشرات الألوف زحفت على أرض الجزيرة من المدمرات والبوارج الحربية والطرادات كما أنزلت قوات أخرى بواسطة طائرات الهيلوكوبتر وسط الجزيرة وقامت هذه القوات المعتدية بقصف مركز على مركز الشرطة وعلى المدرسة الإبتدائية القاسمية للبنين الواقعة وسط البلدة .

واثر الهجوم العدواني ، قام افراد الشرطة وعددهم ستة المكلفون بحراسة جزيرتي طنب وحماية الأرض فيهما بالتصدي لجنود العدوان فقاتلوا قتال الأبطال، واستبسلوا استيسالاً رائعاً يدافعون عن أرضهم ويذودون عن وطنهم بكل طاقاتهم بالروح والدم ، فقتلوا مجموعة من الغزاة وأصابوا عدداً آخر بجراح ، وكان أن استشهد الشرطي الأول / سالم سهيل خميس مسؤول المركز ، فكان أول الشهداء الذين رووا بدمائهم الزكية تربة الوطن ، ثم سقط آخرون من رفاقه مضحين بأرواحهم الطاهرة ، فقد اصيب الشرطي/علي حسن محمود والشرطي / حسن علي محمد بجراح عميقة ، كما اصيب الشرطي / محمد عبد الله عبيد والشرطي اللاسلكي / حواش محمد عبد الله أيضاً بجراح ، ورغم ذلك بقيا

١ - علي هاشم : رحلة عمر ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص ٩٧ .

يقاتلان بشجاعة فذة حتى نفذت ذخيرتهما . وكانت القوات الإيرانية قد احاطت بمركز الشرطة من كل جانب فاسرتهما ، وخلال هذه المعركة فاضت روح الشهيد الشرطي الأول / سالم سهيل خميس إلى بارئها . فحمل الأهالي جثمانه الطاهر وقاموا بدفنه في ارض الجزيرة تحت تهديد قوات الإحتلال.

أما أفراد الشرطة البواسل الثلاثة الذين أصيبوا إصابات عميقة فقد حملتهم طائرات الهليوكوبتر الإيرانية إلى بندر عباس مع الأسيرين ، ثم أعلنت أجهزة إعلام المعتدين أن أبطالنا استشهدوا متأثرين بجراحهم .

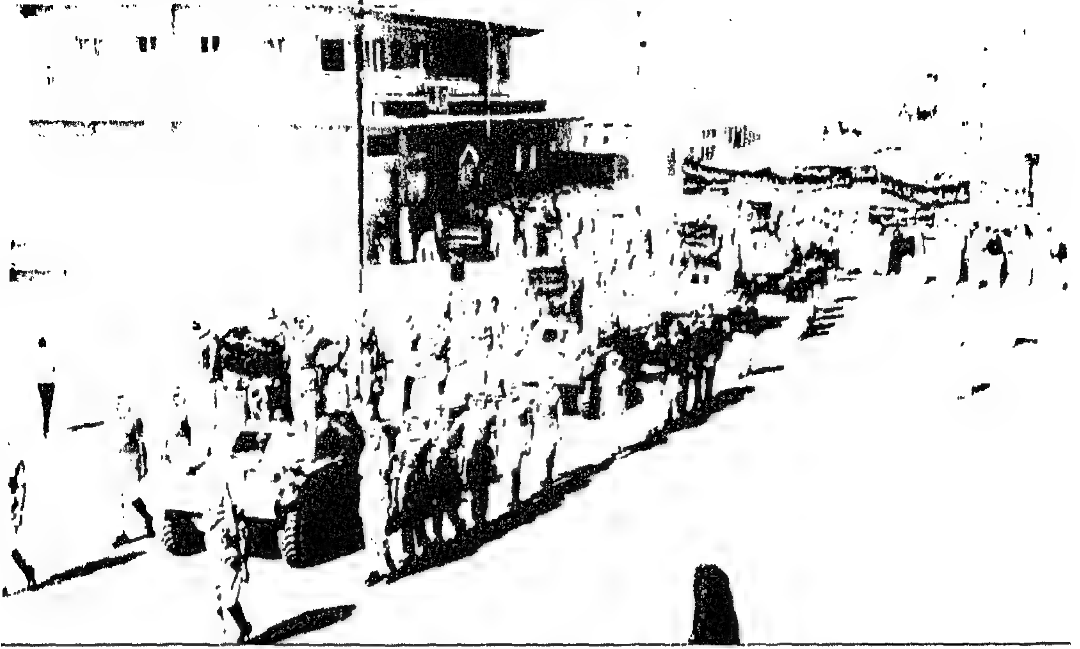
هذا وقد طلبت حكومة رأس الخيمة رسمياً من الحكومة البريطانية أن تقوم بجلب جثث شهدائنا من قبضة الغزاة المعتدين ليجرى تشييعهم تشييعاً مهيباً يليق ببطولاتهم وتفانيهم في الدفاع عن ارضهم ليدفنوا في رأس الخيمة . رحم الله ابطالنا الشهداء واسكنهم فسيح جناته [٢] .

وفي اليوم التالي أى في ١٩٧١/١٢/١ ، كان الانسحاب العسكري البريطاني من الخليج العربي ، بعد أن اطمأنت بريطانيا إلي نجاح العملية العدوانية ، من ناحيتها ، اطمأنت إيران إلي تحقيق حلمها بالاستيلاء على الجزر العربية التي ما فتئت تطالب بها منذ أكثر من ٨٠ سنة .

وبعد الاحتلال ، تحرلت جزيرتا طنب إلى قاعدة بحرية إيرانية ، وتم طرد السكان العرب من طنب الكبرى ، أما الشارقة فقد أقامت في الجزء العربي من أبي موسى مدرسة ومكتبة ومركزاً إعلامياً ، ويعيش في نصف الجزيرة العربية حوالي ٥٠٠ عربي ، معظمهم من صيادي السمك ومازال عليها مركز للشرطة تابع لدولة الإمارات العربية [٣] .

٢ – مجلة درع الوطن ، أبو ظبي ، تاريخ ١٩٩٣/١٢/١ .

٣ – مصطفى نبيل : مثلث الخطر : مضيق هرمز – باب المندب – جبل طارق ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ ، ص ٣٧ .



المسيرة الجنائزية التي دارت الشوارع الرئيسية براس الخيمة
أثر الاحتلال الايرانى لجزر طنب الكبرى والصغرى

وفي خضم معمعة الاحتلال والانسحاب وإعلان قيام اتحاد الإمارات العربية ، كانت إمارات الساحل المتصالح ، كل علي حدة توقع مع بريطانيا معاهدة إنهاء الحماية ، وبالتالي ، تنتفي شرعياً مسؤولية بريطانيا مساعدة الإمارات في قضية الجزر وغيرها ، فكأنها بذلك تقدم الأراضي العربية لإيران على طبق من ذهب ، ولا شك بأن لهذا الإنقلاب في الموقف البريطاني لصالح إيران أسبابه التي تنطلق من استراتيجية مصالحها الخاصة :

أسباب دعم بريطانيا لإيران :

يمكن ايجاز هذه الأسباب كالتالي :

١ - العمل على منع الأسطول الروسي من الوصول إلى المحيط الهندي وإقفال كافة السبل أمام روسيا للنفاذ إلى منطقة الخليج ، خصوصاً وأن هذه

الأخيرة بدأت بإقامة علاقات صداقة وتعاون مع إيران وبالأخص على الصعيدين الاقتصادي والعسكري .

٢ - على هذا الاساس ، وفي محاولة منها للالتفاف على التعاون الإيراني - الروسي ، قدمت حكومة الهند لإيران عروضاً للوقوف ضد العروض المشابهة التي تقدمت بها روسيا ، وأرسل اللورد كيرزون ، نائب الملك البريطاني في الهند آنذاك ، بعثات تجارية بريطانية إلى إيران ، بالإضافة إلي رحلته الشخصية الشهيرة إلى الخليج العربى وإيران عام ١٩٠٣ (٤) ، والتي بدت مع ما أحيط بها من مظاهر الحماية والفخامة كتظاهرة سياسية بريطانية تحمل أكثر من معنى .

٣ - محاولة بريطانيا كسب شيء من التعزيز لنفوذها المتدهور في إيران شاهدنا على ذلك أن بريطانيا عندما احست أن علاقة الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي قد تطورت مع إيران إلى درجة باتت تخشى معها أن تؤدي هذه العلاقات إلى فتح الباب أمام تقدم النفوذ الروسي إلى أبو ظبي والإمارات العربية سارعت إلى تحذير الشيخ زايد من مغبة أعماله وطلبت منه قطع علاقاته مع إيران فوراً ، وهددته باستخدام القوة مما اضطره إلى الامتثال لهذا الطلب (٥) .

٤ - الوقوف ضد حركة التحرر القومي العربي والخوف من تناميها وامتدادها إلى مناطق النفوذ البريطاني - الإيراني في الخليج ، خصوصاً بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦.

٥ - الوقوف ضد التواجد الالماني في منطقة الخليج (حادثة أبو موسى ضد شركة فونكهاوس) . وقد ساد الاعتقاد آنذاك أن المانيا كانت تحرض

---

٤ - لؤي بحري : الأطماع الأجنبية - مرجع سابق ، ص ١٣

٥ - فؤاد سعيد العابد : سياسة بريطانيا ، مرجع سابق ، ص ١٢١

تركيا وإيران ضد بريطانيا ، وأن روسيا كانت خلف عملية الإنزال الإيراني في أبو موسى عام ١٩٠٣ ، للإضرار بالوجود البريطاني في المنطقة .

٦ - بسبب حقدها الدفين على العرب ، وهذا ما أثبتته الأحداث في المناطق العربية الخاضعة آنذاك للنفوذ البريطاني ، تسعى بريطانيا إلى ترسيخ وجود وتقوية الكيانات والقوميات العنصرية المناوئة للعرب في منطقة الشرق الأوسط ، فتدعم القومية الفارسية ، كما دعمت من قبل القومية اليهودية بدءاً من وعد بلفور المشؤوم عام ١٩١٧ ، وحتى احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ .

أما إيران ، ولأنها تدرك أن عملها العدواني مخالف للأعراف والقوانين الدولية ، فقد عمدت إلى خلق مختلف الذرائع والحجج التي تبرر احتلالها للجزر العربية .

إيران تبرر عملية الإحتلال :

عادة ما تترافق كل عملية اعتداء مع تبريرات علنية تعدها مسبقاً الدولة المعتدية لإخفاء حقيقة نواياها العدوانية . وهذا ما فعلته إيران عندما كانت تطالب بالجزر ولدى احتلالها لها . فقد استندت بادىء ذي بدء إلى وثيقتين بريطانيتين هما :

١ - خارطة فارس التي أعدها اللورد كيرزون - وهي خارطة غير رسمية - عام ١٨٨٧ ، والتي ثبت فيها الوان الجزر الأربع (صري ، أبو موسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى) بنفس لون بلاد فارس .

٢ - خارطة فارس التي أعدتها مديرية مساحة الهند عام ١٨٩٧ ، والتي ثبتت الجزر بنفس الألوان المذكورة في الخارطة الأولى [٦] .

٦ - مصطفى عبد القادر النجار : دراسات ... مرجع سابق ، ص ٦٥

ورغم أن بريطانيا اعتبرت أن ما جاء في تلك الخريطتين خطأ غير مقصود ويؤسف له ، إلا أن إيران تمسكت بهما لأنها لم تكن تملك أية وثائق أخرى منطقية وقانونية تدعم مطاليها التوسعية .

وقد اشرنا فيما سبق إلى أن الأسباب التي ارتأتها إيران موجبة للاحتلال هي أسباب اقتصادية وسياسية ، وبالتالي ركزت اهتمامها على أبي موسى قبل غيرها ، وذلك بسبب رغبتها في استغلال الأوكسيد الأحمر فيها ، حيث منحت إيران امتياز استغلاله في جزيرة هرمز إلى أحد الأثرياء المدعو معين التجار والذي كان له نفوذ قوي على الحكومة الايرانية . ولما أراد أن يمد نفوذه إلى جزيرة أبو موسى ، قام بتحريض الحكومة الإيرانية على المطالبة بها ورفع قضيتها إلى أروقة عصبة الأمم مع دعوى إيران بالبحرين[٧] وهنا نرى تأثير البورجوازية الإيرانية في مجريات الأحداث .



أحد المظاهرات التى اجتاحت شوارع الامارات العربية احتجاجاً على الاحتلال الايرانى للجزر

٧ – صالح محمد صالح العلى : التاريخ [illegible] . مرجع سابق ، ص ١٤٤

وحول الأسباب الأمنية ، يتحدث الشيخ راشد حاكم دبي في لقاء له مع السير وليم لوس عن مخاوفه من الأطماع الإيرانية ، ويسأل لوس عن موقف بريطانيا اذا ما احتلت إيران الجزر ، حيث يقول الإيرانيون ، والحديث للشيخ راشد : لقد تساهلنا معكم في قضية البحرين ، فلماذا لا تتساهلون معنا في قضية الجزر ؟ إنها جزر غير مسكونة وليست لها أية قيمة إلا القيمة الاستراتيجية ونحن (اي الايرانيون) نريد أن نحمي الخليج من الأخطار الزاحفة عليه من الخارج : الأخطار الروسية والصينية واليسارية . وهذه الأخطار لا تهدد إيران فحسب ، بل تهدد المنطقة كلها . وأنتم غير قادرين على هذه الاستفادة من أهمية هذه الجزر الاستراتيجية . فلماذا لا تسمحون لنا باستعمالها عسكرياً لحماية أنفسنا وأنفسكم ؟ الخطر علينا واحد ومصيرنا واحد (٨) .

والواقع ان هكذا تصريحات تبين لنا هشاشة مزاعم إيران في مطالبتها بالجزر فلو كانت صاحبة حق فعلاً لما اضطرت للجوء إلي هذا الأسلوب التوسلي بل كانت عمدت الي الاكتفاء بتقديم الوثائق والأسانيد القانونية وهذا ما لم تكن لتمتلكه . كذلك يتحدث الايرانيون عن الاخطار الخارجية ونحن بدورنا نسأل : هل ان هذه الاخطار متأتية فقط من روسيا والصين واليسار ؟ ولو كانت هذه المزاعم صحيحة . فمن أية بوابة يعبر هؤلاء الي الخليج ؟ ثم ، ألم تكن إيران اول المتعاملين مع الروس ؟ أليست هي التي تملك صواريخ صينية الصنع موجهة نحو الضفة الغربية من الخليج ؟ أما اليسار فلم يكن له أي منفذ في الدول العربية الخليجية باستثناء العراق التي كانت تشكل اكبر قوة عسكرية عربية في مواجهة إيران وبالتالي فان إيران لم تكن خائفة من الأخطار المزعومة السالفة الذكر ، بل من تحكم العرب بمنطقة الخليج مما يكبح جماح اطماعها التوسعية ..

وضمن نفس التوجه علل الشاه احتلاله لجزيرة أبو موسى بالحاجة إلى منع القوى المعادية من دخول الخليج ومنع الإرهابيين من محاولة عرقلة الملاحة في

٨ - سليم اللوزي : رصاصتان في الخليج ، مرجع سابق ، ص ١١٢

الخليج عن طريق إغلاق مضيق هرمز، ولكن كما أشار ضباط من الجيوش المختلفة بإمكان مركبين صغيرين أن يزرعا الالغام في المضيق تحت جنح الظلام، دون أن تتمكن القوات المرابطة في الجزر من عمـــــل أى شيء ضد هذا العمل (٩).

وهذا ما يثبت أن اهداف إيران المعلنة من احتلال الجزر مغايرة لأهدافها الحقيقية الكامنة .

هذه نماذج من الحجج التي قدمتهاإيران تبريراً لاحتلالها الجزر لكن هذه الحجج المعلنة في رأينا غير مبررة وتخفي وراءها أسباباً ضمنية أشد خطورة فجزيرة أبو موسى مثلا ليست بذات أهمية عسكرية بالنسبة للإيرانيين بحجةأنها تشرف علي مضيق هرمز . فمدينة بندر عباس الساحلية الايرانية أو جزيرة قشمر أو جزيرة صري التي تحتلها إيران ، تشرف على المضيق ربما أكثر من أبي موسى .

أما القول بمنع الأسطول السوفيتي من ممارسة نشاطه في الخليج فمردود وغير منطقي للأسباب التالية :

١ – ان لأسطول الروسي اذا ارادأن يمارس نشاطه في الخليج ، فلن تستطيع منعه لا إيران ولا أية قوة محلية أخرى وبالتالي فما جدوى مراقبة هذا الاسطول مع استحالة مواجهته ؟

٢ – إن إيران نفسها سبق ان أعطت الأسطول الروسي تسهيلات ملاحية في ميناء بندر عباس و دعته في بعض المناسبات إلى زيارة شواطئها .

٩ – جون بولوك : الخليج ، مرجع سابق ، ص ٦٤

٣ -أن إيران لا تستطيع اتخاذ موقف عدائي حتي ولو احتلت الجزر ، من الاتحاد السوفيتي الذي تجاوره على حدود تمتد مسافة ٢٥٠٠ كم[١٠].

أما الخوف من المد الثوري العربي فهو أيضاً غير مبرر. فهذا المد ينتشر بين البشر ، وليس بين الرمل والحجر ، لذا ، ماذا يمكن أن تفعله هذه الجزر التي تكاد تكون خالية من السكان ولا تتجاوز مساحتها كيلو مترات معدودة ، وإذا افترضنا وصول هذا المد إلي الجزر ، فما هو مدى تأثيره على إيران التي تبعد عن الجزر عشرات الكيلو مترات ؟ وفي حال وجود هذا التأثير فإنه سيتناول مسألتين أساسيتين :

١ - بطبيعة الحال ، لن يتأثر الإيرانيون بالقومية العربية التي تفصلهم عن القومية الفارسية ، لذا فإن هذا التأثير قد يطال فقط بعض مناطق الساحل الغربي الجنوبي من إيران والتي يقطنها العرب كأقليم عربستان مثلاً ، فإيران تخاف إذاً من فقدان هذه المناطق العربية التي تحتلها .

٢ - التأثير على خطوط نقل البترول الايراني إلى اسرائيل (التي تستورد ٧٠٪ من حاجاتها النفطية من إيران) وبالتالي ، فإن إيران تخاف من ضرب تحالفها مع إسرائيل .

أخيراً وليس آخراً ، نقول أن القومية العربية لم ولن تكن العداء لأحد ، بل شعارها دائماً « نعادي من يعادينا ونصادق من يصادقنا »، وقد أضافت الإمارات العربية إلى ذلك « نصادق من يعادينا » ففي حين تسقط إيران كل عدوانيتها على الإمارات تعمد هذه الأخيرة ، حتى الساعة ، إلى مد يد الصداقة والأخوة إلى إيران من منطلق حتمية الجيرة ووحدة الدين ، والمشاركة في نفس المصير .

١٠- محمد حسين الزبيدي : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ١٥

من هنا نستنتج أن ثمة استراتيجية هجومية ضمنية كانت تكمن وراء هذه الاستراتيجية الدفاعية التبريرية العلنية ، أهمها :

أ -إعادة مجد الامبراطورية الفارسية ، القائم على الاحتلال والتوسع وذلك أن احتلال الجزر يؤمن لإيران محطات تموين وذخيرة واتصال تمهد لها طريق الوصول إلى الشاطئ الغربي من الخليج .

ب - منع أية قوة أخرى وخصوصاً العربية من السيطرة على هذه الجزر الاستراتيجية .

أما الهدف الاقتصادي فقد اكده شيخ الشارقة في خطاب له بالراديو والتلفزيون اذ قال : ذهبت إلى إيران أكثر من مرة ، وفي كل مرة كانت نواياها واضحة ... وتأكدت أثناء زيارتي لطهران بأن إيران ستستخدم القوة لاحتلال الجزر لطمعها بوجود البترول في أبو موسى لقد كان دافعها الأساسي اقتصادياً[11] .

ورغم تأكيدنا على وجود الأهداف التوسعية والاقتصادية ، إلا أننا لا نجد فيها شروطاً كافية لتبرير الاحتلال ، وذلك للأسباب التالية :

١ - ان الحديث عن الأطماع التوسعية ينطبق على الدول التي تحتاج فعلاً الي أراضي جديدة لأسباب معيشية وديموغرافية كإسرائيل مثلاً التي تستقدم سنوياً الآلاف من المستوطنين اليهود والتي تسعى لايجاد موارد معيشية جديدة كالماء والغذاء ، أما إيران فهي دولة مترامية الأطراف وليست بحاجة إلى رقعة صغيرة من الأرض لا تتجاوز بضعة كيلو مترات ومعظمها لا يصلح للسكن .

١١- المرجع السابق ، ص ٢٤

٢ -أن اتساع الرقعة الجغرافية يستتبع وجود تكامل اقتصادي، يكفى إيران أنها غنية بالبترول ، وفيها مصفاة عبادان التي تعد أكبر مصفاة في الشرق . فلا يقاس بترول أبو موسى بالنسبة لبترولها .

إذاً ، فالأهداف الأساسية هي سياسية وتكمن في تحويل الجزر الي قواعد عسكرية تذخر بالاسلحة المتطورة الموجهة ضد دول الخليج العربي في محاولة للسيطرة على كامل المنطقة والتحكم بكل دول المشرق العربي. ونحن نعلم ان الدول الكبرى ذات الأهداف الاستراتيجية السياسية مستعدة لإقامة أوثق العلاقات مع الدول الصغيرة جداً ، كالبحرين ولبنان والكويت وقبرص ومالطا في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، وعليه ، فإن إيران مستعدة للتضحية بأي شيء للحصول على هذه الجزر .

من ناحية أخرى ، كان لمذكرة التفاهم ابعادها غير المنظورة ايضا ، فمن أجل بلوغ الهدف الاستراتيجي التوسعي اتبعت إيران أساليب يمكن وصفها بالاستفزازية ، ففي حال عدم حصول الإتفاقية ستقوم إيران حتماً باحتلال أبو موسى ، حيث قد يترافق ذلك مع أعمال عدائية ليس اقلها طرد الأهالي العرب من الجزيرة باتجاه الشارقة وسائر الإمارات ، وهناك لابد من حدوث أعمال شغب وانتقام وغوغائية ضد الإيرانيين الأكثر في الإمارات مما يؤدي إلى :

١ - انشغال السلطة الإماراتية بتهدئة الخواطر ومعالجة الأمور الداخلية مما ينسيها موضوع الجزر .

٢ - اغتنام إيران لهذه الفرصة ، فتقوم بتجييش كل قدراتها العسكرية لمهاجمة الإمارات واحتلالها بحجة الدفاع عن الرعايا الإيرانيين فيها . بيد أن سياسة ضبط النفس والحكمة التي اتبعها حكام الإمارات حالت دون ذلك . وقد ادى الإحتلال فعلاً إلى أعمال شغب في الإمارات

عولجت بالكثير من التبصر والروية . هذا إضافة إلى مجموعة من المواقف العديدة المحلية والعربية والدولية حيال ذلك .



المسيرة الجنائزية في شوارع رأس الخيمة يتقدمها سمو حاكم الامارة

الفصل الثالث

المواقف إزاء الاحتلال

الفصل الثالث

المواقف إزاء الإحتلال

انطلقت إيران في احتلالها للجزر العربية من وجهة نظر قوامها أنها لا تريد أن تصبح هذه الجزر في المستقبل مخرزاً يهددها ، اما الرد العربي في الخليج على ذلك هو أنه سواء كانت الجزر مهمة أم لم تكن ، فإن عرب الخليج لا يمكنهم التسليم إلا بعروبة الجزر والتمسك بهذه الهوية وفي تصريح لمسؤول خليجي كبير أن إمارات الساحل ضد التسليم بما تدعيه إيران ، كما أنها ضد تدويل الجزر ، لكنهم مع تعريب قضيتها ، أي جعل القضية عربية عامة من المحيط إلى الخليج .

بكل حال ، أدى الإحتلال الإيراني للجزر العربية إلى خلق ردود فعل عديدة تجلت في المواقف التي اتخذت على كل من الصعيد الإقليمي والعربي والدولي، وقد تراوحت هذه المواقف بين عنيفة وضعيفة ، لكنها اجتمعت في معظمها على شجب العدوان وادانته ، كما تحولت القضية إلى مثار جدل ونقاش في اروقة جامعة الدول العربية والمحافل الدولية وخصوصاً مجلس الأمن .

المواقف الإقليمية :

مواقف الدول المعنية مباشرة بعملية الاحتلال : الامارات العربية ، إيران ، وبريطانيا .

١ - موقف دولة الإمارات العربية المتحدة :



المرحوم الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة السابق يتسلم القاعدة الجوية بالشارقة من قائد الجو البريطاني إشعاراً باختتام الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في الأول من ديسمبر 1971

كان الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة مدركاً لحقيقة النوايا الإيرانية وقد صرح لجريدة النهار : أن نزول الإيرانيين في جزيرة أبو موسى كان بموجب اتفاق وليس احتلالاً . وهو يدافع عن موقفه لأن أى بلد عربي لم يقف إلى جانبه عندما كان يطلب النجدة وبالتالي كان يرى أن ضياع الجزء خير من ضياع الكل وفي الإتفاقية محافظة على ماء الوجه !

من ناحية أخرى ،قام وفد عراقي برئاسة الوزير عبد الستار الجداري بزيارة إلى الشارقة لمعاتبة الشيخ خالد . فقال هذا الأخير : تصفني اذاعتكم بالعميل والخائن لأنني وقعت الاتفاق مع إيران لكنكم صمتم يوم استنجدت بكم وبجميع العرب ، وأرسلت مذكرات الي كل الدول العربية قبل شهر ، اشرح بها الوضع

مؤكداً أن إيران جادة في تهديداتها وأنها ستحتل جزر طنب الكبري وطنب الصغرى وأبو موسى وارفقت هذه المذكرات بأخرى تؤكد عروبة الجزر ، مع تساؤلي : ماذا افعل يا عرب ؟

والواقع أن العرب دائما يهملون التدابير الوقائية ولا يتحركون إلا بعد فوات الأوان ولم يكن مطلوباً من العرب في هذه القضية أن يعلنوها حرباً شعواء على إيران ، بل وقفة سياسية واحدة وتحركاً دبلوماسياً واسعاً والتهديد بقطع العلاقات العربية مع إيران في حال تنفيذ تهديداتها ، لكن شيئاً من هذا لم يحدث .

وكرد فعل عفوي مباشر على الاحتلال ، قامت في الشارقة ورأس الخيمة تظاهرة ، وتمت مهاجمة البريطانيين فيهما والحقت الأضرار بالممتلكات الإيرانية، واطلقت النار على أخ الحاكم (1) .

وبالفعل ، فقد حاول البعض اغتيال حاكم الشارقة وشقيقه صقر بن محمد الذي استقبل القوات الإيرانية التي احتلت أبو موسى ، وتم مصرعه فعلاً في ٢٥ يناير ١٩٧٢ ، في المحاولة الانقلابية التي تزعمها صقر بن سلطان حاكم الشارقة السابق ، وقد كان واضحاً أن تلك الحركة ما هي إلا بمثابة رد فعل على الاحتلال الإيراني للجزر ، هذا مع عدم استبعادنا بطبيعة الحال للدوافع الشخصية وراء المحاولة الانقلابية (2) ، حيث وجد الشيخ صقر بن سلطان انها فرصة مؤاتية لاستعادة الحكم في الشارقة . من جهة أخرى ، ومن خلال مجريات الأحداث ، يحدونا الاعتقاد بأن الشيخ خالد قضى نتيجة الجهل بحقيقة الأمور ، حيث أنه لم يخن بلده كما يبدو ، لكنه اضطر إلي التفاوض مع إيران كي لا يفقد كامل الجزيرة بعد أن وجد نفسه وحيداً في صراعه مع أقوى دولة في الخليج . أما

---

١ - جون بولوك : الخليج ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

٢ - جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ، ١٩٤٥ - ١٩٧١ معهد البحوث والدراسات ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

شقيقه صقر ، فليس من المؤكد أنه كان في الجزيرة لاستقبال القوات الإيرانية ، بل يعتقد أنه كان يشرف من قبل الشارقة ، على تمركز هذه القوات في المواقع المحددة لها للحيلولة دون تطاولها على المناطق التي تخضع لسيادة الشارقة .

أما في رأس الخيمة ، فقد بادر الشيخ صقر بتقديم احتجاج شديد اللهجة الي الحكومة البريطانية محملاً اياها مسؤولية الاحتلال باعتبارها صاحبة السلطة في المنطقة وكونها تخلت عن معاهدات الحماية . كما بعث ببرقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن بشأن ذلك . وفي ٣ ديسمبر ١٩٧١ ، أعلن الشيخ صقر أن إمارته مستعدة لاستقبال أية قوة عربية بغرض الدفاع عن الجزر الثلاث التي احتلتها إيران [٣] . وأعلن تمنعه عن الإنضمام لدولة إتحاد الإمارات العربية إلا وفقاً للشروط التالية :

١ -أن يتبنى الاتحاد مشكلة الجزر واعادتها بالطرق الدبلوماسية .

٢ - عدم اقامة أية علاقات سياسية واقتصادية وثقافية بين الاتحاد وإيران .

٣ - ان يتم ترحيل جميع الإيرانيين الموجودين في الإمارات والذين لم يمض على وجودهم أكثر من خمسين سنة ، ولم يحصلوا على جنسية الإمارات[٤] .

وحينما أعلنت إيران أن احتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى تم بالاتفاق مع رأس الخيمة عبر بريطانيا ، نفى الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة لجريدة النهار « أن يكون ثمة اتفاق من هذا النوع واتهم بريطانيا بتسليم الجزر إلى إيران » . مسؤول آخر في رأس الخيمة قال :أن الحاكم كان قد استنجد بكل الدول العربية ، كما طلب من بريطانيا السماح لقوات عربية بالمرابطة في

٣ - المرجع السابق ، ص ٢٢٧

٤ - محمد حسن العيدروسي : العلاقات ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠

الجزيرتين ، فوافقت بريطانيا ، لكن العرب الذين يهددون ويتوعدون لم يحركوا ساكناً مع علمهم أن هذه نهاية الجزر [٥] .

ومقابل اتهامها لبريطانيا بدعم إيران ، عمدت رأس الخيمة إلى إحياء الروح القومية في نفوس العرب ، فأعلنت أنها لا تملك هذه الجزر بمفردها ، وإنما هي أرض وجزء من الأرض العربية لا يجوز التفريط في أي جزء من أجزائها ، أو التنازل عنها لأحد ... وكانت إيران قد عرضت منذ سنتين حلولاً ممتازة لأنهاء مشكلة الجزر كمنحها مجرد حق استعمال الجزيرتين ، مع حفظ جميع الثروات داخل وخارج بطن الجزيرتين لإمارة رأس الخيمة ، وأن تقوم شرطة رأس الخيمة بواجباتها فيهما مع علمها مرفوعاً في مكانه ، وقد اجملت رأس الخيمة موقفها كما يلي :

- ان رأس الخيمة ترغب بعدم تحمل المسؤولية وحدها ، لذا ، فهي تضع قضية الجزر بين أيدي الجامعة كي تسعى الي حلها بالطرق السلمية مع إيران ، وهي تقبل بقرارات الجامعة العربية .

- ان رأس الخيمة مستعدة لقبول أي حل يقوم علي العدل والإنصاف ، كما أنها تقبل بتأجير الجزر لإيران .

- أنها ترفض أي حل شبيه بحل قضية أبو موسى ، لأن هذا الحل لم يترك للشارقة أية حقوق .

- تدعو رأس الخيمة العرب الي رفض اتفاق الشارقة - إيران ، لأنه يعرض الساحل العربي الذي يبعد عن جزيرة أبو موسي ٣٥ ميلاً ، أو ٤٥ ميلاً على الأكثر، للوقوع في مدى المدافع الإيرانية المسلطة عليه [٦] .

---

٥ - علي هاشم : رحلة عمر ، مرجع سابق ، ص ٩٥

٦ - محمد حسن العيدروسي : العلاقات العربية - الإيرانية ، مرجع سابق ، ص ٤٦١

وقد تلقى حاكم رأس الخيمة عروضاً سخية من الإيرانيين ومن البريطانيين للتنازل عن جزيرتي طنب ، لكنه رفضها جملة وتفصيلاً .

وعلى الصعيد الشعبي ، قامت في رأس الخيمة تظاهرات عفوية حيث أحرق بنك ميللي إيران والبنك البريطاني احتجاجاً على تسليم بريطانيا الجزر إلى إيران.

وفي أم القيوين ، أصدر المواطنون بياناً استنكروا فيه تسليم الجزر إلى إيران واتهموا بريطانيا بالتواطؤ وطالبوا دولة الإمارات الجديدة بنقض الإتفاق حول أبو موسى [٧] .

وفي دبي والعين ، قامت تظاهرات سلمية لم تترافق مع أية أعمال شغب . هذا وأصدرت حكومة أبو ظبي بياناً جاء فيه « أنهاأجرت اتصالات كثيرة مع إيران لتؤجل ادعاءاتها بشأن الجزر الي ما بعد قيام دولة الإتحاد على أساس وجود حلول كثيرة غير التهديد باستعمال القوة ، ولكن لا حياة لمن تنادي ، وزار وزير خارجيتها أحمد خليفة السويدي شاه إيران وحاول اقناعه بالعدول عما يعتزم القيام به ، مذكراً إياه بالعلاقات العربية - الإيرانية وضرورة الحفاظ عليها ، لكن الشاه أصر على موقفه .

وقدأجرت أبو ظبي والإمارات التي يهمها الأمر اتصالات واسعة بجميع الدول العربية أحاطتها فيها بكل التطورات وطلبت منها النصح والمشورة على أساس أن الجزر أرض عربية لا يمكن التساهل بشأنها ، وأنه اذا كانت الدولة الغربية (بريطانيا) تعترف بعروبتها ، فليس بمقدرونا الإعتراف بأنها إيرانية .

إن إيران انتهزت فرصة ان الدول العربية تمر بأسوأ ظروفها في فترة تشغل كل اهتماماتها لمواجهة اسرائيل وقامت باحتلال الجزر .

٧ - علي هاشم : رحلة عمر ، مرجع سابق ، ص ١٠٣



المظاهرات الاحتجاجية على احتلال إيران للجزر تعم الإمارات

إن إيران لم تجد قوة عربية تتمثل في جبهة متماسكة قوية تواجهها . والأشد إيلاماً أن المواقف العربية حتى بعد الاحتلال لم تكن ايجابية .

أدانت دولة الإمارات العربية هذا الاحتلال الإيراني واعترضت عليه في بيانها الأول عند قيامها ، وتمسكت بعروبة الجزر ، واتجهت بعد ذلك إلى الجامعة العربية حيث كانت تتم مناقشته على الصعيد العربي .

وتؤكد دولة الإمارات العربية أن موضوع الجزر لا يخص إمارة رأس الخيمة أو منطقة الخلية وحدها وإنما هو موضوع قومي عربي تعود مسؤولية العمل من أجله على العرب أجمعين ، وتعلن أبو ظبي تمسكها بأي قرار تتخذه الدول العربية والتزامها به ، وتتعهد بتنفيذه .

وتطالب دولة الإمارات أن يحظى هذا الموضوع بأكبر قدر من الاهتمام من الدول العربية ، بحيث تشعر إيران بأن الدول العربية جادة ومهتمة ، وأنها تواجه جبهة عربية قوية ، وتؤكد أن المصلحة العربية تحتم وجود موقف عربي موحد يضم كل الدول العربية .

وفيما يتعلق ببعض الحلول المطروحة مثل قبول اتفاق يماثل اتفاق جزيرة أبو موسى أو غيره من الحلول ، فإنها أي أبو ظبي ، تعود فتؤكد أن ما يقبله مجلس الجامعة ويقره من حلول مقبول منها ، وتلتزم بتنفيذه ، المهم أن يدرك ويقرر العرب امكانياتهم ، وألا يكلفوا أنفسهم أكثر من طاقاتهم [٨] .

ومن الملاحظ أن هذا البيان جاء هشاً . فكأن الجزر لا تعنى أبو ظبي إلا من بعيد . ولا يبدو فيه أن أبو ظبي تتحمل مسؤولية أي قرار تجاه قضية الجزر ، إذ أنها تلقي بكامل الحمل على الجامعة العربية ، كما أن البيان لا يحتمل دعوة صريحة وملحة للعرب للالتفاف حول هذه القضية واتخاذ موقف مصيري حازم منها ، وربما لأنها كانت تعلم أن العرب لن يلتقوا ولن يتفقوا ! .

من ناحية أخرى ، صرح محمد الحبروش ، وزير الدولة للشؤون المالية في أبو ظبي بالقول : جربنا كل العرب ، وشاورنا جميع الفرقاء ، وغداً عندما يتقرر مصير جزر المضايق ، نأمل ألا نتهم بالعمالة ، ثم يضيف « كيف نقاوم المخرز؟ » عملنا ما علينا وطلبنا النجدة وقلنا يا عرب ! والنتيجة كما نعلم ويعلمون . العنف لا يعني الاسترخاء أمام القوي ، ولا الاستسلام . لم نسترخ ولم نستسلم ، لكن ما هو موقف غيرنا ؟ هل جاءت قوة عربية رمزية إلى الجزر لتؤكد هويتها ؟ .

ويقول أحد العارفين بشؤون الخليج : هل تبرعت دولة عربية تحسن لغة الكلام بعشرة جنود يقفون في الجزيرة لإثبات وجود قوة عربية ؟ ثم هل نسى الصامتون

٨ - محمد علي الرفاعي : الجامعة العربية ، مرجع سابق ، ص ٥٦٦

والمتكلمون الوضع القانوني لإمارات الساحل المتصالح وارتباطاتها ببريطانيا ومسؤولية هذه في الحماية وشؤون الدفاع والتمثيل وإعطاء التأشيرات ... و... الكلام سهل ، ولكن التنفيذ صعب .

لم تتأخر أبو ظبي في أداء واجبها حتى آخر لحظة ، ولن تتأخر ، وعندما تدق الساعة تكون ادت واجبها وأعطت ما عندها وأكثر. وللتاريخ بعدها أن يحكم[9].

وفي أول بيان صدر عن المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد يومين من قيامها ، عبر الحكام عن غضبهم وأسفهم الشديد تجاه أسلوب العنف والقوة الذي استخدمته إيران لاحتلال الجزر .

وفي ٩ ديسمبر ١٩٧١ ،أعلن مندوب الإمارات العربية المتحدة الذي حضر جلسة مجلس الأمن احتجاج بلاده إزاء الإحتلال الإيراني للجزر . وبعد انتهاء مناقشات مجلس الأمن لهذه القضية ، قرر المجلس تأجيل البت فيها مؤقتاً والسماح لطرف ثالث بالتدخل للتوسط في الأمر بغية الوصول عن طريق الدبلوماسية الهادئة إلى تسوية ترضى بها الأطراف المتنازعة [10] .

ويبدو أن هذا التأجيل لم يكن أكثر من مجرد مماطلة وتسويف لتمييع قضية الجزر التي لم يبت بأمرها حتى الآن .

ولا شك بأن إيران كانت واثقة من نتيجة غزوها للجزر . هذا الغزو الذي تم ، كما يبدو ، وفق خطة مرسومة بعناية ودقة تقوم على المنطلقات التالية :

١ - وثوقها من أهمية قوتها العسكرية الذاتية والدعم الأمريكي لها .

٢ - التنسيق التام مع بريطانيا بالنسبة للاحتلال . شاهدنا على ذلك ان وليم

---

٩ - علي هاشم : رحلة عمر ، مرجع سابق ، ص ٩٣

١٠- محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات... وجيرانها ، مرجع سابق ، ص ٣٨٤

لوس كان يلعب دور المفاوض ، لصالح إيران ، أكثر منه دور الوسيط في هذه القضية .

٣ - اغتنامها فرصة ضعف الإمارات المتفرقة آنذاك لتضرب ضربتها التاريخية قبل قيام الاتحاد الذي قد يتحول إلى قوة ذات وزن في المحافل الدولية بحيث يتعذر عليها عندئذ احتلال الجزر .

٤ - انتهازها فرصة تشتت الدول العربية ، واطمئنانها إلى أن هذه الأخيرة لن تحرك ساكناً لمواجهة الاحتلال وقد استفادت في ذلك من تجربة الإحتلال الصهيوني لفلسطين عام ١٩٤٨ ، وسلبية المواقف العربية ازاء .



تأييد مطلق لحق الامارات فى سيادتها على الجزر المحتلة

أما سكان الجزر المحتلة المهجرون من أراضيهم وبيوتهم ، فراحوا ينتظرون نتائج اللقاءات والمباحثات والاتصالات والتصريحات ، ... الخ ، إنما دون جدوى ، عندئذ ، يتقدم سكان طنب الكبرى ، في ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢ ، بمذكرة الي سمو الشيخ زايد بن سلطان يحتجون فيها على استمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتهم وبقية الجزر العمانية وتطالبه المذكرة بالاستمرار على تأكيد المطالب العربية على جزر الخليج الثلاث [١١] .

٢ - الموقف الإيراني :

ما إن استولت إيران على الجزر ، حتى أعلن أمير عباس هويدا أنه يسره أن القوات الشاهنشاهية المسلحة نزلت في الساعة السادسة والربع من فجر اليوم (١٩٧١/١١/٣٠) في جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى ، واضاف بأن سياسة إيران الوطنية هي عدم اللجوء إلى القوة [١٢] .

وتطبيقاً للمثل القائل « يقتل القتيل ويمشي في جنازته » بدا هويدا وكأنه يأسف لضحايا الاحتلال ، أو يصرخ بأن وزر مقتل البعض من شرطة طنب الكبرى يقع على عاتق المسؤولين في رأس الخيمة الذين لم يأمروا الشرطة بعدم مقاومة الاحتلال . وهو إنما أراد بهذا القول أن يثير نفوس أهالي رأس الخيمة وإلهاب مشاعرهم ضد الحكم في الإمارة وإيهامهم بأن هذا الأخير ضالع في مؤامرة الاحتلال فيدب الشغب والفوضى مما ينسي الناس أمر الاحتلال .

والواقع أن مقاومة شرطة رأس الخيمة فاجأت فعلاً قوات الإحتلال الإيراني ، ذلك لأن إيران كانت أخذت وعداً من بريطانيا بعدم وجود أية مقاومة . هذا ما أكده القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة حيث اعترف بوجود اتفاق مع بريطانيا

١١- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، مرجع سابق ... ص ٢٣١

١٢- عبيد طويرش : الصراع حول ، مرجع سابق ... ص ٢٠

بعدم حدوث أية مقاومة عند نزول القوات الإيرانية الي الجزيرة ، ولكن القوات الإيرانيـــــة فوجئت بهذه المقاومة المسلحة ، وكانت بريطانيا قد أكدت بأنها لن تقاوم [١٣] وبالتالي ، فقد اعتبرت إيران أن بريطانيا هي المسؤولة عن إثارة المشاكل .. وأعلنت عدم قبولها بوساطة الجامعة العربية لأن الجزر غير عربية ، وطلبت تكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاق مع شيخ رأس الخيمة ومنع العراق من إثارة مشاكل ضدها [١٤] .

وفي محاولة إيرانية لتبرير الاحتلال ، صرح القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة علي خبرادوه ، في اجتماع له مع الأمين العام المساعد للجامعة العربية في ١٢ ديسمبر ١٩٧١ ، بأن الحكومة الإيرانية قد أوضحت في كثير من الأحيان وقبل ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ وجهة نظرها فيما يتعلق بهذه الجزر وأبلغت كثيراً من الدول العربية انه عندما تنسحب بريطانيا من الخليج وتنهي احتلالها له فإن إيران ستحتل الجزر الثلاث لأنها تعتبرها جزراً إيرانية . ولكن إيران رغبة منها في اظهار نواياها السلمية وفي الإتفاق وفي التفاهم ، فاوضت رأس الخيمة والشارقة بواسطة الحكومة البريطانية ومباشرة ووافقت إلي عقد اتفاق مع أمير الشارقة ... وقد احتفظت لشيخ الشارقة بسيادته ، إلا أنه طلب منها حماية الجزيرة والاشتراك في ضمان الأمن بين يدي السلطتين ، أما بالنسبة لجزيرتي طنب فقد استعادت إيران سيادتها عليهما ، والموضوع لا يستحق الضجة الحالية ، وليست له هذه الأهمية التي تعلق عليه الآن ، وخاصة الضجة التي تثيرها العراق لأسباب خاصة، نحن مستعدون لإرسال مندوبين من إيران لشرح وجهة النظر الإيرانية وإثبات شرعية السيادة الإيرانية عَليهما [١٥] .

---

١٣ - محمد على الرفاعى : الجامعة العربية ، مرجع سابق ، ص ٥٥٥ .

١٤- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

١٥- محمد علي الرفاعي : الجامعة العربية .. مرجع سابق ، ص ٥٥٥ .

وفي لقاء آخر مع سليم اليافي الأمين العام المساعد للجامعة العربية صرح السفير الإيراني في القاهرة : ارجو من الأمانة العامة أن تبذل كل جهد لتهدئة الخواطر بعدم إعطاء أية أهمية لهذا الموضوع ، أن الحق معنا والجزر قريبة من شواطئنا ، وهي جزء من أرضنا وأنتم تعرفون شعورنا نحوكم . نحن معكم ضد الاحتلال الإسرائيلي . لقد بذلنا كل جهد مع اميري الشارقة ورأس الخيمة ، ولو كنا نعتقد أن الجزر ليست ملكاً لنا ، لما بذلنا جهداً ما . إننا لا نريد التطرف ، نريد أن نكون معكم ضد العدو . .لقد تجنبنا كل المشكلات ولسنا ضد اتحاد الإمارات ، كنا معكم وكنا معهم وأردنا ايجاد الحلول قبل قيام الإتحاد ، ولم نوفق إلا مع الشارقة ، إنني ادعوكم إلى زيارة إيران والتعرف على وجهة نظرها .

ويتابع السفير الإيراني : الجميع يعلمون أننا سنحتل هذه الجزر وقد أبلغنا بريطانيا بوجه خاص وبعض الدول العربية بوجه عام ، عزمنا على استرجاع حقوقنا. وكنا نود أن نضع قوة رمزية في الجزيرتين الصغيرتين ، إلا أنه بعد المقاومة التي حدثت ومقتل الجنود الإيرانيين ، لا أعلم ماذا يمكننا أن نفعل .

ويستطرد السفير : اكرر وارجو أن تعملوا على تهدئة الحال . وأن الشعب الإيراني لم يكن ينتظر من حكومته أن تتساهل في هذه الأمور التي تمت منذ استقلال البحرين ، والحقيقة أن الجزر هي الثمن الذي تقاضيناه مقابل استقلال البحرين ، وغيره من التنازلات التي اضطررنا إلى تقديمها في منطقة الخليج. وأؤكد ألا تعطوا أهمية كبرى لهذا الموضوع .

والواقع أن أول ما يستوقفنا في هذه التصريحات هو كونها صادرة من مصر ، أرض الكنانة . فبدت القاهرة آنذاك وكأنها منبر لإعلاء الصوت الإيراني بدلاً من الوقوف بحزم إلى جانب الإمارات في قضية الجزر ، لأنها تحولت إلى قضية صراع عربي - فارسي .

وأننا لنعجب ، تالياً من موقف الجامعة العربية التي تفكر بالوساطة فقط ، متجاهلة تاريخ الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية وها إن إيران بكل استعلاء ترفض هذه الوساطة ، ممعنة بذلك في اذلال الموقف العربي .

من ناحية أخرى كانت هذه التصريحات الإيرانية في حد ذاتها تحمل جملة من التناقضات ، فبينما يتحدث القائم بالاعمال الإيراني عن النوايا الحسنة ، يصرح السفير الإيراني في مكان آخر عن خطة مدبرة ، بمعرفة بعض الدول العربية ، لاحتلال الجزر ، ومتى كانت الخطط التآمرية والاحتلالات تتضمن نوايا حسنة ؟ أما الادعاء بأن حاكم الشارقة قد طلب من إيران حماية الأمن في الجزيرة فهذا غير صحيح حيث نفى المسؤولون في الشارقة هذا الأمر جملة وتفصيلاً ، ولو فرضناأن ذلك صحيح فلا يمكن الأخذ به لأنه لم يدرج بين بنود مذكرة التفاهم . فالاتفاق المحكى لا يشكل وثيقة . وبالنسبة للضجة المثارة حول الجزر فأنها ليست ضجة حول قطعة ارض بقدر ما هي ضجة حول عملية احتلال وانتهاك لسيادة الغير ، ولو كان لشبر واحد من الأرض .

ويتحدث الإيرانيون عن حقهم بالجزر لكنهم لم يقدموا حتى الآن أية وثائق دامغة تؤكد هذا الحق . وصاحب الحق ، خصوصاً اذا كان قويا ، لا يبذل أي جهد لاسترجاع حقه من قوى ضعيفة ، كما هي الحال بين إيران والامارات ، ثم لنفترض أن ذلك صحيحاً ، فلا ينبغي اللجوء إلى القوة ، بل إلى المحافل والمحاكم الدولية ، لكن إيران لم تفعل ذلك بل رفضته ومازالت ، لأنها تفتقد إلى الأسانيد القانونية المثبتة لهذا الحق المزعوم ، بل إنها اتبعت مبدأ الحق للأقوى .

أخيراً ، يصرح السفير الإيراني بأن حيازة الجزر الثلاث هي عبارة عن عملية مقايضة ، وصاحب الحق لا يقايض ، وفي هذا دليل آخر على أن إيران ليست

بذات حق في الجزر ، بل إنها كانت تبحث لها عن موطىء قدم في أي موقع استراتيجي في الخليج العربي .

٣ - الموقف البريطاني :

أثر موجات الاستنكار ، الرسمية والشعبية ، لاحتلال الجزر قام السير ريتشارد بوست السفير البريطاني في القاهرة بزيارة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في جامعة الدول العربية ، يوم ١٩٧١/١٢/١ ، حيث أدلى بتصريح نلخصه فيما يلي :

١ -أن إيران تسيطر الآن على الجزيرتين وهي تأمل في عدم انتقاد العرب لاتفاق الشارقة مع إيران بشأن النزول الإيراني في أبو موسى . فقد تم بحرية ومع احتفاظ كل من الطرفين بموقفه .

٢ - أن الحكومة البريطانية تشعر بالأسف على ضحايا الصدام المسلح ، ولعدم تمكنها من إتمام اتفاق بين رأس الخيمة وإيران رغم العروض السخية والمشروعات العديدة والأموال المعروضة ، فقد أصر حاكم رأس الخيمة على الرفض ، حتى ما عرضته إيران من شراء الجزيرتين .

٣ - آمل ألا تعلق الجامعة العربية أهمية علي احتلال الجزيرتين الصغيرتين فاحداهما لا يسكنها سوى ١٥٠ شخصاً والأخرى غير مسكونة ، والخسارة فيهما ضئيلة ، وما احرز من تقدم بفضل الجهود البريطانية يدعو إلى الرضا . فقد استقلت قطر والبحرين ودخلتا الأمم المتحدة والجامعة العربية وقام الاتحاد وتم الاتفاق على أبو موسى مع شيخ الشارقة ولولا رضا إيران ومساعي بريطانيا ما تم شيء من ذلك .

٤ - أن دعم علاقة إيران بالدول العربية أولى بالاهتمام [١٦] .

١٦- سيد نوفل : الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٣٠


جيفري آرثر مغادراً راس الخيمة عقب إنهاء اتفاقية الحماية

ولا شك بأن هذا الحديث يجدد التأكيد على مدى تورط بريطانيا في عملية الاحتلال .

والواقع أن دول الاستعمار لا تعرف سوى الأسف .. بالأمس أسفت بريطانيا على ضحايا الجزيرتين ، واليوم تأسف امريكا على ضحايا الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان ، وبكل قحة ، يطلب السفير البريطاني من حاكم رأس الخيمة إما أن يبيع أرضه وإما أن يخضع للأمر الواقع ، اذ يقول بأن الشاه يطالب منذ سنين بالجزر ويهدد باستعمال القوة ويؤكد استعمالها عند انتهاء الحماية البريطانية مؤكدا الاستيلاء على الجزر العربية الثلاث اذا قام الاتحاد دون التوصل إلى تسوية بشأنها ، ثم يعلن ان بريطانيا غير قادرة على الاستمرار في تأمين الحماية .

هنا نسأل : ماذا تفعل الحشود البريطانية العسكرية إذاً في الخليج وكيف كانت قادرة على الحماية طيلة ما يزيد على قرن ونيف ؟ وإذا كانت الجزر غير

ذات أهمية ، فلماذا افتعلت بريطانيا كل هذه الضجة حولها ؟ ثم كيف يزعم بأن الخسارة ضئيلة ، علما بأن الشعوب تضحي بالغالي والنفيس دفاعاً عن كل من اراضيها . فهو باختصار ، وبكل جرأة ، يدعو رأس الخيمة إلى التفريط بحقوقها المشروعة في أراضيها وممتلكاتها ، ومن يتقص الحقائق ، يكتشف ان جميع الوثائق البريطانية تؤكد أن الجزر بقيت تحت حكم القواسم حتى الاحتلال ، ولم يسبق لإيران أو لأية دولة أخرى أن حكمتها . أما عن الصداقة التي يتحدث عنها سعادة السفير فنتساءل : هل تركت إيران مجالاً للصداقة ؟ .

وفي معرض التناقضات في المواقف البريطانية ، علقت صحيفة التايمز على ما حدث فقالت : إن أية معاهدة تكون سارية المفعول في يومها الأخير ، كما في يومها الأول .[17] وفي مجلس العموم البريطاني تحدث الوزراء بصورة غير مقنعة عن عدم استطاعة بريطانيا الدفاع عن الجزر [18] . ومن ناحية أخرى ، صرح الممثل السياسي البريطاني فـي دبي لجريدة السياسة الكويتية في ١٩٧١/١٢/٤ بأن « بريطانيا ليست مسؤولة قانونياً عن الدفاع عن الجزيرتين، لأن اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٢ كانت ستنتهي خلال يومين من وقوع الغزو الإيراني» [19] .

ويأتي هذا الكلام مناقضا لما تعهدت به بريطانيا قبل ذلك من حماية للامارات ، عندما صرح اللورد كيرزون نائب الملك والحاكم العام للهند يوم ١٩٠٣/١١/٢١ ، في خطابه إلى حكام الإمارات حيث قال : « وهذه الاتفاقات ملزمة لكل فرد منكم ، وقد تمسكتم بها تمسكاً ينم عن إخلاصكم ، كما أن هذه الاتفاقات ملزمة بالمثل للحكومة البريطانية ، ومادام شيوخ القبائل ينفذون هذه الاتفاقات بإخلاص فلا تخشوا قيام أي فرد بالعبث بحقوقكم أو حريتكم» [20] .

١٧- لؤي بحري : الأطماع الاجنبية ، مرجع سابق ، ص ٥

١٨- جون بولوك : الخليج ، مرجع سابق ، ص ٦٤

١٩- محمد عزيز شكري : مسألة الجزر ، مرجع سابق ، ص ٦٨

٢٠- سيد نوفل : الاوضاع السياسية ، مرجع سابق ، ص ٤٢٦

وما حدث هو أن حكام الإمارات بقوا على العهد ولم يخلوا ببنود هذه الاتفاقيات ، في حين تثبت لنا مجريات الاحداث ان بريطانيا هي التي نكثت وعودها وتخلت عن حلفائها . ومجدداً يتأكد لدينا بما لا يقبل الشك أن بريطانيا كانت الداعم الأكبر لإيران في احتلالها للجزر ، هذا ما تبين من تحركات وليم لوس المكوكية بين الإمارات وإيران بهدف تذليل الصعوبات لصالح إيران ، ثم تصريحاته التي راحت تهدد بأن اتحاد الإمارات لن يقوم إلا بموافقة إيران ، وأن إيران لن توافق ما لم تصبح الجزر العربية في حوزتها وتحت سيادتها ، فكأن لوس هو الناطق الرسمي باسم إيران .

كذلك ومنذ شهر يوليو ١٩٧١ ، بدأت الصحف البريطانية حملتها الداعية إلى وجوب تسليم الجزر العربية لإيران قبل الانسحاب البريطاني من الخليج ... لأن الاحتلال الإيراني لهذه الجزر بعد إخلاء بريطانيا للمنطقة سيثير الرأي العام العربي ، أما تسليم بريطانيا هذه الجزر لإيران فلن يكون له تأثير ، وستحتج على هذا العمل الحكومات العربية ، لكنها ستنسى احتجاجها بسرعة كما عودتنا وقائع التاريخ ، وستعود العلاقات إلى سابق عهدها [٢١] . كذلك ، ليس أدل على هذا الدعم من التصريحات الإيرانية التي أكدت ، في أعقاب الصدام المسلح ، تعهدات بريطانيا لإيران بعدم حدوث أية مقاومة ، وقد يطول البحث لو تطرقنا إلى كل المواقف البريطانية في هذا الصدد .

مقابل ذلك كان للجامعة العربية وباقي دول الخليج مواقفها من هذه القضية والتي تجلت كما يلي :

موقف الجامعة العربية :

أثر التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر والدعم البريطاني واستدراكاً للحدث قبل وقوعه ، انطلق مجلس الجامعة العربية في ١٣ نوفمبر ١٩٧١ ، تلبية لدعوة

٢١- محمد حسن العيدروس : العلاقات العربية - الإيرانية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٠ - ٤٥١

الأمين العام للجامعة ، التي جاءت نتيجة للمذكرة المقدمة من الحكومة العراقية التي طالبت بتحالف عربي لمواجهة الأطماع الإيرانية قبل أن تتحقق ولم تتمخض اجتماعات الجامعة العربية عن أية نتيجة إيجابية ، إذ تغلبت إبان تلك الإجتماعات الإتجاهات التي كانت تدعو إلى التقارب العربي - العربي ، فاعتبر موضوع الجزر مشكلة تتعلق ببريطانيا والعرب ، وليس بين العرب وإيران [٢٢] . والواقع ان هذه الإتجاهات جاءت نتيجة التشتت العربي المعهود والتحرك البريطاني الذي دعا الدول العربية إلى عدم إعطاء الأمر أهمية كبرى والحفاظ على حسن العلاقات مع إيران . ومما قاله السفير الإيراني في القاهرة للأمين العام المساعد للجامعة بهذا الصدد : أنه يأمل ألا تركز الحكومات العربية فقط على جزيرتي طنب ، وإنما يجب أن تضع في اعتبارها الملامح الجديدة في الموقف الحالي . فهو يرى أن ورقة حساب ما تم انجازه ، خلال خمسة عشر شهراً (مثل تخلي إيران نهائيا عن ادعاءاتها في البحرين ، وظهور البحرين وقطر كعضوين في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة مع الحفاظ على علاقاتهما الطيبة بالحكومة البريطانية ، والاتفاق بين إيران والشارقة حول جزيرة أبو موسى ، وظهور اتحاد الإمارات العربية كدولة جديدة) ، يرى السفير أن هذه الانجازات أكثر واشد أثراً عند الحساب من الجانب الآخر (مثل موضوع جزيرتي طنب) [٢٣] . فكأن السفير الإيراني يرجع إلى إيران الفضل الأكبر في تحقيق هذه الإنجازات .

وبعد الإحتلال عقدت الجامعة العربية في ٦ ديسمبر ١٩٧١ ، إجتماعاً طارئاً بحضور الشيخ يسري الدويك ممثلاً للشارقة والشيخ عبد العزيز القاسمي ممثلاً لرأس الخيمة ، وقد نوقشت مشكلة الجزر في جلسة سرية شرح فيها ممثل الشارقة ملابسات الاتفاق مع إيران ، وطرح ممثل رأس الخيمة مشكلة احتلال

٢٢ - جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص ٢١٨

٢٣ - محمد حسن العيدروس : العلاقات العربية الإيرانية ، مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

الطنبين وعرض ١٨ وثيقة تاريخية تؤكد تبعية هاتين الجزيرتين إلى إمارة رأس الخيمة وتثبت عروبتهما، بعد ذلك عرض السيد سليم اليافي الأمين العام حصيلة اتصالاته مع كل من السفير الإيراني والبريطاني [٢٤] .

وفي ختام الجلسة ، أصدر المجلس المنعقد القرار التالي :

تدارس المجلس ببالغ القلق الوضع الخطير الناجم عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية بالخليج واستمع إلى البيانات المقدمة من الأمانة العامة وممثلي رأس الخيمة ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى ما أبداه رؤساء ووفود الدول الأعضاء بشأن موقف حكوماتهم ، وقرروا ما يأتي :

١ - التأكيد على عروبة الجزر الثلاث : أبو موسى ، وطنب الكبرى وطنب الصغرى هي جزء من الوطن العربي بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية وأن السيادة عليها لأصحابها العرب .

٢ - إدانة هذا الاحتلال لجزء من الارض العربية بالقوة مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ، ويجافي ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية .

٣ - تحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية ، وادانتها لتنكرها لارتباطاتها .

٤ - إن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية - الإيرانية للخطر وتجنباً لذلك ، فإن المجلس يكلف الأمين العام للجامعة الاتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل إعادة إيران النظر في موقفها .

٢٤ - لمزيد من التفاصيل راجع محمد حسين الزبيدي : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ص ٤١ - ٤٨

٥ -أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية في اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته [٢٥] .

إلا أنه رغم الإتفاق على هذه المذكرة ، كانت الآراء متباينة حول بعض بنودها.

فقد تحفظ رؤساء وفود كل من العراق واليمن الجنوبية وليبيا على البند الرابع. أما رئيس الوفد المغربي فقد تحفظ على كلمة الإدانة ، الواردة في البند الثاني . وتم إبلاغ هذه القرارات إلى الأعضاء في يومها . أما معظم الوفود العربية فإنها رأت أن صداقة إيران يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار وانه يجب ترك القضية للمتابعة [٢٦] .

وتبقى القرارات حبراً على ورق بسبب افتقاد الموقف العربي الموحد . ولا شك بأن هذا التباين في الآراء ادى يومئذ إلى تمييع قضية الجزر العربية . فبعد الانتهاء من الاجتماع . اعلن الأمين العام لرؤساء وفود كل من الاردن والسعودية وتونس والكويت والمغرب عن استعداده للتعاون مع هذه الدول على أعلى المستويات بهدف تنفيذ قرارات الجامعة . بعد ذلك بأسبوع فقط ، تلقى الأمين العام الردود التالية :

- اعتذار الأردن عن الوساطة لانشغالها بالعدوان الإسرائيلي ، مع عدم الممانعة في الإتصال الشخصي مع شاه إيران .

- أبدى الملك فيصل استعداده للوساطة مع إيران من أجل التوصل إلى حل سلمي .

٢٥ - محمد علي رفاعي : الجامعة العربية ، مرجع سابق ، ص ٥٦٤

٢٦ - امل إبراهيم الزياني : البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣، دار الترجمة والنشر لشؤون البترول ، بيروت ، ١٩٧٣، ص ١٩١

- اعتبرت الكويت نفسها في حالة نزاع مع إيران ، إضافة إلى شن الأجهزة الإعلامية هجومها على الكويت مما يضعف قدرتها على الوساطة .

- لم يأت أي رد من تونس والمغرب بشأن التوسط مع إيران .

أثر ذلك اوفد الأمين العام ، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إلى منطقة الخليج العربي للإتصال بحكامها ومعرفة آرائهم حول الموضوع وأخذ استشاراتهم [٢٧] .

أخيراً تمخضت اجتماعات مجلس الجامعة عن اصدار مذكرتين :

الأولى :

أصدرتها اللجنة السياسية للمجلس ، وتتضمن دراسة خاصة عن الجزر العربية وتتطرق إلى النزاعات بين العرب وإيران من النواحي التاريخية والجغرافية والإقتصادية .

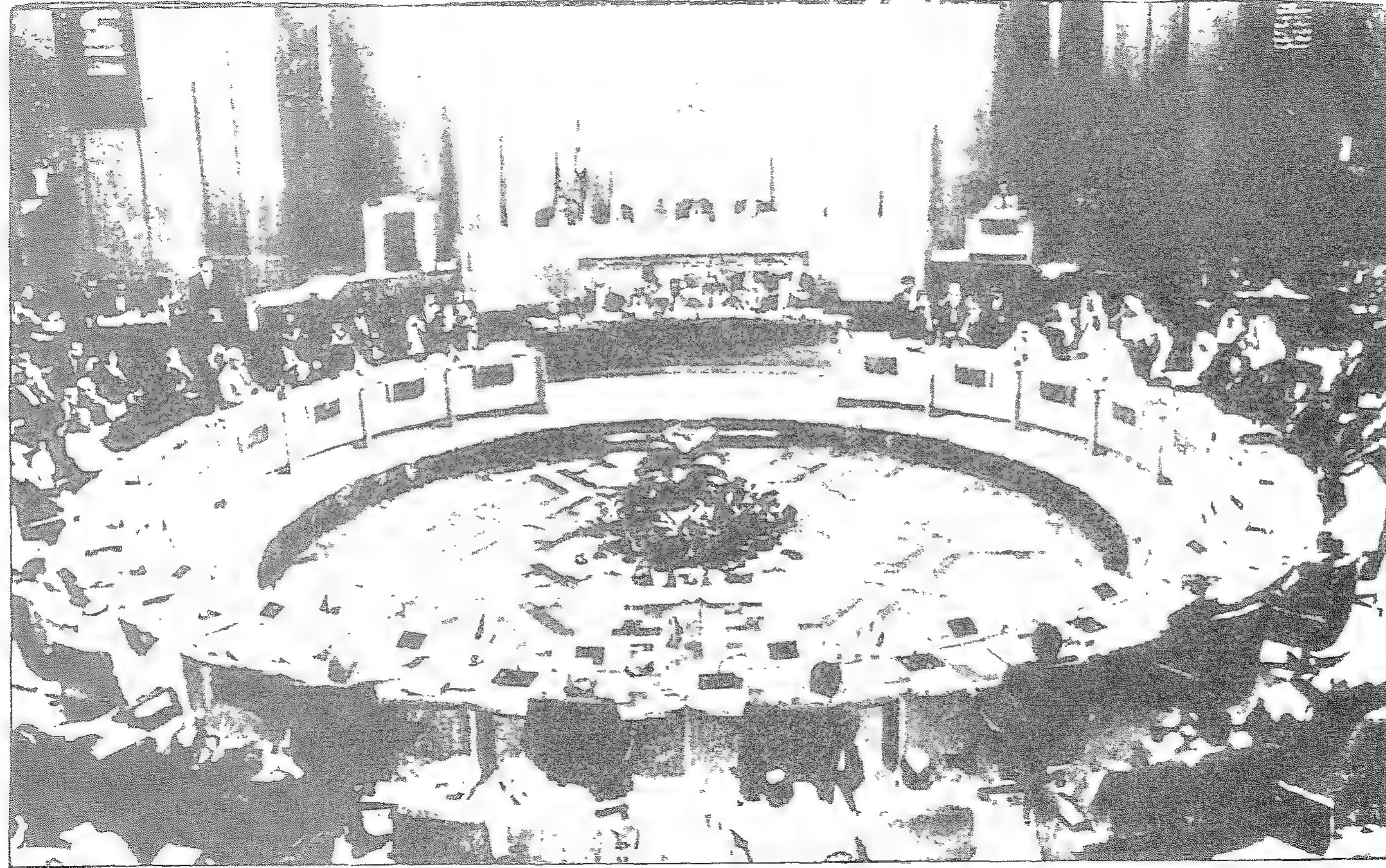
الثانية :

أصدرتها الإدارة القانونية للجامعة العربية ، وتتعلق بدراسة قانونية مركزة عن الجزر العربية الثلاث [٢٨] .

أما على الصعيد العملي فلم يتم التوصل إلى شيء ، وهكذا تفشل جهود الجامعة العربية في التوصل إلى حل لقضية الجزر ، وينام ملف القضية في ادراجها بانتظار من يحركه من جديد ، بالمقابل كان لمعظم الدول العربية ردود فردية لم تكن نتائجها بأفضل مما تمخض عنه موقف الجامعة العربية .

٢٧ - محمد علي رفاعي : الجامعة العربية ، مرجع سابق ، ص ٥٦٤

٢٨ - امل الزياني : البحرين ، مرجع سابق ، ص ١٩١



اجتماع مجلس جامعة الدول العربية ١٩٧١/١٢/٦ حول الاحتلال الايراني لجزر الامارات

الموقف العراقي :

على الصعيد الإقليمي كان الموقف العراقي هو الأشد عنفاً ، وربما كان ذلك بسبب عدائه المستحكم مع إيران ، ولأن الاحتلال الإيراني للجزر يقطع عليه ، وهو الدولة العربية الأقوى في الخليج ، آنذاك طريق الامدادات الاقتصادية والعسكرية .

ففي نفس اليوم الذي تم فيه الاحتلال ، أي في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ ، قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا محملاً إياهما مسؤولية نتائج جريمة الإغتصاب الإيراني للجزر العربية الثلاث [٢٩] .

وعلى الأثر ، صدر بيان قيادي عراقي جاء فيه : ان انزال القوات المسلحة الإيرانية في جزيرة أبو موسى واحتلال جزيرتي طنب تمهيداً لخلق فلسطين جديدة في الخليج العربي هو تمهيد لكارثة قومية تضع الأنظمة العربية وجميع القوى والمنظمات القومية والوطنية والشعبية وجميع القوى والمناضلين العرب وجهاً لوجه امام مسؤولياتهم التاريخية .

وأهاب البيان في ختامه بجماهير الأمة العربية أن تنتفض وتعبر عن سخطها ونقمتها واحتجاجها على هذا العدوان الأثيم في كل مكان من ارض الوطن العربي الكبير [٣٠] .

من جهة أخرى ، نقلت وكالة رويتر أن جماهير غفيرة في بغداد تظاهرت بعد ظهر اليوم (أول ديسمبر ١٩٧١) مطالبة برد مسلح فوري على الاحتلال الإيراني لثلاث جزر صغيرة في الخليج ... كما نقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية أن المتظاهرين الذين تجاوز عددهم ٢٥٠ ألف نسمة شجبوا بعنف « مواقف الصمت

٢٩- لؤي بحري : الاطماع الاجنبية ، مرجع سابق ، ص ٦

٣٠- محمد حسين الزبيدي : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ٣٩

والتخاذل العربية إزاء العدوان الإيراني الأخير على الأرض العربية . وطالب المتظاهرون كل الدول العربية بالتصدي الحازم للتحديات الإيرانية (٣١) .

هذا وقد طالبت الدوائر الرسمية والشعبية في العراق بمبادرة جميع الدول العربية بقطع علاقاتها مع إيران وبريطانيا وإرغام إيران على سحب قواتها من الجزر الثلاث عن طريق الأمم المتحدة . كما اصدرت الأحزاب والتنظيمات الوطنية في العراق بياناً أكدت فيه أن احتلال القوات الإيرانية لجزر الخليج الثلاث يستهدف تهديد عروبة الجزر ويمهد للمخططات الإمبريالية في المنطقة ، وأكد البيان أن الإحتلال العسكري إنما يراد به بناء موقع استراتيجي للمصالح الإستعمارية البريطانية ويستهدف في الجوهر الاستحواذ على الموارد الطبيعية التي تحتويها أراضي الجزر العربية الثلاث (٣٢) .

وعلى المستوى الدبلوماسي ، استدعت وزارة الخارجية رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في بغداد وعدد من سفراء الدول الأجنبية لإطلاعهم على خطورة الموقف ، كما أبلغ القائم بأعمال السفارة الإيرانية هنا احتجاجاً شديد اللهجة ضد العدوان .

وفي ١٩٧١/١١/٣٠ ، ارسل العراق إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة حول أبعاد العدوان الإيراني جاء فيها : «أن هذا الاحتلال خرق للسيادة العربية على الجزيرتين واحتلال للأرض العربية ، ومن مسؤولية الدول العربية اتخاذ ما تراه واجباً في الدفاع عن سيادتها ، وبالنظر لخطورة الموقف ، فإن الحكومة العراقية ترى أن تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذا الاحتلال وعرض الموضوع على مجلس الدفاع المشترك للنظر فيه» (٣٣) .

٣١ - علي هاشم : رحلة عمر ، مرجع سابق ، ص ص ٩٧ - ٩٨

٣٢ - جمال زكريا قاسم : الخليج ... دراسة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩

٣٣- محمد حسين الزبيدي : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

من ناحية أخرى ، انضم العراق إلى الجزائر وليبيا واليمن الجنوبية في تقديم شكوى ضد إيران إلى مجلس الأمن . وتبع ذلك تقديم ١٥ دولة عربية تمتد من شمال أفريقيا حتى الخليج العربي باستثناء السعودية والأردن ، رسائل مؤرخة في ١٧ يوليو ١٩٧٢ ، إلى رئيس مجلس الأمن نصت على « أن جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة والوطن العربي . ولم تطالب هذه الرسائل بانسحاب إيران فقط بل شددت على الهوية والطبيعة العربية » [٣٤] .

الموقف الكويتي :

لم يكن الموقف الكويتي بأقل صلابة من الموقف العراقي ، فأثر الاحتلال ، انعقد مجلس الأمة الكويتي في جلسة عقدها للتصويت على مشروع يقضى بقطع جميع العلاقات الدبلوماسية مع إيران نتيجة احتلالها الجزر العربية، وأوصى بعرض موضوع الجزر على مجلس الأمن ودعم حركات التحرير في الخليج العربي[٣٥] . كذلك اتخذ مجلس الأمة اجراءات مشددة ضد الأطماع الإيرانية في الخليج، كما وافقت على التجنيد الإجباري لأول مرة في تاريخ الكويت . كما طالب وزير الدولة الكويتي وزراء الخارجية العرب باتخاذ استراتيجية عربية موحدة وفعالة لمواجهة الموقف [٣٦] .

من جهة أخرى طالبت جريدة السياسة الكويتية ، الصادرة في ١٩٧١/١٢/٥، الشعوب العربية وحكوماتها باتخاذ كافة السبل لمواجهة وردع اخطار التسلل الإيراني إلى الأراضي العربية في منطقة الخليج العربي ، وقالت بأن المتسللين يشكلون طابوراً خامساً لا ينبغي التقليل من أهمية اخطاره ... وهو لا يقل

٣٤ - روح الله رمضاني : مضيق هرمز ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٠ - ١٣١

٣٥ - محمد علي رفاعي : الجامعة العربية ، مرجع سابق ، ص ٥٦٩

٣٦ - جمال زكريا قاسم : الخليج .. دراسة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩

خطورة عـــن التسلل الصهيوني الذي يعتبر أحد أسباب ضياع فلسطين واغتصابها [٣٧] .

ونحن نرى أنه أسوأ من التسلل الصهيوني ، لأن هذا الأخير كان واضحاً في أسبابه وأهدافه ، في حين أن التسلل الإيراني هو تسلل مجوسي في جلباب إسلامي .

أما السعودية فلم ينم عنها أي موقف ايجابي ، وربما كان ذلك لأنها لم تكن ترغب بالتفريط في علاقاتها مع إيران ، وينسحب الموقف نفسه على سائر إمارات الساحل العماني ، وذلك للأسباب التالية :

١ - ضعف هذه الإمارات وعدم قدرتها على التحرك واتخاذ أي موقف حازم .

٢ - خوفها من قوة إيران من جهة واستمرار خضوعها لبريطانيا التي كانت لاتزال تتحكم بسياستها الخارجية من جهة ثانية .

٣ - استعداد البحرين وقطر لنيل استقلالهما بحيث لم يصدر عنهما أي موقف واضح ، باستثناء بعض المواقف غير الرسمية ، من ذلك مثلاً ما أورده محمود المردي في مقال بعنوان : « إيران واحتلال الجزر العربية ... بكاؤنا على اللبن المسكوب لا يعوضنا عنه » ، حيث قال : لقد تم الاحتلال الإيراني قبل إلغاء معاهدة الحماية بأيام ، من ناحية أخرى ، كان على بريطانيا ، لو لم تكن تبغي اللعب بهذه الجزر كورقة رابحة أن ترفع الأمر - قبل جلائها - إلى محكمة العدل وهيئة الأمم المتحدة ، سواء رضيت بذلك إيران أو لم ترض ، وإنما من قبل تبرئه نفسها من المسؤولية التاريخية لأراضي الخليج التي نصبت نفسها حامية لها طيلة المائة والثمانين عاما الماضية [٣٨] .

٣٧ - خالد العزبي : الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢

٣٨ - جريدة البحرين : تاريخ ٢ ديسمبر ١٩٧١

المواقف العربية الأخرى :

موقف مصر :

في بيان لها من إذاعة القاهرة ، أعلنت مصر استنكارها للعدوان الإيراني على الجزر ، وحملت بريطانيا مسؤولية ذلك ، كما دعت إيران إلى سحب قواتها من الجزر . وحول هذه التطورات الجديدة ، أدلى الناطق الرسمي باسم جمهورية مصر العربية ببيان جاء فيه :

إن جمهورية مصر العربية تنظر بقلق شديد للتطورات الخطيرة التي تحدث حالياً في الخليج ، وإن مصر تعتبر بريطانيا المسؤولة عن حماية الجزر العربية في الخليج من أي اعتداء خارجي بناء على اتفاقيات الحماية التي لاتزال نافذة المفعول ، وإلى أن تسلم الجزر لأصحابها .

وأضاف الناطق الرسمي : أن مصر ترى أن قيام إيران بتغيير الوضع السائد في الجزر من طرف واحد عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والصداقة التاريخية بين الشعبين العربي والإيراني .

واستطرد المتحدث قائلا : إن مصر فوجئت بهذه الإجراءات العسكرية في الوقت الذي كانت تأمل فيه أن تقوم إيران بالتفاوض مع دول الخليج بعد ان يتم استقلالها . وقال أن مصر تدعو إيران إلى سحب قواتها من الجزر ، وإلى الدخول في مفاوضات للحصول على حل سلمي وعادل ... وأن مصر لا يمكن أن تقر أي إتفاق بخصوص هذه الجزر يتم في ظروف من الضغط العسكري والإحتلال ، كما أن مصر ترى أن بريطانيا لا تستطيع ان تتنكر لمسؤولياتها تجاه أمن الجزر ، وعليها أن تفي بمسؤولياتها التعاهدية تجاه أي اعتداء عليها . وستعمل مصر

بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة للمحافظة على عروبة الجزر والأمن والسلام في الخليج [٣٩] .

ومازلنا ننتظر اللحظة التي يبدأ فيها تحقيق هذا الهدف .

موقف ليبيا :

حدث الاحتلال الإيراني للجزر أثر شهرين من ثورة الفاتح من سبتمبر ، وبالتالي سرعان ما اتخذت ليبيا مواقف شديدة الصلابة ضد المصالح البريطانية فيها مع ما يحمل ذلك من تحديات لبريطانيا ، فقد عمدت ليبيا إلى تأميم شركة النفط البريطانية العاملة فيها ، والتي تستخرج ما لا يقل عن ٢٠ مليون طن من النفط الخام سنويا ، واطلق عليها اسم شركة بترول الخليج العربي [٤٠] . كذلك تم سحب كل الأرصدة الليبية من المصارف البريطانية والتي تقدر بما لا يقل عن ٦٠٠ مليون جنيه استرليني ، وذكرت جريدة الثورة الليبية أن هذه الإجراءات موجهة ضد بريطانيا بسبب تواطئها وتسليمها الجزر العربية في الخليج لنظام الشاه قبل يوم واحد فقط من موعد انسحاب القوات البريطانية من المنطقة ، كذلك ذكرت جريدة الرائد الليبية أن مسيرة كبرى جرت في العاصمة الليبية استنكاراً لاحتلال القوات الإيرانية للجزر العربية ، ووصفت الإحتلال الإيراني بأنه امتداد لمؤامرة كبرى تجرى ضد الأمة العربية ، وأن بريطانيا هي المسؤولة بصورة رئيسية عما جرى [٤١] .

والواقع أن هذا الموقف الليبي كان الأكثر صدقاً بين كافة المواقف العربية ، إذ كان بمثابة ردة فعل عفوية على الإحتلال الإيراني للجزر ... كيف لا ولم تتجاوز الثورة الليبية الشهرين من العمر ، وخصوصاً وأن الرئيس معمر القذافي كان من أنصار النهج العروبي الناصري .

٣٩- خالد العزبي : الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ .

٤٠- أمل الزياني : البحرين . مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

٤١- خالد العزبي : الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

مواقف متفرقة :

على الصعيد غير الرسمي استنكرت الجماهير العربية كافة هذا الإحتلال ، كما صدرت بيانات شجب واستنكار للعدوان من قبل اتحاد المحامين العرب واتحاد الأدباء في بغداد واتحاد العمال العرب ، حملت بريطانيا المسؤولية ، ودعت الجماهير العربية إلى النضال من أجل قضية فلسطين والخليج العربي ، كما دعت الشعب الإيراني إلى محاسبة سلطته الحاكمة .

وبالفعل ، فقد وقفت المعارضة الوطنية الإيرانية ضد الإحتلال ، حيث أبرق الجنرال الإيراني الدكتور محمود بناهيان عن التنظيم الثوري للجبهة الوطنية الموحدة الإيرانية ، برقية إلى الرئيس العراقي مستنكراً العدوان الإيراني ، وقد جاء في البرقية :

« لقد أثار الاحتلال العسكري - والحملة على الناس الآمنين في الجزر الثلاث : أبو موسى ، وطنب الكبرى وطنب الصغرى من قبل شاه إيران بدون أي مبرر قانوني وخلافاً للحقوق الدولية ، وفقط نتيجة للتآمر الأمريكي الأنكليزي الصهيوني - غضب وسخط جميع الشعوب المحبة للسلام والمعادية للاستعمار في العالم ، ومنها الشعب الإيراني .

إن الحكومة البريطانية وهي رمز الرجعية السوداء الدولية المتعفنة في العالم، قد مارست من جديد أسلوبها المفضل في التقسيم والشقاق بين دول ساحل الخليج ، فيما يخص احتلال الجزر المذكورة ، كما برهن شاه إيران الخائن مرة أخرى على عبوديته للإمبريالية الأمريكية والأنكليزية ولموشى دايان ..

إلا أن اخواننا العرب بامكانهم أن يطمئنوا إلى أن الكادحين والمثقفين والعناصر المعادية للاستعمار في إيران يؤيدونهم في نضالهم الدائر من أجل استئصال سلطة الاستعمار في الشرقين الأدنى والأوسط والقضاء على حكم الشاه

للشعب الإيراني الحر كتفاً لكتف مــــع اخوانهم العرب فـــي النضال المشترك » [٤٢] .

وعام ١٩٧٩ ، إنتهى حكم الشاهنشاهية إلى غير رجعة ، ووصلت المعارضة الإيرانية « المؤمنة » إلى الحكم ، فماذا تغير في المواقف الإيرانية ؟ لا شيء سوى المزيد من العسف والاستبداد بحق عروبة الجزر كما سنرى لاحقاً .

خلاصة القول أن هذا التحرك العربي الواسع لم يتعد حدود المواقف النظرية ، فقد ظل الشجب والاستنكار حبراً على ورق وكلاماً في كلام ، إذ لم يتم القيام بخطوات عملية لمواجهة الاحتلال ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، لم تكن هذه المقولات العربية المتباينة لتخيف إيران ، كما لم تؤثر على إسرائيل من قبل . بل ما يمكن أن يخيف إيران أو بريطانيا أو غيرهما هو الكلمة العربية الواحدة ، وهذا ما كان العرب ومازالوا يفتقدون إليه .

وبالتالي ، لم تتذحزح إيران عن مواقفها قدر أنملة ، بل استمرت في غيها وضلالها ، خصوصاً بعد تلقي مواقف الدعم من امريكا واسرائيل .

المواقف الدولية :

الموقف الأمريكي :

إضافة إلى الدعم البريطاني ، حظيت إيران بدعم امريكا التي حاولت ملء الفراغ الأمني الذي سوف تخلفه بريطانيا أثر انسحابها من الخليج ، وهكذا دعمت أمريكا إيران بكل قواها لجعلها شرطي الخليج ، فأغرقتها بأحدث أنواع الاسلحة لكي تكون في مواجهة القوى العربية ، وفي حديث لصحيفة « لوفيغارو » الفرنسية في ١٩٧١/٩/٢٨ ، قال الشاه المخلوع محمد رضا بهلوي : أن

---

٤٢ - المرجع السابق ، ص ٢٤٧

محاولة سابقة من والده لاستعادة هذه الجزر احبطتها السفن الحربية البريطانية ، ولكن الأمور تغيرت اليوم ، فلدى أسطول من السفن الحربية وطائرات الفانتوم وألوية من المظليين ، ويمكن أن أتحدى بريطانيا واحتل الجزر بالقوة العسكرية(٤٣).

الموقف الإسرائيلي :

على قاعدة النزعة العنصرية والكراهية للأمة العربية ، نشأ تحالف وثيق بين إيران وإسرائيل ، فالمصلحة إذاً مشتركة بينهما والعدو واحد ، ومن هنا عبرت الأوساط الصهيونية عن سعادتها في تصريحاتها المؤيدة للإحتلال ومما قالته هذه الأوساط : « أنه لمن الغبطة التي لا حدود لها رؤية بلد صديق مثل إيران يحتل مواقع عسكرية استراتيجية تتحكم في أمن الخليج العربي بدلاً من أن يقوم بذاك العراق الذي ينتهج سياسة معادية لإسرائيل ولمصالح شركات البترول العاملة في المنطقة .

وذكرت صحيفة معاريف أن إسرائيل أصبحت الآن مطمئنة إلى مرور سفنها في الخليج العربي دون مضايقات تعرقل مسيرتها ، وأكدت الصحيفة أن البترول الذي تحتاج إليه اسرائيل سيتدفق إليها باستمرار بعد الخطوة الإيرانية الأخيرة . كذلك رأى حاييم هرتزوغ ، رئيس المخابرات العسكرية السابق ، أن نزول القوات الإيرانية في الجزر الثلاث الصغيرة يبين أهمية تولي الأطراف المعنية مثل هذه المضايق لحماية حرية الملاحة (٤٤).

والجدير بالذكر أن المصالح الإسرائيلية كانت تعرضت لعدة ضربات في مياه الخليج قبل الاحتلال الإيراني ، كما حدث عند ضرب طوربيد فدائي مسلح باخرة إسرائيلية في البحر الأحمر من إحدى جزر اليمن الجنوبي .

٤٣ - محمد حسين الزبيدي : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

٤٤ - المرجع السابق ، ص ٣١

من جهة أخرى ، لم تتخذ بقية دول العالم إزاء الاحتلال أية مواقف ذات أهمية وربما لعبت بريطانيا وإيران ، بل وأمريكا وإسرائيل أدوارها في إقناع هذه الدول بأحقية إيران في هذه الجزر وقدرتها على حماية مصالح الغرب إذا تمت لها السيطرة عليها .

وكي تأخذ قضية الجزر صداها العالمي كان لابد من نقلها إلى أروقة مجلس الأمن ...

موقف مجلس الأمن :

بناء على شكوى مقدمة من بعض الدول العربية ضد الإحتلال الإيراني أثيرت في ٩ ديسمبر ١٩٧١ ، مشكلة الجزر الثلاث في مجلس الأمن الذي أصدر قراراً أعرب فيه عن أمله في أن تسفر وساطة يجريها طرف ثالث عن تسوية سلمية .

وكان ممثلو الدول العربية قد طالبوا باتخاذ اجراءات ضد بريطانيا التي لم تنفذ التزاماتها المنوطة بها بموجب المعاهدات التي تفرض عليها حماية إمارات الخليج ، وتبارت الوفود العربية في وصف ما قامت به إيران واعتبروا أن ذلك يمثل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة وإن الإحتلال كان تواطؤاً بين إيران وبريطانيا وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد رد المندوب الإيراني أنه ليس لإيران أية سياسة توسعية ، وأن تلك الجزر كانت دائما جزءاً من إيران واستشهد على ذلك بالخرائط البريطانية الصادرة عام ١٨٧٠ ، والتي تشير إلى جزيرتي طنب على أنهما جزيرتان إيرانيتان [٤٥] . وهذه بطبيعة الحال حجة واهية ، لأن المحاكم الدولية التحكيمية والقضائية تتحفظ كثيراً في قبول الخرائط على أنها دليل على الحدود . فالمحاكم لا تعرف بالضبط مصدر معلومات رسامي الخرائط ، وهذه الخرائط التي استشهد بها المندوب الإيراني لا يمكن نسبتها إلى الحكومة البريطانية إلا إذا كانت من وضع شخص يمثل الحكومة البريطانية في علاقتها الدولية ، وهذا شرط غير متوفر في هذه الحالة [٤٦] . وقد تحدث في

٤٥ – جريدة الأنوار اللبنانية ، تاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٧١ .

٤٦ – محمد عزيز شكري : مسألة الجزر ، مرجع سابق ، ص ٣٥

الجلسة كل من مندوب العراق والجزائر وليبيا واليمن الديموقراطية ، إنما رغم ذلك لم يتوصل مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار حاسم بهذا الشأن ، وهذا ما يؤكد أن عملية الاحتلال مدبرة منذ فترة طويلة وأن كافة المواقف المتخذة معدة مسبقاً.

خلاصة القول أن إيران باحتلالها الجزر العربية حققت الخطوة الأولى من أهدافها التوسعية ، ذلك لأن هذا الإحتلال لم يكن سوى واحد من مجموع الأهداف التي تصبو إيران إلى تحقيقها . فلقد كانت تسعى دائما للحصول على قاعدة عسكرية في إحدى الإمارات ريثما يتم تنفيذ مخططاتها بصورة كاملة . وقد تحقق هذا فعلاً بعد عام ونصف على احتلال تلك الجزر عندماأنزلت إيران قواتها العسكرية في عمان للقضاء على الثوار العمانيين ، وطبقاً للإتفاقية السرية المعقودة بين إيران وسلطنة عمان ومقابل الدعم العسكري والمساعدات التي تقدمها إيران إلى عمان تعهدت الأخيرة بوضع قواعد عسكرية تحت تصرف النظام الإيراني . وبهذا أصبح لإيران في الوقت الحاضر تواجد عسكري على شواطئ الخليج الجنوبية بعد أن كان مقتصراً على شواطئه الشمالية وبحر عمان ، إن هذا التواجد جاء مترافقاً مع بناء قواعد عسكرية ضخمة على مناطق الحدود الجنوبية من إيران - بدءاً بـ « تشاه بهار » و « جاسك » على بحر عمان مروراً ببندر عباس وقشم (شرقي الخليج) وبو شهر وخارك في أقصى مناطق الخليج الغربية وصولاً إلى الجزر الوسطى والشواطئ الممتدة حتى سواحل عمان، قد طمأن الإمبريالية الأمريكية وأكبر عملائها وهو النظام الإيراني في إحراز التفوق العسكري وحتى الهيمنة التامة على المنطقة [٤٧] .

وطيلة عقد السبعينات ، بقيت قضية الجزر تغط في سبات عميق ، ذلك أن الظروف المحلية والإقليمية لم تكن مؤاتية لإحيائها ، فدولة الإمارات كانت منهمكة في بناء هيكلتها الداخلية وتثبيت كيانها كدولة مستقلة ، وإيران منشغلة بمشاكلها مع العراق ، والدول العربية تعمل على إزالة حرب ١٩٧٣ ، وبقيت الحال هكذا حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ .

٤٧- بهمان نيرومند : ايران الامبريالية الجديدة في العمل ، ترجمة عدنان الغول ، دار الكاتب ، بيروت ، الطبعة الأولي ، ١٩٨١ ، ص ٢٢٣

الفصل الرابع

قضية الجزر والثورة الإسلامية فى إيران

الفصل الرابع
قضية الجزر
الثورة الإسلامية في إيران

في يناير ١٩٧٩ ، كتب الظفر للثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله الخميني وتفاءل المسلمون والعرب ، والخليجيون خصوصاً بنهوض دولة تستبطن المفاهيم الإسلامية وتحمل الإيجابيات التالية :

١ - القضاء على سلبيات الدولة الشاهنشاهية التي كانت تعتبر رمز الجبروت والظلم والعدوانية في منطقة الخليج العربي ، الفارسية النزعة والمعادية للعرب .

٢ - ضرب النفوذ الغربي وخصوصاً الأمريكي في الخليج .

٣ - قطع العلاقات مع إسرائيل

وتبعاً لهذه الإيجابيات ، كان الأمل كبيراً في بروز عصر جديد من الأمن والازدهار والرخاء والتفرغ للاهتمام بمسيرة التنمية والتطور في منطقة الخليج ، قوامه حسن الجوار والتآخي ووحدة المصير في المنطقة .

وبالفعل ، فما أن ركزت الثورة الإسلامية أقدامها ، حتى بادر الإمام الخميني إلى التصريح بما يلي ، حول العلاقات العربية - الإيرانية :

أ - أن إيران لن تلعب مرة أخرى دور الشرطي في الخليج ، وأن هذا الدور قد سقط ولن يعود إلى الأبد .

ب - إن إيران ستكون جاراً طيباً للأقطار المحيطة بها وسوف تلتزم بمبادىء حسن الجوار ولن تتدخل بأي شكل من الأشكال في شؤون الآخرين .

جـ - الخليج إسلامي لأن الدول التي تحيط به من كل جهة هي دول إسلامية .

د - امريكا واسرائيل أعداؤنا الألداء. وامريكا هي التي صنعت إسرائيل المعادية للعرب والإسلام [1].

لهذه الأسباب وغيرها لاقت الثورة الإسلامية في إيران تأييداً عربياً واسع النطاق . فالإسلام هو دين الحق والعدالة والمساواة ، وهذا التصريح الذي أطلقه القائد الروحي للثورة ، رفع الكثيرين إلى الاعتقاد بأن حكومة الثورة سوف تراجع حساباتها فيما يتعلق بعلاقاتها مع جيرانها وأنها ستعمل حتماً على إحقاق الحق وإزهاق الباطل ، وبالتالي سوف تعيد النظر في مسألة إعادة الجزر إلى أصحابها الشرعيين ، بيد أن سلوكات الحكومة الإيرانية اللاحقة والتذبذب بين أقوال وتصريحات المسؤولين الإيرانيين آنذاك ، أضعف هذا التفاؤل وخيب الآمال المعلقة ، وخلق تخوفاً من استشراء النزعة الفارسية ، إنما مجلببة بجلباب الاسلام هذه المرة ، كما حدث في العصر العباسي .. فكيف برز التناقض في مواقف المسؤولين الإيرانيين ؟

أثناء زيارته المفاجئة لدولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٨ - ٢٩ مايو ١٩٧٩ أكد آية الله خلخالي رئيس المحاكم الثورية في طهران « أن الخليج ليس عربياً ولا فارسياً بل هو الخليج الإسلامي ». وهذا القول كان قد صدر سابقاً عن الإمام الخميني ، ولكن ما أن وصل إلى طهران حتي صدرت عن حكومة الدكتور مهدي بازركان تصريحات رسمية بأن خلخالي غير مسؤول في الدولة وأن بياناته لا تمثل وجهة نظر الحكومة الإسلامية في إيران .

١ - محمد حسن العيدروس : دولة الإمارات ، مرجع سابق ، ص ١٨٣



التورة الايرانية تفعل عكس ما تقول
صورة رقم (٢٩)



ثورة الشعب الايرانية تهديد دائم لدول الخليج
صورة رقم (٣٠)

من ناحية أخرى ، صرح كريم سنجابي وزير الخارجية الإيرانية أن مسألة انسحاب إيران من الجزر الثلاث المتنازع عليها ، تلك الجزر التي تتحكم في مدخل الخليج هي مسألة ليست موضوع مناقشة ، وأن هذه الجزر أراضي إيرانية، وفي مقابلة اجراها محمود النجار مندوب جريدة الاتحاد في طهران مع عباس امير إنتظام نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم الحكومة الإيرانية ، صرح هذا الأخير أن تصريح سنجابي لم يطرح سلفاً في مجلس الوزراء حتى يصدر بشأنه قرار رسمي . فهذا الموضوع يحتاج إلى دراسات من قبل الدولة ، وحول قول الخميني في باريس أن الخليج إسلامي وأن إذاعة عبادان الناطقة باللغة العربية استخدمت ذلك يومـــاً ثـــم توقفت ، قال إنتظام أنـــــه يسمع بذلك لأول مرة [٢].

وفي تصريح لحسين منتظري : « أننا لا نختلف ولن نختلف على التسمية ، وفي الإسلام لا اهمية لموضوع التسمية ، ومن حيث الجزر في نظر الإسلام أن جميع الدول الاسلامية واحدة ولا حدود فيها » . وعندما أعلن صادق خلخالي أن الحكومة الإيرانية مستعدة لإعادة النظر في قضية الجزر الثلاث التي سيطر عليها الشاه عام ١٩٧١ ، أعلن إبراهيم يزيدي أن حكومته لا تنوي إعادة النظر في وضع الجزر الثلاث وأن الاسم التاريخي للخليج هو الخليج الفارسي وأن تغييره مخالف للمنطق [٣].

حتى أن هذه التصريحات المتناقضة كانت أحياناً تصدر على لسان نفس المسؤول . فمرة يعلن رئيس الجمهورية أبو الحسن بنى صدر أن إيران لن تعيد جزر طنب الكبري وطنب الصغرى وأبو موسى مادامت الولايات المتحدة تعزز

٢ - محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات ،جيرانها ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٤ - ٣٨٦

٣ - فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا : الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص ٤٢٠

وجودها في منطقة الخليج [٤] . بينما يؤكد في مكان آخر أنه يخشى أن يسلم الجزر فتستخدمها الولايات المتحدة كقواعد للعدوان ضد إيران كما حدث في العملية الامريكية الفاشلة منذ أسابيع[٥] . فهو يتحدث وكأن دولة الإمارات تطالب بالجزر لتسليمها للولايات المتحدة ، ولو كان الأمر كذلك ، لما انتظرت دولة الإمارات تصريحات بني صدر أو غيره ولكانت اغتنمت فرصة انشغال إيران بأمورها الداخلية واتفقت مع الولايات المتحدة على احتلال الجزر ، كما فعلت هذه الأخيرة في أكثر من بقعة من العالم .

ومن المعروف أن كل عمل غير مشروع وينطلق من نوايا مبيتة ، يخضع ظاهرياً لتأويلات وتبريرات واهية ومغايرة للحقيقة . ففي حين كان الشاه يبرر احتلاله للجزر بالتصدي للمشروع السوفيتي في المنطقة ، فإن دولة إيران الثورة تبرر ذلك بالخوف من خطر التدخل الأمريكي فيها ، فالهدف الإيراني إذاً واحد (التوسع والسيطرة) ، وبالتالي فإن نظام الشاه ونظام جمهورية إيران الإسلامية هما وجهان لعملة واحدة .

وعندما زار وزير الخارجية الإيرانية قطب زاده الكويت وأبو ظبي يومي ٢ و ٣ مايو ١٩٨٠ ، صرح أن هذه الجزر وغيرها أراضي إسلامية وأن إيران لا تمارس نوعاً من القومية العدوانية ... وانه لا داعي للبحث في الأصول التاريخية لهذه القضية حتى لا يوجد مزيد من الخلافات بين الأشقاء ، وبكل دبلوماسية ، ختم قطب زاده حديثه قائلاً : إن كل جزء من أراضي الإسلام يخص كل المسلمين [٦] ثم وفي تصريحات أخرى ، راح قطب زاده يوجه التهديدات لدول الخليج إذا ما قدمت المساعدات إلى العراق ، وبعد فترة أقيل من منصبه بتهمة وجود صلات

٤ - النهار العربي والدولي ، تاريخ ٢٣ مارس ١٩٨٠

٥ - جريدة الخليج ، تاريخ أول مايو ١٩٨٠

٦ - محمود النجار : الثورة في ايران واحتمالات الخطر في الخليج ، دار السمير للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٧

بينه وبين المخابرات المركزية الأمريكية ثم اعتقل بالتهمة نفسها بعد أن صورت إحدى الصحف شيكاً قبضه قطب زاده من الأمريكيين .

وعلى نفس المنوال ، صرح بهزاد نبوي ، المتحدث بلسان الحكومة الإيرانية أن حكومته اجرت اتصالات مع المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة وحذرتهم من التورط فيما اسماه المؤامرات الإمبريالية في المنطقة (٧).

والواقع أن التأييد الواسع الذي لاقته الثورة الإسلامية في انطلاقتها بدأ يتراجع تدريجياً نظراً لسلوكات المسؤولين الإيرانيين المحبطة للآمال العربية والدولية ، وعندما صرح قطب زاده بعدم ضرورة البحث في الجذور التاريخية للجزر، فذلك لأنه كان يخشى أن تتقدم دولة الإمارات بشكوى ضد إيران إلى المحافل الدولية ، مما قد يؤدي إلى خسارة إيران للقضية بسبب فقدان الدعم العالمي لها ، خصوصا أنها لا تملك ما يثبت رسمياً وتاريخياً وقانونياً ملكيتها للجزر .

مقابل هذه التهديدات الإيرانية كانت دولة الإمارات تبذل جهدها لحل مشكلة الجزر بالأساليب الدبلوماسية والسلمية ، وضرورة عدم اللجوء إلى العنف والنزف، وذلك حرصاً منها على تمتين علاقات حسن الجوار وحوار متكافئ مع إيران حول الجزر، وقد لاقى ذلك رفضاً تاماً من إيران مما دفع دولة الإمارات إلى تجديد إثارة القضية في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي . فقدأكد راشد عبد الله وزير خارجية دولة الإمارات تمسك بلاده بجزر أبو موسي وطنب الكبرى وطنب الصغرى ودعا الحكومة الإيرانية إلى إثبات مدى إخلاصها وأمانتها في رغبتها في إقامة علاقات حسن جوار بين الدولتين ، بوضع نهاية لاحتلال الجزر وإعادتها لأصحابها .

---

٧ - جريدة الخليج : تاريخ ٨١/١/٨

واحتج عبد الله لدى الأمين العام للأمم المتحدة على استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث ، وتصميمها على ذلك ، كما عبر عنه وزير خارجيتها قطب زاده في الرسالة التي أرسلها إلى كورت فالدهايم في ٢٦ يوليو ١٩٨٠ .

وأعلن الوزير عبد الله أن دولة الإمارات تأمل في تسوية المشكلة من خلال القنوات الديلوماسية العادية تفادياً لأي عمل استفزازي ، كما دعا الحكومة الإيرانية إلى تصحيح الموقف الناجم عن المطامع التوسعية لنظام حكم الشاه على الصعيدين الداخلي والخارجي ، من خلال إعادة الجزر إلى الإمارات العربية[٨].

وفي مكان آخر ، أكد راشد عبد الله أن دولة الإمارات تسعى بالطرق السلمية إلى تأمين عودة الجزر الثلاث ، وقال : لقد طالبنا مراراً بهذه الجزر بالطرق الدبلوماسية وعن طريق الأمم المتحدة ، ونحن نسعى بالطرق السلمية للوصول إلى حقنا ، ولا نريد غير هذا الحق [٩].

وفي تصريح أدلى به لبعثة وكالة أنباء الخليج في الطائف ، أكد الوزير عبد الله أن موضوع الجزر العربية الثلاث التي تحتلها إيران يهم الدول الإسلامية قاطبة ، باعتبارها مشكلة بين دولتين إسلاميتين . وأضاف أننا نهدف إلى شرح هذه القضية للدول الإسلامية ، لأن كثيراً منها تجهل هذه القضية وأبعادها وأسبابها .. وأعرب عن أمله في أن تحضر إيران مؤتمر القمة الإسلامي ، حتى يمكن بحث هذه القضية بوجود جميع الأطراف المعنية لأن القضية ليست قضية استصدار قرار أو بيان من وجهة نظر واحدة وإنما القضية تحتاج إلى تعاون وبحث وروح إسلامية ، حتى نتمكن من حلها من مصلحة اسلامية عليا وفي نطاق التضامن الاسلامي [١٠].

٨ - جريدة الخليج : تاريخ ١٩٨٠/٨/٢١

٩ - جريدة الاتحاد : تاريخ ١٩٨٠/١٢/١٣

١٠ - جريدة البيان : تاريخ ١٩٨١/١/٢٢



الثورة الايرانية مزيداً من التعسف والفساد
صورة رقم (٣١)



صورة للتظاهرات النسائية الخميلية فى ايران
صورة رقم (٣٣)



هتافات وشغب ومزيداً من الارهاب
أهم أهداف الثورة الايرانية
صورة رقم (٣٢)

ورغم هذه التحركات الدبلوماسية ، رأت دولة الإمارات في تلك الفترة ضرورة التريث في إثارة هذا الموضوع على نطاق واسع بسبب الظروف الإستثنائية التي كانت تشهدها المنطقة آنذاك ، وفي مقدمتها الحرب العراقية - الإيرانية .

ورغم نوايا إيران العدوانية تجاه دولة الإمارات - وسائر دول الخليج العربية - كانت هذه الدول تبذل مساعيها الحميدة الهادفة إلى وقف النزف الأخوي .

وفي عودة إلى تصريحات المسؤولين الإيرانيين ، نجد أن التناقض بينها مرده إلى أنها جاءت مباشرة أثر انتصار الثورة على أقوى سلطة عرفها الشرق الأوسط آنذاك ، حيث كانت هذه الثورة تعيش مرحلة ارباك وعدم استقرار نظراً لانشغالها بهمومها الداخلية ، وخصوصاً محاولة الجمع بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، وتصفية أنصار الشاه المخلوع ، وبالتالي ، لم يتسن لأقطابها اتخاذ موقف موحد بالنسبة لسياستها الخارجية على الأقل . هذا إضافة إلى انغماسها في الحرب مع العراق ، والجدير بالذكر أنه أثناء هذه الحرب ، وبهدف إغراء دولة الإمارات ودفعها إلى عدم مساعدة العراق ، أبلغت رسالة إلى حاكم الشارقة بأن الإمام الخميني لا يمانع في إعادة الجزر عندما تصبح الفرصة مؤاتية لذلك [١١]. بيد أن شيئاً من ذلك لم يحدث بل أن الأمور راحت تزداد تعقيداً ، وبدأت تبرز حقيقة النوايا الإيرانية ، مع تعزيز الوجود العسكري الإيراني في جزيرة أبو موسى خاصة ، حيث أقيمت الثكنات العسكرية وشيدت المنازل وأنشىء مطار عسكري إيراني ، ولوحظ أن ذلك الوضع جرى بعد انتهاء حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٨ ، ووفاة الإمام الخميني بعد ذلك مباشرة ، وكانت أكثر الإجراءات إثارة في هذا الصدد أن الحكومة الإيرانية قد أصدرت قراراً بانشاء محافظة أو ولاية بندر عباس ، واعتبرت جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بمثابة ناحية من نواحي تلك المحافظة ، الأمر الذي عد انقلاباً في الوضع القانوني والسياسي

١١ - جريدة الشرق الأوسط : تاريخ ١٩٩٢/١٠/١٩ ، فهمي هويدي في « موقف ايران يحتاج إلى تفسير »

للجزر خصوصاً جزيرة أبو موسى التي كانت منذ توقيع اتفاقية ١٩٧١ منطقة بروتوكولية (١٢) .

وطيلة تلك الفترة ، لم يحدث أي تحرك دبلوماسي يذكر على صعيد الجزر ، وذلك أن الحرب العراقية - الإيرانية ، ومن ثم نفض غبارها ، كانت الشغل الشاغل لكل دول الخليج . ثم جاء الغزو العراقي للكويت وعملية تحرير الكويت، لتبدأ منحنى جديداً سنتطرق إليه لاحقاً ، خصوصاً بعد أن قامت إيران بطرد المواطنين العرب من جزيرة أبو موسى وإحلال سيطرتها الكاملة عليها .

وإزاء هذا التصعيد الإيراني الخطير ، وجدت دولة الإمارات العربية المتحدة نفسها مضطرة الى تجديد مطالبتها بالجزر ، مستخدمة فى ذلك كل الأساليب السلمية والدبلوماسية ، ولو وصل بها الأمر إلى عرض قضيتها على المحاكم الدولية. فالجزر حق مكتسب لدولة الإمارات ، وماضاع حق وراءه مطالب مهما طال الزمن .

١٢- المرجع السابق .

القسم الثالث

المستجدات على صعيد الجزر العربية

(فترة التسعينات)

الفصل الأول

الإجراءات التعسفية الإيرانية منذ عام ١٩٩٢

الفصل الأول

الإجراءات التعسفية الإيرانية منذ عام ١٩٩٢

رغم كل الجهود المبذولة لإعادة الحق إلى أصحابه الشرعيين لم تعترف إيران « الثورة » بحق دولة الإمارات في أي جزء من الجزر العربية . ومازالت تهيمن عليها منذ قرابة ربع قرن دون أن يطرأ أي تغيير في احقية امتلاكها. وتستمر إيران متعنتة في موقفها الرافض هذا ، مستفيدة من الظروف التالية :

١ - انتقال الإمارات إلي عصر الدولة الدستورية مما اضطرها إلي الانهماك في تثبيت دعائم أوضاعها الداخلية .

٢ - الانقسام « الدائم » الحاصل في الموقف العربي ، بحيث لم تتشكل حتى الآن وحدة أو بالأحرى قوة عربية موحدة قادرة على مواجهة التحديات ، وخصوصاً الإستعلائية الإيرانية المتجددة والمتمثلة في تطوير القدرة العسكرية في إيران خاصة إثر انهيار الإتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، ومرد هذا الانقسام كما يبدو إلي انشغال بعض الدول العربية بمشاكلها الداخلية وبعضها بالصراعات العربية - العربية، وبعضها الآخر بمواجهة الإحتلال الإسرائيلي ، وحديثاً بمفاوضات الصلح مع إسرائيل .

٣ - اعتماد دولة الإمارات ودول الخليج الأخرى على اتباع الاساليب السلمية والدبلوماسية في المطالبة باسترجاع الجزر ، رغبة في المحافظة على علاقات حسن الجوار مع إيران ووحدة الإنتماء والشعور بالأخوة الاسلامية ، وبهدف تجنيب المنطقة المزيد من الدمار والنزف .

٤ - الحرب العراقية - الإيرانية التي ادت الي استنزاف الطاقات العربية الخليجية ، من جهة وانشغال إيران بهذه الحرب وبمشاكلها الداخلية من جهة ثانية .

وبعد الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ واجلائه عنها في عام ١٩٩١ ، انهارت القوة العسكرية العراقية لتتحول إيران مجدداً إلى سيد الساحة العسكرية الخليجية بلا منازع ، خصوصاً وأنها مضت في سياسة التسلح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتمكنت من شراء ما قيمته ملياري دولار من دول الكومنولث المستقلة عام ١٩٩١ ، وكذلك نشطت سبل التعاون العسكري بين إيران وعدد من الدول الأخرى [١] . هذا اضافة إلى امتلاكها لمفاعلين نوويين ومصانع للغازات السامة .

ومن غريب المفارقات أن إيران « الثورة » ... التي راحت تنادي بتطبيق تعاليم الإسلام وتحرير القدس وتحريم التعامل مع إسرائيل وتنعت الولايات المتحدة الأمريكية « بالشيطان الأكبر » ، لم تكن منزهة عن التعامل مع هاتين الدولتين .

ولنا في ذلك شواهد عدة :

عام ١٩٨٦ ، تمت أول صفقة شراء أسلحة بين إيران وأمريكا ، وذلك عن طريق روبرت ماكفرلين مبعوث الرئيس الأمريكي ريغان إلى طهران .

ووصف هاشمي رفسنجاني الذي يعتبر أول إيراني يعلق على الصفقة ، وصول ماكفرلين بأنه « جاء بصورة غير مشروعة وكان متخفياً في هيئة أحد أفراد طاقم طائرة » ، ومن ثم كشف رفسنجاني المعلومات شيئاً فشيئاً ، فقال في الذكرى

١ - وليد حمدي الأعظمي : النزاع بين دو لة الإمارات العربية المتحدة وايران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية : ١٧٦٤ - ١٩٧١ ، نشر وليد حمدي الأعظمي وعبد اللطيف الخاجة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ ، ص ٦ .

السنوية لاستيلاء الطلبة على السفارة الإمريكية بتاريخ ١٩٨٦/١١/٤ « إن مبعوثي ريغان احضروا معهم كهدايا للمسؤولين الإيرانيين إنجيلاً وعليه توقيع ريغان وكعكة قالوا انها - تعبير عن فتح صفحة في العلاقات الإيرانية - الأمريكية - وأن المبعوثين الأمريكيين كانوا يحملون جوازات سفر إيرلندية يحتفظ المسؤولون الإيرانيون حالياً بصور منها .

بعد ذلك يعترف رفسنجاني بالصفقة ، فيقول « إن إيران اشترت بعض قطع الغيار المتطورة لأسلحتها الأمريكية الصنع من تجار تعرف انها جاءت أصلاً من الولايات المتحدة » ، وعندما بدأت الحقيقة تنجلي ، اضطر رفسنجاني إلى الاعتراف في ١٩٨٦/١١/٢٤ ، بأن « الشحنات السرية التي بعثت بها واشنطن إلى طهران لم تشتمل على صواريخ هوك المضادة للطائرات » واضاف « لدينا بضائع في أمريكا مدفوعة الثمن منذ عهد الشاه » .

وفي ١٩٨٦/١٢/٥ ، قال رفسنجاني « منذ خمسة أو ستة أعوام ونحن نشتري أسلحة أمريكية عن طريق وسطاء ... وهذه المرة نعلم أن هذه الصفقة حصلت على موافقة الحكومة الأمريكية » [٢].

وتشير المعلومات إلى أن الوسيط قد يكون إسرائيل . ففي عددها الصادر في ١٩٨٦/١١/١٦ ، أشارت الواشنطن بوست إلى أن إسرائيل كسبت نصراً سياسياً مهماً باقناع البيت الأبيض بتبني وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بأن إيران هي دولة ذات أهمية استراتيجية حاسمة ويتوجب التعامل معها. واشارت الصحيفة الي التزام المسؤولين الإسرائيليين جانب الصمت ازاء دورهم في الارتباط الإيراني والذي يتمثل بقيام غرودي (ملحق عسكري اسرائيلي في إيران في الستينات) بدور المجهز الأساسي بأسلحة وقطع غيار عسكرية في إيران في

٢ - وزارة الثقافة والإعلام : التحالف الثلاثي : نقطة البدء وانفجار الفضيحة ، العراق ، ١٩٨٧ ، ص ٦ .

مطالع الثمانينات لمساعدتها في حربها ضد العراق الذي يعتبره الإسرائيليون مصدر تهديد استراتيجي لهم وشملت المعدات العسكرية التي شحنت في إسرائيل الي إيران على مدى ١٨ شهراً صواريخ هوك أرض - جو ، قطع غيار للدبابات وصواريخ تاو [٣].

ويبدو أن هذه الأسلحة لم تكن جزءاً من المجهود الحربي الإيراني ضد العراق، وليست معدة ضد التدخل الأجنبي وخصوصاً الأمريكي في الخليج ، بل ضد الدول العربية على الساحل الغربي للخليج ، حيث أن قسماً كبيراً منها مركز في الجزر العربية المحتلة وموجه نحو هذه الدول ، من منطلق نواياها العدوانية المبيتة ضد العرب .

ولم تلبث إيران ان عمدت ، عام ١٩٩٢ ، إلى تفعيل هذه النوايا العدوانية ، فتحتل كامل جزيرة أبو موسى ، وتطرد سكانها العرب منها ، لتندلع مجدداً أزمة الجزر ... فكيف تبدو حالياً صورة الجزر ؟

جزيرتا طنب:

لم يطرأ تغيير يذكر على وضع جزيرتي طنب ، اذ منذ الاحتلال اعتبرت إيران أن الجزيرتين ملك لها ، حتى أنه في المحادثات المباشرة التي تمت في أبو ظبى في أواخر سبتمبر عام ١٩٩٢ ، بين المسؤولين الأماراتيين ووفد إيراني للبحث في حل مشكلة الجزر بالطرق السلمية ، سرعان ما فشلت المحادثات بسبب رفض الوفد الإيراني في البحث في مسألة جزيرتي طنب والتركيز على أبو موسى فقط .

فمنذ احتلالها الجزر عام ١٩٧١ ، عمدت إيران الي طرد الأهالي العرب من طنب الكبرى ثم سارعت إلى وضع وحدات من المدفعية بعيدة المدى والمدافع

٣ - المرجع السابق ، ص ص ١١ - ١٢ .

المضادة للبواخر والطائرات وبنت الاستحكامات العسكرية في عدد من مواقع الجزيرة : في جبل خماس وجبل بو الطبول وجبل اليهودي وجبل الشعبة وجبل العقبة ، وكلها تلال جبلية تطل على البحر أو على اراضي الجزيرة وسهولها ، كما ركزت إيران مدافعها عند دارة صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم في رأس الخيمة ، كذلك نصبت مدافعها في رأس مهجج وقرب مركز الشرطة وبجوار مدرسة الجزيرة ، كما قامت بتحويل مركز الشرطة إلى محطة للكهرباء وحولت مبنى المدرسة القاسمية الجديد إلى مخزن للأسلحة والمؤن ، وجعلوا من الدارة المشرفة على البحر مركزاً للإرسال اللاسلكي واتخذوا من الدار المجاورة مركزاً للقيادة . وأنشأت بعد ذلك القوات الإيرانية في الجزيرة مطاراً عسكرياً لطائراتها النفاثة والهليكوبتر .

والجدير ذكره أن الحكومة الإيرانية شجعت النساء الإيرانيات على الاستقرار في الجزيرة (حوالي ١٥٠ إمرأة) فخصصت لكل منهن مكافأة شهرية قدرها ٧٠٠ تومان ، كإغراء لهن للإقامة في الجزيرة وهكذا احتل السكان الجدد منازل اهالي طنب العرب المهجرين [٤].

ويمكننا أن نعزو سبب هذا الإجراء الأخير إلى محاولة إيران ابراز الجزيرة وكأنها موقع مدني إيراني في حال تبنى المحافل الدولية قضية الجزر وعمدت إلى تقصى الحقائــــق كما حصل في البحرين عام ١٩٧٠ ، أو ربما ثمة سبب آخر (...) .

٤ - أحمد جلال التدمري : الجزر العربية الثلاث : دراسة وثائقية ، رأس الخيمة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دون تاريخ ، ص ص ٢٩٥ - ٢٩٦



المرحوم الشيخ محمد بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة الأسبق يرعى حفل تدشين صارية جديدة لعلم رأس الخيمة فوق جزيرة طنب عام 1918 يرافقه المعتمد البريطاني بالخليج وقائد البحرية البريطانية.

جزيرة أبو موسى : مسلسل الأحداث :

في مارس ١٩٩٢ ، اندلعت أزمة الجزر مجدداً حين انتهكت السلطات الإيرانية الإسلامية اتفاقية عام ١٩٧١ ، وذلك باحتلالها كامل جزيرة أبو موسى وطرد سكانها العرب منها. وقد بدأت الأحداث عندما منعت هذه السلطات في أبو موسي رسو سفينة تحمل رعايا يقيمون في النصف الإماراتي للجزيرة بسبب عدم حصولهم على موافقة من السلطات المحلية. وعاد الحديث حول تاريخية الجزر وحق كل من الإمارات وإيران فيه ، لكن الأمر سوى باتصالات بين البلدين ، لكنه عاد للظهور ثانية بعد تكرار ظاهرة وصول سفينة تحمل رعايا دول اخرى

إلى الجزيرة من دون الحصول على التراخيص المتبعة . وقد اثيرت هذه المرة ضجة كبيرة ، شاركت فيها وسائل إعلام محلية وأقليمية ودولية . ولم يستطع ممثلا البلدين اللذين اجتمعا في أبو ظبي في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ ، التوصل إلى نتيجة بسبب طرح الإماراتيين قضية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ، إضافة إلى أبو موسى ورفض الإيرانيون ذلك ، وعلقت المباحثات وطرح وزير خارجية الإمارات الأمر خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد يوم واحد من فشل المفاوضات الثنائية [٥].

إزاء ذلك كانت دولة الإمارات تمارس أقصى درجات ضبط النفس لأنها شعرت أن إيران تقوم بمحاولات استفزازية بهدف جر الامارات إلي نزاع مسلح مما يلغي المبادرات الإماراتية لحل القضية بالوسائل السلمية ويفقد قضية الجزر صيغتها القانونية . لكن ذلك لم يمنع إيران من متابعة ممارساتها الاستفزازية. من ذلك أن إيران اقدمت مؤخراً على انتهاك سيادة الإمارات بتسييرها خطاً جوياً يربط بين مدينة بندر عباس وجزيرة أبو موسى وذلك تشجيعاً للمواطنين الإيرانيين على الاستيطان في الجزيرة التي لم يكن سابقاً يسكنها أي إيراني .

وبعد سلسلة لقاءات متواصلة ومكثفة بين دولة الإمارات وإيران لم تبدل هذه الأخيرة موقفها بل عمدت إلى تصعيد تصرفاتها الاستفزازية هذه .

ففي ٢٣ أغسطس ١٩٩٢ ، منعت المعلمين وعائلاتهم من النزول إلى الجزيرة وظلوا ثلاثة أيام متواصلة فوق ظهر السفينة « خاطر » التي تقلهم بانتظار تبدل الموقف الإيراني ، إنما دون جدوى ، فماذا حدث يومذاك ؟

يقول محمد أبو غانم والي الجزيرة أن السلطات الإيرانية دأبت ومنذ فترة على مضايقة المواطنين باستمرار لحملهم على مغادرة الجزيرة، ولكن هؤلاء كانوا

٥ - سالم مشكور : نزاعات الحدود في الخليج العربي ، معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٣٧ - ١٣٨

يرفضون ذلك متمسكين بأرضهم وبيوتهم . ويضيف الوالي أن السلطات الإيرانية الإستفزازية أغلقت ٢٠ محلاً خاصاً بالسكان المواطنين ومدرسة البنات . كما طلبت من شركة كانت تقوم بعمل اسوار المدرسة والمستشفيات بوقف العمل واغلقت الشركة وكبدتها خسائر تقدر بأكثر من ٤٠٠ ألف درهم . كما كانت تمنع الاهالي من احضار اية مواد أو بضائع من الإمارات .

ويقول حسن علي محمد ، المولود في الجزيرة ، ويؤكد أن احضار أي مواد كهربائية مهما كانت بسيطة يجب أن تطلب بتصريح من السلطات الإيرانية والهدف من ذلك تقييد حركة الأهالي ومضايقتهم . في ذلك تقول حربة محمود زوجة أحد المدرسين أن السلطات الإيرانية كانت تمنع نزول أي شخص إلى الشارقة إلا بإذن رسمي ، حيث كان لا يخرج إلا بصعوبة كبيرة حتى في الحالات المرضية الشديدة . وتؤكد خاتمة محمود وشادية علاونة وأنعام عبد العزيز هذه التصرفات ، واضفن أن سرقات البيوت كانت من الأمور العادية في الجزيرة من قبل الجنود الذين كانوا يحومون حول البيوت باستمرار خاصة في المساكن التابعة للمدرسين . وأكثر من ذلك حاولت السلطات الإيرانية طمس الهوية الخليجية والعربية من على الجزيرة .

يقول محمود عاصم مدرس الفلسفة بالمدرسة أن الجنود عملوا على انزال علم الإمارات في المدرسة وشطبوا اسم الخليج العربي من على الخرائط والوسائل الإيضاحية واستبدلوه بالخليج الفارسي [٦].

واثر هذه العملية الاستفزازية قررت منطقة الشارقة التعليمية اجراء امتحانات الدور الثاني لطلاب وطالبات مدرسة أبو موسى المختلطة الذين لهم حق دخول الدور الثاني في مدرستين بالشارقة ، وقد بلغ عدد هؤلاء الطلاب ٢١٧ طالباً منهم ١٣١ بالمرحلة الإبتدائية و ٥٦ بالاعدادية و ٣٠ بالثانوية [٧].

٦ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/٨/٢٥

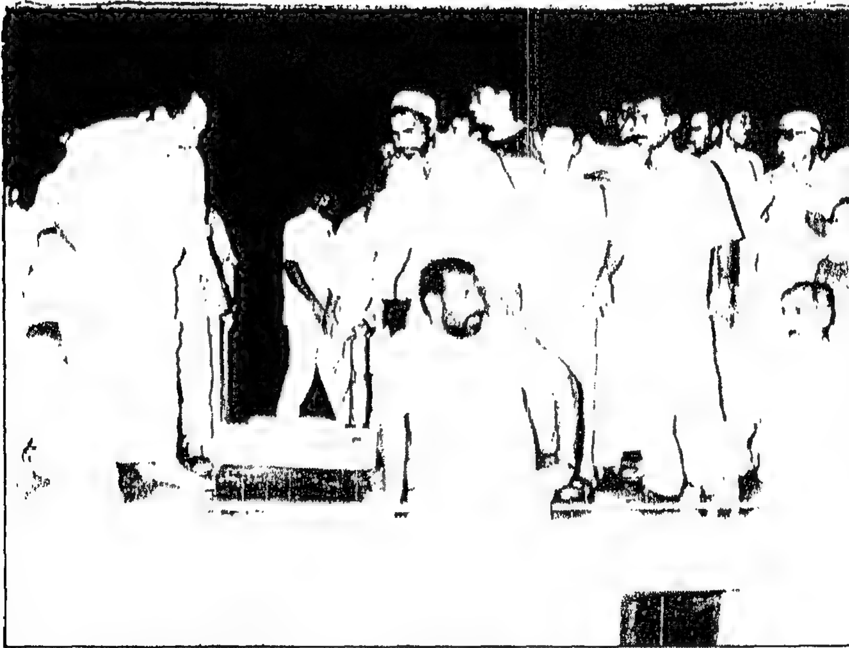
٧ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/٨/٢٦



صورة توضح المطار الايرانى والحدود الوهميه
التى رسمتها السلطات الايرانية فى أبو موسى
صورة رقم (٣٦)

ورغم كل التحركات السلمية والدبلوماسية المكثفة التي قامت بها دولة الإمارات بقى التعنت الإيراني سيد الموقف تجاه قضية الجزر . بل أن الأمور راحت تزداد تفاقماً ...

ففي الساعة الثانية بعد ظهر يوم الأثنين ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ ، استولى زورق إيراني يحمل جنوداً مسلحين على طرادين يملكهما اثنان من مواطني دولة الإمارات .. وتم اعتقال أربعة من الصيادين العاملين عليهما. وقال مالك أحد الطرادين واسمه خالد محمد مطر أن الزورق الإيراني المسلح اقترب من ١٢ طراداً لمواطني دولة الإمارات كانت تقف في المياه الدولية قبالة جزيرة طنب الكبرى وعلى بعد ٣٥ ميلاً بحرياً من شواطئ رأس الخيمة .



المدرسين والمواطنين الذين منعتهم السلطات الإيرانية من النزول في جزيرة أبو موسى

أضاف الرجل أن الزورق الإيراني لاحق الطرادات وتحرش بركابها، وأن المسلحين الإيرانيين استولوا على محصول الصيد في بعض تلك الطرادات وبعد ان أمروا عشرة منها بالابتعاد عن المنطقة استولوا على أكبر طرادين وهما من نوع « بروكودا » ١١٥ حصاناً واقتادوهما إلى طنب الكبري وقال مالك الطراد الثاني جاسم محمد غريب أن صيادي رأس الخيمة والإمارات عموماً يمارسون الصيد في هذه المنطقة منذ اجيال بعيدة ولذا فانهم يعرفون تفاصيلها وأنواع أسماكها واماكن تواجد تلك الاسماك ويتوارثون هذه المعرفة أباً عن جد وهذا الاعتداء الإيراني هو الثاني من نوعه خلال الشهر الحالي حيث استولت الزوارق الإيرانية على ٤ طرادات لمواطنين من دولة الإمارات قرب جزيرة أبو موسى واعتقلت أصحابها ثم افرجت عنهم في وقت لاحق ، لكنها استولت على الطرادات الأربعة (٨).

والواقع أن هذه الممارسات العدوانية تتعدى حدود المطالبة بملكية الجزر ، فها أن إيران تنتهك حرمة المياه الدولية مما يثبت قطعاً أن هدفها هو الاستيلاء على كامل منطقة الخليج ومنع العرب من حرية التنقل فيه تلك كانت ابداً رغبة الشاه المخلوع .

وفي نفس الإطار يتحدث روبن برانجس - هندي ، ٢٦ سنة ويعمل صياداً على زورق صيد صغير لأحد مواطني إمارة رأس الخيمة - يتحدث عن الأعمال التعسفية التي تعرض لها وزملاؤه عقب اعتقالهم من قبل زورق عسكري إيراني قرب طنب الكبرى يوم ١٩٩٢/١٠/١٢ ، قال أن الزورق الإيراني كان يضم اربعة مسلحين قاموا باقتيادهم إلى ميناء لنجة حيث امضوا سبعة أيام في مركز الجمارك ثم نقلوا بعدها إلى بندر عباس حيث حققت معهم السلطات الإيرانية لمدة ثلاثة ايام، بعد ذلك نقلوا معصوبي الأعين إلى أحد السجون ثم أفرج عنهم

٨ - جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، تاريخ ١٩٩٢/١١/١٥

وقال زميله الصياد كوت ياداسيدنى أن الإيرانيين الذين حققوا معهم في اربعة مواقع مختلفة ركزوا خلال تحقيقاتهم على طبيعة هويتهم وعما اذا كانوا يعملون لصالح جهاز الشرطة بإمارة الشارقة، وأضاف أنه تعرض وزملاؤه للركل واللكم لحملهم على الإعتراف [٩].

خلاصة القول أن إيران استكملت احتلالها لجزيرة أبو موسى ، فطردت كل سكانها العرب منها ، وبسطت عليها سيطرتها الكاملة وطمأنت الشاه في قبره بانها نفذت وصيته وحققت طموحاته العنصرية التوسعية ، وغداً ، عندما تسنح الفرصة لإيران ، ستكون دول الخليج العربية المحطة التالية للأطماع التوسعية الإيرانية .



عودة أهالى جزيرة أبو موسى فى ١٩٩٢ نتيجة التعسف الايرانى

٩ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/١١/٨

وتأكيداً لذلك ، قامت إيران عام ١٩٩٤ باجراء تمرينات جوية بحرية لاختبار أنواع جديدة من الأسلحة الفتاكة، وذلك حسب رأى خبراء الاستراتيجيات في إيران أن مركز اهتمام التخطيط الدفاعي الإيراني قد تحول باتجاه الخليج الذي يعتبر بصورة متزايدة مصدر خطر على إيران وسلامة اراضيها الإقليمية (١٠).

الصورة الحالية لأبو موسى :

عام ١٩٩٣ ، تمكنت مجلة الوسط من الإبحار سراً إلى جزيرة أبو موسى ، ونقلت إلينا الصحافية هند عمرو صوراً حية عن الوضع الحالي في الجزيرة ، نوردها بكاملها تبياناً للحقيقة وتوخياً للفائدة .

« أول احتكاك بين الطرفين (دولة الإمارات وإيران) سجل أثر إصرار السلطات الإيرانية على منع أهالي الجزيرة من استغلال مناجم المعدن الأحمر المسمى « المغر » بسبب منافستها مناجم أخرى تستغلها إيران في جزيرة هرمز. وكان هذا المعدن مصدر رزق لمعظم عائلات الجزيرة في تلك الأثناء، وكان عدد البيوت العربية أكثر من ١٥٠ بيتاً بنيت وفق الطراز المعماري المتعارف عليه في الإمارات قديماً . ومعظم هذه البيوت سوى بالأرض لتقيم حكومة الشارقة منازل حديثة (شعبيات) وزعتها على مواطنيها ابناء الجزيرة في السنوات العشرين الماضية حرصاً منها على تأمين وسائل العيش المريحة في الجزيرة وضماناً لاستقرارهم فيها . كذلك أقامت حكومة الشارقة محطة لتحلية المياه ومحطة لتوليد الكهرباء لتغطية الجزء الخاص بها . وفي كل مرة تتولى فيها حكومة الشارقة إقامة اي نوع من المشاريع الحيوية للسكان كانت تخوض مفاوضات صعبة مع الجانب الإيراني إلى أن توقفت هذه المشاريع في السنوات السبع الأخيرة .

١٠ - جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٥٧٦ ، تاريخ ١٩٩٤/٩/١٠

وفي جزيرة أبو موسى مدرسة للمراحل الثلاث الإبتدائية والاعدادية والثانوية تتبع وزارة التربية والتعليم الإماراتية ويتولى التدريس فيها ستون من المدرسين والمدرسات الذين وفرت لهم حكومة الشارقة السكن. ويلغ عدد الطلاب من ابناء الجزيرة العرب استناداً إلى آخر احصاء لهم ١٩٠ طالباً وطالبة .إلا أن طلاب الثانوية العامة يقصدون امارة الشارقة (المدينة) لخوض امتحانات آخر السنة . وقلما يعود بعضهم إلى الجزيرة خصوصاً من يرغب في متابعة تعليمه الجامعي ، ويحدث أن تحرم إيران الآن أي طالب من ابناء عائلات الجزيرة من العودة إليها بحجة انه غاب أكثر من سنة . وبعض هؤلاء تخرج من جامعات أوروبية وامريكية ويعملون في دوائر حكومية في مدن الدولة الرئيسية .

وحول الإجراءات التعسفية التي تتخذها السلطة العنصرية الفارسية ضد ابناء الجزيرة ، تقول هند محمود « بدأت الإجراءات الصارمة باستناد إيران إلى لوائح رسمية وضعتها لسكان الجزيرة من العرب عندما دخلت إليها اثر توقيع مذكرة التفاهم، وهي لا تعترف بسواها، وصادف ذلك وجود الكثير من ابناء الأسر ومعيليها خارج أبو موسى وبالتالي لم تسمح لهم بدخولها ثانية وعندما يغادر احد السكان الجزيرة للعلاج وقضاء حاجاته في الدوائر الرسمية الحكومية لبلاده في مدن الإمارات. يجري الإيرانيون تحقيقاً موسعاً معه قبل السماح له بالدخول مجدداً وتمنح تصاريح إقامة للمواطنين العرب تحمل العنوان الآتي :

« الجمهورية الإسلامية الإيرانية - محافظة أبو موسى ... »

وتمنع السكان العرب من إقامة أي نوع من المتاجر أو المؤسسات مما يدفع المقيمين العرب إلى التعامل مع تجار القطاع الإيراني الذين وفدوا إلى الجزيرة تحت ستار اعمال الصيد وأقاموا تجمعاً سكنياً يحمل هذا الاسم « حي الصيادين » الذي يزيد عدد البيوت الإيرانية فيه على ٦٠ بيتاً في حين بلغ عدد

مساكن العرب ٨٢ بيتاً . وفي تطور ذي مغزى ، انزل علم الإمارات عن كل المواقع في الجزيرة باستثناء مركز للشرطة لا يتمتع بأية صلاحيات ويجوب رجال الشرطة الإيرانيون شوارع الجزء العربي ليلاً ونهاراً في دوريات منتظمة على رغم أن ذلك غير ملحوظ في الاتفاق (المذكرة)المعقود بين البلدين . وفي الميناء ، وهو المدخل الرئيسي للجزيرة ، لا يتورع الإيرانيون عن تفتيش النساء تفتيشاً دقيقاً ومصادرة أي حاجات ضرورية يحملها الأهالي معهم بما فيها مكواة الملابس في محاولة لتضييق الخناق عليهم ودفعهم إلى مغادرة الجزيرة . وتتم المحاكمات والعقود والمعاملات الرسمية داخل الجزيرة وفق القوانين الإيرانية .

وفي أبو موسى مجموعة من التلال الصخرية (جبال) أهمها جبل الخلوة ويبلغ ارتفاعه نحو ألف قدم وقد رفعت فوقه صورة الإمام الخميني بارتفاع سبعة

خريطة أبو موسى وفيها القسم الأعلى الذي سلم لإيران والأسفل للإمارات

أمتار وعرض خمسة أمتار تبدو واضحة تماماً للقادم إلى الجزيرة من مسافة ميلين ، إلى جانب برج خاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية ، وهناك أيضاً جبل حارب وجبل سليمان وكلها اسماء عربية وتستغلها إيران لإقامة منشآت إدارية ومواقع مراقبة .

ومن الآبار الإرتوازية التي روت عطش قوافل الصيادين ورجال الغوص في الجزيرة لايزال « طوى البنات » أي بئر البنات أبرزها وإن كان الإهمال إصابة بسبب الاعتماد على محطة التحلية وكذلك « طوى عيسي » و « طوى بهبهو » وكلها مهملة الآن .

ويتحدث الأهالي وبعض المهتمين بالتجارة خصوصاً بأسى عن الصيد وما آلت إليه جمعية أبو موسى التعاونية التي قطعت السلطات الإيرانية عنها الإمدادات من المواد واللوازم اليومية مما تسبب في إقفالها. وفي الجانب العربي عيادة يقيم فيها طبيب وطبيبة، لكنها لا تستطيع التعامل مع الحالات الطارئة فيضطر الكثيرون الانتقال إلى الشارقة المدينة والإقامة فيها خصوصاً أصحاب الأمراض الدائمة مثل مرضى السكري والقلب .

وحظرت إيران أخيراً إدخال كيس أسمنت واحد إلى الجزيرة لمنع السكان العرب من القيام باصلاحات في منازلهم أو ترميمها لكنها تسمح في حالات استثنائية جداً وبعد إجراء تحقيق دقيق ومعاينة الأضرار .

وتضاعف التشدد الإيراني أخيراً بعد تحويل الجزيرة إلى قاعدة عسكرية ضخمة تعج بمنصات صواريخ سكود والمضادات والبوارج العسكرية التي تتخذ من الميناء مربضاً لها .

ويتحدث رجال الجزيرة العرب بقلق عن تلك الأشباح السوداء الضخمة التي تبرز فجأة من تحت الماء العميقة قبالة أبو موسى وهي الغواصات لتتزود بالديزل

والطعام ، وعن تلك الخنادق المتصلة التي حفرت قرب الشواطئ من كل الجهات وركزت فيها مدافع وراجمات ودفاعات جديدة من نوعها، وعززت القوات العسكرية الإيرانية بعد تهجير أعدادا كبيرة من السكان العام الماضي، ولم يسمح لكثير من سكان الجزيرة بالعودة منذ ذلك الوقت واسكنوا مؤقتاً في تجمعات سكنية شعبية حديثة في الشارقة [١١].

ماذا يمكن أن نستنتج من ذلك ؟

من أدنى الواجبات في العلاقات الدولية هو احترام حقوق الآخرين. ولأن إيران لم تحترم حق دولة الإمارات في الجزر، كان حرياً بها على الأقل احترام بنود اتفاقية ١٩٧١ بشأن أبو موسى ،واذا افترضنا أن السلطات الحالية لا تعترف بمخلفات الدولة الشاهنشاهية فاننا نسألها : لماذا تحتفظ حتى الآن فقط باللوائح الرسمية الموضوعة في عهد الحكم السابق ؟

لا شك بأنها تحاول ايجاد حجج ووثائق لطرد العرب من أبو موسى . هذا اضافة إلى مجمل الإجراءات التعسفية التي اتينا على ذكرها والتي ترمي إلى نفس الهدف .

ومن الملاحظ أن هذه الإجراءات تجاوزت في قسوتها الإجراءات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة ، أضعف الإيمان أن هؤلاء ينقلون المرضي والمصابين إلى مستشفياتهم لمعالجتهم فيها ، فهل فعل الإيرانيون ذلك مع مرضى أبي موسى ؟

من ناحية أخرى ، هل إسرائيل اليوم – ونقولها بكل تحفظ – تفتح ذراعيها للسلام مع جيرانها العرب، وتجرى مفاوضات السلام تحت شعار ..الأرض مقابل السلام ... ! فهل اعتبرت إيران أن لاسلام في منطقة الخليج طالما أن هناك حقوقاً مهدورة وأراضى مسلوبة ؟

---

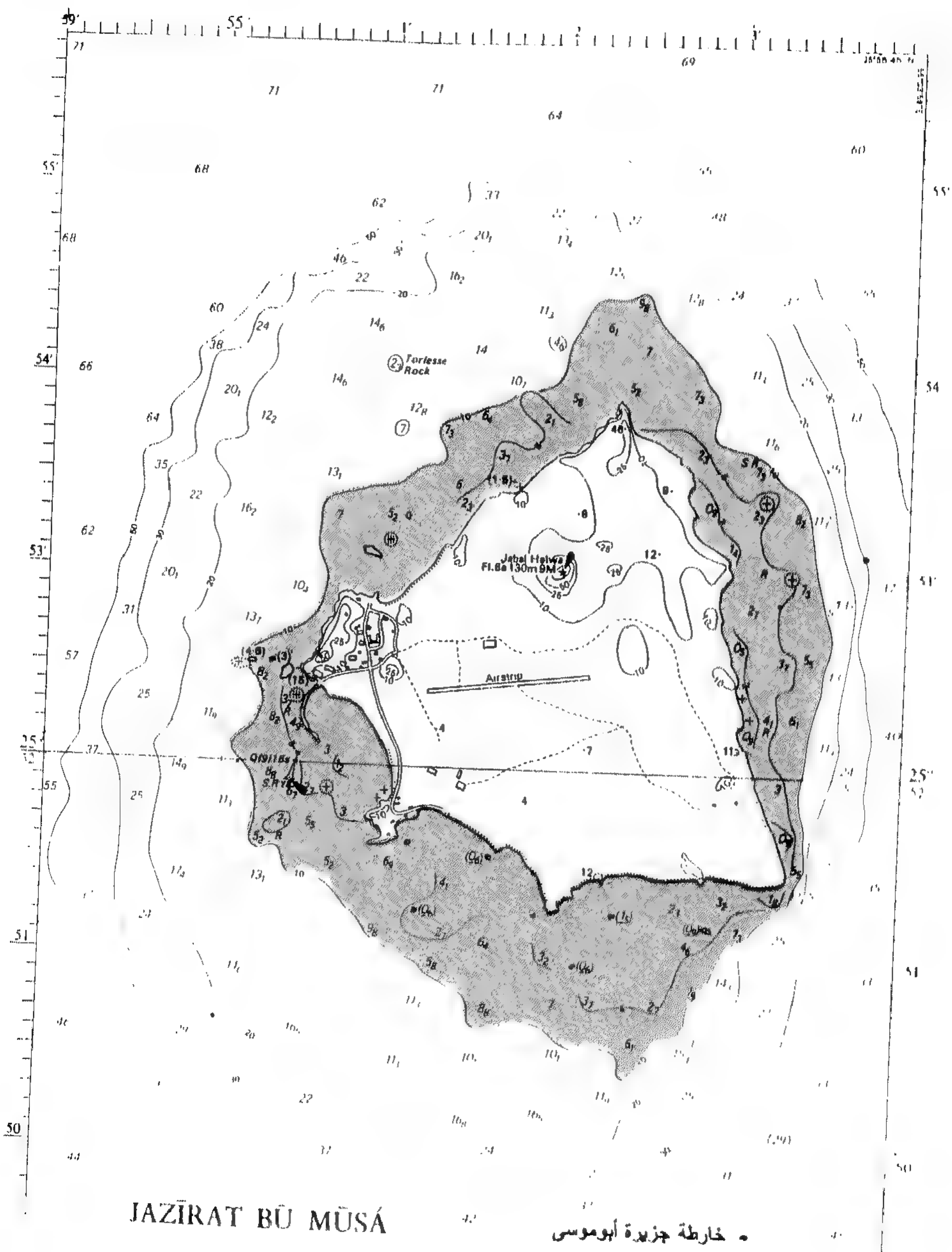
١١ – مجلة الوسط ، العدد ٨٦ ، تاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ .



جانب من جزيرة أبو موسى
صورة رقم (٤١)

أخيراً نسأل إيران : ضد من تعد هذه التعبئة العسكرية الضخمة ؟ أهي ضد العراق الذي تضاءل احتمال خطره عليها بعد انهيار بنيته العسكرية ؟ أم ضد الإتحاد السوفيتى المنهار ؟ أم ضد الولايات المتحدة وإسرائيل بعد أن ثبت تحالفها معهما ؟

نتمنى من إيران أن تزودنا بأجوبة صريحة !!



JAZĪRAT BŪ MŪSÁ

• خارطة جزيرة أبوموسى

الفصل الثاني

المواقف حيال المستجدات

مواقف دول المواجهة :

دولة الإمارات وإيران

الفصل الثاني

المواقف حيال المستجدات

مواقف دول المواجهة : دولة الإمارات وإيران

موقف دولة الإمارات : الانسجام مع الذات

تقوم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على ثوابت عدة تتمثل فيما يلي :

١ – ضرورة انتهاج سياسة متوازنة في علاقاتها مع الشرق والغرب .

٢ – الابتعاد عن سياسة المحاور والاستقطاب .

٣ – انتهاج سياسة نشطة ومتوازنة خليجياً .

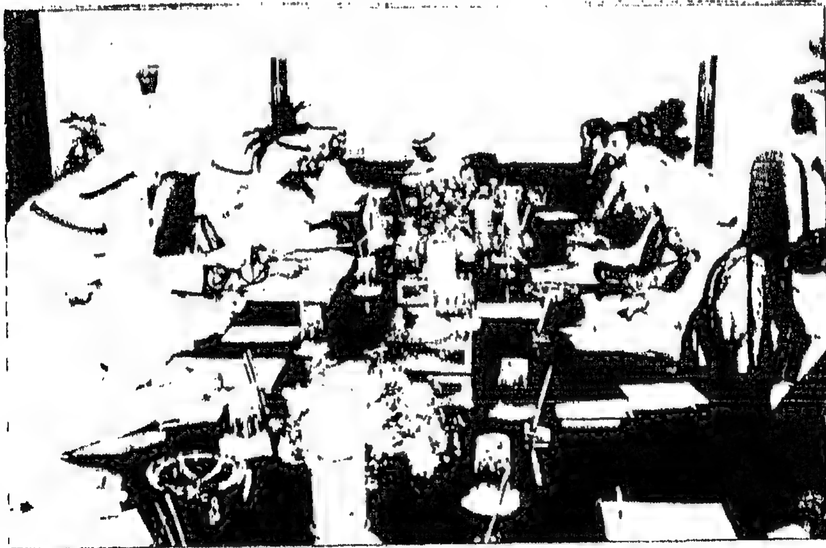
٤ – العمل علي دعم استقرار المنطقة وتسوية المنازعات والخلافات بالطرق السلمية و دون اللجوء إلى القوة . فلا شك أن من شأن التوتر والخلاف بين القوى الرئيسية في المنطقة أن يعرض دولة الإمارات لمحاولات الاستقطاب [1].

تلك السياسة التي اتبعتها دولة الإمارات لحل قضية الجزر ، منذ عام ١٩٧١ حتى اليوم . ولم تكن لتنفعل إزاء اساليب الإستفزاز الإيرانية ، وهكذا ، فعندما ألغت إيران مذكرة التفاهم في ابريل ١٩٩٢ بشأن أبو موسى ، وأعلن مسؤول إيراني أن الجزر الثلاث هي إيرانية ، الغى الشيخ حمدان بن زايد زيارته المقررة إلى طهران بسبب إغلاق إيران الباب أمام أية مفاوضات للتسوية ، والتزاماً منها

١ – ناجي صادق شراب : السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، دار الكتاب الجامعي ، العين ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ ، ص ٤٠ .

باتخاذ موقف عربي موحد ، أجرت دولة الإمارات اتصالاً بمجلس التعاون وعدد من الدول العربية قبل الغاء هذه الزيارة وسرعان ما أوفدت وزير خارجيتها راشد عبد الله النعيمي إلى إيران للتفاوض بشأن إجراءاتها التعسفية في جزيرة أبو موسى . وقد حمل وزير الخارجية من الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات رسالة خطية إلى ا لرئيس الإيراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني، قالت مصادر دبلوماسية بأنها تتصل بالعلاقات بين دولة الإمارات وإيران اثر التحرك الإيراني الأخير لفرض السيطرة الإيرانية على كل جزيرة أبو موسى التي تخضع لإدارة مشتركة بين الإمارات وإيران .

وأكد المراقبون أن الرسالة تكشف توجه الإمارات لمعالجة الوضع الجديد الناشيء عن التحرك الإيراني في جزيرة أبو موسى بالطرق الدبلوماسية والسياسية في اطار الحرص على نمو العلاقات بين البلدين وتحسينها . وهو حرص اخذ أبعاداً عملية وواقعية اثر ازمة الخليج الثانية [٢].



الاجتماع الثنائي بين وفد الإمارات والوفد الإيراني في مدينة أبوظبي 1992

٢ - جريدة الحياة : تاريخ ١٩٩٢/٤/٢٥

وقد التقى راشد عبد الله والوفد المرافق له بالمسؤولين الإيرانيين للبحث في الإجراءات التي اتخذت ضد مواطني وموظفي الإمارات في أبي موسى . وكان مأمولاً أن تسفر زيارة الوفد عن تسوية للخلاف وتوقف ممارسات المسؤولين الإيرانيين في الجزيرة ، خصوصاً وأن دولة الإمارات مارست آنذاك أقصى درجات ضبط النفس إلى الدرجة التي حظرت فيها نشر أية أنباء عن التجاوزات الإيرانية في الجزيرة منعاً لتوتير الأجواء وتأكيداً إضافياً على حرص دولة الإمارات على حل هذا الاشكال ودياً . بيد أن هذا الحرص لم يقابل من إيران بالمثل وحدث ما حدث في ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ (٣).

إثر هذه الإجراءات التعسفية ، صرح مسؤول بوزارة الخارجية الاماراتية بأن ما قام به ويقوم به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبو موسي لا يتفق مع العلاقات التي ربطت بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وينعكس سلباً على التعاون بين البلدين في الوقت الذي ترغب فيه دولة الإمارات العربية المتحدة باقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية (٤).

وكانت إيران قد رفضت مناقشة مسألة أبو موسى مع حكومة الدولة الإتحادية بحجة أن هذا الأمر يخص حكومة الشارقة وحدها التي يمكن معها اجراء المفاوضات .

وتقول مصادر اماراتية أن إصرار إيران على عدم مناقشة أزمة الجزيرة مع الحكومة الإتحادية وجعله محصوراً في إطار علاقة خاصة مع إمارة الشارقة لا يعني في الواقع تدخلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية للإمارات فقط بل ايضاً

٣ - جريدة الخليج : تاريخ ١٩٩٢/٩/٤

٤ - جريدة الخليج : تاريخ ١٩٩٢/٩/٣

الاستفزاز ومنع إمارة الشارقة من الاستفادة من الثقل السياسي والدبلوماسي للإمارات على الصعيدين الإقليمي والدولي [٥].

ولم يكن موقف دولة الإمارات السلمي نابعاً من الشعور بالضعف والتخاذل بقدر ما كان ناجماً عن قناعة تامة بأن النزاع المسلح مع جارتها المسلمة سوف يجر المنطقة الي ويلات ونكبات هي في غنى عنها ، وما يعزز قولنا هذا هو أنه عندما قدم الوفد الإيراني في أواخر سبتمبر ١٩٩٢ للتباحث مع المسؤولين الإماراتيين بشأن الجزر ، أبدت دولة الإمارات استعدادها للمفاوضات وبحث الترتيبات التي وضعت عام ١٩٧١ بشرط ان تستمر فقط الترتيبات التي تضمنتها المذكرة البريطانية ولعدد محدد من السنوات. فالترتيبات التي قبلها الشيخ خالد القاسمي حاكم الشارقة الراحل ، مرغماً عام ١٩٧١ ليست ملزمة لدولة الإمارات [٦].

هذا وقد حددت دولة الإمارات موقفها في بيان اصدرته آنذاك ، هذا نصه :

إنطلاقاً من رغبة دولة الإمارات العربية المتحدة وحرصها على مناقشة وتسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وانتهاكها لمذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى، فقد عقدت في مدينة أبو ظبي في الفترة من ٢٧ - ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢ لقاءات ثنائية بين وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة سعادة السفير سيف سعيد ساعد مدير إدارة شؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة ووفد من جمهورية إيران الإسلامية برئاسة سعادة السفير مصطفى فوميني حائري مدير عام شؤون الخليج بوزارة خارجية جمهورية إيران الإسلامية .

٥ - جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٥٠٢٩ تاريخ ١٩٩٢/٩/٤

٦ - مجلة الصياد : تاريخ ١٩٩٢/١٠/٩

وخلال هذا اللقاء طرح جانب دولة الإمارات العربية المتحدة على جانب جمهورية إيران ا لإسلامية المطالب التالية :

أولاً : إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى .

ثانياً : تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى.

ثالثاً : عدم التدخل بأي طريقة وتحت أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات العربية المتحدة لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم .

رابعاً : إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي وضعتها إيران على أجهزة الدولة في جزيرة أبو موسى وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة .

خامساً : إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى خلال فترة زمنية محددة .

وإزاء إصرار الجانب الإيراني على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فقد أصبح من المتعذر الاستمرار في مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى في هذا الاجتماع .

وتود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تشير في هذا الصدد إلى أن السيادة على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى كانت منذ اقدم العصور ولاتزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكري الإيراني للجزيرتين في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ من وضعهما القانوني ، وثابت في القانون الدولي أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الإقليم المحتل مهما طال الزمن .

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترى أن الجانب الإيراني يتحمل مسؤولية عدم إحراز اي تقدم في المباحثات ونتيجة لذلك فإنه ليس أمام دولة الإمارات العربية المتحدة سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث . (انتهى البيان)



الحياة فى الجزر المحتلة لازالت بدائية نتيجة المعارضة الايرانية لأى تطوير لها .

وفي إطار تحركاتها الدبلوماسية والسياسية لم تألُ دولة الإمارات العربية المتحدة جهداً في طرح قضية الجزر على كافة المحافل الإقليمية والعربية والدولية مؤكدة حقها في السيادة عليها ففي مدريد أكد الشيخ عبد الله بن زايد بن صقر آل نهيان سفير دولة الإمارات لدى أسبانيا في مؤتمر صحفي عقده في أول اكتوبر ١٩٩٢ ، على عدالة مطالب الدولة في الجزر الثلاث ، وقال : ان دولة الإمارات لا تطالب بأكثر من حقوقها والمتمثلة في إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبري والصغرى وإلغاء كافة التدابير و الإجراءات التي وضعتها إيران على اجهزة الدولة في جزيرة أبو موسى وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني دولة الإمارات . . .

وأضاف السفير : أن دولة الإمارات تسعى بكل السبل الى التوصل إلى حل سلمي لهذه القضية مع هذه الجارة المسلمة ورفض اللجوء إلى القوة لاسترداد الحق [٧].

وأثناء الدورة الطارئة التي عقدها اتحاد المحامين العرب في إمارة رأس الخيمة في شهر اكتوبر ١٩٩٢ لبحث قضية احتلال إيران للجزر العربية الثلاث ، وجه الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد ونائب حاكم رأس الخيمة رسالة إلى الإتحاد يحييه فيها ويشكره على هذه المبادرة مؤكداً على حقوق دولة الإمارات تاريخياً وقانونياً في هذه الجزر وداعياً إلى الغاء الاحتلال الإيراني لها ، هذا الإحتلال الذي يخلق تهديداً دائماً وخطيراً للأمن والسلم الإقليمي والدولي في الوقت الذي يسعى فيه العالم إلى القضاء على بؤر التوتر وأن تعم العدالة والسلام بقاع الأرض [٨].

هذه المطالب الإماراتية نفسها عرضها الوزير راشد عبد الله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين وقال : أن دولة الإمارات العربية المتحدة مازالت على استعداد لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة مع الأخذ بالاعتبار سيادة الإمارات على الجزر الثلاث ... وقد عبرت بلادي عن رفضها لهذه الإجراءات لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة ووحدة أراضي الإمارات ومبدأ حسن الجوار إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح مذكرة التفاهم (١٩٧١) التي تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً والتي تم فرضها في ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه [٩].

٧ - جريدة الخليج : تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢

٨ - جريدة الخليج تاريخ ١٩٩٢/١٠/١٩

٩ - احمد عصمت عبد المجيد وآخرون : ندوة جزر الخليج العربي : اسباب النزاع ومتطلبات الحل ، مركز الدراسات العربي - الأوروبي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ ، ص ٢٣

وأكدها مندوب دولة الإمارات الدائم لدى الأمم المتحدة سعادة جاسم سمحان الذي ناشد جمهورية إيران الإسلامية في نفس المكان والزمان أن تتجاوب مع الرغبة الصادقة والمخلصة لدولة الإمارات من أجل تسوية مشكلة الجزر بالطرق السلمية والعمل على توفير الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الخليج العربي الحساسة وذات الأهمية الإقليمية والدولية (١٠).

ورغم هذا التصلب في الموقف الإيراني لم تفقد دولة الإمارات الأمل في متابعة التحرك الدبلوماسي للتوصل إلى ايجاد حل سلمي لقضية الجزر. وقد ذكر مصدر دبلوماسي كبير في وزارة الخارجية في أبو ظبي أن الإتصالات مع طهران مازالت مستمرة وأن إيران وجهت دعوة لوفد مفاوض من دولة الإمارات لعقد جولة جديدة من المباحثات الثنائية المباشرة حول الجزر في العاصمة الإيرانية . وقال : أن هذه الدعوة مفتوحة ولم تحدد بفترة زمنية معينة وكشف المصدر ان الإمارات وضعت ثلاثة شروط ، على طهران ان تنفذ واحداً منها كي تستجيب أبو ظبى للدعوة الإيرانية وللوساطات ، هي :

١ - انهاء احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى .

٢ - التعهد بالانسحاب من الجزيرتين خلال فترة زمنية محددة .

٣ - الذهاب إلى محكمة العدل الدولية ليقدم كل طرف الوثائق التي تؤكد ملكيته وسيادته على الجزيرتين (١١).

وانسجاما مع الموقف الموحد لدولة الإمارات استنكر المجلس الوطني الإتحادي في جلسته الأولى لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي التاسع

١٠- جريدة الإتحاد : تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٦

١١- مجلة الوسط : تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٦

المنعقد في أوائل فبراير ١٩٩٣ ، استنكر احتلال إيران لجزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى وعدم التزامها بما جاء في مذكرة التفاهم حول أبو موسى الذي يعد انتهاكاً لسيادة الدولة على أراضيها. وهو يدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى اتخاذ كافة الإجراءات التي تنسجم مع التزامها بمبادىء حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة ، ويدعو المجلس برلمانات العالم إلى مساندة دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها المشروع الذي ينسجم مع الشرعية الدولية (١٢).

ومن الملاحظ أن موقف المجلس الاتحادي لم يتعد حدود الاستنكار ذلك انه وفقاً لمقتضيات الدستور الإتحادي المؤقت، يفتقد إلى صلاحيات اتخاذ قرارات مهمة ، خصوصاً في مجال السياسة الخارجية . لكن ذلك لم يمنعه من رفع الصوت عالياً في المحافل الدولية وتذكير العالم بالإجراءات التعسفية الإيرانية في الجزر العربية .

ففي المؤتمر التاسع والثمانين للاتحاد البرلماني العالمي المنعقد في العاصمة الهندية في شهر ابريل ١٩٩٣ ، ألقى عضو المجلس الوطني الاتحادي أحمد خليفة الشامسي كلمة جاء فيها : ... ينتهز وفد الإمارات العربية المتحدة هذه الفرصة لتذكير المجتمع الدولي أنه منذ أن احتلت إيران جزرنا الثلاث الواقعة في الخليج العربي وطردت سكانها وشردتهم ونحن نطالب المجتمع الدولي باستعادة حقنا في هذه الجزر بالطرق السلمية ، إلا أن إيران لم تعط هذه المطالبة أية أهمية.

واضاف الشامسي : أن إيران في احتلالها للجزر قد خالفت مخالفة صارخة نص المادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنع استخدام القوة في المنازعات الدولية ... وان الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات تطالب من خلال هذا المنبر

١٢ - جريدة الخليج : تاريخ ١٩٩٣/٢/٧

برلمانات العالم والدول المحبة للسلام والمنظمات الدولية بالوقوف إلى جانب دولة الإمارات في سعيها السلمي في المطالبة بحقها المشروع على الجزر الثلاث انطلاقاً من مبادىء الحق والشرعية الدولية [١٣].

وفي خطوة عدائية تصعيدية ، وافق البرلمان الإيراني على القانون الذي يحدد المياه الإقليمية لإيران بأثنى عشر ميلاً بحرياً، مما يعني خضوع الجزر الثلاث وحتى بحر عمان للسيادة الإيرانية . بيد أنه ينبغي أن يكون ذلك مشروطاً بوجود اتفاقات ثنائية مع الدول المجاورة وخاضعاً للقواعد الدولية المنظمة لقانون البحار. وهذا ما لم تفعله إيران مع دولة الإمارات . وعليه كان رد الإمارات بأن أقر مجلس الوزراء الإماراتي أول مسودة قانون اتحادي في شأن الحدود البحرية. فانضمت الإمارات بذلك إلى عمان والبحرين وقطر وإيران التي اصدرت خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ قوانين توضح حدود مياهها الإقليمية وحدوداً بحرية أخرى. ويحدد القانون المياه الإقليمية للإمارات على بعد ١٢ ميلاً بحرياً والمنطقة البحرية المجاورة على بعد ٢٤ ميلاً بحرياً، ومنطقة اقتصادية خاصة تتمتع فيها الإمارات بالسلطة على مصادر بحرية ونفطية على امتداد ٢٠٠ ميل بحري أو حتى خط يمر في وسط الخليج .

وفي ١٧ أكتوبر ١٩٩٣ ، أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات القانون الإتحادي رقم (١٩) الذي يعين المناطق البحرية لدولة الإمارات ويحدد حدودها البحرية وتشمل المياه الداخلية والبحر الإقليمي والمنطقة الإقتصادية الخالصة والجرف القاري [١٤].

وفي شهر سبتمبر ١٩٩٣ ، ألغيت الزيارة التي كان مقرراً أن يقوم بها إلى طهران الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية ونسبت

١٣ - جريدة الخليج : تاريخ ١٩٩٣/٤/١٧

١٤- مسعود الخوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية ، الجزء الثالث ، دار رواد النهضة ، لبنان ، ١٩٩٤ ، ص ١٧٠ .

وكالة أنباء الإمارات إلى مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الإماراتية قوله أن قرار الإلغاء يعود إلى سببين رئيسيين هما : عدم قبول إيران إصدار بيان يشير إلي أن الزيارة تهدف الي بحث الخلاف حول الجزر الثلاث، والتصريحات الإيرانية الأخيرة التي أكدت تبعية هذه الجزر لطهران .

وأضاف المصدر أنه رغم حرص دولة الإمارات على إجراء حوار مباشر مع إيران حول الخلاف المذكور ، إلا أن الزيارة أصبحت دون جدوى ولا تخدم الأهداف المرجوة منها [١٥].

وإزاء التصلب الإيراني وفشل المساعي السياسية والدبلوماسية الإماراتية لحل مشكلة الجزر ، لم يعد أمام دولة الإمارات سوى دفع قضية الجزر مجدداً إلي المحافل الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ، مع التلميح إلى رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية .

وفي مارس ١٩٩٤ ، قال الشيخ زايد أن تفكير حكومته بشأن الجزر وملكيتها، بعيد عن تفكير إيران ودعا الجانب الإيراني اذا كانت لديه براهين على ملكية الجزر أن يقدمها ، وتقدم الإمارات براهينها لرؤية صاحب الحق . وقال أنه يقبل الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي على الموضوع [١٦].

وفي أواخر مارس وفي اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في باريس أثار الوفد الإماراتي قضية الجزر رسمياً مشيراً إلى رفض إيران للنداءات المتكررة للتفاوض. وفي إطار الحملة ذاتها طلبت الإمارات قبل انعقاد الدورة ١٠١ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة إدراج موضوع الجزر على جدول الأعمال كبند رئيسي للبحث ، وليس الاكتفاء

١٥ - جريدة الخليج : تاريخ ١٩٩٣/٩/١١

١٦- مسعود الخوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية ، مرجع سابق ، ص ١٧١

بالاشارة إليه في البيان الختامي ، وهو ما حصل بالفعل ، إذ ناقش المجلس القضية وطلبت الإمارات دعمها بعد أن شرحت بعض التفاصيل عن رفض إيران وتجاهلها كل الدعوات ، إضافة إلى وصول الاتصالات الجارية بعيداً عن الأضواء إلى طريق مسدود ، الأمر الذي لم يترك مجالاً سوى طرق باب التحكيم الدولي وهو ما اعلنه وزير خارجية الإمارات راشد عبد الله النعيمي على هامش اجتماعات المجلس . وبدا أن الإمارات ماضية في حملتها الدبلوماسية وطرح قضيتها امام مؤتمرات ومنتديات أخرى قبل اتخاذ القرار النهائي باللجوء إلي التحكيم [١٧]. بل حتى أن دولة الإمارات لم تفقد الأمل بعد في امكانية استجابة إيران لدعوة الإمارات في إجراء مباحثات ثنائية هادئة ومسالمة حول قضية الجزر .

بهذا الصدد صرح الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبو ظبى ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في أواسط عام ١٩٩٤ : نحن بانتظار استئناف المفاوضات لأنهاء الخلاف ، ونحرص كل الحرص على ايجاد حل سلمي لمشكلة الجزر الثلاث انطلاقاً من مبادىء الأخوة وحسن الجوار .

ونحن نعتمد في تحركنا الدبلوماسي والسياسي فيما يتعلق بهذه القضية من المحاور الأتية :

أولاً : اعتماد الحوار الثنائي القائم على أسس منطقية وحسن النية والرغبة الصادقة في وضع الأمور في نصابها .

ثانياً : الترحيب بأية مبادرات أو وساطات تنطلق من حرص أكيد على الإسهام في وصول الحق إلى أصحابه.

ثالثاً : رفع الأمر إلى المحافل الدولية والتحكيم كملاذ أخير في حال فشل الحوار الثنائي أو الوساطات .

---

١٧ - المرجع السابق ، ص ١٧١ .

واستطرد الشيخ خليفة : ان اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لإنهاء الخلاف بين دولتين لا ينقص من قدرهما أو وزنهما الدولي فهو إجراء طبيعي يقره العالم حين يصل الحوار بين طرفين إلى طريق مسدود وحين ينقطع سبيل التفاوض لسبب أو لآخر ونحن نتطلع إلى استجابة إيران لدعوة صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لاعتماد لغة الحوار واحترام حقوق الآخرين أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ليقدم كل منا حججه وبراهينه لإثبات حقه .

وانتهى الشيخ خليفة إلى القول : لدينا أمل كبير في أن تعيد إيران الجزر الثلاث . ونحن جميعاً حريصون على علاقات طيبة معها اساسها احترام حقوق الجوار[١٨].

ولا شك بأن هذا الحرص مرده إلى أن وجود إيران هو امر واقع وهي شريك تاريخي في منطقة الخليج وجاره يتوجب أن تقام معها علاقات طيبة، هذا ما أعلنه الشيخ حمدان بن زايد بقوله : لا يمكن أن نتجاهل وجود إيران في المنطقة ودورها فيها ومصالحها ، ونرغب في إقامة علاقات حسن جوار متبادلة مع دولة مسلمة كبيرة لكننا لا نقبل بالتهديدات ولا الاحتلالات ، ولا يمكن أن نتخلى عن شبر واحد من أراضينا المحتلة ، وأن القضية ستبقى معلقة وحجر عثرة ، ولو لأجيال قادمة ، في وجه أي علاقات طبيعية مع إيران [١٩].

هذا التشدد الإماراتي السلمي والدبلوماسي، قابله تهديد إيراني عنيف ورد على لسان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني حين أعلن « أن إيران لن تتخلى عن الجزر ولو ببحر من الدماء » . واننا لنعجب حقاً كيف يمكن للعمائم البيضاء التي ترمز إلى الخير بكل معانيه، أن تهدد ببحور الدماء ؟؟!!

١٨ - مجلة اليمامة : الرياض ، العدد ١٣٠٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/١٥

١٩ - مجلة الوسط ، العدد ١٢٦ ، تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٧

بيد أن هذا التهديد لم يكن ليخيف دولة الإمارات التي ردت بتشدد مماثل ، حيث أكدت مجدداً في ٢٩ يونيو ١٩٩٤ تمسكها بالسيادة الكاملة على الجزر الثلاث وعدم تخليها عن شبر واحد من اراضيها وهذا التشدد في موقف الطرفين الإماراتي والإيراني رافقه اتهام متبادل بينهما بأن كلاً منهما يخدم المصالح الصهيونية في المنطقة - علماً بأن الوقائع والوثائق هي التي تثبت ذلك - ورافقه أيضاً من الجانب الإماراتي حديث أو إشاعات عن متسللين إيرانيين وضبط زورق يحملهم وحاول الرسو قبالة شواطئ الإمارات في امارة أم القيوين ، وأشيع أيضاً أن هؤلاء سوف يقومون بضرب المصالح الغربية في دولة الإمارات التي عمدت إلى اتخاذ تدابير وقائية لمواجهة كافة الاحتمالات ومنها التعميم التالي :

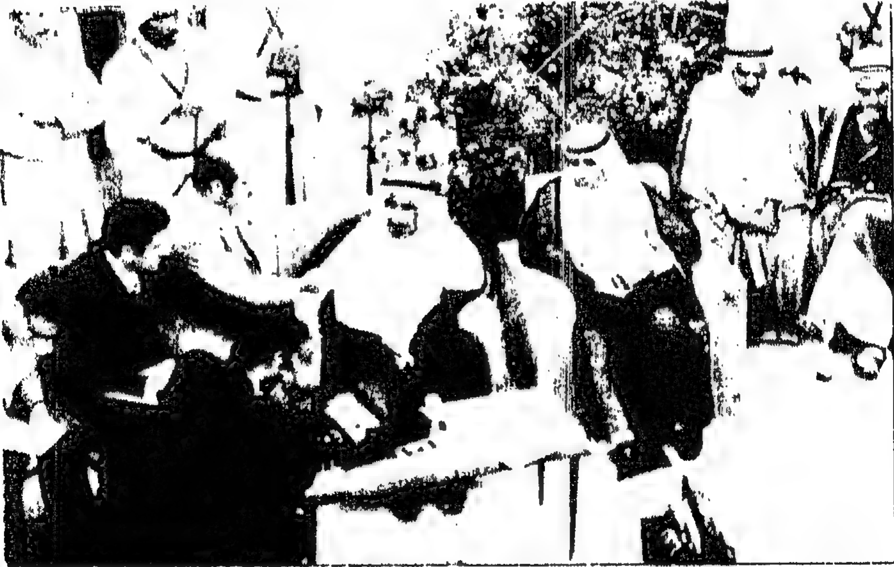
ورغم هذا التشدد استمرت السجالات قائمة بين الفريقين على كافة المستويات .

ففي عددها الصادر بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٩٤ ، نقلت جريدة « كيهان » الإيرانية عن وزير الداخلية الإيراني على محمد بشارتي قوله بالسيادة الإيرانية على هذه الجزر داعياً دولة الإمارات إلى التفاوض مع إيران حول مطالبتها ببعض هذه الجزر .فجاء رد وزير الداخلية الإماراتي الفريق الركن محمد سعيد البادي يؤكد على حق دولة الإمارات التاريخي بالجزر واستعدادها للحوار غير المشروط مع إيران ، ليس على بعض هذه الجزر بل عليها كلها وذلك استناداً إلى الوثائق التاريخية التي تثبت ملكية دولة الإمارات للجزر الثلاث ...

واختتم الوزير الإماراتي قوله بأن السياسة الثابتة لدولة الإمارات في هذه المسألة تنطلق من مبدأ الحرص على حل الخلافات مع جارتها المسلمة إيران بالطرق السلمية وإزالة سوء التفاهم معها بتحكيم كتاب الله وسنة رسوله الكريم

وبالرجوع إلى الحقوق التاريخية بشأن تبعية جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى في الخليج العربي [٢٠].

ومن الملاحظ أن ثمة نوعاً من الركود قد رافق قضية الجزر منذ ذلك الحين وحتى اليوم ، إن يكن في الخطاب السياسي أو في الحملات الإعلامية وتعزو المصادر الأماراتية ذلك إلى أن دولة الإمارات بدأت مرحلة الإعداد وتقوية الوضع القانوني وذلك يهدف تطوير القضية إلى مرحلة التحكيم الدولي في محكمة العدل الدولية ، ونقلها بالتالي إلى مرحلة جديدة أي من مرحلة الخلاف السياسي إلى مرحلة الخلاف أو الحسم القانوني، وبالتالي عدم ترك القضية في وضعها الحالي غير المريح .



أحد المؤتمرات لحاكم رأس الخيمة بعد الاحتلال الايرانى لجزر طنب .

٢٠ - جريدة الخليج : تاريخ ١٩٩٤/٨/١٥

وتضيف المصادر الأماراتية ان تحرك دولة الإمارات بالنسبة لقضية الجزر يسير في اتجاه تقوية الموقف القانوني وأيضاً تقوية الموقف السياسي وتشير بالنسبة للموقف السياسي إلي ما استطاعت الإمارات الحصول عليه من دعم خليجي وعربي صريح لما تعتبره حقها المشروع في السيادة على الجزر وما استطاعت الحصول عليه من تأييد وتعاطف غربيين ودوليين لموقفهما الداعي إلى حل النزاع عبر محكمة العدل الدولية .

وعن لسان مسؤول اماراتي تنقل مجلة الوسط ان بلاده حرصت حتى الآن على الا تسمح للنزاع بأن يؤثر سلبياً على العلاقات بين البلدين في جوانبها المختلفة . لكنه لفت إلى أن استمرار إيران في تجاهل الرغبة الصادقة التي عبرت عنها الإمارات في حل النزاع بالوسائل السلمية عن طريق التحكيم الدولي لابد ان يدفع باتجاه تعكير مجمل العلاقات بين البلدين الجادين [٢١].

خلاصة القول أن دولة الإمارات منذ الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث عام ١٩٧١ ، لم تنقطع عن المطالبة بحقوقها المشروعة في هذه الجزر ولا شيء سوى هذه الحقوق ، وقد تقيدت دائماً باحترام مذكرة التفاهم ، ولم تخل بالتزاماتها أو بعلاقاتها الطبيعية مع إيران حتى أنها لم تحاول أن تستغل الظروف الحرجة التي مرت بها إيران ، خصوصاً إبان انشغالها بالحرب مع العراق ، بل إنها التزمت بالتريث يومئذ في إثارة قضية الجزر ، منطلقة في ذلك من الحكمة والتعقل وطول الإناة .

وعليه فانه انسجاماً مع مواقفها الإيجابية الداعية إلى توطيد علاقات حسن الجوار والعروة الوثقى مع جيرانها، وبوحي من التوجيهات الحكيمة والمواقف العقلانية لرئيسها الشيخ زايد بن سلطان ، حرصت دولة الإمارات دائماً وأبداً

٢١ - مجلة الوسط ، العدد ١٧٥ تاريخ ٥ - ١١ يونيو ١٩٩٥

على المطالبة بحقها في الجزر إنما دون نوايا ومواقف عدائية ، معتمدة في ذلك على حدوث صحوة إيرانية مدركة لعواقب ما تقوم به إيران من تصرفات قد تغرق منطقة الخليج في مخاطر لا تحمد عقباها .

لكن جميع الأبواب ، كما يبدو قد أوصدت أمام مبادرات الحل السلمي والسياسي ، فلم يبق أمام دولة الإمارات سوى الإعداد لرفع القضية إلى محكمة العدل الدولية .

مقابل هذا الموقف الإماراتي الهادىء المتزن ، الثابت والمنسجم ، كان الموقف الإيراني انفعالياً ، مهتزاً ، يفتقد إلى الانسجام ، كما سيتبين لنا من تصريحات المسؤولين الإيرانيين التي سنوردها وفق التسلسل الزمني .

الموقف الإيراني : الإنفعالية والعدوانية :

عموماً ، كان الموقف الإيراني واحداً بين المسؤولين حول ملكية الجزر ، لكن التناقض فيما بينهم برز حول امكانية القبول بالمباحثات والوساطات والحل السلمي أو عدمها .ففي ابريل ١٩٩٢ ، حثت صحيفة إيرانية الحكومة على احتواء النزاع مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول جزر الخليج وتفادي أي تحركات يمكن أن تؤخذ على أنها تشكل تهديداً بجيرانها الأصغر حجماً . وفي أول انتقاد علني بأجهزة الإعلام الإيرانية لمسلك طهران في النزاع على جزيرة أبو موسى ، حذرت صحيفة « طهران تايمز » من إمكانية تطور النزاع إلى أزمة تستدعي تدخل القوى الكبرى.

وفي نفس الوقت ، صرح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي أن إيران كانت لها دائما علاقات ودية مع الشارقة ويمكنها حل أي مشكلة من خلال المفاوضات .

ثم يعقب ولايتي : أن المرء ليتعجب كيف يمكن لمسألة صغيرة أحياناً أن تتضخم هكذا بفعل بعض أجهزة الإعلام الغربية؟ اننا نعتقد ان بعض الناس يهوون خلق المشاكل (٢٢).

والملاحظ هنا أن الوزير الإيراني يستفرد إمارة الشارقة دون غيرها بالعلاقات الودية في محاولة منه لضعضعة كيان الاتحاد وإجراء مباحثات حول أبو موسى مع الشارقة وحدها . وفي حال تم ذلك ، تفتقد الشارقة إلى أي دعم عربي ودولي لأنها لا تتمتع بأي كيان دولي وبالتالي تملى إيران عليها شروطها كما تريد وهذا ما أكدته « ظهران تايمز» حين ذكرت أن أمير الشارقة سلطان بن محمد القاسمي اعتمد دائماً على دعم إيران في توازن القوى داخل الإتحاد ،

ثم كيف يعتبر الوزير الإيراني ان المسألة صغيرة وهي بمثابة انتهاك لسيادة دولة مستقلة وعضو في معظم المنظمات الدولية التي تعترف باستقلالها وسيادتها ، كما ان الاحتلال وطرد المواطنين من أراضيهم يشكل انتهاكاً للقوانين والأعراف الدولية .

وفي موقف مماثل ادانت إيران تصرفات اسرائيل واقامت الدنيا واقعدتها وتهددت وتوعدت عندما قامت هذه الأخيرة بابعاد - وليس طرد - عدد من المواطنين العرب عن ارضهم عام ١٩٩٣ ، حيث استقروا فترة في « مرج الزهور» في جنوب لبنان ، علماً بأن هذه القضية هي أصغر من قضية الجزر !!! فهل يحق لإيران ما لا يحق لغيرها ؟!

ومن ناحية أخرى ، أكد حجة الإسلام محمد علي تسخيري ، المستشار الثقافي للرئيس رفسنجاني أنه ليس لدينا أية خلافات مع دولة الإمارات العربية

اساس له ، لأن هناك اتفاقاً كاملاً بين إيران ودولة الإمارات خصوصاً مع امارة الشارقة في هذا الموضوع (٢٣).

فهل هذا يعني أن ثمة اتفاقاً بين الدولتين على التحرش بالمواطنين العرب في الجزيرة وتضييق الخناق عليهم ؟ .. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا تسعى دولة الإمارات دؤوبة في المطالبة بحقوقها ؟.. ولماذا ترفض إيران أية مباحثات بهذا الشأن وتبين حججها ووثائقها الثبوتية والمقنعة فتقضي على الضجة المفتعلة في مهدها ؟ .

وفي تبرير واه لما افتعلته إيران في ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ من سلوكات شاذة ، فاجأ الرئيس الإيراني الجميع بالحديث عن اكتشاف مؤامرة تحاك في الجزيرة معلناً أن إيران اعتقلت عدداً من الأفراد المشبوهين المسلحين من خارج المنطقة، وتعتقد أنه من المحتمل وجود مؤامرة (٢٤) . لكن الرئيس الإيراني لم يعلن عن هوية هؤلاء ثم من يصدق أن مؤامرة تحاك ضد إيران في جزيرة أبو موسى في ظل تدابير إيرانية بوليسية فيها بحيث يتعذر على نملة أن تتحرك دون علم «الغستابو » الإيراني بذلك ؟

ويبدو أن « البارانويا » الإيرانية لم تتوقف عند حد التمسك بالجزر بل انها تجاوزت ذلك بكثير ففي حديثه أمام طلاب في طهران حول قضية الجزر صرح رئيس مجلس الشورى الإيراني علي أكبر ناطق نوري بأن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى أراضي إيرانية بموجب اتفاق موقع مع الأنكليز . وجدد نوري مزاعم إيران حول البحرين حيث عبر عن أسفه لأن الشاه العاجز اضاع البحرين ووصفها بأنها اقليم إيراني (٢٥).

---

٢٣ - جريدة الحياة : تاريخ ١٩٩٢/٥/١٥

٢٤ - جريدة الأتحاد : تاريخ ٩ / ٩ / ١٩٩٢ .

٢٥ - جريدة الخليج : تاريخ ١٩٩٢/٩/١٨

من ناحية أخرى ، نقلت مجلة البلاد اللبنانية الموالية لإيران في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٦ ، عن مسؤول إيراني قوله بأنه في مؤتمر عدم الإنحياز الذي عقد في جاكرتا في أندونيسيا ، التقى رئيس الجمهورية الإسلامية الشيخ هاشمي رفسنجاني بوزير الخارجية الإماراتي راشد عبد الله وطمأنه بأن إيران تحترم رعايا الشارقة في الجزيرة . وتم الإتفاق على إرسال وفد إيراني رسمي إلى الجزيرة لاستطلاع الوضع عن كثب . لكن قبل أن ينتهي الوفد الإيراني بدأ التصعيد في الموقف الإماراتي ببيان رسمي صادر عن الدولة معززاً ببيانات تضامن متلاحقة صادرة عن اجتماعات دول إعلان دمشق ومجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية [٢٦].

وأننا لنتساءل : هل هذا الاحترام يتمثل في إهانة هؤلاء الرعايا في الجزء العربي من الجزيرة بل وطردهم منه ؟ ثم هل ستقف دولة الإمارات مكتوفة الأيدي أمام التجاوزات الإيرانية الفاضحة في الجزيرة ؟ بل وأكثر من ذلك فعندما أرسلت دولة الإمارات وزير خارجيتها راشد عبد الله على رأس وفد رسمي إلى طهران ، لبحث مسألة الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإيرانية في جزيرة أبو موسى ، اجتمع الوزير بالمسؤولين الإيرانيين الذين أبلغوه :

١ - لو عرفنا انك جئت لتبحث مسألة الجزر لما استقبلناك .

٢ - أن الإمارات العربية المتحدة لم تستثمر شيئاً في إيران منذ وقعت الحرب بيننا وبين العراق .

٣ - أن إيران ترفض قرار المجلس الأعلى لحكام الإمارات العربية المتحدة القاضي باعتبار الاتفاقات بين الإمارات السبع وأية دولة مجاورة اتفاقات اتحادية .

---

٢٦ - مجلة البلاد ، بيروت ، العدد ٩٩ ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٢٦

وعاد الوفد إلى أبو ظبي، أبلغ القيادة السياسية بما حدث، فوجدت أن الواجب يقضي برفع المسألة إلى المراجع التالية على التوالي :

أولاً : مجلس التعاون الخليجي .

ثانياً : دول اعلان دمشق ،

ثالثاً : جامعة الدول العربية

رابعاً : الأمم المتحدة : الجمعية العامة ومجلس الأمن

خامساً : المحاكم الدولية [٢٧].

ومن الملاحظ هنا أن دولة الإمارات حرصت على متابعة قضية الجزر تدريجياً من المستوى السلمي إلى السياسي إلى القضائي كخطوة أخيرة ونهائية . والواقع أن هذه المنهجية الرصينة والهادئة التي اتبعتها دولة الإمارات في تحركها لحل قضية الجزر لاقت تأييداً عربياً وعالمياً واسع النطاق وربما خشيت إيران من اتخاذ موقف عالمي موحد لصالح دولة الإمارات ، خصوصاً في أروقة الأمم المتحدة فعمدت إلى الدفاع عن موقفها لدى هذه المنظمة الدولية ، عبر مندوبها هناك حسن مشهدي الذي قال ، في معرض رده على جاسم سمحان مندوب الإمارات ، أن حكومته حاولت حل مسألة سكان جزيرة أبو موسى من أبناء دولة الإمارات ومن غير مواطنيها بالطرق السلمية، وعبر المفاوضات التي جرت بين البلدين فعلاً ، غير أن الطرف الآخر آثار قضايا لا علاقة لها بقضية جزيرة أبو موسى وأن إيران لاتزال على استعداد للجلوس مع دولة الإمارات العربية المتحدة لتسوية هذا الموضوع [٢٨] . ويعنى المندوب الإيراني بالقضايا

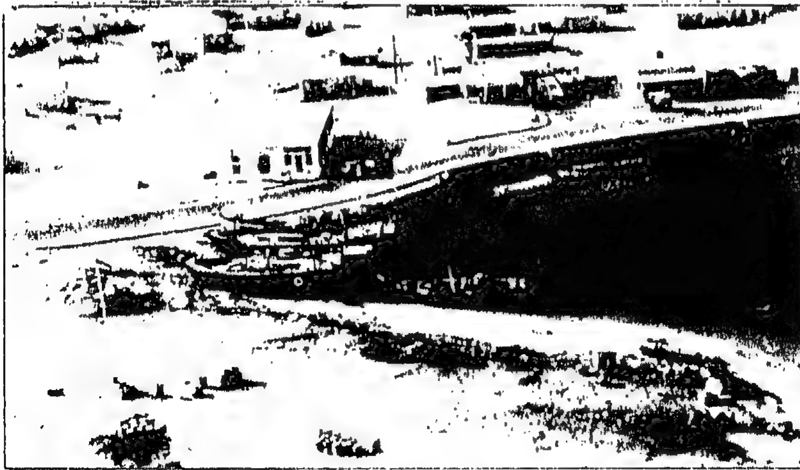
٢٧ – مجلة الصياد ، العدد ٢٥٠١ ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٩

٢٨ – جريدة الإتحاد : تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٢

الأخرى قضية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى ، والتي رفضت إيران البحث في أمرها . ثم عن أية طرق سلمية يتحدث حسن مشهدي وعن أي استعداد للجلوس مع دولة الإمارات لتسوية الأمر ، وقد سمعنا وقرأنا ولمسنا مختلف التصريحات والسلوكات الإيرانية بهذا الشأن ؟

إنما سرعان ما تنكشف حقيقة النوايا الإيرانية من خلال التصريحات التي تحمل في طياتها تهديدات صريحة ومبطنة ، ففي ١٧ نوفمبر ١٩٩٢ ، أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بياناً تناولت فيه البيان الصادر عن اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت قبل أيام والذي أدانوا فيه اجراءات إيران في أبو موسى واكدوا دعمهم لمطالب الإمارات في الجزيرة وسيادتها على طنب الكبرى وطنب الصغرى .

وتضمن البيان الإيراني تهديدات مثل قوله « على موقعي هذا الإعلان أن يدركوا أن طرح هذا النوع من المطالب سيجلب لهم المزيد من الضرر ومعلومات مغلوطة مثل إن إيران لا تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها الداخلية أو بالاعتداء على سلامة ووحدة أراضيها ومضى الى القول أن البيان الخليجي يتناقض مع



من ربوع جزيرة أبو موسى

أفليس كفراً أن يصدر تصريح كهذا عن رجل دين في لباس التقوى وفي أحد بيوت الله ؟ هل يعقل أن يصل انسان ملء قلبه الخير والإيمان إلى درجة من الإثارة تخرجه عن طوره ؟

وكي تقطع الطريق في وجه اي تحرك لحل قضية الجزر ، تصعد الموقف عملياً فيقر البرلماني الإيراني في ٣٠ ابريل ١٩٩٣ ، السيادة على جزر الإمارات وبحر عمان ، حيث حدد المياه الإقليمية لإيران بـ ١٢ ميلاً بحرياً (الميل يساوي ١٨٥٢ متراً) ، مؤكداً سيادة إيران على جزر الخليج وبحر عمان وجاء في القانون أن لإيران الحق في مواصلة اعتراض كل من ينتهك القانون الحالي وتفتيشه »[٣١].

فما كان من دولة الإمارات إلا أن ردت بالمثل عندما أصدر الشيخ زايد قانوناً مماثلاً في ١٧ أكتوبر ١٩٩٣ وربما لم تكن إيران تتوقع ذلك ؟

والملفت للنظر في مجمل التصريحات الإيرانية هو التناقضات التي تكتنفها. فثمة من المسؤولين الإيرانيين من يهدد ، وثمة من يهادن وربما كان ذلك عائداً إلى وجود تيارين سياسيين : التيار الذي يتصف بالاعتدال وأهم اقطابه رفسنجاني ، ولاياتي ، لاريجاني وحبيبي ، والتيار المتصلب ويمثله أحمد الخميني ، كروبي وعتشمي ، علماً بأنه لا يوجد تمايز واضح بين الإعتدال والتصلب تجاه بعض القضايا كقضية أبو موسى . فالإيرانيون جميعهم سواسية وليس النظام الجديد بأفضل من نظام الشاه بل أنه استمرار له هو بعبارة أخرى بمثابة نظام « نيو شاهنشاهي » .

أما دوافع إيران نحو هذه التصرفات العدوانية الاستفزازية فيمكن ايجازها كالتالي :

---

٣١ - المرجع السابق ، ص ١٦٩

١ - دوافع اقتصادية :

حيث تعيش إيران أزمة اقتصادية خانقة خصوصاً وأن السلطات الإيرانية تخصص مبالغ طائلة من ميزانيتها للتسلح وعليه عمدت إيران تفجير أزمة أبو موسى وطرد المواطنين العرب منها لتنفرد بالسيطرة على منابع النفط في الجزيرة وتلهي الشعب الإيراني بالخارج عن الداخل ، كما حدث في عهد الشاه يوم استيلائه على الجزر ، شاهدنا على ذلك أنه أثناء المحادثات التي جرت في مايو ١٩٩٢ بين الفريقين الإماراتي والإيراني طالب هذا الأخير دولة الإمارات بدفع تعويضات مالية إدعي أنه يستحقها بسبب الخسائر التي منيت بها إيران إبان حربها مع العراق ، كما أعرب عن شعوره بعدم الإرتياح إزاء الحصة النفطية التي يحصل عليها من حقل « مبارك » النفطي واتهم دولة الإمارات باستخراج كمية من النفط أكبر مما تعلن [٣٢].

٢ - تشكل الإجراءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى **مقدمات تمهيدية للسيطرة على كامل منطقة الخليج** وقد اعدت لذلك خطة تقسيمية تتمثل في الخطوات التكتيكية التالية :

أ - عزل إمارة الشارقة عن باقي الإتحاد وذلك بتذكيرها بمنتها عليها - ان امير الشارقة سلطان بن محمد القاسمي اعتمد دائما على دعم إيران في توازن القوى داخل الاتحاد - ودعوتها إلى التفاوض المباشر معها .

ب - عزل دولة الإمارات عن شقيقاتها الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، حيث وقفت هذه الأخيرة بحزم إلى جانب دولة الإمارات في المطالبة بحقوقها المشروعة في الجزر الثلاث ففي أعقاب البيان الذي صدر عن

٣٢ - مجلة الشروق ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٠

اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت (نوفمبر ١٩٩٣) ، أصدرت إيران بياناً هددت فيه هذه الدول بعدم التدخل في شؤون إيران الداخلية أو الاعتداء على سلامة ووحدة أراضيها [٣٣] ذلك لان إيران تعتبر الجزر المحتلة جزءاً من أراضيها .

جـ - عزل القرار الخليجي عن مجمل القرار العربي بحيث نددت بتأييد جامعة الدول العربية ودول إعلان دمشق والمواقف العربية المنفردة لدولة الإمارات في قضية الجزر واعتبرت هذه القضية أمراً يخص دول الخليج وحدها وقد أدى ذلك الي حد تأزم العلاقات الدبلوماسية بينها وبين بعض الدول العربية كمصر والجزائر حيث سحبت إيران سبعة من دبلوماسيي سفارتها في الجزائر بعد قرار هذه الأخيرة تخفيض علاقاتها معها إلى مستوى رمزي .

د - التنديد بالتأييد الدولي لقضية الجزر ، من خلال اتهامها لدولة الإمارات العربية بأنها تسعى إلى تدويل قضية الجزر .

٣ - دوافع تسلط وهيمنة :

وذلك من خلال تعزيز قدراتها العسكرية. فأضافة الي صفقة الأسلحة الأمريكية التي أتينا على ذكرها، تحدثت صحيفة « صنداي تايمز» في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣١ عن مخططات إيرانية لامتلاك ٢٤٠٠ دبابة ، بحلول عام ١٩٩٧ ، و ٥٥٧ طائرة مقاتلة و ٢٠٠٠ صاروخ أرض - جو ، و ٤٦٠ صاروخ أرض - أرض ، وترغب الحكومة الإيرانية بشراء ثلاث غواصات صغيرة لتتوافر لها القدرة على التحكم في حركة الملاحة داخل مضيق هرمز الزاخر بحركة السفن على اختلافها (٣٤) . وهذه الغواصات من طراز (كيلع) روسية الصنع .

٣٣ - جريدة الخليج : تاريخ ١٩٩٢/١٠/١٨

٣٤ - جريدة الحياة : تاريخ ١٩٩٢/٩/٢٣

ففور وصوله إلى الحكم كانت أول زيارة إلى الخارج قام بها رفسنجاني إلى روسيا (الشيطان الأصغر) ، حيث أبرم اتفاقية تسليح سرية طويلة الأمد تشمل تدريبات لطواقم المقاتلات وشحنات من السلاح المتطور ... ومنح الروس تسهيلات لحاجتهم القصوى إلى العملة وتم الدفع عداً ونقداً ونفطاً وغازاً .

ويعتمد الإيرانيون على كوريا الشمالية في مجال الأسلحة الاستراتيجية ويمتلكون الآن صواريخ « سكود / ب و ث » متوسطة وبعيدة المدى . أما الصين فهي الحائط النووي الذي يتكىء إليه الإيرانيون الذين وقعوا على اتفاقية ٣ مفاعلات بقوة ٣٠٠ ميغاوات معها . وكان أكثر من ٥٠ عاملاً نووياً من الجمهوريات الإسلامية قد استقروا في طهران ويسهمون في ورشتها المشعة التي تنام على ثلاثة رؤوس نووية من كازاخستان [٣٥] . (راجع الميزان العسكري في منطقة الخليج)

والواقع أن إيران تعمل على تطوير قدراتها العسكرية لأنها تدرك تماماً أن القوى العسكرية لدى دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة تفوق ما عندها ، هذا عدا القدرة العسكرية العراقية والدعم العالمي لهذه الدول . من هنا كان تشبثها المستميت بالجزر . حتى أنها اعتبرت أن العسكر الإيراني المرابط في هذه الجزيرة يشكل خطوطها الدفاعية الأمامية . وعليه فإن إيران تحقق بذلك جملة أهداف أهمها :

أ - السيطرة التامة على خطوط الملاحة في الخليج العربي .

ب - الاسهام في تضييق الخناق خصوصاً الاقتصادي على العراق .

جـ - وضع دول الخليج العربية تحت خط نظرها ومرمى مدفعيتها .

---

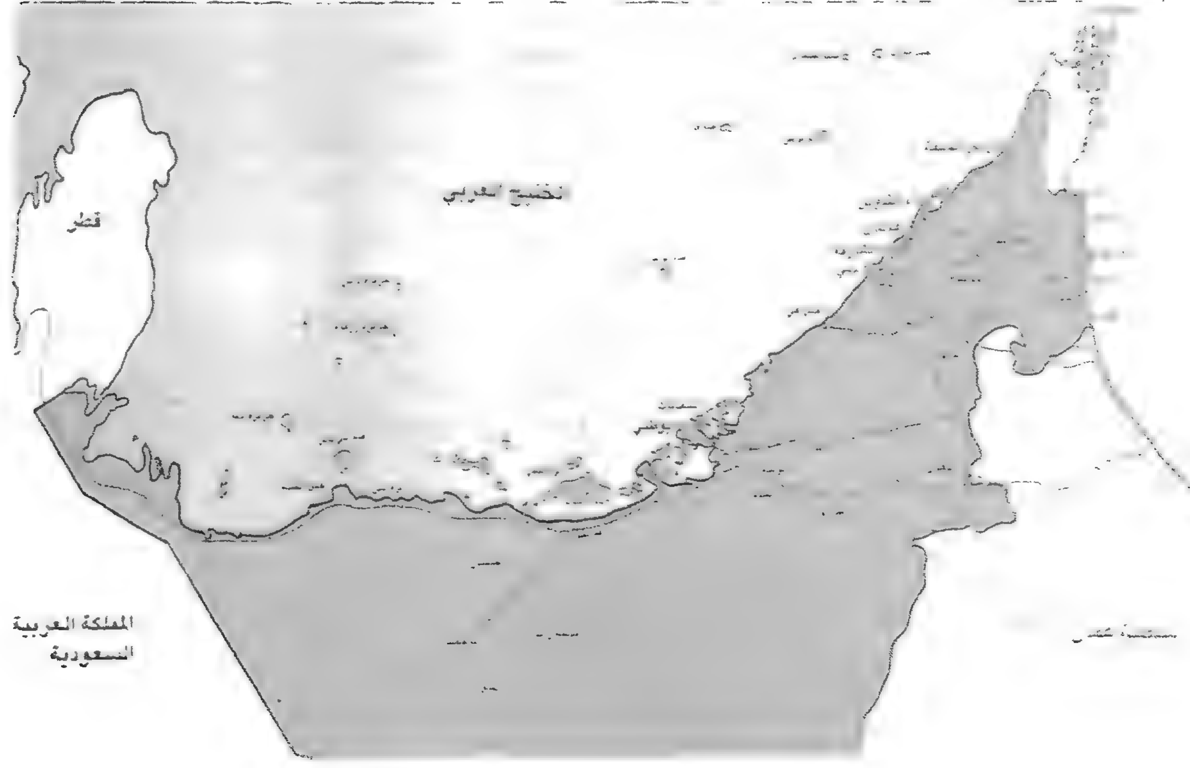
٣٥ - مجلة الوطن العربي : تاريخ ٩/١٠/١٩٩٢

ودون اللجوء إلى المقارنة التفصيلية ، نجد أن وضع إيران مماثل لوضع اسرائيل . وهذه الأخيرة رغم قدراتها العسكرية المتطورة ، استنكفت عن المجازفة . فهل تستمر إيران في المجازفة ضاربة بعرض الحائط كل المعطيات الموضوعية (من طاقات عربية) والذاتية (من علاقات الجوار والدين) ؟

افليس الأجدى بالرئيس الايراني أن يراجع حساباته ويعيد الجزر ببحر من اغصان الزيتون بدلا من بحر من الدم ، خصوصاً وان التوقعات المستقبلية تشير إلى عزلة إيران إذا استمرت فيما هي عليه ؟



جزيرة أبو موسى كما تبدو فى ١٩٩٧
صورة رقم (٤٧)



مواقع الجزر المحتلة من خارطة الامارات
صورة رقم (٤٨)

الفصل الثالث

المواقف العربية

الفصل الثالث

المواقف العربية

رغم مظاهر العداء الإيراني سياسياً وأعلامياً وعسكرياً ، أبت الدول العربية عامة ، ودول مجلس التعاون خاصة، إلا الحفاظ على علاقات مميزة مع إيران تقوم على ثوابت راسخة هي الدين والجيرة والمصير المشترك ، وقد عمدت هذه الدول دائما إلى بذل مساعيها الحميدة عبر أجهزتها الدبلوماسية والخاصة، من خلال المنظمات التابعة لها كمجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ، بهدف حل مشكلة الجزر سلمياً لكن التعنت الإيراني دفع هذه الدول إلى اتخاذ مواقف حازمة تجاه إيران الي حد أوشك أن يؤدي إلى حدوث قطيعة مع هذه الأخيرة .... فكيف بدت المواقف العربية ؟؟

موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

إثر أحداث أغسطس ١٩٩٢ ، صرح سيف المسكري الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي إلى وكالة « فرانس برس » قائلاً : نحن نرى بأن انعكاسات مثل هذه التصرفات المزعجة وغير المسؤولة على العلاقة بين دول المجلس وإيران ستكون سلبية للغاية وتعيدها إلى الوراء وتشيع جواً من عدم الثقة والتوتر .

وعبر المسكري عن « القلق البالغ » لدول مجلس التعاون الخليجي و« خيبة الأمل الشديدة لأن الحادثة تأتي بعد فترة من تحسن وانتعاش العلاقات بين كافة دول المجلس وإيران » . لكنه عبر أيضاً عن الأمل في أن « يراجع الأخوة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مواقفهم » [١].

---

١ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١

وفي اجتماعات الدورة العادية الرابعة والأربعين لمؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي انعقد في جدة (سبتمبر ١٩٩٢) ، اتهمت دول المجلس طهران ، وللمرة الأولى بتهديد الأمن في منطقة الخليج وهو أمر يشير بوضوح إلى المستوى الذي تدهورت إليه العلاقات الخليجية الإيرانية والمدى الذي يمكن أن تبلغه طبيعة الجدل القائم حول الخريطة الأمنية لمنطقة الخليج ومواقع الأطراف الرئيسية عليها وجاء في البيان الختامي للمؤتمر ما يلي :

يتابع المجلس (الوزاري) بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطورات الأحداث فيها ويعبر عن استنكاره الشديد للإجراءات التي اتخذتها إيران في الجزيرة لما تمثله من انتهاك سيادة ووحدة أراضي إحدى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة ويطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت اليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك مشدداً على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسؤولية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد كما يعرب عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة .

ويعبر المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة ويرى أن في ذلك السلوك إخلالاً بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارضاً مع المبادىء التي تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران واتفاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من الإلتزام بمبادىء القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية .

واذ يعبر المجلس عن الأمل في أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية فإنه يؤكد وقوفه التام إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى و تأييده المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها على الجزيرة [٢].

هذا الاجماع العربي وتلك اللهجة القاسية التي رافقته جاء نتيجة الإجراءات والتهديدات الإيرانية كما صرح بذلك مسؤول خليجي مطلع بقوله :إن إيران اعتادت قبل انعقاد اي لقاء خليجي على إظهار بعض الليونة والمرونة في المواقف كأسلوب تكتيكي . ثم عندما يجد الجد يتضح الأمر على أنه موقف غير جدي. وذكر هذا المسؤول أن وزراء الخارجية الذين اجتمعوا في جدة فوجئوا بالتغيير الذي طرأ على الأسلوب الإيراني الذي اتسم خلال الأسابيع الماضية بتشدد واضح حيال دول مجلس التعاون التي لم تجد تفسيراً لتلك الرغبة الإيرانية في تعكير العلاقات مع دول المنطقة كلما لاحت فرصة لتقدمها وتحسينها . لذلك فإن عدم توافر ما يدعو إلى التفاؤل بين التقارير التي قدمتها الأمانة العامة للمجلس والأخرى التي تضمنتها ملفات وزراء الخارجية في دول مجلس التعاون، فرض تغيير لهجة المهادنة ومخاطبة إيران بحزم وصل إلى حد التحذير من مغبة السياسة الإيرانية [٣]. والواقع أن لهجة المهادنة لم تكن نابعة عن خوف من إيران بقدر ما هي نتيجة الرغبة في احترام علاقات الأخوة والجوار معها .

ويبدو أن هذا التوجه أصبح من الثوابت الملازمة لقرارات مجلس التعاون.

---

٢ - جريدة الخليج : تاريخ ١٠/٩/١٩٩٢

٣ - مجلة الشروق : تاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٩٢ .

ففي بيان صادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون في ٦ سبتمبر ١٩٩٣ ، اكدت دول المجلس دعمها ومساندتها لدولة الإمارات وتأكيد سيادتها على جزرها الثلاث ، وتأييدها كل الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها .

وفي مؤتمر قمة دول مجلس التعاون الرابع عشر الذي انعقد في الرياض خلال الفترة ٢٠ ، ١٩٩٣/١٢/٢٢ دعا رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان إلى الحوار المباشر ، وجاء الرد الإيراني سريعاً على لسان الرئيس الإيراني رفسنجاني في جلسة مجلس الشورى الإيراني يوم ١٩٩٣/١٢/٢١ ، معلناً عن رغبة إيران في السلام والتعاون مع جيرانها ، معتبراً أن الخلاف مع دولة الإمارات بشأن الجزر الثلاث يمكن أن يحل عن طريق المفاوضات ، فكان أن رحب مؤتمر القمة بالمبادرتين وأصدر بياناً حول العلاقات مع إيران جاء فيه :

١ - دعوة إيران إلي الاستجابة لدعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، الداعية إلى إجراء حوار مباشر مع إيران فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث .

٢ - التأكيد على أن دولة الإمارات العربية المتحدة ماتزال تنادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والإلتزام بكافة الطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة الإمارات تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادىء حسن الجوار المتبادل بين الدول .

٣ - الترحيب بالبيان الصادر عن حكومة إيران والمتعلق بالنزاع القائم بين إيران ودولة الإمارات حول الجزر الثلاث ، ولكن مع الأمل بأن يكون ذلك مؤشرا لإلغاء كافة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وإنهاء الاحتلال لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات .

٤ - أكدت القمة من جديد ما تضمنه البيان الختامي لقمة أبو ظبي من أن تطوير العلاقات مع إيران مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادىء حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

٥ - أكدت القمة مجدداً التضامن التام والتأييد المطلق لموقف دولة الإمارات ودعم كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة جزرها الثلاث استناداً إلى مباديء الشرعية الدولية (٤).

مواقف خليجية متفرقة :

• المملكة العربية السعودية :

في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عن موقف واضح ومحدد مفاده : أننا نعبر عن تأيدنا لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ومطالبتها بالغاء الإجراءات التي اتخذتها إيران من جانب واحد للعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولي والشرعية الدولية (٥).

ورغم تحفظ السعودية بالنسبة لأي قرار يندد بإيران بسبب حسن علاقاتها معها إلا أنها هذه المرة وقفت إلى جانب دولة الإمارات داعمة إياها في كل اجراءاتها لحل قضية الجزر. فقد دعا الأمير سعود الفيصل إلى احالة النزاع بين دولة الإمارات وإيران إلى محكمة العدل الدولية ، واضاف أن دول مجلس التعاون حثت إيران على الاستجابة لدعوة الإمارات إلى تسوية هذه المشكلة سلمياً عن طريق المفاوضات ولكن إيران لم تستجب لهذه النداءات (٦)

٤- جريدة عكاظ ، تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٤.

٥ - مجلة التعاون ، إصدار الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٨ ، ص ٣٩ .

٦ - الإتحاد الأسبوعي ، تاريخ ١٩٩٤/١٠/٦

• دولة الكويت :

إثر اجتماعه بالسفير الإيراني في الكويت حسين صادقي ، صرح الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي أنه بحث مع السفير الإيراني العلاقات الثنائية وقرارات قمة أبو ظبي الأخيرة لدول مجلس التعاون وأعرب عن أمله في أن تحل مشكلة الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتفاهم والطرق السلمية وقال : لقد وجدنا تفهماً لهذه القضيـــــة من إيران [٧].

وفي حوار أجرته معه مجلة الحوادث أعرب الشيخ صباح الأحمد عن أسفه لوجود خلاف بيننا وبين إيران ولم نكن نتمنى وجود هذا الخلاف وإيران جاره . ونحن نريد دائماً أن تكون علاقتنا جيدة مع جارتنا إيران وكنا ندعو أن يحل موضوع الجزر والخلاف عليها بالطرق الدبلوماسية والحوار بين البلدين ، إنما لم نجد آذانا صاغية للحوار ، الحوار تقترحه إيران حول جزيرة واحدة فقط هي أبو موسى ويهمنا أن يكون الحوار على الجزر الثلاث. وباعتقادي ستحل المشكلة بسهولة إذا وافقت إيران على بحث قضية الجزر الثلاث مع الإمارات ، وأخواننا في إيران يتحاشون التحدث عن الجزر الثلاث بل يقولون أن موضـــوع جزيرة أبي موسي فقط قابل للحوار والبحث. وأتمنى أن تـــزول هذه القضيـــة من مشاكـل المنطقـة بعد تفاهـم الطرفين على حـل يكون في مصلحـة المنطقـــة ككل [٨].

من ناحية أخرى ،أشاد الشيخ صباح ببادرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، الذي أكد فيها على ضرورة حل الخلاف بينها وبين جمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث بالحوار المباشر بين

---

٧ – جريدة الخليج : تاريخ ١٠/١/١٩٩٣

٨ – مجلة الحوادث ، العدد ١٩٦٧ ، تاريخ ١٥ / ٧ / ١٩٩٤ ، ص ١٦ .

الدولتين، مشيراً إلى أن دول الخليج العربية تتطلع إلى رد ايجابي من قبل إيران لينطلق الجميع نحو تطوير العلاقات الودية والبناءة على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل لسياسة هذه الدول واستقلالها [٩].

ويبدو أن موقف دولة الكويت هو الأكثر التصاقاً بموقف دولة الإمارات ذلك أنها عانت الأمرين من الغزو العراقي لأراضيها. هذا الغزو الذي أدى إلى تدمير بنيتها المتكاملة التي عملت على تثبيت أركانها طيلة نيف وثلاثين عاماً (منذ استقلالها عام ١٩٦١) وهي تخشى بالتالي أن تتجدد التجربة بين إيران ودولة الإمارات مما يمعن في تدمير منطقة الخليج التي مازالت تعاني من حربي الخليج السابقتين .

• دولة البحرين :

في الكلمة التي ألقاها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية دولة البحرين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين قال: أن استمرار الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول موضوع السيادة على كل من جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى لأمر يؤسف له ، لما له من انعكاسات سلبية على أمن واستقرار منطقة الخليج .

وانطلاقاً من ذلك فإن البحرين تدعو إيران للإستجابة لدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية هذه الجزر عبر المفاوضات الثنائية الجادة وغيرها من الوسائل السلمية الأخرى الممكنة لحل النزاعات بين الدول بالتراضي [١٠].

والملاحظ هنا أن موقف دولة البحرين لم يتعد حدود الأسف والدعوة المسالمة إلى الحل وهذا عائد بلا شك إلى قربها من إيران وخشيتها من تحرشاتها بها وافتعالها لحوادث الشغب فيها ، كما حدث في الآونة الأخيرة .

٩ - المرجع السابق .

١٠ - جريدة الأيام ، البحرين ، تاريخ ١٩٩٤/١٠/٧ .

• **سلطنة عمان :**

أكد يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية أن دول الخليج والدول العربية تساند دولة الإمارات العربية المتحدة في موقفها وحقها في فرض سيادتها على جزيرة أبو موسى وقال أن الإمارات سعت وتسعى بكل الوسائل لإقامة علاقات طيبة مع جيرانها ومنها إيران .

واستطرد الوزير العماني : أن سلطنة عمان عضو في مجلس التعاون وصادقت على البيان الصادر عن اجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي والذي يؤكد سيادة دولة الإمارات على جزيرة أبو موسى (١١).

خلاصة القول أن كل البيانات الصادرة حتى الآن عن مجلس التعاون الخليجي ودوله ، لم تكن لتخلو من تأييد مطلق وواضح لحق دولة الإمارات في الجزر وموقفها الداعي إلى حل هذه القضية بالوسائل السلمية أو عن طريق التحكيم الدولي إذا تعذر ذلك، وتؤكد مصادر مجلس التعاون أن جميع دول المجلس متفقة حول هذا الموضوع ولا يوجد فيما بينها أي تعارض أو تناقض، وهي جادة في البحث عن الحلول الإيجابية والسلمية لأن اي حل عسكري سيعود بالويل والثبور على منطقة الخليج بل ربما على منطقة الشرق الأوسط برمتها .

ويبدو من خلال مطالعتنا لمواقفها ، أنها تتجنب أن تلعب دور الوسيط لأنها تعتبر نفسها طرفاً في القضية الي جانب دولة الإمارات العربية المتحدة .

موقف جامعة الدول العربية :

رغم اتساع شقة الخلافات فيما بينها ، أجمعت الدول العربية كافة ، من خلال جامعة الدول العربية على الوقوف إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة

١١ - جريدة الخليج : تاريخ ١٣/٩/١٩٩٢

ودعمها وتأييدها في مطالبتها المحقة بالسيادة على الجزر الثلاث والتنديد بالاحتلال الإيراني لهذه الجزر وإدانة إجراءات إيران التعسفية الأخيرة في جزيرة أبو موسى .

ولا غرو في ذلك لأن دولة الإمارات كانت ومازالت تمد يد العون لكل الأقطار العربية وتناصر قضاياهم المحقة . كما أنها تقيم معها علاقات بعيدة عن التسييس والاستقطاب . وقد جاء في المادة (٦) من الدستور الاتحادي المؤقت « الاتحاد هو جزء من الوطن العربي الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك ، وشعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية » .

وفي المادة (١٢) « تستهدف سياسة الإتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق اواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب ، على اساس مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق المثلى الدولية ».

من هنا جاءت كل المواقف العربية داعمة لموقف دولة الإمارات في قضية الجزر .

• جامعة الدول العربية :

في ١٢ سبتمبر ١٩٩٢ ، التأمت في القاهرة الدورة الثانية والتسعون للمجلس الوزاري للجامعة العربية بمشاركة ١٣ وزير خارجية عربياً .

وقد استهل المجلس الوزاري أعماله بتأكيد وقوف الجامعة العربية إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في تمسكها بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة .

جاء ذلك في كلمتي عصمت عبد المجيد امين عام الجامعة وعمرو موسى وزير خارجية مصر و رئيس دورة مجلس الجامعة الحالية . وأكد عبد المجيد أن الوقوف إلى جانب الإمارات هو امر حيوي يفرضه واجبنا العربي من أجل عالم عربي مترابط ومتماسك أمام أي محاولة أجنبية للنيل من أراضيه أو الانتقاص من سيادته مشيرا إلى الموقف الذي اتخذه المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه الأخير في جدة والذي استنكر فيه بشدة الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات .

ومن جانبه جدد وزير خارجية مصر بصفته الرئيس الحالي لمجلس الجامعة التأييد التام لدولة الإمارات ومؤازرتها في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وشددت على استنكار مصر الشديد لما تم من اجراءات لا مبرر لها انتهاكاً لسيادة ووحدة الأراضي الإقليمية لدولة الإمارات .

وأكد الرفض القاطع لاستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى (١٢) .

وأضاف موسى : أن قرار التأييد العربي لدولة الإمارات العربية المتحدة ورفض ما حدث والتحرك لعرض الأمر على الأمم المتحدة كان في مقدمة القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة بالإجماع .

ونفى موسى ما تردد عن تشكيل لجنة وزارية من بعض الدول العربية لبحث مشكلة احتلال إيران للجزر (١٣) .إضافة إلى ذلك تم تكليف الأمين العام للجامعة لمتابعة الاتصالات في قضية الجزر .

وفي مؤتمر صحفي عقده في تونس يوم ١٧ سبتمبر ١٩٩٢ ، أعرب الدكتور عصمت عبد المجيد عن أسفه للإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى

١٢- المرجع السابق .

١٣ - جريدة الخليج : تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤

رغم ان كل الشواهد والدلائل تؤكد رغبة الدول العربية جميعاً في أن تتعامل مع إيران كدولة شقيقة وصديقة لا تحاول الهيمنة والسيطرة وخرق قواعد القانون الدولي ... وأضاف : أن قرار مجلس الجامعة أكد التأييد العربي للجوء دولة الإمارات إلى الأمم المتحدة لعرض هذه القضية ... وأوضح أن ذلك هو أبلغ دليل علي تضامن الدول العربية تجاه أزمة تهدد كيان وسيادة دولة عربية من دولة اجنبية أو غير عربية (١٤).

وفي ندوة عقدت في القاهرة اتهم د. عصمت عبد المجيد إيران بإبداء روح الغدر والهيمنة في المنطقة ، ورأى أن الوضع ملح لجبهة إعادة صياغة اتفاقية الدفاع العربي المشترك وإنشاء قوات حفظ سلام عربية ، كما أنه أبدى أسفه كون طهران تبدى هذه الروح في حين تسعى الدول العربية إلى إقامة علاقات ود وسلام مع إيران بصفة كونها دولة إسلامية ... وفيما حذر العرب من محاولات فرض إيران الهيمنة على الخليج ، نبه إيران إلى ضرورة التخلي عن محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لبعض دول الخليج ، واعتبر أن الأوضاع في المنطقة تفرض إعادة صياغة اتفاقية الدفاع العربي المشترك لكي تفى بالغرض منها في الدور والفاعلية خصوصاً أنها لم تخرج إلى حيز التنفيذ منذ توقيعها منذ عام ١٩٥١ بشكل فاعل ، واقترح إنشاء قوات حفظ سلام عربية لمنع التهديدات والعدوان وصيانة الأمن والاستقرار موضحاً ان الجامعة اتخذت موقفاً لمساندة دولة الإمارات في مواجهة التهديدات الإيرانية (١٥).

وهذا التشدد الذي برز في لهجة د. عبد المجيد يعبر طبعاً عن توجهات الجامعة العربية باعتباره مكلفاً من قبلها بمتابعة قضية الجزر الإماراتية .

وفي ختام اجتماعات مجلس الجامعة التي تمت في أبريل ١٩٩٤ ، أكد مجلس الجامعة وقوفه إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك

١٤ - جريدة الإتحاد ، تاريخ ١٨/٩/١٩٩٢ .

١٥ - جريدة الحياة ، تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٢

بسيادتها الكاملة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسي . وأيد المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض هذا الموضوع على الأمم المتحدة واعتباره بنداً دائماً على جدول أعمال مجلس الجامعة (١٦).

وفي حوار مع مجلة الشروق ، صرح السفير عدنان عمران مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن موقف الجامعة العربية واضح في شأن الجزر وهو التمسك بالحق العربي في الخليج ودعم دولة الإمارات في مطالبها العادلة، والإعراب عن الأمل في تجاوب إيران مع الإرادة العربية بإقامة علاقات طيبة ووثيقة معها .

فهناك روابط ثقافية وتاريخية معها ونأمل بأن تكون هذه العوامل المشتركة نوعاً من الحصون المنيعة لتعزيز العلاقات وتطويرها .

ودولة الإمارات عبرت في مناسبات مختلفة عن رغبتها في حل الأزمة من خلال المفاوضات السلمية والودية ونأمل في أن تنجح هذه الجهود التي يتواصل بذلها من أجل إقامة علاقات احترام ، على أساس استرجاع الحقوق العربية الثابتة في الجزر الثلاث بالخليج (١٧).

وفي موضع آخر أهاب السفير عمران بإيران أن تعيد حساباتها وأن تنصاع الي الإرادة الدولية وتقبل التفاوض السلمي من أجل التوصل إلى حسم لمشكلة جزر الإمارات العربية الثلاث ... وأضاف ان علي إيران أن تجلس إلى مائدة المفاوصات وألا تلجأ الي التهديد أو الرفض باعتباره لغة هدامة. إننا نريد علاقات جيدة مع إيران على ألا يقوم ذلك على الانتقاص من الحقوق العربية (١٨).

١٦ - جردية الإتحاد و تاريخ ١٩٩٣/٤/٢٠

١٧ - مجلة الشروق ، العدد ٨٤ ، تاريخ ١٩٩٣/١١/١١

١٨ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٤/٩/٢

وهكذا يتبين لنا أن موقف الجامعة العربية يلتقي مع موقف دولة الإمارات وموقف مجلس التعاون الخليجي في رفض الاحتلال الإيراني للجزر العربية والتشدد في التنديد بهذا الاحتلال ودعوة إيران إلي الانسحاب غير المشروط منها ، إنما دون التفريط في العلاقات الودية والتاريخية معها .

دول اعلان دمشق :

أكدت دول اعلان دمشق (دول مجلس التعاون الخليجي الست ، إضافة إلى مصر وسوريا) تأييدها لدولة الإمارات العربية المتحدة في كل ما تتخذه من إجراءات لتأكيد سيادتها على جزيرة أبو موسى مستنكرة بشدة الإجراءات الإيرانية الأخيرة وداعية حكومة طهران إلى احترام مذكرة التفاهم التي توصلت اليها مع امارة الشارقة، كماأكدت الدول الثماني الرفض القاطع لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمـارات العربية المتحدة معربة عن الأمل في أن تراجع إيران موقفها من هذه القضية .

وجاء في البيان الختامي لاجتماعات وزراء خارجية دول إعلان دمشق بشأن قضية الجزر العربية الثلاث ما يلي :

« تابع الوزراء بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطور الأحداث الأخيرة فيها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة التي اتخذتها في الجزيرة منتهكة بذلك سيادة ووحدة الأراضي الاقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يتنافى مع مبادىء القانون الدولي من احترام واستقلال وسيادة ووحدة وحل النزعات بالطرق السلمية [١٩].

١٩ - مجلة درع الوطن ، فبراير ١٩٩٤ ، ص ٢٩ .

مواقف عربية متفرقة :

• جمهورية مصر العربية :

أثناء وجوده في الدوحة (سبتمبر ١٩٩٢) ، صرح عمرو موسى وزير الخارجية المصري ان مصر تؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة في خلافها مع إيران على جزيرة أبو موسى في الخليج .

وقال موسى : أن موقفنا المؤيد للإمارات نابع من اهتمام مصر الأول بالأمن العربي ... وأن اقدام إيران على ضم جزيرة أبو موسى التي كانت تديرها مع إمارة الشارقة منذ عام ١٩٧١ سيبحث في اجتماعات الوزراء العرب في الدوحة [٢٠].

واثناء لقائهما في الإسكندرية (١٦ سبتمبر ١٩٩٢) ، بحث الرئيسان المصري حسني مبارك والسوري حافظ الأسد الموقف العربي من كل جوانبه خصوصاً ما يتعلق بموضوع جزر دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحتلها إيران ... واتفقا على ضرورة إقناع إيران باتباع سياسة تؤدي إلى تجنب التصعيد[٢١].

وفي محاضرة له أمام نادي الصحافة القومي في واشنطن (أول أكتوبر ١٩٩٢) ، قال وزير الخارجية عمرو موسي أن الإمارات ستطرح قضية الجزر على مجلس الأمن لأن جميع الاتصالات التي جرت مع إيران بشأنها قد فشلت ، وقال: إن جامعة الدول العربية اتخذت موقفاً مؤيداً للإمارات خاصة فيما يتعلق بطلب إجراء محدد من مجلس الأمن .

وأضاف الوزير المصري أنه يجب أن يكون لمجلس الأمن موقف إزاء هذه القضية من خلال الشرعية الدولية ، وقال : أن منطقة الخليج لا تحتمل المزيد

---

٢٠ - جريدة البيان ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٠

٢١ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٧

من التوتر ولا تحتمل وقوع مواجهة أخرى وأنه يجب اعتماد مبادىء الأمم المتحدة والشرعية الدولية للتعامل مع الموقف .

وقال موسى : أن إيران حاولت استغلال التوتر الذي يسود المنطقة منذ ازمة الغزو العراقي للكويت وبدأت تتخذ اجراءات وتقوم بأعمال معينة ثم أثارت الأزمة الحالية بما أقدمت عليه في جزيرة أبو موسى مشيراً إلى أن هذا الموقف الإيراني يطرح تساؤلات حول رد فعل النظام العربي .

وقال الوزير المصري في حديث صحفي نشر في لندن ان مساندة مصر للإمارات في نزاعها الحالي مع إيران تنطلق من موقف مبدئي ثابت لا علاقة له بالخلافات الحالية بين القاهرة وطهران ، وأشار إلى أن إيران هي التي خلقت المشكلة وكان لابد من رد فعل لمصر باعتبارها أكبر الدول العربية وعضواً في إعلان دمشق ومقر الجامعة العربية .

وأكد عمرو موسى أن مصر لا يمكن أن تسكت أبداً عن هذا مهما كان الأمر، وهذا هو طابع السياسة المصرية من اتخاذ مواقف مبدئية معينة بصرف النظر عن العلاقات مع الدول القائمة بهذا الإجراء أو ذاك . واضاف : أن إيران دولة شقيقة، وكان يجب ألا تقوم بهذا التصعيد في جزيرة أبو موسى. واللجوء لمثل هذا الأسلوب في علاقتها مع الدول العربية الخليجية . ثم أعرب عن أمله في أن يتم التوصل إلى حل سلمي للنزاع عن طريق الحوار واستمرار التعاون بينهما طبقاً للاتفاق القائم بشأن جزيرة أبو موسى [٢٢].

من جهتها ، طالبت صحيفة الأهرام القاهرية إيران بأن تعيد الجزر الثلاث إلى الإمارات صاحبة الحق فيها وأن توافق على عرض القضية برمتها على محكمة العدل الدولية ليكون قرارها هو الفاصل في هذا النزاع .

٢٢ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢

وأضافت الصحيفة أنه من المؤكد انه لو كان لدى إيران ما يثبت حقوقها في الجزر العربية الإماراتية لما رفضت عرض القضية على محكمة العدل الدولية وهذا الرفض يؤكد حقوق دولة الإمارات في السيادة على هذه الجزر [٢٣].

ويبدو أن هذه التصريحات المتشددة ادت إلى زيادة حدة التوتر بين البلدين إلى درجة التهديدات المتبادلة . ففي حين هددت الصحف الإيرانية الرئيس المصري بالقتل ، ردت صحيفة « الجمهورية » المصرية بعنف على ذلك واتهمت حكومة طهران باللجوء إلى « إرهاب الدولة ». وأضافت الصحيفة «أن العصابات هي التي تقوم بالاغتيال والتدمير والقتل ... » وليست الدول التي تلتزم مبادىء الاسلام .

وأكدت « الجمهورية » دعم مصر لدولة الإمارات العربية المتحدة في نزاعها مع إيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وقالت أن مصر وجدت لزاماً عليها أن تقف ضد استخدام القــــــوة لاحتلال اراضي الغير وخصوصاً الأشقاء [٢٤].

ومن الملاحظ أن اللهجة المصرية كانت شديدة العنف تجاه إيران. ذلك أن الإجراءات الإيرانية في أبو موسى جاء في وقت كان التوتر على أشده في العلاقات بين مصر وإيران ، مما شكل حافزاً دفع بمصر إلى التنديد الكامل بالتصرفات الإيرانية المتعنتة ، ورغم ذلك بقيت مصر محافظة على سياستها المرنة الداعية إلى إقامة علاقات طيبة مع إيران .

---

٢٣ - المرجع السابق .

٢٤ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/١١/١٨ .

• الجمهورية العربية السورية :

تعتبر سوريا الدولة العربية الأكثر قربًا من إيران من حيث علاقات الود والصداقة التي تقيمها معها. وعليه فقد كانت مؤهلة أكثر من غيرها للعب، دور الوسيط بين دو لة الإمارات وإيران وهذا ما حصل فعلاً ، إنما دون التوصل إلى أية نتائج إيجابية عملية ، بسبب تعنت إيران واصرارها على ملكية الجزر وعدم اعترافها بحق دولة الإمارات فيها .

ففي شهر سبتمبر ١٩٩٢ ، قام رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان بزيارة إلى سوريا حيث اجرى مع الرئيس السوري حافظ الأسد محادثات حول قضية الجزر ذكرت مصادر مطلقة في دمشق أن التفاهم حولها كان تاماً وخصوصاً حول الرغبة المشتركة في إيجاد حل ودي للمشكلة والعمل على ضمان المصالح العربية في الخليج و ضمان سلامة العلاقات بين الجيران والأصدقاء .

أثناء ذلك تلقت دمشق تقريراً من وزير خارجيتها فاروق الشرع عن نتائج اجتماعين عقدهما مع وزير خارجية دولة الإمارات راشد عبد الله ووزير خارجية إيران علي أكبر ولاياتي ، كل على انفراد ، وهي تتضمن مؤشرات ايجابية بشأن رغبة الجانبين في الابتعاد عن لغة القوة أو التهديد باستخدامها والبحث عن حل يكفل المصالح المتبادلة للطرفين ويزيل المخاوف التي تصاعدت في الخليج جراء العملية الإيرانية في أبي موسى .

وأعربت المصادر السورية عن ارتياحها للتحرك الإيراني بإرسال وفد يدخل في مباحثات مباشرة مع دولة الإمارات [٢٥].

ورغم كل الجهود المبذولة لضمان الحل السلمي ، بقى الوضع يراوح مكانه حتى الآن .

٢٥- جديدة صوت الكويت، تاريخ ٢٧ / ٩ / ١٩٩٢.

• الجمهورية اللبنانية :

رغم انشغال لبنان برفع الأنقاض وبلسمة الجراح التي خلفتها حرب الأعوام السبعة عشر ، ورغم القوة التي يتمتع بها هناك حزب الله الموالي لإيران فإنه أبى ألا أن يلعب دوره المميز في السياسة الخارجية، حيث ايد دولة الإمارات العربية المتحدة في مطالبتها المحقة بالسيادة على جزرها الثلاث .

ففي بيروت ، وفي عددها الصادر يوم ١١ سبتمبر ١٩٩٢ ، انتقدت صحيفة السفير بشدة موقف إيران في قضية الجزر ووصفته بأنه « موقف لا يمكن قبوله أو تبريره » . وقال رئيس تحرير الصحيفة طلال سلمان في مقاله الافتتاحي أن التصرف الإيراني في جزيرة أبو موسى هو تصرف أخرق، وأن تبريره بالبيان الصادر عن وزارة الخارجية الإيرانية يستفز أي عربي .

وأكد سلمان أن ما من عربي إلا وكان يتمنى لو أن إيران قد راعت روابط الأخوة والجوار ولم تقدم على « غزوتها الجديدة » التي من شأنها أن تفتح جراحاً قديمة (٢٦).

وفي نفس الفترة ، طلبت وزارة الخارجية اللبنانية من بعثتها الدائمة في الأمم المتحدة التنسيق مع البعثات العربية بشأن الجزر الثلاث المحتلة. وقالت مصادر دبلوماسية لبنانية أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية طلب رسمياً من لبنان دعم التحرك الذي تقرر القيام به في المنظمة الدولية (٢٧).

وقد استمر هذا التأييد اللبناني قائماً حتى عندما قررت دولة الإمارات إحالة قضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٤ ، فقد استعرض السفير سيف سعيد بن ساعد وكيل وزارة الخارجية بالنيابة مع جورج حبيب سيام سفير

٢٦ - جريدة السفير اللبنانية ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١١

٢٧ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٨

الجمهورية اللبنانية لدى دولة الإمارات موقف دولة الإمارات من الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات، وتوجه الدولة إلى إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز المخول بتسوية النزاعات بين الدول ، مع التعهد مسبقاً بقبول كافة النتائج التي يسفر عنها هذا الحكم ، باعتباره حكماً قائماً على الحجج والأسانيد القانونية .

وقد أبلغ السفير اللبناني وكيل وزارة الخارجية بالنيابة موقف الحكومة اللبنانية تجاه هذه القضية ، مؤكدا أن حكومة بلاده تؤيد المطالب العادلة لدولة الإمارات الشقيقة وتدعم دولة الإمارات للاحتكام إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها إحدى وسائل الحل السلمي التي تكفل نهاية عادلة ومشرقة للنزاع .

وأعرب السفير اللبناني عن أمل بلاده في أن تسفر المساعي الدبلوماسية والمبادرات الإيجابية التي قامت بها دولة الإمارات عن نهاية سريعة لهذه القضية بحيث تعود العلاقات إلى طبيعتها بين الدول المعنية لما فيه خير شعوب المنطقة واستقرار وأمن بلادها (٢٨).

● تونس :

إثر الإجراءات الإيرانية اللاإنسانية في جزيرة أبو موسى ، ناشدت صحيفة الصباح التونسية مجلس الأمن الدولي بسرعة التحرك لإصدار قرارات فعلية ملزمة لإيران بشأن إعادة الجزر ، وقالت أن رفض إيران لدعوة الإمارات برفع النزاع حول جزيرة أبو موسى إلى محكمة العدل الدولية يرجع لمعرفة إيران بأن الحكم لن يكون في صالحها لأن كل الدلائل التاريخية والجغرافية والسكانية تنطق بعروبة هذه الجزر الاستراتيجية (٢٩).

٢٨ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٠/١٠/١٩٩٤

٢٩ - جريدة الخليج : تاريخ ١٨/١١/١٩٩٢

ونلاحظ في هذا القول إدراكاً تاماً لحقيقة النوايا الإيرانية ودعوة صريحة إلى نقل القضية إلى أروقة مجلس الأمن وتالياً إلى محكمة العدل الدولية .

وعلى الصعيد الرسمي ، حثت تونس وموريتانيا جمهورية إيران على تسوية نزاعها مع دولة الإمارات حول الجزر المحتلة بالوسائل السلمية . فقد أعرب الحبيب بن يحيى وزير خارجية تونس في كلمة بلاده أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلق تونس من التصعيد الناجم عن احتلال إيران العسكري لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة .

وأعلن بن يحيى تأييد تونس للإمارات في الإجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتها الكاملة على أراضيها [٣٠].

من جهة أخرى ، أكد الرئيس التونسي زين العابدين بن علي تضامن بلاده الكامل مع دولة الإمارات فيما يتعلق بنزاعها مع إيران حول الجزر الثلاث .

وأشار الرئيس التونسي خلال الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء التونسي يوم ١٩٩٢/١٠/٧ برئاسته إلى أهمية الاحتكام لمبادىء حسن الجوار والتفاوض في هذه القضية على أساس القوانين والمواثيق الدولية واللجوء إلي الهيئات المختصة للنظر في مثل هذه النزاعات [٣١].

● **الجزائر:**

إزاء تمسك إيران بموقفها حيال قضية الجزر ورفضها لكل دعوات الحل السلمي تراجعت العلاقات بينها وبين الجزائر إلى مزيد من التدهور والتوتر حيث سحبت إيران سبعة من دبلوماسيي سفارتها في الجزائر ، بعد قرار الأخيرة تخفيض علاقاتها معها إلى مستوى رمزي .

---

٣٠ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٣

٣١ - جريدة الخليج و تاريخ ١٩٩٢/١٠/٣ .

وفي شأن العلاقات الجزائرية - الإيرانية السائرة في طريق التأزم قالت الصحف الجزائرية أن إيران سحبت سبعة من دبلوماسيي سفارتها في العاصمة ومن بينهم الملحق العسكري والمستشار الثقافي الشيخ سعيد قاسم نعماني المقرب من الرئيس رفسنجاني والذي كان المسؤول الرئيسي عن الاتصالات الإيرانية مع قادة جبهة الإنقاذ الجزائرية المحظورة والذي وصفته صحيفة الوطن الجزائرية بأنه « ناشط » « وعنيف جداً » ويظن بأنه وراء إرسال إسلاميين إلى لبنان حيث تلقوا تدريباً شبه عسكري في مخيمات حزب الله .

واتهمت الصحيفة إيران بالعمل على تصدير « التطرف » وقالت أن زعماء إيران بدأوا يكثفون جهودهم باتجاه الخارج للخروج من عزلتهم بعد أن رسخوا اقدامهم في السلطة دون شريك في الداخل . وأشارت إلي تصريح مرشد الثورة الإيرانية في اكتوبر ١٩٩٢ بأن تصدير الثورة مسؤولية ثابتة في الجمهورية الإيرانية [٣٢].

والواقع أنه لو تأملنا قليلاً في هذه الصادرات الثورية لوجدنا أنها ليست «بضاعة ثورية » بقدر ما هي « بضاعة إرهابية » فالثورة لا تقوم على التهديد والتخريب والقتل غير المبرر. فبما تبرر إيران محاولات تهريب المخربين إلى دول الخليج العربية.من ناحية أخرى تناولت صحيفة « لوماتان » الجزائرية التدهور الحاصل في العلاقات المصرية - الإيرانية وقالت أن تحذير الرئيس المصري حسني مبارك إلى إيران جاء بعد أن صعد الاصوليون في عدد من الدول العربية اعمالهم الإرهابية وأصبحت الصلة بين النظام الإيراني والجماعات المتطرفة لا تحتاج إلى برهان . أشارت إلى أن الاجهزة المصرية كشفت تمويل إيران للجماعات المتطرفة ومنها جماعة الجهاد ، ورأت أن تأييد مصر لدولة الإمارات في قضية الجزر أثار حفيظة إيران [٣٣].

٣٢ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/١١/١٨ .

٣٣ - المرجع السابق .

• موريتانيا :

في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة دعا وزير خارجية موريتانيا إيران إلى تسوية نزاعها مع دولة الإمارات العربية المتحدة بالوسائل السلمية .

وقال الوزير محمد عبد الرحمن ولد أمين « إننا ندعو إيران إلى معالجة مشكلة جزيرة أبو موسى وفقاً للاتفاقيات المبرمة بين البلدين وفي اطار مبدأ حسن الجوار » .

وأكد وزير خارجية موريتانيا أن حكومته « تساند تماماً جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة حقوقها المشروعة في جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التي احتلتها إيران عام ١٩٧١ » [٣٤].

خلاصة القول أنه رغم حدة اللهجات العربية تجاه إيران واجماعها على تأكيد حق دولة الإمارات في سيادتها على الجزر المحتلة ، فإن الدول العربية كافة ظلت تؤكد حرصها على استمرار العلاقات الودية مع إيران . وذلك بهدف إبقاء الباب مفتوحاً امام أية تسوية سلمية لمشكلة الجزر عن طريق الحوار والاتصالات والوساطات المباشرة وغير المباشرة .

لقد أكدت الدول العربية ومنظماتها المختلفة (مجلس التعاون الخليجي ، جامعة الدول العربية ، دول إعلان دمشق) على الرغبة في إقامة علاقات حسن جوار متوازنة وودية مع إيران تستند إلى مبادىء ومواثيق الأمم المتحدة ، وغيرها من المنظمات السلمية العالمية ، وإلى القوانين الدولية التي تنص على احترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وعدم استخدام القوة في حل المشاكل العالقة بينها أو التهديد باستخدامها ، واللجوء إلي حل النزاعات بالطرق السلمية إذا امكن وباللجوء إلى مجلس الأمن ثم محكمة العدل الدولية اذا تعذرت الحلول الأخرى .

٣٤ - جريدة الخليج ، تاريخ ٣/١٠/١٩٩٢

بيد أن القول شيء والفعل شيء آخر فأمام تعنت إيران وادراكها بأن التصريحات العربية لا تتعدى حدود الكلام لأنها واثقة من تشتت الدول العربية وعدم تضامنها الجدي ظلت قضية الجزر حتى الآن تراوح مكانها . وبالتالي فلن يخيف إيران ويلزمها حدودها سوى اتخاذ موقف عربي يتعدى حدود القول إلى الفعل .

وقولنا بالفعل لا يعني القيام بعمل عسكري، اذ يكفي منطقة الشرق الأوسط وعلى الأخص منطقة الخليج ، ما عانته من ويلات الحروب ، بل إن ذلك يعني التهديد بمقاطعة إيران واتخاذ مواقف سلبية إزاءها ، بحيث تصبح هذه الأخيرة في عزلة على كافة المستويات خصوصاً بعد عزلها من قبل معظم دول العالم ، عندئذ سوف تدرك إيران ان لا غنى لها عن جيرانها التي تربطها بها وشائج الدين والمصير المشترك .

وإيران مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلي ايقاف تسلحها اللاتقليدي والنظر إلى المستقبل بعين التفاؤل والسلام. اذ يكفي المنطقة ما عانته من ويلات الحرب ، الحرب دائما خاسرة ، فالرابح خاسر ، والخاسر خاسر .

الفصل الرابع

المواقف الدولية

الفصل الرابع
المواقف الدولية

منذ نشأتها عمدت دولة الإمارات العربية المتحدة في علاقاتها الدولية إلى اتباع سياسة حكيمة قوامها التوازن والحياد الإيجابي وعدم الانحياز والبعد عن التسييس والاستقطاب والتحالفات الجانبية. وقد انخرطت في مجموعة من المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي وعدم الانحياز.

ولم تتلكأ يوماً في دعم الدول والشعوب المظلومة والمنكوبة وتأييدها في المطالبة باستقلالها وحريتها. إن الشواهد على ذلك كثيرة . لكننا لن نوردها هنا لأنها ليست مندرجة في موضوع بحثنا هذا . وبالتالي فقد جعلتها هذه السياسة الحكيمة تحظى باحترام وتقدير دول العالم التي أيدت مطالبها الحقة في قضية الجزر . حيث حصلت دولة الإمارات على دعم صريح من كثير من هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومعظم الدول الغربية بسبب موقفها الهادئ والرامي الي حسن النزاع حول الجزر بالوسائل السلمية والدبلوماسية ...

فكيف تجلت هذه المواقف الدولية ؟

• منظمة المؤتمر الإسلامي :

لقد سعت هذه المنظمة في شتى المناسبات إلى التوفيق وتقريب وجهات النظر بين دولة الإمارات وإيران باعتبار ان كلا الدولتين هي عضو فيها . ففي سبتمبر ١٩٩٢ ، اجتمع الأمين العام للمنظمة الدكتور حامد الغابد في مقر الأمم المتحدة

في نيويورك مع وزير خارجية دولة الإمارات راشد عبد الله ووزير خارجية إيران الدكتور علي أكبر ولايتي كلاً على حدة .

وذكرت مصادر الأمانة العامة للمنظمة أنه تم خلال الاجتماعين بحث القضايا الإسلامية الهامة ومن بينها الخلاف بين الإمارات وإيران حول جزيرة أبو موسى واشارت المصادر إلى أن الدكتور الغابد اكد خلال الاجتماعين على اهمية تطويق هذا الخلاف والعمل على ايجاد حل تفاوضي مقبول من الطرفين في إطار الأخوة الإسلامية وعلى أساس مبدأ حسن الجوار الذي يجب أن يسود بين الدول الأعضاء في المنظمة [1] .

مجلس الأمن والأمم المتحدة :

في كل مناسبة تسنح لها ما انفكت دولة الإمارات تعرض قضيتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وتناقشها مع المسؤولين في مجلس الأمن حتى أضحت هذه القضية واضحة تمام الوضوح في هذين المحفلين الدوليين كما لاقت منهما تعاطفاً إزاء هذه القضية العادلة .

فقد أعلنت فرنسا التي تولت رئاسة مجلس الأمن الدولي اعتباراً من أول اكتوبر ١٩٩٢ ، أنها على استعداد كامل لتنظيم حوار ومشاورات داخل المجلس بشأن النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر المحتلة. في حين بحث راشد عبد الله وزير خارجية الإمارات المسألة مع متويان غانين رئيس الجمعية العامة للأمم المتحد ة أبلغه بآخر التطورات بما في ذلك مساعي ايجاد حل سلمي لها وجاء الإعلان الفرنسي ليؤكد توقعات ثارت حول اعتزام دولة الإمارات طرح قضية الجزر الثلاث على مجلس الأمن بعد أن طالبت في كلمتها

١ - مجلة صوت الكويت ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٢٧

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ألقاها راشد عبد الله بالتدخل لحل النزاع مع إيران حول الجزر الثلاث [٢]. من جهته ، أعرب الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة عن أمله في أن تتوصل دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران إلى حل لمشكلة الجزر الثلاث مؤكداً أن المنظمة الدولية على استعداد لأن تلعب دوراً لحل النزاع في إطار الدبلوماسية والوساطة والتحكيم ، إذا طلب الجانبان وساطتها .

وقال غالي في حديث أدلى به لصحيفة الوطن الجزائرية : لقد اتصلت بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات وتناقشت طويلاً وبصراحة حول موضوع الجزر الثلاث مشيراً إلى أنه اتصل بممثل إيران في الأمم المتحدة حول ذات الموضوع [٣].

ودون الدخول في التفاصيل ، يمكن القول أنه في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة شكلت قضية الجزر العربية الثلاث محوراً أساسياً في كلمات الوفود الرسمية المشاركة فيها. فقد تحدث عن هذه القضية آنذاك كل من مندوبي دولة الكويت وسلطنة عمان ودولة البحرين وجمهورية مصر العربية والجزائر والمملكة العربية السعودية ودولة قطر والسودان وتونس وموريتانيا والأردن والجماهيرية الليبية ونامبيا . هذا اضافة إلى كلمات مندوبي بعض الدول الأجنبية وقد أجمعت هذه الكلمات على ضرورة حل النزاع بالأساليب السلمية والدبلوماسية تجنبياً لمنطقة الخليج احتمال وقوع حرب خليجية ثالثة .

وحتى الآن لم يتخذ أي قرار دولي حاسم ينهي النزاع الأمارتي - الإيراني حول الجزر وذلك لأن دولة الإمارات مازالت تأمل في أن تعود إيران الي تحكيم العقل والمنطق وتنهي احتلالها للجزر عن طريق المفاوضات السلمية .

---

٢ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢

٣ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٤/١/٣

مواقف عالمية متفرقة :

• الولايات المتحدة الأمريكية :

ابدت الولايات المتحدة دعمها الشديد لدولة الإمارات ، حيث أعربت عن معارضتها للإجراءات غير المشروعة التي اتخذتها إيران، كما شددت على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للأزمة بين دولة الإمارات وإيران ، وفي تصريح لأحد المسؤولين الإمريكيين : لا أصنف الحكومة الإيرانية على أنها حكومة لا تتراجع، فنحن نعرف أنها في نهاية الأمر استسلمت للعراق بعد ٨ سنوات من الحرب ، كما أن الخميني تبني مطالبة الشاه بالبحرين ثم تخلى عن هذه الفكرة، وقبل بضع سنوات ادعى ملكية أبو موسى ثم اضطر الي التخلي عن هذه الفكرة بفضل الدبلوماسية الهادئة (٤).

من ناحيته حذر وزير الخارجية الأمريكي بالوكالة لورنس ايغلبرغر إيران علناً يوم ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢ من استخدام القوة في محاولة للاستيلاء على جزيرة أبو موسى وهي جزيرة موضع نزاع في الخليج .

وقال ايغلبرغر : لا اعتقد ان هناك شك في ان القضية قد تصبح خطيرة جداً اذا قرر الإيرانيون اللجوء الى القوة حول الجزيرة المتنازع عليها .

وفي أجتماع عقد مع ممثلي جميع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي أكد ايغلبرغر الحاجة إلى تسوية سلمية وقال : إننا لم نبحث أي مجموعة من الوسائل السلمية لتسوية النزاع، واستطرد مؤكداً : انن أوضحت فقط أنه فيما يخص الولايات المتحدة فإننا نعارض بشدة محاولة استخدام القوة لتسوية قضايا مثل هذه .

---

٤ - مجلة التعاون ، العدد ٢٨ مرجع سابق ، ص ٤١

وقد أدلي فيما بعد مسؤول كبير في وزارة الخارجية بالقول أن هناك شعوراً بالقلق بشأن ما اذا كان هناك شيء أكبر وراء هذه الأعمال أو اذا كانت هذه« أحداثاً منفردة ».

وقال المسؤول أنه من السابق لأوانه الحكم اذا كان هذا يشير إلى قرار سياسي إيراني باتخاذ أي خطوات محددة تجاه أبو موسى أو أية جزرأخرى متنازع عليها في الخليج. واستطرد قائلاً : ولكن الأجراء نفسه الذي اتخذوه إنما يعتبر سبباً للشعور بالقلق ، ولذلك فقد أعدنا تأكيد موقفنا بطريقة دولية وهو أن القضايا الخاصة بالأراضي وبصفة خاصة في الخليج الفارسي يجب أن تحل بالطرق السلمية ويجب ألا يكون هناك لجوء إلى القوة (٥).

والواقع أننا نشك هنا في مصداقية الولايات المتحدة تجاه قضية الجزر. ذلك أن مجرد التلفظ بعبارة « الخليج الفارسي » كما جاء على لسان المسؤول الأمريكي قد يعطي إيران حجة في تأكيد سلطتها على الجزر الواقعة فيه. وعليه فإما أن هذا المسؤول يقصد ذلك، وإما أن تكون معلوماته مغلوطة. وخطأنا اننا كعرب لم نسع إلى تصويب مغالطات الغربيين .

وفي اجتماعين منفصلين عقدهما وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في نيويورك مع كل من وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر والروسي اندريه كوريزيف تم بحث قضية جزر الإمارات المحتلة. وقال بيان أصدره الوزراء عقب الإجتماع مع كريستوفر أن دول مجلس التعاون سجلت بالتقدير دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمطالبة مجلس التعاون بإحالة قضية النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الإماراتية الثلاث إلى محكمة العدل الدولية(٦).

٥ - نشرة مكتب الإعلام ، أبو ظبي ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٢٥

٦ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢

وكان الرئيس جورج بوش قد بعث برسالة دعم وتأييد إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات اعلن فيها تأييده الكامل للإمارات .

• بريطانيا :

حثت الحكومة البريطانية إيران على السعي للتوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة جزيرة أبو موسى مع دولة الإمارات. وقالت وزارة الخارجية في بيان مقتضب أن الحفاظ على السلام والإستقرار يجب أن يكون الهدف الأسمى لكل دول المنطقة [٧].

وأشارت الوزارة إلى أن بريطانيا لاحظت البيان الصادر عن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يوم ٩ سبتمبر ١٩٩٢ ، الذي يؤكد على رفض استخدام القوة لحل المنازعات .

ومن ناحية أخرى ، قالت مصادر بريطانية مسؤولة لـ « الخليج » أن تصرفات السلطات الإيرانية عبر السنين توضح أنها تتجاهل الترتيبات التي كان قد تم التوصل إليها في أواخر عام ١٩٧١ بين إيران وإمارة الشارقة حول تقسيم الإدارة في جزيرة أبو موسى بينهما وكشفت المصادر النقاب عن أن الحكومة البريطانية أثارت الموضوع مع إيران في شهر أبريل الماضي خلال زيارة (عاصفي) مدير إدارة غرب أوروبا في وزارة الخارجية الإيرانية لبريطانيا ومحادثاته مع المسؤولين في الخارجية البريطانية .

وأضافت المصادر إلى أن بريطانيا أوضحت لإيران أن تصعيد النزاع حول جزيرة أبو موسى سيؤدى إلى وقوع خطر اشاعة عدم الاستقرار في المنطقة وأن ذلك سيتعارض مع ما أعلنته إيران عن نواياها بأنها على استعداد للتعاون مع

٧ - جريدة البيان ، تاريخ ١٢/٩/١٩٩٢

جيرانها في الخليج، وقالت المصادر أن بريطانيا على اتصال بدولة الإمارات حول الموضوع وتراقب المواقف بعناية (٨).

من ناحية أخرى نفت وزارة الخارجية البريطانية وجود أي اتفاق بين بريطانيا وإيران على اعتبار الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسي «اراضي إيرانية » .

وكان ناطق بلسان الوزارة يرد على سؤال لـ « الخليج » حول تصريحات ادلى بها علي أكبرناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني « البرلمان » ونشرتها صحيفة « رسالات » وجاء فيها أن جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى أراضي إيرانية بموجب اتفاق مع الإنجليز .

وأكد الناطق بلسان الخارجية البريطانية أن مثل هذا الاتفاق مزعوم ولا وجود له على الإطلاق. واشار الناطق إلى أن اليك دوغلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا في عام ١٩٧١ كان قد ابلغ مجلس العموم البريطاني في حينه ان الحكومة البريطانية تأسف لعدم التوصل إلى حل لمشكلة طنب الكبرى وطنب الصغري. وأوضح الناطق انه بالنسبة لجزيرة أبو موسى فقد توصلت إيران إلى اتفاق مع الشارقة يتم بموجبه تقسيم السيطرة على الجزيرة ولكن مع عدم حسم موضوع السيادة (٩).

ورداً على سؤال لجريدة « الحياة » عن التصريحات الأخيرة لقائد سلاح الجو الإيراني وعلاقتها بالنزاع على جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات قال «مالكولم ريفكند » وزير الدفاع البريطاني في مؤتمر صحفي عقده في الكويت: لقد أوضحت الحكومة البريطانية موقفها الرافض لاستخدام القوة من جانب إيران

٨ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٢

٩ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٨

أو أي طرف في حل النزاع على جزيرة أبو موسى، وندعم بقوة دعوة دول مجلس التعاون الخليجي الموجهة إلى إيران لرفض حل المنزعات بالقوة واللجوء إلى المفاوضات . ولاحظ ان زيادة التسلح الإيراني تثير قلقنا واهتمامنا وكذلك في دول الخليج ، ودعا إلى وضع ضوابط على صادرات السلاح للمنطقة (١٠).

وفي مجال آخر حذر « سيريل تاونسند » عضو مجلس العموم البريطاني من خطورة الرياح الآتية من إيران حين قال : فيما تحاول الدول الغربية تعديل علاقاتها بإيران نظراً إلى تصاعد قوتها العسكرية يظهر جلياً أنها تفتقد التنسيق ما بينها في هذا المجال. وها هي تواجه المشكلة القديمة مرة أخرى فهناك تنافس شديد داخل القارة الأوروبية وبين دول القارة والولايات المتحدة من جهة أخرى لحيازة قصب السبق في الفوز بعقود الطلبات التجارية والعسكرية الإيرانية، وليست هذه بالمسألة التي تبعث البهجة في القلوب، اذ لايزال الكثيرون يتذكرون الطلبات التجارية والعسكرية الهائلة لشاه إيران التي لبتها بلادي (بريطانيا) ودول أخرى بالكامل ودون أي تفكير في العواقب .

والنتائج لاتزال ماثلة أمامنا وإذا عجزت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن عام ١٩٩٢ عن الحد من بيع الاسلحة الي إيران، فينبغي حينئذ ان تقرع أجراس الخطر .

ينبغي أن نرقب بعين الوعي إيران التي تضم ٥٤ مليوناً من الإسلاميين المتشددين وتملك أسلحة حديثة وثروة نفطية كبيرة ولها أطماع إقليمية وتجاورها دولة كان ذات يوم قوية وقد ضعفت شوكتها الآن (١١).

والواقع أن هذا التصريح يكشف لنا مدى زيف الأقنعة الغربية التي تعلن من ناحية، تأييدها لقضية الجزر الأماراتية المحتلة، بينما تتهافت من ناحية أخرى لكسب ود إيران وعقد الصفقات التجارية والعسكرية معها .

١٠- جريدة الحياة ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٢٣

١١ - المرجع السابق ،

● **فرنسا :**

طالبت فرنسا (١٩٩٢/٩/١٦) بضرورة احترام سلامة أراضي الدول وعدم القيام بأي عمل من طرف واحد في منطقة الخليج من شأنه أحداث تدهور في العلاقات بين دول المنطقة .

وأعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية دانييل برنار أن فرنسا تشجع التوصل إلي حل سلمي للخلاف المتعلق بالأراضي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران في إطار من روح الجوار ووفقاً للقانون الدولي .

وقال المتحدث أن فرنسا تتابع باهتمام موضوع أبو موسى وعلى اتصال وثيق مع المسؤولين في دولة الإمارات بشأن تطور الموقف في الجزيرة منذ الربيع الماضي .

وقال برنار : أن فرنسا ترى ضرورة احترام أراضي الدول والتعايش السلمي بين الأمم وضرورة عدم القيام بأي عمل منفرد من شأنه أحداث تدهور في العلاقات بين دول المنطقة وأنه من الضروري السعي إلى حل سلمي للخلافات في اطار من روح الحوار ووفقاً للقانون الدولي [١٢].

من جهة أخرى أكدت صحيفة « لوموند » الفرنسية أن قضية أبو موسى قد تعرض على مجلس الأمن، وقالت أن الدول العربية تبدو مصممة على موضوع الجزر ، كما أن دولة الإمارات العربية أكدت مطالبها ليس فقط تجاه جزيرة أبو موسى بل أيضاً لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين كان احتلهما شاه إيران عام ١٩٧١[١٣].

١٢- جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٧

١٣ - جريدة الخليج تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢

• المانيا :

من جانبها ، دعت المانيا إيران الي العمل علي حل قضية أبو موسي بالطرق الدبلوماسية لمنع حدوث توترات أخرى في منطقة الخليج، وقال وزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية فيلموت شيفر في تصريحات بالرياض أن على إيران أن تفهم أنها بحاجة إلي الاستمرار في سياسة الانفتاح مع الدول الأخرى(١٤).

• الدنمارك :

أكد فيليس هيليفنج بيترسن وزير خارجية الدانمارك أهمية الدور الرائد الذي تلعبه دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة في تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج الإستراتيجية المهمة لاقتصاديات العالم وحركة التجارة الدولية ، وقال أن دولة الإمارات تنتهج سياسة فعالة ومؤثرة ومتوازنة كما تلعب دوراً كبيراً في حركة التجارة الدولية الحرة .

واكد وزير خارجية الدانمارك تأييد بلاده لنهج دولة الإمارات في حل النزاع القائم مع إيران بشأن الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات بالطـــــرق السلمية وعن طريق الحوار المباشر بين البلدين (١٥).

• أسبانيا :

اكدت الحكومة الاسبانية تفهمها لموقف دولة الإمارات من هذا النزاع مع إيران على أثر فشل المباحثات التي شهدتها أبو ظبي في نهاية سبتمبر ١٩٩٢ . وقال مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأسبانية ان بلاده تقف مع الشرعية الدولية وتتعاطف مع موقف الإمارات المتزن (١٦).

١٤ - المرجع السابق .

١٥ - جريدة الخليج تاريخ ١٩٩٤/٤/١٨

١٦ - جريدة الخليج تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢

● **البرلمان الأوروبي :**

علمت وكالة انباء الامارات ان عواصم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تلقت بارتياح بالغ القرار الذي اتخذه البرلمان الأوروبي في جلسته التي عقدها في ستراسبورغ (مارس ١٩٩٣) واكد فيها تأييده ومساندته لمواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من احتلال القوات الإيرانية لجزر أبو موسى وطنب ألكبرى وطنب الصغرى والتي تعود احقيتها التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

وابلغت مصادر في الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض وكالة انباء الإمارات بأن الأمانة تلقت بارتياح نص بيان البرلمان الأوروبي بهذا الشأن والذي اشار فيه الي عدم الرضى عن السياسات الخارجية غير السليمة لإيران والتي تمثلت في احتلال قواتها للجزر الثلاث في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ودعوته الدول الأوروبية لوضع هذه القضية ضمن اولويات اهتماماتها والقيام بالمساعي الضرورية بشأنها وتكليف رئيس البرلمان الأوروبي بنقل هذا القرار إلى حكومات الدول الأعضاء في البرلمان الأوروبي .

وأعربت مصادر الأمانة العامة لمجلس التعاون عن ارتياحها العميق للبيان الأوروبي الذي أكد دعمه لموقف دول المجلس في هذا الموضوع والذي اتخذ خلال الإجتماع الوزاري لدول التعاون في الخامس من ديسمبر الماضي وعبر فيه عن بالغ استنكاره لاحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث وما يشكله ذلك الاحتلال من انتهاك لحرمة أراضي وسيادة إحدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون ويعرض أمنها واستقلالها للخطر [١٧].

(١٧) جريدة الخليج تاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٩٣.



صورة لجزيرة ابو موسى

• الهند :

رحبت جمهورية الهند بموقف دولة الإمارات العربية المتحدة الداعي إلى حل موضوع الجزر العربية الثلاث عن طريق الحوار .

جاء ذلك خلال استقبال شيري دانيش سنج وزير خارجية الهند للسفير محمد خليفة بن يوسف السويدي مدير إدارة العلاقات الإقتصادية والتعاون الدولي بوزارة الخارجية رئيس وفد الدولة في اجتماعات اللجنة المشتركة بين دولة الإمارات والهند المنعقدة حالياً (يناير ١٩٩٤) في نيودلهي .

وقد أعرب وزير خارجية الهند خلال المقابلة عن تقدير بلاده لموقف دولة الإمارات في نزاعها مع جمهورية إيران حول الجزر الثلاث (١٨).

١٨ - جريدة الخليج تاريخ ١٩٩٤/١/٦

وحتى هذه الساعة يستمر مسلسل المواقف المؤيدة وعلى الأقل الحيادية دون التوصل إلى اتخاذ اي موقف عملي يحسم قضية النزاع حول الجزر المحتلة بشكل حاسم ونهائي .

• الخلاصة :

لو عمدنا إلي تحليل وتعليل أحداث التاريخ، لتبين لنا أن معظم الحروب والنزاعات التي شهدها العالم مردها أساساً وضمناً إلى أسباب عرقية ودينية، واذ يدرك الغرب ذلك وكي تتم له السيطرة والاستيلاء على خيرات العالم يعمد الي سلوك مسلك الديماغوجية وإثارة المشاعر القومية والدينية بين شعوب العالم.

ولأن العرب يحكمون منطقة استراتيجية مهمة ويتحكمون بأعظم خطين ملاحيين في العالم هما البحر الأحمر والخليج العربي، كان لابد من وضع شوكتين قوميتين في خواصرهم واعني بهما إيران وإسرائيل، ودعمهما بالسلاح والمال ، لتصبح إسرائيل شرطي الأمن الغربي في شرق المتوسط والبحر الأحمر (خصوصاً بعد حرب ١٩٦٧) ، وإيران شرطياً في الخليج العربي. هذا اضافة إلى ارساء علاقات وثيقة بين الدولتين المذكورتين. كل ذلك بهدف إيقاف مسيرة التطور العربي وتمزيق الإدارة العربية واستغلال خيرات المنطقة العربية خصوصاً إثر اكتشاف النفط فيها .

وإثر الحرب العالمية الثانية برزت في الساحة الدولية القوتان العظمتان : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ولأن الأولى كانت تدعم إيران وإسرائيل ، عمد السوفييت إلى دعم الدول العربية بحيث تشكلت في منطقة الشرق الأدني قوتان عسكريتان قويتان مناوئتان لإسرائيل هما مصر وسوريا . وفي الخليج العربي شكل العراق القوة العسكرية الضخمة في مواجهة إيران وأصبحت دول منطقة الشرق الأوسط الأداة الساخنة للحرب الباردة الدائرة منذ منتصف القرن العشرين بين القوتين العظمتين .

بيد أن معاناة الشعب الفلسطيني المشرد والمطرود من بيته وأرضه أدت به إلى خلق بنية عسكرية، مدعوة بالتزام عربي مادي ومعنوي وعون عسكري سوفيتي استطاعت أن توجه لإسرائيل ضربات موجعة طيلة ثلاثة عقود من الزمن (حتى بداية التسعينات) رغم الاجتياح العسكري الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ومحاولتها كسر البنية العسكرية الفلسطينية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ولدت مقاومة عربية إسلامية في جنوب لبنان المحتل هذا إضافة الي استمرار دور الإنتفاضة داخل فلسطين المحتلة .

من ناحية أخرى وأثر حرب عام ١٩٧٣ العربية - الإسرائيلية، بدأ شاه إيران ينظر بعين القلق الي كل ما يدور في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً لجهة تنامى القوة العربية وتوحدها، فيلمح الي التنديد باسرائيل وحق الفلسطينيين في ارضهم ووطنهم فكان ذلك نوعاً من الكسب السياسي للعرب وفي نفس الوقت تهديداً مبطناً لإسرائيل وامريكا .

أخيراً ، في عام ١٩٨١ حقق العرب مكسباً أخر مهماً وهو تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تجاوز جامعة الدول العربية في شدة التضامن بين أعضائه ، وهذا ما لا تتمناه أمريكا وإسرائيل وعليه نفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت خطة لضرب القوة العربية حفاظاً على مصالحها في الشرق الأوسط تمثلت في الخطوات التالية :

١ - تدمير البنية العسكرية للدول العربية المحيطة بإسرائيل من خلال حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣ .

٢ - إقصاء شاه إيران عن السلطة واستبداله بسلطة عنصرية تقتنع بقناع الإسلام وتستطيع أن تلعب على التناقضات .

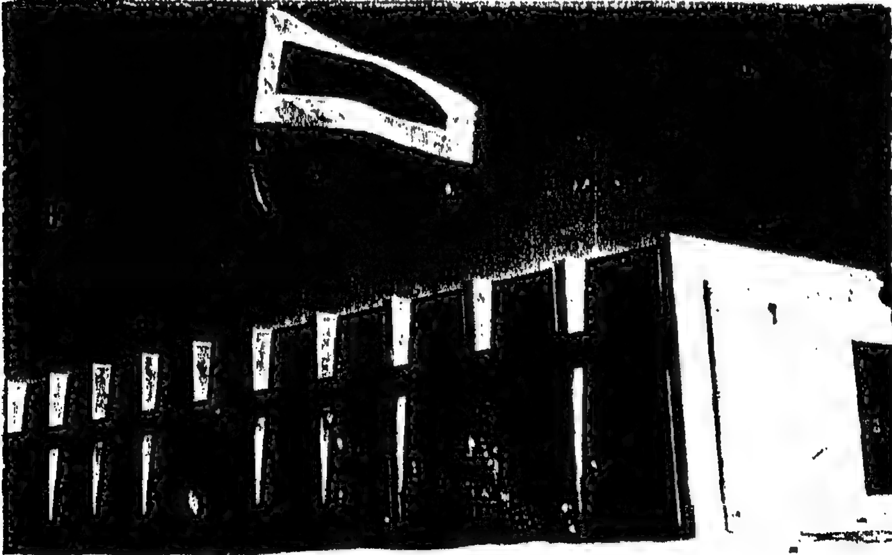
٣ - ضرب البنية العسكرية الفلسطينية وذلك بواسطة الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ .

٤ -إثارة الحساسيات بين العراق وإيران مما أدى إلى نشوب حرب الخليج الأولى .

٥ - تفتيت القوة الجبارة المنافسة لها والتي كانت تشكل أهم مصادر السلاح العربي أي الاتحاد السوفييتي .

٦ - تحريض صدام حسين على غزو الكويت بهدف إضعاف دول الخليج ونهب خيراتها ، إضافة إلى تدمير القوة العسكرية العراقية وبالتالي فإن الرابح الأكبر كانت يومئذ إيران .

وقد لا نبالغ في الإفتراض أنها كانت وراء احتلال إيران الكامل لجزيرة أبو موسى ، والجدير ذكره أن الإجراءات الإيرانية في أبو موسى تزامنت تقريباً مع مفاوضات السلام العربية بحيث لا يكاد ينتهي العرب من حل قضية مضيرية حتى يصطدموا بأخرى قد تكون أشد خطورة مما يعرض منطقة الخليج لحرب ثالثة ، خصوصاً وأن إيران ممعنة في التسلح اللامحدود والجدول التالي يعطينا فكرة واضحة عن الميزان العسكري في منطقة الخليج العربي :



مركز الشرطة فى جزيرة أبو موسى

واليوم تشكل قضية الجزر هاجساً رئيسياً بالنسبة لدول الخليج عامة ، ودولة الإمارات خاصة. فكل ما تقوم به إيران يوحي بالتهديد وعدم الاستقرار والإطمئنان.

ثمة نار تحت الرماد ولا أحد يدري متى تندلع . أن القضية تتفاقم . فإيران لن تتنازل عن الجزر إلا ببحر من الدم على حد قول رفسنجاني ، ودولة الإمارات مصرة على استرجاع حقها وهي تسعى إلى ذلك بكافة الوسائل السلمية المتاحة وها هي توسع نطاق مطالبتها لأن الكلام الإيراني المعسول لا يوحي بالثقة .

أن دولة الإمارات في موقف حرج .إنها العين التي تقاوم المخرج ، وهذا ليس بالأمر اليسير ، لكن حكمة المسؤولين الإماراتيين وفي طليعتهم الشيخ زايد بن سلطان استطاعت حتى الآن منع حدوث أية مضاعفات تنذر بالخطر. ويبدو انها تعد العدة من وثائق وأسانيد قانونية لحمل القضية إلى محكمة العدل الدولية بعد استنفاذ السبل العقلانية وذلك خوفاً من ان تذهب القضية إلى ابعد من محكمة العدل الدولية ؟؟!!

كان بإمكان دولة الإمارات مستفيدة من الدعم العربي والعالمي لها أن تكرر تجربة الكويت مع العراق. لكنها تربأ بنفسها أن تجر منطقة الخليج مجدداً إلى مزيد من الحروب والكوارث التي ليس أقلها التلوث البيئي .

بالمقابل كما هو حرى بإيران أن تتعلم من تجربة صدام حسين في الكويت، فتعقل وتعود الي جادة الصواب وتسعى إلى التفاوض مع دولة الإمارات حول قضية الجزر وإلي تدعيم علاقات الأخوة والتعاون الصادق والبناء مع دول المنطقة قبل فوات الأوان، خصوصاً وأنها تعلم علم اليقين أنها ستكون الخاسرة اذا ما احيلت القضية إلى محكمة العدل الدولية التي ستقضى بأحد أمرين :

اولهما : إعادة الجزر الثلاث إلى دولة الإمارات صاحبة الحق الشرعي بالسيادة على الجزر ...

ثانيهما : تدويل القضية وفي كلتا الحالتين فإن إيران هي الخاسرة .

إنما قبل الوصول إلى محكمة العدل نرى ضرورة أن تترجم دول العالم عملياً دعمها الكلامي لدولة الإمارات، وذلك بإصدار قرارات مقاطعة إيران وعزلها عن طريق المحافل الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن لعل ذلك يشكل رادعاً لإيران يدفعها إلى إعادة النظر في سياستها تجاه دول المنطقة .

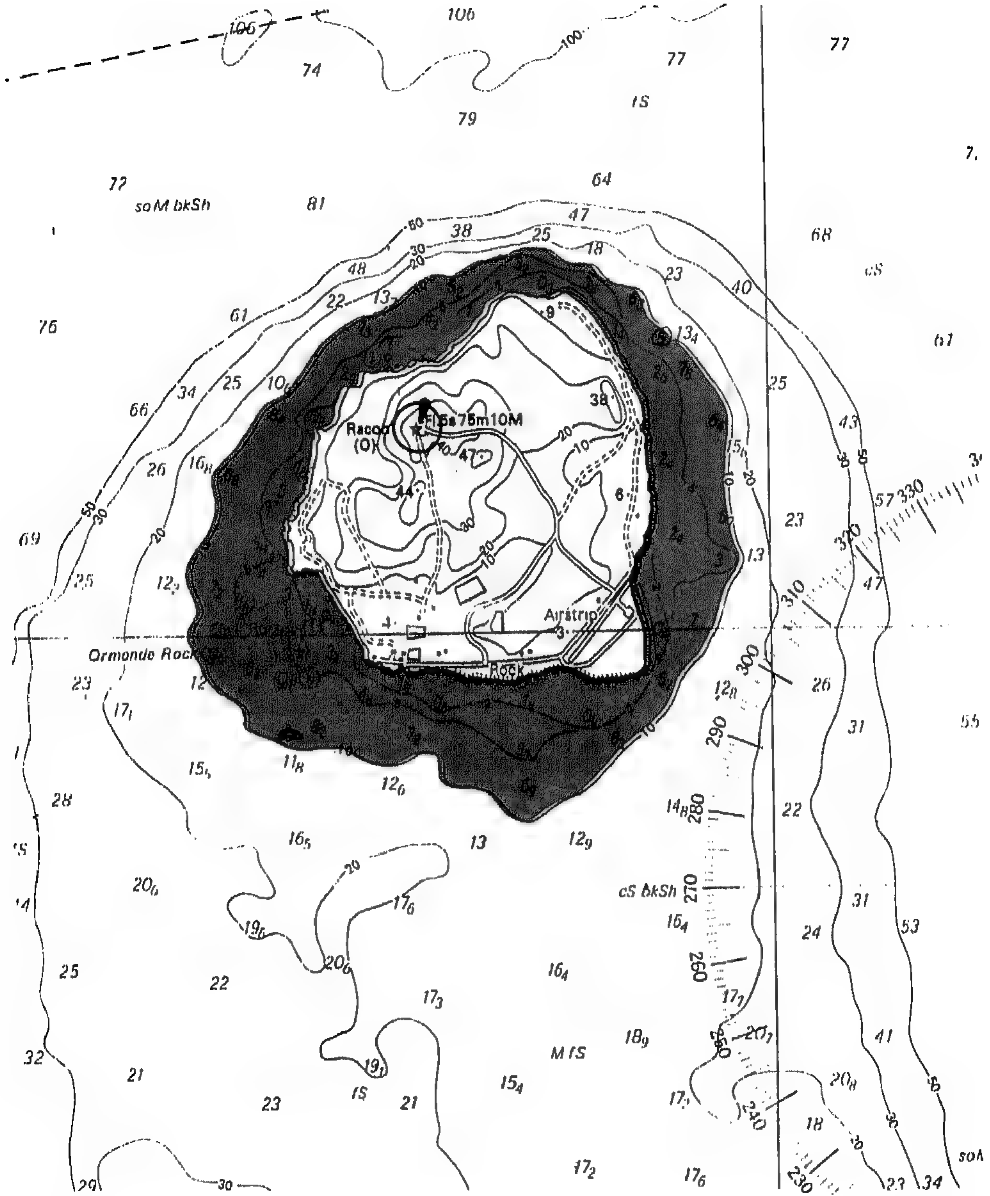
وفي حال قررت دولة الإمارات نقل القضية إلى محكمة العدل، فإنها ستكون بلا شك مزودة بكل الوثائق الثبوتية والأسانيد القانونية الضرورية لدعمها في نيل حقوقها . فإلي أي حد ستكون قادرة على حيازة هذه الوثائق والأسانيد ؟

الميزان العسكري في منطقة الخليج
(العراق – ايران – مجلس التعاون الخليجي – اليمن)

	العراق	ايران	دول مجلس التعاون الخليجي	اليمن
المصاريف العسكرية	٢,٧ بليون دولار	٢,٤٦ بليون دولار	٢٠,٢ بليون دولار	٢٤٥ مليون دولار
القوات المسلحة النظامية	٢٨٢,٥٠٠	٥١٢,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٣٩,٥٠٠
القوات البرية	٢٥٠,٠٠٠	٤٤٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	٣٧,٠٠٠
القوات الجوية والدفاع الجوي	٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	١٠٠٠
القوات البحرية	٢٥٠٠	٢٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٥٠٠
الدبابات	٢٧٠٠	١٦٠٠	١٨٠٠	١١٢٥
العربات المدرعة	٤٤٠٠	١٠٠٠	٦٢٥٠	١١٥٠
قطع المدفعية والراجمات	٢٠٠٠	٢٩٥٠	١١٠٠	٨٥٠
منصات الصواريخ المضادة للدروع	غير معروف	١٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠
منصات الصواريخ المضادة للطائرات	غير معروف	٢٥٠	٤٠٠	غير معروف
منصات الصواريخ سطح – سطح	غير معروف	٥٠	٣٠	٢٤
الطائرات القتالية	٣٢٠	٢٩٥	٥٥٠	٧٠
طائرات الهليكوبتر القتالية	١٢٠	١٠٠	١٣٠	٨
الغواصات	–	٢	–	–
السفن القتالية الرئيسية	١	١٧	٤٦	٢
ملاحظات:	(جميع الأرقام العراقية تقريبية)	(تشتمل الأرقام الايرانية على افراد ومعدات قوات الحرس الثوري، وهي جميعها تقريبية)	(تشتمل هذه الأرقام على افراد ومعدات قوات الحرس الوطني في جميع هذه الدول)	(جزء من هذه المعدات في وضع غير قابل للتشغيل)



صورة من الجزر المحتلة طنب الصغرى والكبرى .



• خارطة جزيرة طنب وتظهر عليها بعض التغيرات والإنشـاءات التـي قـامت بهـا السلطات الإيرانية.

القسم الرابع

عروبة الجزر بالوثائق والأسانيد القانونية

الفصل الأول

الوثائق التاريخية

الفصل الأول

الوثائق التاريخية

مقاربة انثروبولوجية :

منذ حوالي قرن ونصف لم تتبدل اللهجة الإيرانية المطالبة بملكية الجزر والسيادة عليها، رغم تغير أنظمة الحكم في إيران. وفي حين تمتلك دولة الإمارت مجموعة من الوثائق المثبتة لحقوقهافي الجزر الثلاث : أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، فإنه لم يبدر عن إيران أية مؤشرات تثبت حيازتها لوثائق شرعية أو تاريخية تدعم مطالبتها بملكية الجزر ، اللهم سوى بعض الوثائق الهشة والتصريحات المتناقضة الصادرة عن هذا المسؤول الإيراني أو ذاك.

ومنذ الاحتلال الإيراني للجزر وبموجب مذكرة التفاهم بقي جزء من جزيرة أبو موسى خاضعاً للسيادة الأماراتية تنطبق فيه كافة الأحكام والإجراءات المعمول بها في كل أرجاء دولة الإمارت. وعام ١٩٩٢ تستكمل إيران عملية الاحتلال التي بدأها الشاه فتضم الجزء الإماراتي اليها وتعلن الجزر العربية محافظة إيرانية ، بحيث اصبحت جزءاً من الأمة الإيرانية وذلك انطلاقا من مقولة أن الجزر هي تاريخياً إيرانية فإلى أي حد يصح هذا القول ؟

في الواقع ثمة عوامل عدة ينبغي تضافرها لقيام اية امة هذه العوامل هي :

أ - وحدة العرق :

إن هذا العامل هو وقف على الشعوب البدائية والجماعات المغلقة. أما العصر الحديث فلم يعد يشهد وجود اعراق صرفة بسبب الغزوات والحروب والاسفار والاستعمار والتفاعل الحضاري بين مختلف الشعوب، وربما تنضوي عدة

جماعات تحت لواء الدولة الواحدة ، لكنها لن تشكل امة إلا إذا انصهرت في بوتقة واحدة لتشكل جماعة جديدة ، أما في حال تحصنها داخل أسوار محددة فإنها تكون عندئذ بمثابة رعايا الدولة دون أن تكون جزءاً من الأمة . والحال هذه فإن عرب الجزر الثلاث وعرب مقاطعة عربستان هم من رعايا الدولة الإيرانية وليسوا جزءاً من الأمة الإيرانية .

ب - وحدة الأرض :

رغم أهمية هذا العامل ، إلا أنه لا يعتبر شرطاً ضرورياً لتشكيل الأمة ، فاليهود كانوا مشتتين في كافة أنحاء العالم، لكنهم يعتبرون أنفسهم أمة واحدة، وفي فلسطين المحتلة يتواجد العرب واليهود فوق ارض واحدة لكنهم لا يشكلون أمة واحدة . وفي الإنتفاضة الفلسطينية الخبر اليقين .

كذلك فإن عرب عربستان يعيشون فوق أرض تعتبرها إيران جزءاً من أراضيها لكنهم يرفضون الانتماء إلى الأمة الإيرانية.، الأمر نفسه ينسحب على عرب الجزر الثلاث .

جـ - وحدة اللغة :

رغم أهميتها تبقى اللغة عاجزة عن ارساء قواعد الأمة لقد أصبح العربي اليوم يتقن بطلاقة اللغة الإنكليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الفارسية ، لكنه رغم ذلك لا ينتمي إلى احدى هذه الأمم .

فاللغة ليست مجرد رموز أو علامات يتم بواسطتها الاتصال أو التفاهم. بل هو أسلوب في التفكير والإحساس إنها تحمل بين حناياها الإرث الحضاري لشعب ما. بل وتجربته الأخلاقية والدينية . فالعربي يعرف اللغة الفارسية لكنه لا يستطيع تطويعها لتعبر عن اصالته وفكره الحضاري .

د - وحدة المعتقد :

رغم أن الدين هو الذي يحدد جزءاً كبيراً من أخلاقية الشعب وعاداته وتقاليده، فان التاريخ يبرز وجود تباعد واضح بين المعتقدات الدينية والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية، فهل استطاع الدين المسيحي أن يجمع دول اوروبا المسيحية مثلاً تحت لواء أمة واحدة ؟

وهل يمكن الحديث عن إمكانية خلق أمة إسلامية واحدة ينضوي تحت لوائها مسلمو الشرق الأوسط العرب ومسلمو أمريكا مثلاً ؟ .

هـ - وحدة الذكريات والمشاعر والتقاليد :

إن الاحتفالات والتقاليد (كالجيرة وحسن الضيافة ...) يمكنها أن تشكل عامل ربط بين الأفراد والجماعات. كما أن التشارك في نفس الافراح ونفس المذلات والأمجاد ونفس الصراعات والانتصارات، لهو عامل فعال في تمتين روابط الأخوة .

بيد أن هذه الأخوة تبقى منقوصة اذا بقيت مجرد شعور فقط ، وبالتالي ينبغي أن يتحول هذا الشعور إلى ارادة كي تستمر علاقات الأخوة والرغبة بالعيش المشترك .

والواقع أن خير تعريف لمفهوم لأمة قدمه « ارنست رينان » بقوله :

« إن الأمة هي روح ، أو هي مبدأ روحي ، ثمة ، والحق يقال أمران يشكلان هذه الروح أوهذا المبدأ الروحي أحدهما مرتبط بالماضي والثاني بالحاضر . أحدهما هو التمتع المشترك بإرث من الذكريات والآخر هو التوافق الحالي والرغبة بالعيش المشترك وارادة الاستمرار في إضفاء قيمة الي الموروث المشترك .

ان الانسان لم يرتجل ارتجالاً ،والأمة كالفرد هي نتيجة ماض طويل من الجهد والتضحية والتفاني .ان مذهب الأجداد هو الأكثر شرعية بين المذاهب، والاجداد هم الذين أوصلونا الي ما نحن عليه، فالماضي البطولي للعظماء وللمجد(واعني به المجد الحقيقي) هو ذا الرأسمال الإجتماعي الذي نوطد عليه فكرة الأمة . إن التمتع بأمجاد مشتركة في الماضي وبارادة مشتركة في الحاضر والقيام معاً بأعمال عظيمة والرغبة في الاستزادة منها تلك هي الشروط الرئيسية الضرورية لتكوين الشعب ، اننا نحب نسبياً التضحيات التي قبلناها والآلام التي عانينا منها. إننا نحب المنزل الذي بنيناه والذي نورثه الى أولادنا والأغنية الاسبرطية التي تقول : « نحن ما كنتم أنتم عليه ، ولسوف نكون ما أنتم عليه » هي رغم بساطتها النشيد الموجز لكل وطن .

ان تقاسم موروث المجد والمآسي العائد إلى الماضي، وتحقيق نفس المشروع في المستقبل ، أن نتألم ونفرح ونطمح معاً ، لهو افضل من جمارك مشتركة وحدود مطابقة للأفكار الإستراتيجية . هو ذا ما نفهمه رغم تنوع الأعراف واللغات. لقد سبق أن قلت : « أن نتألم معاً » نعم فالآلام المشتركة توحد أكثر من الأفراح . إن الهزائم لهي أفضل من الانتصارات لانها تلتمس واجبات وتتطلب جهوداً مشتركة .

فالأمة إذاً هي ترابط وثيق تتكون من الشعور بالتضحيات التي قمنا بها وتلك التي سنكون علي استعداد لبذلها أيضاً [1] .

انطلاقاً من هذا التعريف فاننا لا نجد أي رابط يمكن أن يجمع بين عرب الجزر الإماراتية والشعب الفارسي، ان يكن لجهة الماضي أو لجهة الحاضر .

١ Renan , Ernest : Qu'est - ce qu'une nation ? dons Discours et conferences , Colmonn Levy edit , p.p. 306 - 302

ففيما يتعلق بالماضي من الثابت أن سكان الجزر الإماراتية هم عرب قحاح وينتمون الي نفس القبائل والعائلات التي تقطن الساحل الغربي للخليج العربي ، وخصوصاً سواحل إمارتي الشارقة ورأس الخيمة . وقد تبين لنا عبر هذا البحث ان القواسم كانوا يسيطرون عليها وعلى جزيرة قشم، وهذا إضافة إلي وجود العرب في بعض مناطق الساحل الإيراني. ففي عام ١٧٤٧ كانت بندر عباس تحت سيطرة الضابط العربي ملا علي، وكان كل من الضباط العرب ناصر حاكماً لبوشهر، وعبد الشيخ حاكما لجزيرة قشم وهم من شيوخ قبيلة بني معن .

ولا شك بأن هذه الحقائق اضافة إلى غيرها تنفي مطالبة إيران بأحقيتها في ملكية الجزر .

ومما يدعم هذه الحقائق هو منح امتياز استخراج اكسيد الحديد عام ١٨٩٠ من قبل حاكم الشارقة، والنفط من قبل حاكم رأس الخيمة لشركتين أمريكيتين عام ١٩٦٤ ، وإدارة المرافق العامة في الجزر من قبل الإمارتين ، وفرض الرسوم على الرعي والغوص فيهما، ومنح رخصة للحكومة البريطانية لإقامة منارة في طنب الكبرى عام ١٩١٢ كل ذلك يؤكد ملكية العرب لهذه الجزر ، هذا اضافة إلى مجموعة من الوثائق التاريخية التي سنأتي على ذكرها لاحقاً .

اضافة إلى هذا العامل الديموغرافي ثمة عوامل اخرى تثبت عروبة الجزر وأهمها :

١ - إن اسماء الجزر واسماء معظم المواقع الطبيعية فيها هي اسماء عربية ولم يتمكن أحد حتى الإيرانيين انفسهم من اثبات خلاف ذلك، رغم محاولاتهم الحالية الرامية إلى استبدال الاسماء العربية باسماء فارسية فعبارة « طنب » مثلاً تعني حبل الخباء أو الخيمة وهي تسمية ترتبط بصميم الحياة العربية البدوية ، ان الطنب يرتبط بالخيمة أي بمتسقر

الأمان، وعليه ففي اعتقادنا انها اطلقت على الجزيرتين كونهما كانتا مستقر الأمان بالنسبة للسفن التي كنت تحتمي عند شواطئهما اثناء مرورها في الخليج العربي .

أما عبارة أبو موسى فهي ان لم تكن غريبة فانها على الأقل ليست فارسية. وبالنسبة لاسماء المواقع نذكر على سبيل المثال جبل الخلوة (عبارة عربية) وجبل حارب (ربما نسبة الى بني حارب في الشارقة) وجبل سليمان (وهذه التسمية نادرة عند الفرس بينما التسمية الشائعة هي سلمان) . كذلك نذكر «طوى البنات » وهما عبارتان عربيتان وكلمة طوى تعني البئر .

٢ - إن المنازل الموجودة في جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى (طنب الصغرى غير مأهولة) كانت مبنية وفق الطراز المعماري السائد في الإمارات العربية .

وقد عمدت دولة الإمارات فيما بعد ، كما ذكرنا سابقاً إلى بناء منازل شعبية في القسم العربي من أبو موسى ووزعتها على مواطنيها هناك بالمقابل ، لا يوجد في أي من الجزر الثلاث أية معالم اثرية تؤكد وجود إيران فيها قديماً أوحديثاً سوى بعد الاحتلال .وبالمناسبة فإنه قبيل الاحتلال الإيراني للجزر لم يكن يوجد فيها إيراني واحد،كل ذلك يدحض المزاعم الإيرانية بملكية الجزر الثلاث .

٣ - إن الرسائل المتبادلة بين حكام الجزر وحكام الإمارات والمسؤولين البريطانيين تؤكد تاريخياً ملكية الإمارات لهذه الجزر بما لا يقبل الشك.

الوثائق التاريخية :

أثناء تحرينا في الوثائق التاريخية المتعلقة بقضية الجزر الثلاث، والتي طالتها أيدينا، لم نعثر حتى الآن على واحدة منها تثبت مزاعم إيران بملكية هذه الجزر. والواقع انه لو كانت هذه الوثائق موجودة لما تأخرت إيران عن اشهارها والإعلان عنها في كل آن ومكان . وعلى العكس من ذلك كانت كل الوثائق تثبت صراحة وبصورة لا تقبل الشك ملكية وسيادة الإمارات على الجزر. ولسوف نستعرض فيما يلي بعضاً منها كنماذج تؤكد حق الإمارات الشرعي والقانوني في الجزر وهي تتوزع إلى نماذج عربية وأخرى بريطانية :

١ - نماذج عربية :

- وثيقة أولى :

قام الشيخ حميد بن عبد الله بمنع قبيلة البوسميط اتباع قواسم لنجة من دخول جزيرة طنب، وكتب إلى الشيخ خليفة بن سعيد حاكم لنجة احتجاجاً على دخولهم غير المسموح به. وفي ٢٥ نوفمبر ١٨٧١ ، ارسل الشيخ خليفة رده إلى الشيخ حميد في اول رسالة مهمة متبادلة بين القواسم انفسهم حول ملكية طنب وجاء في الرسالة :

« فيما يختص برسالتكم الأخيرة التي ذكرتم فيها زيارات البوسميط لطنب، اعلم يا أخي أن البوسميط اتباعك ويدينون لك بالطاعة، ولكنك ينبغي ان تمنع من يتبعون شيوخ دبي وعجمان وام القيوين لانهم جميعا يذهبون إلى هذا المكان، وأما البوسميط كما ذكرت فهم تحت الطاعة » (٢).

٢ - محمد مرسى عبد الله : دولة الأمارات العربية المتحدة وجيرانها ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ .

- **وثيقة ثانية :**

بعد ذلك بفترة من الزمن، شكا الشيخ حميد بن عبد الله من أن البوسميط يقومون بأعمال تخريبية في طنب، وعندما تولى الشيخ الشاب علي بن خليفة الحكم في لنجة كتب في ٢٨ يناير ١٨٧٧ رسالة إلى الشيخ حميد حاكم رأس الخيمة يؤكد له فيها له ملكيته لطنب وجاء فيها :

« لجناب الأكرم المكرم والأحشم الأشيم والأفخم الأرشد الوالد الشيخ حميد بن عبد الله بن سلطان المحروس بالله من جميع الآفات ،والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته علي الدوام ومحبتك من فضل الله وبركة وجودك بخير لازالت كذلك وفي أشرف الساعات أورد الينا كتابك المكرم وبما ذكرت فيه صار لدينا معلوم ونعرفك أردنا الوصول إلى طرفكم ولكن ورد علينا كتاب من الوالد الشيخ مذكور خان ومراده الوصول إلى طرفنا وإنشاء الله بعد رجوعه لابد من الوصول إلى طرفكم ثم لا يخف جنابك عرفت من طرف الجماعة البوسميط مرادك تمنعهم عن يعبرون إلى جزيرة طنب، ويخربون فيها من سبب أن الجزيرة المذكورة ملككم وقد كثرت فيها المراسلات بينكم وبين المرحوم الوالد خليفة وانه منع الجماعة عن يعبرون فهذا حقيقة وقد تحقق عندنا ان جزيرة طنب تبع قواسم عمان ولا لنا فيها ملك ولا اعتراض إلا برضاكم ومن سبب ذلك جعلنا البلدان والرعايا واحدة الجراه آذنا لهم يعبرون فلان لما نكدر خاطرك وخاطرك ومرادك تمنعهم سوف نمنعهم ولا يكون خاطرك إلا راض . ونرجو من الله الكريم ان يجد لك خليفة من ملنا في جميع الأحوال، وإنشاء الله لابد من الاجتماع بك وتشرف على الحقيقة وسلم لنا على الوالد الشيخ ماجد بن سلطان .

جرا في ١٣ محرم ١٢٩٢

ختم صحيح على بن خليفة (٣)

٣ - وليد حمدي الأعظمي : النزاع بين دولة الإمارات وإيران ، مرجع سابق ، ص ١٦

- **وثيقة ثالثة :**

عام ١٨٨٤ ، اغتصب يوسف بن محمد حكم لنجة من القواسم وقام بزراعة أشجار النخيل في جزيرة طنب دون إذن من الشيخ حميد بن عبد الله مما اثار حفيظة الشيخ حميد الذي امر باقتلاع هذه الأشجار فكتب إليه حاكم لنجة قائلاً:

من يوسف بن محمد إلى جناب المكرم الأحشم الأجل الأشم الأخ / حميد بن عبد الله المحترم

سلمه الله تعالى وعافاه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٣٠ مارس ١٨٨٤ ، وموجب الكتاب هو السؤال عن صحة حالك لازلت بخير ولا زاد علماً يجب دفعه إليك سوى الخير وفي ابرك الساعات واشرف الأوقات، ورذ الينا كتابك الشريف وما ذكرته صار معلوماً خصوصاً من طرف الشيخ سلمان بن سلطان وصلنا ولا بان لنا ما عنده وفما تحققنا علمه نعرفك أيضاً وصل الينا الحاج أبو القاسم (*) وكيل السركار وأخبرنا في دعواك من طرف جزيرة طنب وفي الحقيقة ان الجزر لكم يا قواسم عمان ونحن حطينا يدنا عليها مغتنمين رضاك وعلى ان الحال واياك واحد فالآن كرهت فسيلنا فيها وتعبر الجماعة آل بوسميط فيها لأجل الحشيش إنشاء الله نمنعهم والحال وياك واحد ثم ذكرت من طرف سهم الأخت موزة بنت عبد الله بن سلطان من أهلها مرادك نحوزه من متروكات المرحوم الشيخ خليفة بن سعيد إلا ولا ترسل رجالك من يدك يحظر على تلك المادة ونحوز الذي لكم من الأملاك متى رأيت الفراغة وبلد لنجة بلدكم والحال واياكم واحد والذي فيها أعيالكم لتعلم أن بدء البشارة ودم سالماً وسلم لنا على الأخ الشيخ حمد ورحمه وحمه ويوسف الشريف ومنا الأولاد يسلمون عليك .

حرر في جمادي الآخر سنة ١٣٠١

ختم يوسف بن محمد

(حاكم لنجة) (٤)

(*) او حاجي أبو القاسم الذي كان خبيراً بشؤون الخليج ويعمل مع الإنكليز في مقيمية بوشهر ويتمتع بثقتهم والسركار هو الوكيل السياسي .

٤ – وليذ حمدي الأعظمي : النزاع بين دولة الإمارات وإيران ، مرجع سابق ، ص ١٥

- وثيقة رابعة :

مطابق الأصل كتاب الوالد الشيخ سلطان بن صقر (حاكم رأس الخيمة) إلى كرنل بيلي.... بالبوز في خليج فارس .

٢٨ ديسمبر ١٨٦٤

ولا يخفى علي جنابك قد بلغنا وصولك إلى بندر عباس وظهورك إلى مينا وثم رجوعك إلى باسيدو والظن انك تصل إلى طرفنا ولا أراد الله سبحانه وتعالى بالاجتماع بك ثم لا يخفى جنابك العام الماضي عرفناك من طرف تعدي أهل دبي على جزيرة أبو موسى وأنهم عبروا بوشهم وخيلهم فيها وهذي الجزيرة منسوبة الينا طنب وأبو موسى والصير من دور الآباء والأجداد ولا أحد يتعدى أو يعبر فيهن شئ بغير رأينا وانت ما رجعت لنا جواب ولا هو بالقانون والقاعدة منكم ذلك فلان لما صارت السكتة منا ومنكم هذه السنة عبروا بوشهم فيها وشكينا عند رجالكم يعقوب وعرف حشر بن مكتوم ورجع له جواب أن هذي الجزر متعلقات بالبحر ولا تخص واحد ولا تمتنع إلا بخط السركار فلان تعرف أن ما حصل المنع منكم والا لازم يرفع لغتشاش فيها سبب أنا لا نتركها أبداً ولا نرضا احد يحط فيها شيى بغير إذن وهذى احرام محوزة من قديم الزمان الجزر لنا وصرى إلى قواسم لنجة وهنيام الي السيد اثويني وفرور إلى المزاريج وانت أسأل ويخبرونك عن ذلك لتكون مطلع .

حرر في ٨ رجب سنة ١٢٨١

ختم – صحيح صقر بن خالد بن سلطان

(حاكم الشارقة) [٥]

والملاحظ أن هذه الوثائق وغيرها كثير تؤكد ملكية الإمارات لجزر أبو موسى والطنبيين ، بل اكثر من ذلك تؤكد الوثيقة الرابعة ملكية الإمارات لباسيدو وصيرى (أو على الأقل السيادة عليها) هذا ما اكدته ايضاً الوثائق البريطانية العائدة للقرن الثامن عشر والتي سنعرض لبعضها فيما يلي :

---

٥ – المرجع السابق ، ص ص ١٦ – ١٧

٢ - نماذج بريطانية :

قد لا تؤخذ الوثائق العربية بعين الاعتبار ذلك انه اذا« شهد شاهد من أهله» تكون « شهادته مجروحة » فكان لابد من عرض بعض الوثائق البريطانية التي تثبت تاريخياً حقيقة تبعية الجزر الثلاث .

* في الاتفاقية المانعة عام ١٨٩٢ اعتبرت جزيرة طنب الكبرى من توابع الشارقة وارتفع علمها عليها وعام ١٩٢٦ استبدل بعلم رأس الخيمة التي ظهرت في هذا العام كأمارة مستقلة [٦] . وهو انتقال من أيد عربية إلى أيد عربية أخرى .

* في تقرير إلى مستشار حاكم الشارقة تقدم به المستشار القانوني البريطاني كوارد تشانس، تأكيد على أنه اطلع على سجلات الحكومة البريطانية وسجلات حكومة الهند، ووصل إلى أن جزيرة أبو موسى منذ أقدم تاريخ سجل في الوثائق البريطانية هي ملك لإمارة الشارقة وأن حكام الشارقة كانوا في كل الأوقات مستقلين عن إيران. وأكد ان قضية امتلاك الشارقة لجزيرة أبو موسى ستكون قوية جداً اذا قدمت للتحكيم واضاف انه بغض النظر عن اثبات الملكية فإن التهديد باحتلال الجزيرة بالقوة العسكرية من قبل إيران هو نقض واضح لميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر تغيير حالات اقليمية مثبتة بالقوة العسكرية [٧].

* في كتابه « الخليج الفارسي » يقول لوريمر : « ويملك جزيرة أبو موسى شيخ الشارقة وهو يزورها أحياناً للصيد » [٨] . كما وأن جزيرتي طنب وأبو موسى اللتين تعودان ملكيتهم إلى امارة الشارقة العربية كانتا قد احتلتهما

٦ - عبيد تويرش : الصراع حول مضيق هرمز ، مرجع سابق ، ص ٢٠

٧ - جمال زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخ المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦

٨ - محمد حسين الزبيدي : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ٧

الحكومة الفارسية في عام ١٩٠٤ [٩] . وهذا يعني أن أي تواجد فارسي في هذه الجزر أو في إحداها وفي اي زمن هو نوع من الاحتلال . .

* أثر حادثة أبو موسى عام ١٩٠٧ ، والضجة الإعلامية الصحفية الغربية التي اثيرت حولها برزت اعترافات الصحف البريطانية والألمانية وكتاب الدولتين بسيادة شيخ الشارقة عليها فقد ذكرت صحيفة « كولون » الألمانية وصحيفة « ستاندارد » الإنكليزية بأن جزيرة أبو موسى تعتبر من الناحية التقليدية ملكاً لأمير الشارقة منذ مئات السنين [١٠] . هذا ما اكدته أيضاً مجلدات صحيفة التايمز الخاصة بتاريخ الحرب العالمية الأولى .

* في كتابه بعنوان « بريطانيا بين روسيا وألمانيا في الخليج الفارسي بين ١٨٩٩ - ١٩٠٧ » واستناداً إلى الوثائق الرسمية لوزارة الخارجية البريطانية ، يقول الباحث الألماني « بلاس » أن هذه الجزيرة تعود إلى مجموعة من الجزر التي كانت في اغلب فترة القرن التاسع عشر من الممتلكات المشتركة لقبائل القواسم .وبمرور الزمن حصلت كل من تلك القبائل على قسم من تلك الجزر ووقعت جزيرة أبو موسى من حصة شيخ الشارقة [١١] . هذا ما أكده أيضاً الفرنسي «فادالا» الخبير بشؤون الخليج العربي في أوائل هذا القرن .

إضافة إلى ذلك ، اثبتت بعض الوثائق البريطانية ، ليس فقط عروبة أبو موسى والطنبين ، بل ايضاً عروبة جزيرة صرى .ففي دراسة له حول الجزر عام ١٨٩٨ ، توصل الكولونيل « ميد » القيم البريطاني في بوشهر إلى أن شيوخ القواسم في ساحل عمان لهم حق المطالبة بجزيرة صرى ويستحقون تأييد الحكومة

٩ - وليد الأعظمي : النزاع بين دولة الإمارات وإيران ، مرجع سابق ، ص ١٧

١٠ - لؤي بحري : الاطماع الأجنبية ، مرجع سابق ، ص ٢٩

١١ - المرجع السابق ، ص ٢٩

البريطانية لهم ضد الحكومة الإيرانية وأن احتلال إيران للجزيرة لون من الاغتصاب الواضح [١٢]. أما الوثائق البريطانية الرسمية فعديدة سنكتفي بعرض بعضها كنماذج تؤكد ملكية الإمارات للجزر .

- وثيقة أولى :

جاء في أحد محاضر وزارة الخارجية البريطانية الموجه إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج والمؤرخ في ١ ديسمبر ١٩٠٠ ما يلي :

« لقد كانت ملكية جزيرة طنب دائماً موضع شك، وأن الملاحظات الواردة أعلاه (إشارة إلى الملاحظات التي أوردها المقيم السياسي البريطاني في الخليج حول جزيرة طنب في نفس المحضر والمؤرخة ١٩٠٠/١١/٢٣) تعكس وجهات نظر العديد من المقيمين السياسيين البريطانيين ،ولا شك أن الجهة التي لها الحق في الجزيرة هي جماعة القواسم العرب في لنجة وعلى الساحل العربي - كما طالب الفرس بها في نفس الوقت الذي طالبوا فيه بجزيرة« صرى» إلا أنه يبدو انهم لم يقوموا باحتلالها ولم يرفعوا علمهم عليها أبداً كما فعلوا عندما احتلوا جزيرة «صرى ». وهناك بعض المراسلات حول الموضوع في الملف رقم ٦٦٨ إلا انني اعتقد انه من الضروري أن تقرأ الموضوع من البداية وكذلك المذكرة التي كتبها النقيب برايدوكس والمؤشرة في الملف (المجلد ب ١٠ ص ١ ،٣) وبالرغم من اننا لم نعترف بمطالبة رأس الخيمة بجزيرة طنب فان ردنا على الفرس بالنسبة لجزيرتي طنب وصرى كان يقوم دائما على اساس انهما تعودان لقبيلة القواسم .

ويبدو أنه ليس من المناسب فتح ملف الموضوع الآن لأن الفرس سيثيرون مطالبتهم بها مرة أخرى بالتأكيد وبالإمكان إبلاغ حاكم الشارقة بأنه من الواجب

١٢ - محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات وجيرانها ، مرجع سابق ، ص٣٣٥

تقديم المساعدة للسفن التي تواجه المخاطر البحرية في الخليج وإنقاذها وعندها ستقدم المكافأة المالية المناسبة مقابل ذلك العمل ،، وبالإمكان إشعار وكيلنا بأننا نوافق على إجراءاته التي قام بها .

(توقيع)

١٩٠٠/١/١٢ (١٣)

• وثيقة ثانية :

FO 371, 13010, INDIA OFFICE , B 397, STATUS OF ISLANDS OF TUNB , 24 /AUGUST 1928

ب - ٣٩٧

بي - ٤٥١٢/٢٨

١ - طنب وأبو موسي وصري ثلاث جزر صغيرة تقع في الخليج العربي بين الساحل المتصالح وجزيرة قشم الإيرانية .ويبلغ طول جزيرة طنب الصغرى ميلاً واحداً وعرضها ثلاثة أرباع الميل ولا يسكنها أحد ولا تتوفر فيها مياه الشرب العذبة وتقع على مسافة ثمانية اميال غرب جزيرة طنب الكبرى وهي دائرية الشكل ويبلغ قطرها حوالي ٢,٢٥ ميلاً. وفي عام ١٩١٣م قامت الحكومة البريطانية ببناء فنار على الجزيرة لارشاد السفن. ولا تتوفر فيها مياه الشرب إلا بكميات قليلة جداً ، ويتوفر في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى خامات غنية من الأكسيد الأحمر وتعود ملكية الجزيرتين لرأس الخيمة .

٢ - أما جزيرة أبو موسى فإنها أكبرمساحة من جزيرتي طنب كما وأن عدد سكانها اكثر. ولا تبعد إلا أميالا قليلة عن الشارقة وتحتوي على كميات غنية من خامات الأكسيد الأحمر وعلى منابع المياه العذبة. ويستلم حاكم

١٣ - وليد الأعظمي : النزاع بين دولة الإمارات وإيران ، مرجع سابق ، ص ص ١٧ - ١٨ .

الشارقة ريعاً مستمراً ومنظماً من عائدات استغلال خامات الأكسيد الأحمر في الجزيرة ومنذ وقت طويل .

ولا شك أن تاريخ ووضع هذه الجزر متشابه. وقد قامت بلاد فارس (إيران) عام ١٩٠٤ بارتكاب عدوانها باحتلال جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى في تلك السنة ولفترة قصيرة وتمكنت بريطانيا من إرغامها على سحب قواتها المعتدية من هذه الجزر .

٣ - وتعود ملكية هذه الجزر إلى شيوخ القواسم .

٤ - ومن خلال دراستنا للوثائق وجدنا أنه لا تتوفر فيه أية مراجع أو إشارة إلى ممارسة بلاد فارس لسيادتها على هذه الجزر .

فمنذ عام ١٧٢٠ كان شيوخ العرب القواسم يمارسون نشاطاً ملحوظاً على هذه الجزر ولا يوجد في هذه الوثائق أيضاً ما يشير إلى فرض بلاد فارس لهيمنتها وسيطرتها على جزر أبو موسي وطنب الكبرى وطنب الصغرى حتى قبل سنة ١٧٥٠م. كما ولم تمارس الحكومة الفارسية المتعاقبة أية سلطة أوسيادة على أي من هذه الجزر خلال الفترة الواقعة بين ذلك التاريخ وعام ١٨٨٧م عندما استعاد الفرس لنجة من ايدي شيوخ القواسم .

وكانت هذه الجزر خلال هذه الفترة وقبلها جزء من الممتلكات التي توارثها الشيوخ العرب [١٤].

* في مواجهة احتمال اثارة إيران موضوع مطالبتها بالجزر في اجتماع مجلس عصبة الأمم في سبتمبر ١٩٣٤ ، قدم « لاسيل » من كبار موظفي وزارة الخارجية البريطانية مذكرة في ٤ سبتمبر حول هذه الجزر ووضعها القانوني

---

١٤ - مجلة درع الوطن ، اكتوبر ١٩٩٣

لتكون تحت يد المندوب البريطاني في القضية وأكد فيها « لاسيل » أن المطالب الإيرانية بشأن طنب وأبو موسى إنما هي أضعف منها في مسألة البحرين، وذلك أن القضية العربية هنا قائمة على اساس ان إيران لم تمارس سلطة فعلية على هذه الجزر لمدة ١٨٤ عاماً على الأقل مقابل ١٥١ عاماً في حالة البحرين. وقد لخص لاسيل حجج إيران في هاتين النقطتين :

أولاً : أن جزر طنب وأبو موسي رسمت كارض فارسية على خريطة صادرة من وزارة الحربية البريطانية وقد قدمت هذه الخريطة للشاه عام ١٨٨٨.

ثانياً : أن شيوخ لنجة القواسم الذين سيطروا على جزر طنب وأبو موسى فترة طويلة قبل هجرتهم من إيران عام ١٨٨٧ ، كانوا في فترات قبل رحيلهم رعايا إيرانيين وأنهم حكموا لنجة كموظفين في الإدارة الإيرانية الحكومية [١٥].

ويبدو أن افتراضات لاسيل أدت الي كثير من المغالطات في كل الدراسات القانونية التي قامت بها وزارة الخارجية البريطانية فيما بعد .

وبعد التبصر في مسألة الجزر توصل لاسيل إلى أنه على الرغم من أن شيوخ لنجة الذين حكموا جزر طنب وأبو موسى كانوا فترة ما أواخر أيامهم تابعين بل وموظفين في الإدارة الإيرانية فان ارتباط الجزر بهم لا علاقة له اطلاقاً بموضوع تبعتهم للحكومة الإيرانية .

وذلك أن هؤلاء الشيوخ من القواسم كانوا يحكمون هذه الجزر مدة طويلة قبل أن تطأ اقدامهم الارض الإيرانية، وكان مقرهم الاساسي الساحل العربي. وعلى هذا الأساس فإن حقوق شيوخ لنجة القواسم على هذه الجزر إنما هي مستمدة من

١٥ - محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات وجيرانها ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦

صلاتهم العائلية لا من مركزهم كموظفين إيرانيين. كما أن هذه الحقوق لقواسم لنجة على الجزر كانت دائما حقوقاً مشاعة بينهم وبين شيوخ القواسم على الساحل المتصالح الذين كان شيوخ لنجة تابعين لهم. وبناء على ذلك فانه حينما طرد شيوخ القواسم في لنجة من الساحل الإيراني انتهت بذلك اية شبهة حقوق لإيران على هذه الجزر وعادت الملكية كاملة لشيوخ القواسم في الشارقة ورأس الخيمة وهم أصحاب الحقوق الثابتة والدائمة على هذه الجزر (١٦).

● **وثيقة ثالثة:**

عام ١٩٣٥ ، انشغلت مختلف الإدارات البريطانية بإجراء دراسات تفصيلية وجمع المزيد من الحقائق لعرضها على المندوب البريطاني في عصبة الأمم ، وفي أكتوبر ١٩٣٥ ، قدم « باجالي » وهو مستشار قانوني في وزارة الخارجية البريطانية مذكرة لرئيسه رندل معلقاً على تقرير لاسل السابق الذكر وتوصل إلى نتائج مغايرة لنتائج سلفه ... والواقع أن الأثنين انطلقاً من فرضية خاطئة وهي أن قواسم لنجة كانوا يمارسون حكم جزيرة صري وكذلك طنب وأبو موسى علماً بأن طنب وأبو موسى كانتا في الواقع تحت حكم قواسم رأس الخيمة والشارقة .

وخلص إلى أن حقوق العرب في البحرين أقوى حجة من تلك التي لهم في قضية طنب. ولهذا السبب إلى جانب قرب جزيرة طنب إلى الساحل الإيراني منها إلى الساحل العربي فإن باجالي توقع أن تركز إيران مطالبها الآن عليها في عصبة الأمم . ورأي كذلك أن اية معلومات رسمية جديدة حول الملكية المشتركة للعائلات العربية أي القواسم قد تكون مفيدة بنوع خاص. في تقوية الحجة العربية وبتاريخ ١٣ اكتوبر بعث رندل برسالة إلى حكومة الهند يطلب منها تقديم دراسةكاملة عن نظام الملكية القبلية (١٧).

١٦ - المرجع السابق ، ص ص ٣٦٦ - ٣٦٧

١٧ - المرجع السابق ص ٣٧٠

* في ١١ يناير ١٩٣٦ ، أعلن ليشوايت من إدارة الهند في لندن أن حكومة الهند لا توافق بتاتاً على وجهة نظر المستشار القانوني لوزارة الخارجية في قضية طنب ، وفي نفس الوقت ، ابلغ ليشوايت رندل أنه ينتظر وصول دراسات شاملة عن طريقة الملكية لدى القبائل من المقيم السياسي في الخليج وفعلاً ارسل ليشوايت المعلومات التي وصلته من فاول حول ملكية القواسم لجزيرة طنب ... وواضح انها ملكية مشتركة للقبيلة وفي ذلك تأييد لوجهة نظر لاسيل .

وقد استحسن الموظفون الرسميون البريطانيون في الخليج نظرية الملكية المشتركة التي استفسر عنها بجالي، خاصة وأن هذا الاستفسار جاء عندما كان هؤلاء الموظفون يحاولون نقل ملكية جزيرة طنب من شيخ رأس الخيمة إلى قريبة شيخ الشارقة. وفي ١١ مارس ١٩٣٦ ارسل المقيم السياسي رده مرفقاً به مذكرتان هامتان ، أعد الأولى منهما بتاريخ ٦ فبراير المعتمد السياسي في الكويت ديكسون وأعد الثانية في ٢ مارس كابتن لوغ المعتمد السياسي في البحرين . وقد أوضح ديكسون في مذكرته الشاملة أن الأرض التي يملكها العرب في الجزيرة العربية لها نظامان هما الملكية الخاصة والملكية القبلية وأكد ديكسون أن أية قبيلة عربية إنما تمتلك المراعي والاراضي القبلية التي تحوى الآبار وتعتبر المراعي واراضي الآبار ملكية مشتركة ولم تكن ابداً ملكية فردية، وشيخ القبلية باعتباره الرئيس المسؤول عن جميع افراد القبيلة لم يكن يستطيع التخلي عن جزء من هذه الملكية العامة بدون الحصول مسبقاً على موافقة افراد القبيلة (١٨).

وفي ٨ مارس ، أحال رندل هذه المعلومات والحجج الجديدة الي بكيت أحد مستشاري الوزارة القانونيين، وقد ذكر بكيت في تقريره أن لشيخ الشارقة ورأس الخيمة حجة قانونية قوية لملكية هذه الجزر ضد إيران، وتلك هي استمرار

١٨ - المرجع السابق ، ص ٣٧١

إداراتهم وملكيتهم لهذه الجزر خلال الثمانية والأربعين عاماً الماضية أو أنه يمكن على أساس هذه الحقيقة فقط وهذه الحجة وحدها أن يعتمد البريطانيون والشيوخ العرب في المطالبة بملكية الجزر [١٩].

وفي مايو ١٩٣٦ ، قدم وزير خارجية إيران اقتراحاً يقضى بأن تعترف الحكومة البريطانية بالمطالب الإيرانية في طنب وأبو موسى ، إضافة الي تقديم بريطانيا مساعدات لإيران في قضية حدود شط العرب، مقابل اعتراف إيران باستقلال البحرين واعترافها بوضع بريطانيا الخاص في الساحل المتصالح. ولقى هذا الاقتراح رفضاً قاطعاً من قبل البريطانيين وبقى كافة الفرقاء على مواقفهم واستمر هذا الوضع هكذا حتى ما بعدالحرب العالمية الثانية .

* في ٢١ مارس ١٩٥١ ، كتب قبطان السفية الحربية « فلامنجو » تقريراً حول الأوضاع في أبو موسي جاء فيه « تقوم شركة الوادي الذهبي البريطانية» بتصدير حوالى ستة آلاف طن من اكسيد الحديد من جزيرة أبو موسى سنوياً وتدفع حوالي ٣٥٠٠٠ روبية هندية سنويا رواتب وأجور للعاملين في استخراجه من الجزر. وأغلب هؤلاء من العرب ما عدا اثنين إيرانيين. أما العرب فهم من دبي والشارقة وباقي مناطق الساحل العماني ... إن الجزيرة، تابعة لشيخ الشارقة الذي يملك (الدكان) الحانوت الوحيد في الجزيرة، وكانت الضرائب تجمع لشيخ الشارقة بواسطة ممثلة في الجزيرة .ومنذ عام ١٩٠٨ كان يملك رواسب الأكسيد إيراني في لنجة بجنوب إيران. وكان يدفع مئتين وخمسين جنيهاً استرلينياً سنوياً لحاكم الشارقة ... ان الجزيرة تابعة للشارقة لمدة مئة وثلاثين سنة تقريباً ومن الصعوبة الشك في ملكيتها.كما أن علم الشارقة كان يرفع عليها في المناسبات الخاصة ..وفي ٢٥ فبراير ١٩٥١ قام زورق إيراني حربي بزيارة للجزيرة لمدة ساعتين ونزل ضابط وأربعة عشر جندياً إيرانياً اليها ولم تكن معهم

١٩ - المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

اسلحة . قابل الضابط صاحب الدكان في الجزيرة ووجه إليه عدة أسئلة منها : من يملك الجزيرة ؟ فرد الحانوتي : انها ملك شيخ الشارقة. وعلم من المرفوع هناك؟ فأجاب : أنه علم الشارقة ، ما هي العملة التي تستعملها في حانوتك؟ إنها الروبية الهندية بعد ذلك قال له : ان الجزيرة إيرانية ويجب ان تستعمل العملة الإيرانية، فأجاب نحن تابعون للشارقة، بعد ذلك تركه وركب الضابط وجنوده سفينتهم وأبحروا عن الجزيرة ... نوصى أن يرفع علم جديد للشارقة على جزيرة أبو موسى ويكون من المناسب لو قام شيخ الشارقة ببعض النشاطات الشخصية في الجزيرة [٢٠].

* ذهب بعض الخبراء القانونيين الإنكليز (باترست وايلي) إلى أن أساس سيادة الإمارات وتبعية الجزر لها هو فكرة التدعيم التاريخي للحق، حيث ان الجزر في البداية لم تكن منتظمة في ظل دولة معينة ثم نظمت تحت سيادة القواسم واستمر حكمهم لها بشكل سلمي وفعلي مارست خلالها الإمارات كافة مظاهر السيادة على إدارة مرافق عامة كالجمارك ومنحت امتيازات ورفعت اعلامها عليها دون تغيير لهيمنة لدى السلطة الحاكمة [٢١].

يتبين لنا من هذه الجعالة وباعتراف البريطانيين على كافة مستوياتهم ان الجزر الثلاث عربية وتابعة للإمارات العربية، كما يؤكد ذلك التأييد العربي والدولي لحق دولة الإمارات في استعادة سيادتها عليها. من ناحية أخرى لم تكن الادعاءات الإيرانية بملكية الجزر أكثر من مطالب سياسية واستراتيجية وهذا ما لا يقره ولا يعترف به القانون الدولي .

٢٠ – عبدالمالك خلف التميمي : الكويت والخليج العربي المعاصر ، ابحاث تاريخية ، مؤسسة الشراع العربي ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ ، ص ١٩٨ .

٢١ – د . محمد عبد الله الركن : البعد التاريخى والقانونى للخلاف بين الإمارات العربية المتحدة وإيران ، مجلة التعاون ، العدد ٢٨ ، ص ٢٠ .

وفي نهاية عام ١٩٧١ ، ورغم أنه كان عراب المفاوضات حول الجزر بين الإمارات وإيران، فقد اعترف وليم لوس بملكية الإمارات للجزر حين قال : ان الحكومة البريطانية لم تغتصب جزيرةأبو موسى من الفرس وتسلمها للشارقة وقت دخولها منطقة الخليج بل أن الحكومة البريطانية منذ دخولها تعتبر جزيرة أبو موسى عربية. وانه حسب القيود لدى الحكومة البريطانية فان الجزيرة كانت عربية. كما كتب المعتمد السياسي البريطاني رسالة إلى حاكم رأس الخيمة يخبره فيها بأن بارجة حربية بريطانية ستزور الإمارة زيارة رسمية ثم تتوجه إلى طنب اللتين هما من ممتلكاتهم [٢٢].

تلك هي بعض النماذج من الوثائق البريطانية الكثيرة التي تؤكد جميعها ملكية الإمارات للجزر. أما إيران فقد استمرت تطالب بملكية الجزر والسيادة عليها وتؤكد حقها فيها، إنما دون أن تقدم أية وثائق ثبوتية حتى في المراسلات العديدة التي تمت بينها وبين الحكومة البريطانية. وبقيت مسألة الجزر الثلاث بين مد وجزر إلى حين إقدام إيران على احتلالها في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ ، ضاربة بعرض الحائط كل الأعراف والقوانين الدولية .

وأول تعليق لنا على موضوع الاحتلال هو انه لو كانت لإيران ذرة حق في واحدة من هذه الجزر، لما اضطرت إلى احتلالها بل لكانت حصلت عليها سلمياً إذا كانت تملك حقاً الوثائق التي تثبت حقها فيها خصوصاً وانها كانت خلال حكم الشاه اقوى دولة في منطقة الشرق الأوسط ولها وزنها السياسي والعسكري وكلمتها مسموعة على الصعيد العالمي .

ويمكن القول أخيراً أن قضية الجزر شكلت مادة غنية للتشريع وموضوع دراسات قانونية واسعة. واستنتاجاً اجمعت معظم هذه الدراسات على شرعية حقوق الإمارات في جزرها المحتلة والسيادة عليها .

٢٢- صبرى فارس الهيتى : الخليج العربى ، دراسة الجغرافية السياسية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ ، ص ٤١٧ .

الفصل الثاني

الأسانيد القانونية

الفصل الثاني

الأسانيد القانونية

بينما كانت المفاوضات تجرى على قدم وساق بين الإمارات العربية وإيران وبريطانيا لحل قضية الجزر سلمياً قبل احتلالها، كان بعض القانونيين البريطانيين يعدون الدراسات حول هذا الموضوع ، ويخلصون إلى أن الجزر الثلاث هي عربية وتعود ملكيتها إلى الإمارات العربية. وفيمايلي نورد التقرير المفصل الذي تقدم به المستشار القانوني كوارد تشانس في ٢٣ يوليو ١٩٧١ ، إلى نورث كات إيلي مستشار حاكم الشارقة، حول ملكية الشارقة لجزيرة أبو موسى وذكر فيه أنه بعد اجراء ابحاث ودراسات ومراجعة للسجلات البريطانية توصل إلى نتائج من المفيد نشرها بحذافيرها :

* «إن جزيرة أبو موسي، وبصورة مؤكدة، كانت منذ أقدم تاريخ سجل ملكاً لحكام الشارقة، ثم إن حكام الشارقة كانوا في كل الأوقات مستقلين عن إيران وأن أبو موسى هي الآن جزء من أراضي إمارة الشارقة وواقعة تحت سيادتها وأن الملكية تستند إلي ملكية عائلة القواسم الحاكمة. هذه الملكية المستمرة وغير المنقطعة لأمد طويل للجزيرة والتي أكدها واعترف بها القانون الدولي كعنصر أساسي لإرساء السيادة .

* إن سجلات دار المقيم البريطاني في بوشير والتي تبدأ من نهاية القرن الثامن عشر وتمتد حتى سنة ١٩٣٥ ، تشير بوضوح إلى أن الحق المقصور على أبو موسي قد أكد واستعمل بالنيابة عن القواسم في الشارقة. وبعد اقتناع المسؤولين البريطانيين في الخليج بعدالة هذا الحق وتنفيذاً لمسؤولياتهم المذكورة في المعاهدة فقد دافع هؤلاء المسؤولون عن حق ملكية الشارقة للجزيرة

لمدة مائة سنة على الأقل ، إن علم الشارقة كان مرفوعاً فوق الجزيرة منذ سنة ١٩٠٣ ، وكان يتولى العناية به ممثل عن الشارقة، ما عدا سنة ١٩٠٤م ، عندما غير علم الشارقة بالعلم الإيراني لمدة شهرين من قبل موظف بلجيكي كان في خدمة الجمارك الإيرانية، ولكن لم تعرف الجمارك الملكية الإيرانية بهذا الأمر. وقد أزيل العلم الإيراني من الجزيرتين بناء على أوامر أتت من طهران .

* ومنذ سنة ١٨٩٨ وحكام الشارقة يمنحون الإمتيازات المعدنية في الجزيرة وحولها لأطراف ثلاثة ولم يكشف البحث عن أي اعتراض من إيران علي أن عمل بتلك الإمتيازات إلا في سنة ١٩٧٠ عندما اعترضت إيران على العمل في امتياز غاز البترول .

وتوجد أيضا دلائل وبراهين تشير بأن غواصي اللؤلؤ (وغيرهم مثلاً لرعي الحيوانات) كانوا يستعملون أبو موسى ويدفعون لقاء هذا الاستعمال رسوماً سنوية لحكام الشارقة منذ ١٨٦٣ .

* أن أول تحديد لمطالبة إيران بأبو موسى كان في حادث سنة ١٩٠٤ المذكور أعلاه ، هذا بالرغم من أن الجنرال الإيراني الذي قاد احتلال لنجا (وهي مدينة تقع على الساحل الإيراني حكمها القواسم سنة ١٨٨٧) الواقعة في الجزء الشمالي من الخليج، قد كتب في تقريره سنة ١٨٨٨ ان لنجا كانت مرتبطة بجزر - منها جزيرة أبو موسى .

ومنذ ذلك الوقت بدأت الحكومة البريطانية تستلم المذكرات للادعاءات الإيرانية التي تطالب بجزر صرى وطنب ولكنها لم تجد في السجلات أي مذكرة تسلمتها الحكومة بخصوص الادعاءات الإيرانية بأبو موسى .

* أنه من المعتقد بأن الادعاء الإيراني بأبو موسي يستند إلى أن حاكم لنجا وليس حاكم الشارقة كان في السابق له السلطة القانونية على أبو موسى. وفي المدة الواقعة بين سنة ١٨٧٨ سنة ١٨٨٧ كان حكام لنجا واقعين تحت السيادة

الإيرانية وبعد طرد حاكم لنجا القاسمي في سنة ١٨٨٧ اكتسبت إيران السيادة على أبو موسى .

ان المستند الرئيسي لهذا الادعاء مبني على الخطأ التام. كانت أبو موسى (وليس كما حصل في حالة طنب) كانت وفي اثناء وبعد هذه المدة التي دامت تسع سنوات واقعة دون أي شك تحت سلطة وسيادة حاكم الشارقة وليس حاكم لنجا .

وإنه من الخطأ الافتراض أو الاتجاه بأن حالتي جزيرة طنب (التي تشير بأنها تتبع ادارة مشتركة مؤلفة من رأس الخيمة ولنجا) وحالة جزيرة صرى التي احتلتها القوات الإيرانية سنة ١٨٨٧ كانت كحالة جزيرة أبو موسى التي كانت دائما واقعة كل الوقت تحت سلطة حاكم الشارقة وسيادته المقصورة .

* لقد قيل أن المطالب الإيرانية في أبو موسى تستند أيضاً إلى خارطة قدمتها الحكومة البريطانية هدية إلى الشاه وقد رسمت ألوان جزيرةأبو موسي بنفس الألوان التي رسمت بها إيران. وبالرغم من ان هذه الخارطة لم يرها احد حتى الآن فان هذه الطريقة لرسم الألوان ليست بالغريبة ولا تدعو إلى الدهشة ، لأنه يوجد كثير من الخرائط الرسمية وغير الرسمية التي رسمت في ذلك الزمن وكانت خالية من أية إشارة ترمي إلى تابعية الجزر أكانت عربية أو إيرانية وأن أكثرية المخطوطات والخرائط الأخرى لم تشر بوضوح ان كان باللون أو بالإيحاء بأن أبو موسى تابعة لإيران، ولكن المخاطر المتعاقبة بعد ضبط تلوين الخرائط من قبل أياد أخرى بعد رسمها وحفرها هي مخاطر متوقعة وجلية في تلك الأيام ، وخاصة انه يوجد كثير من الجزر الصغيرة تملكها عدة جهات .

وبغض النظر عن هذا ، فانه كان للرسامين نزعة تظهر جزر الخليج الشرقية بأنها متعلقة بالساحل الشمالي، وكان سبب هذه النزعة مستمداً من الواقع أن الجزر كانت قد خططت في اول الأمر من الساحل الشمالي وليس من ساحل القراصنة .

* ونجد الآن عندنا عنصراً جديداً وبواسطة البحث قد اكتشفنا في سجلات وزارة الهند السابقة ، مراسلات رسمية كتبت في أواخر القرن التاسع عشر والتي تدعم و تقوي براهين الشارقة بشكل كبير في ملكيتها لأبو موسى .

وفي رأينا وبوجود هذه الأسانيد أن قضية الشارقة ستكون قوية جداً اذا وضعت للتحكيم وأن الحقائق التي كشفت تشير بكل وضوح إلى قدم واستمرار ممارسة الشارقة لحقها المقتصر في أبو موسى، والتي كانت إيران قد قدمت حيالها احتجاجات غير حاسمة من دون اظهار اي دعم لها. ولهذا فمن واجب المرء أن يستنتج ان الادعاءات الإيرانية ليست قوية بأي حال من الأحوال كما يظن الإيرانيون .

* وبغض النظر عن موضوع الملكية ،فإن التهديد باحتلال الجزيرة بالقوة العسكرية من قبل إيران هو نقض واضح لتعهدها للفقرة (٢٤) لميثاق الأمم المتحدة الذي خطرالمحاولات لتغيير حالة اقليمية بواسطة التهديد والقوة .

التوقيع : كوارد تشانس

٢٣ تموز (يوليو) ١٩٧١

NFB , 1589 / JPC

الترجمة الرسمية [١]

- من هذا التقرير ، نستنتج مع تشانس :

١ - ان استمرار تبعية جزيرة أبو موسي لحكم القواسم لمدة تنوف عن ١٥٠ سنة دون مطالبة إيرانية رسمية بها يسقط حق إيران في شرعية امتلاكها للجزيرة وسيادتها عليها .

٢ - لا تعتبر الخريطة وثيقة رسمية تثبت الملكية ، خصوصاً أنه لم يرها كما جاء في التقرير اعلاه .

١ - رياض نجيب الريس : صراع الواحات والنفط ، مؤسسة النهار للخدمات الصحفية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ ، ص ص ٣٧٣ - ٣٧٦ .

٣ - أن الوثائق والمراسلات الموجودة في السجلات البريطانية تؤكد جميعها ملكية القواسم لأبو موسي .

٤ - إن التهديد باحتلال الجزيرة لا يمنح إيران أية صورة شرعية للملكية ، بل بالعكس يضعف حجتها القانونية في ذلك .

الحجج الإيرانية ومدى شرعيتها :

تستند إيران في مطالبتها بالجزر العربية إلى الاعتبارات التالية :

١ - إدعاؤها السيطرة على الجزر قبل الوجود البريطاني في الخليج .

٢ - تبريرها ملكية الجزر استناداً إلى الخرائط البريطانية للمنطقة .

٣ - اعتبارها أن أمن الخليج يستلزم ضرورة الحاق الجزر بها .

٤ - قرب هذه الجزر من شواطئها مما يعطيها مسوغاً للسيطرة عليها .

تفنيد هذه الحجج :

بالنسبة للحجة الأولى فإن جميع الدلائل والقرائن تشير إلى تبعية الجزر للإمارات العربية ، فلا دليل قانوني وتاريخي يثبت حتى الآن تبعية الجزر لإيران. واذا كانت المزاعم الإيرانية صحيحة ، فلماذا وكيف تخلت عن الجزر ؟ فإذا كان ذلك بموجب اتفاقية أبرمت مع بريطانيا ، لماذا لم تبرز إيران هذه الإتفاقية كوثيقة ثبوتية مقابل هذا السيل من الوثائق الذي يؤكد ملكية القواسم للجزر ؟ ولماذا ، في هذه الحال ، لم تمارس بريطانيا سلطتها بنفسها على هذه الجزر وصولاً إلى عام ١٩٧١ ؟

وإذا كانت المزاعم الإيرانية صحيحة أيضاً ، لماذا سعت إيران إلى التفاوض مع شيخ الشارقة بشأن جزيرة أبو موسى وليس مع بريطانيا ؟ ولماذا من ناحية أخرى طلبت استئجار طنب اذا كانت هذه ملكا لها ؟ والجدير بالذكر هنا أن شيخ

رأس الخيمة ارتكب آنذاك غلطة تاريخية فادحة فلو قبل تأجير الجزيرة لأثبت بما لا يقبل الشك أنه المالك لها .

أخيراً ، لو ثبت وجود اتفاقية بين إيران وبريطانيا حول التخلي عن الجزر، وبما أنه من الثابت تاريخياً أن الجزر ملك للإمارات، فهذا يعني أن بريطانيا تصرفت بأملاك الغير ، وعليه، فالاتفاقية باطلة قانونيا حيث لا يحق لأي فريق التصرف باملاك الغير دون اذن منه فهلا أثبتت لنا إيران وجود هذا الإذن ؟

أما الحجة الثانية فتستند إلى الخرائط التي أصدرتها بريطانيا عن منطقة الخليج وقدمتها لإيران وفيها ظهرت الجزر بنفس لون الأراضي الإيرانية مما أعطى إيران مبرراً آخر للمطالبة بالجزر .

ان الخرائط التي تستند إليها إيران هي نوع من الخرائط الخاصة التي تستخدم للملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود بين الدول. كذلك فإن الخرائط الدولية كانت تشير إلى عروبة الجزر إلى غاية ١٨٧٠ ، بل أن الخرائط الصادرة بعد ذلك التاريخ وهي كثيرة أشارت بوضوح في العديد منها إلى تبعية الجزر للإمارات ، ولقد ظهرت خرائط قريبة العهد ومنها إيرانية الإصدار اوضحت أن أبو موسى وجزيرتي طنب تحت السيادة الإماراتية وابرز مثال على ذلك خارطة اصدرتها عام ١٩٥٥ شركة خرائط إيرانية مختصة أوضحت فيها الجزر الثلاث ليست جزءاً من إيران بل عربية [٢].

من ناحية أخرى فإن القضاء الدولي يتحفظ كثيراً في قبول الخرائط الجغرافية كدليل يمكن الركون إليه في تحديد الحدود التي ينشب حولها أي نزاع . ان قضية النزاع الذي ثار بين الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بشأن جزيرة بالماس خير دليل على ذلك ، فقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من ألف خارطة مؤرخة بين ١٥٩٩ - ١٨٩٨ ، ثلاث منها فقط تؤيد وجهة نظر هولندا.

---

٢ - محمد عبد الله الركن ، مجلة التعاون ، العدد ٢٨ ، مرجع سابق ، ص ٢١

وبالرغم من ذلك قرر ماكس هوبر في سنة ١٩٢٨ أنه في الحالة التي يقوم فيها اختلاف بين الأدلة القانونية والخرائط الجغرافية لا يؤخذ بهذه الخرائط مهما بلغ عددها .

كذلك ، لم تبرز إيران الخرائط البريطانية التي زعمت وجودها بصورة علنية. كما أنها لا تعتبر رسمية لأنها لم توثق من قبل شخص يمثل بريطانيا في العلاقات الدولية البريطانية كما يشترط القانون البريطاني [٣].

واذا افترضنا وجود هذه الخرائط ، فانها جاءت نتيجة للخطين المانعين اللذين رسمتهما بريطانيا عامي ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ للحد من حرية الملاحة العربية في الخليج، مما ترتب عليه وقوع الجزر العربية الثلاث خارج المنطقة المسموح بها للسفن العربية ارتيادها مما ابعدها عن سلطة الحكومة القاسمية في الساحل العماني في وقت كانت الأطماع الفارسية في الساحل الشرقي وجزره على أشدها[٤].

ومن الملاحظ ان هذه الخرائط البريطانية لم تكن خرائط ملحقة بمعاهدة لتحديد وتخطيط الحدود بين إيران وحكام ساحل عمان، وبين إيران والسلطات البريطانية الحامية. فهي لا تعدو أن تكون مجرد تحديد بحري قامت به دوائر رسمية بريطانية بغية تحقيق هدف سعت إليه بريطانيا وهو تحطيم القوة البحرية العربية في الخليج وتأمين سلامة الملاحة لسفنها العابرة لمياه الخليج من هجمات المجاهدين العرب، وبالتالي فان هذه الخرائط فاقدة لكل قيمة قانونية أو قوة الزامية. ومن المتفق عليه ان هذه الخرائط لا تلزم الدولة التي أصدرتها (بريطانيا) فمن باب أولى لا تلزم الدول الأخرى التي تعنيها المعلومات الواردة فيها (حكام ساحل عمان سابقاً ودولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) [٥].

٣ – طاهر عبد الله مرسي : الاحتلال العسكري الإيراني ، مرجع سابق ، ص ٧

٤ – عبد الوهاب عبدو ل : الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومد ى مشروعية التغيرات الإقليمية الناجمة عن استخدام القوة ، سلسلة كتاب الابحاث ، (٩) ، مركز الدراسات والوثائق ، الديوان الأميري ، رأس الخيمة .

٥ – المرجع السابق ، ص ١٣١

ثمة ملاحظة أخيرة وهي أن الخرائط البريطانية المذكورة لا يمكن الاعتماد عليها في اثبات الملكية الإيرانية لعدة أسباب أبرزها ان هذه الخرائط وان فسرت في أحسن الأحوال على انها اعتراف ضمني بملكية إيران للجزر إلا أنه اعتراف من دولة اجنبية ليس لهاحق أو سيادة على الجزر الثلاث .

بل إن بريطانيا ذاتها كما أوضح العرض التاريخي اقرت تكراراً وبصورة واضحة لا ضمنية وبرسائل مكتوبة سيادة الشارقة ورأس الخيمة على الجزر الثلاث ومن ثم لا يمكن دفع الاعتراف الصريح باعتراف ضمني مشكوك في صحته وقوته القانونية (٦).

وتبعاً لهذه الحيثيات القانونية يمكن اعتبار الخرائط التي استندت اليها إيران كصك ملكية باطلة قانونياً .

أما حجة إيران الثالثة فتستند الي الدور الذي وهبتها اياه الولايات المتحدة الأمريكية ، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وتراجع قوة الإنكليز في منطقة الخليج وبروز الإتحاد السوفيتي كمنافس رئيسي للمصالح الأمريكية في المنطقة. انه دور رجل أمن الخليج الذي اختص به شاه إيران والذي راحت الولايات المتحدة تزوده بكافة أنواع الأسلحة المتطورة لدرجة أصبحت معها إيران القوة العسكرية الخامسة في العالم. ولم يتردد شاهه إيران في التهديد بجيشه والتباهي به. ففي معرض حديثه عن الجزر العربية الثلاث أشار إلى أنها إيرانية وأن بريطانيا احتلتها يوم كانت إيران مغلوبة على أمرها، ولكن الآن تغيرت الأمور فلديه أسطول من السفن الحربية وطائرات الفانتوم وألوية المظليين ويمكنه بجيشه أن يتحدى بريطانيا وان يحتل الجزر بالقوة العسكرية (٧).

---

٦ – مركز الدراسات والوثائق في رأس الخيمة : ندوة جزر السلام . ١٩٩٤/١١/٣١ ، ١٩٩٤/١٢/١ ، د. محمد عبد الله ، الركن في البعد القانوني للخلاف بين دولة أ.ع.م رإيران حول الجزر الثلاث ، ص ٦ .

٧ – جابر ابراهيم الراوي : الجزر العربية الثلاث وموقف القانو ن الدولي من احتلالها بالقوة ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، السلسلة الإعلامية (١٤٢) ص ٩ .

هذا الدور الذي انيط بشاه إيران كان هدفه حماية المصالح الغربية - خاصة الأمريكية - في الخليج. هذا ما أكدته التصريحات الأمريكية آنذاك ومن بينها ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي « نويس » إذ قال : « أن سياستنا بتزويد إيران بالأسلحة ليست نتيجة سلسلة ارتجالات، بل هي نتيجة مباشرة لقرار عام ١٩٦٩ م ومذكرة قرار مجلس الأمن القومي رقم ٥٢ بتشجيع إيران على تولى مسؤولية اولية في السلام والاستقرار في الخليج. والحقيقة انه ما إن اختارت واشنطن ان تحول إيران الي قوة شرطة وكيلة حتى لم يعد امامها خيار سوى تنفيذ طلبات الشاه للأسلحة التي أحس بأنه يحتاجها للقيام بهذه المهمة [٨].

إذاً نصب الشاه محمد رضا بهلوي نفسه حامياً لأمن الخليج، إنه حر بطبيعة الحال أن يفعل ما يشاء إنما دون أن يكون في ذلك أي جانب قانوني إلا في حال حصول اتفاق بينه وبين الدول الأخرى المعنية بالأمر. وهذا ما لم يحصل آنذاك بينه وبين دول الخليج العربية .

ان الجزر الثلاث تقع تحت السيادة الفعلية والقانونية لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة، وليس لإيران اي مبرر قانوني للسيادة عليهما. وبالنسبة لجزيرتي طنب قد يعتقد البعض ان الاحتلال الإيراني لهما تم بموجب اتفاقية بين رأس الخيمة وإيران ... ولو سلمنا فرضاً بوجود هذه الإتفاقية لما أصر حاكم رأس الخيمة على رفض كل المقترحات والإغراءات المقدمة إليه لحيازة الجزر .وفي اتفاقية ١٨٨٢ ، هناك عدم البيع أو الرهن. ولو افترضنا من ناحية أخرى أن ثمة اتفاقاً بين بريطانيا وإيران حول هذا الموضوع لكانت الإتفاقية باطلة قانونياً وذلك لسببين :

١ - في اتفاقية الحماية المعقودة بين الإمارات وبريطانيا تعهدت هذه الأخيرة رسمياً بحماية الإمارات ضد أي خطر أو عبث بحقوقها أو حريتها .

---

٨ - محمد حسن العيدروس : العلاقات العربية - الإيرانية ، مرجع سابق ، ص ٥١

واستناداً لذلك ليس من حق بريطانيا بوصفها دولة حامية أن تبيع أوتتنازل عن أي جزء من الجزيرتين دون موافقة إمارة رأس الخيمة .

٢ - إنها إن فعلت ذلك تكون خرقت القانون الدولي [٩].

تبقى مسألة قانونية واحدة وهي أن يبيع أمير رأس الخيمة الجزيرتين لبريطانيا التي باعتهما بدورها إلى إيران، وهذا غير معقول لأن الملكية عامة. من ناحية أخرى تم الاتفاق بين حاكم الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى ، وهذا الاتفاق رغم مظهره القانوني ، إلا أنه يعد باطلاً أيضاً لآسباب سنأتي على ذكرها لاحقاً .

إن تحجج إيران بحماية أمن الخليج لا يبرر سيطرتها على الجزر، فالحماية أمر يهم جميع دول المنطقة لا إيران وحدها ، ولذا فان الإطار القانوني السليم لحل هذا الاشكال هو اتباع الطرق الدبلوماسية عن طريق الحواروالتفاوض من اجل البحث عن الاسس والوسائل التي تضمن توطيد الأمن والاستقرار في الخليج.

أما ادعاء حماية طرق المواصلات البحرية في الخليج، فهو ادعاء من جانب إيران لا يبرر احتلال اراضي الغير بالقوة خاصة أن هذا الإشكال يجد حله في اطار القانون الدولي وقواعده. ووفقاً لقواعد القانون الدولي فإن المناطق البحرية الخاضعة لتحديد دولي تخضع الملاحة فيها لقواعد القانون الدولي البحري وللأعراف الدولية المنظمة للملاحة الدولية، ومسؤولية الحفاظ على أمن هذه الطرق البحرية مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدول المطلة على هذه الممرات جميعها ، أما الطرق الملاحية الأخرى والتي لا تخضع لأى تحديد دولي فإن كل دولة تقع هذه الطرق في نطاق إقليمها الوطني مسؤولة عن حماية هذه الطرق وضمان الأمن والسلامة فيها دون حاجة لأن تقوم إحداها باحتلال أراضي الغير تحت زعم حماية طرق المواصلات [١٠].

---

٩ - طاهر عبد موسى : موقفنا القومي ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

١٠ - عبد الوهاب عبدول : الجزر العربية الثلاث ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

أخيراً وبعد ثبوت بطلان الحجج الإيرانية بالوثائق التاريخية والأسانيد القانونية لم يعد لمسألة المسافة أية أهمية تذكر. هذا اضافة إلى بطلان هذه الحجة الرابعة بحد ذاتها ، وذلك :

١ – لأن جزيرة أبو موسى هي اقرب الي الساحل العربي (٧٥ كم) منها الي الساحل الفارسي (٩٠ كم) .

٢ – أن قرب جزيرتي طنب من الساحل الإيراني لا يعني ملكيتها لهما وذلك للأسباب التالية :

أ – اثبتت كل الوثائق التاريخية والحيثيات القانونية عروبة الجزر .

ب – أن قرب المسافة وحده لا يمنح إيران سنداً قانونياً يخولها امتلاك الجزر أن « الاسكا » هي ولاية امريكية رغم وجودها على حدود كندا الشمالية وبعدها آلاف الكيلومترات عن الولايات المتحدة .

٣ – لو سلمنا جدلاً بقرب الجزر الثلاث من الساحل الإيراني، فهذا لا يعني ملكية إيران لها لأنها تقع خارج حدود مياهها الإقليمية فقد نص القانون الدولي علي تحديد المياه الإقليمية لدول الخليج بـ ١٢ ميلاً بحرياً، وتالياً فإن الجزر التي تقع ضمن هذه المسافة هي من حق الدولة صاحبة المياه الإقليمية وما يتجاوز ذلك هو مياه دولية ولا يجوز لأي دولة فرض سيادتها عليه.ا ولما كانت الجزر العربية الثلاث خارج حدود المياه الإقليمية الإيرانية فان استمرار السيادة العربية عليها تاريخياً وديموغرافياً وحضارياً وسياسياً يمنحها حق ملكيتها دون أدنى شك .

وإزاء ضعف حجتها هذه، وبغية الخروج من هذا المأزق ومع اعترافها بقرب نفاذ مخزونها النفطي وكي تثبت بالتالي حقها بملكية الجزر ، عمدت إيران عام ١٩٩٣ إلى توسيع إقليمها البحري ١٢ ميلاً إضافية مما شكل تهديداً للآبار والمنشآت النفطية التابعة لدولة الإمارات في الخليج العربي .

وكردة فعل على هذا التصرف ، عمدت دولة الإمارات إلى اصدار القانون الاتحادي رقم (١٩) لسنة ١٩٩٣، القاضي بتعيين المناطق البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ووفقاً لمقتضيات قوانين البحار الدولية، وفيما يلى النص الكامل لهذا القانون الصادر في الجريدة الرسمية لدولة الإمارات في اكتوبر ١٩٩٣ ، العدد ١٥٧ :

النص الكامل للقانون الإتحادي رقم (١٩) لسنة ١٩٩٣

من الواضح أن دولة الإمارات اصدرت هذا القانون الاتحادي كي تحفظ حقها التاريخي والقانوني في السيادة على جزرها المحتلة دون الإخلال بنصوص القوانين الدولية المرعية الإجراء، وخصوصاً اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة الذي نظمته الأمم المتحدة عام ١٩٥٨ ، وذلك وفقاً لما يلي :

حدد القانون الإتحادي رقم (١٩) خط القاعدة العادي (المادة ١/٦) وفق ما جاء في المادة الثالثة لإتفاقية جنيف المذكورة أعلاه والتي تنص على انه فيما عدا الحالات المشترطة في مواد الإتفاقية، يكون خط القاعدة العادي لأجل قياس عرض البحر الإقليمي هو خط انحسار المياه وقت الجزر على طول الساحل كما هو مؤشر على الخرائط ذات المقياس الكبير المعترف بها رسميا من قبل الدولة الساحلية [١١].

كذلك نصت المادة السادسة نفسها على تطبيق نظام خطوط القاعدة المستقيمة وذلك وفقاً لأحكام المادة الرابعة / فقرة أولى من اتفاقية جنيف التي تنص على أنه في المواضع التي يكون فيها خط الشاطئ متعرجاً أو عميق التجاويف أو إذا كانت هناك على طول الشاطئ مجموعة من الجزر ذات القرب المباشر من الساحل فإنه يمكن استعمال اسلوب خطوط القاعدة المستقيمة التي

١١ - جنان جميل سكر : تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي بالتعاون مع جامعة بغداد ، العراق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، ص ٣١ .

تربط النقاط البارزة في رسم خط القاعدة الذي يبدأ منه قياس عرض البحر الإقليمي. كذلك بينت الفقرة الرابعة في المادة الرابعة نفسها أنه يمكن للدولة أن تأخذ بنظر الإعتبار الاهتمامات الاقتصادية الخاصة بمناطق معينة من الساحل . هذه الاهتمامات التي تثبت جديتها وأهميتها من خلال الاستعمال الطويل [١٢]. وهذا ما عملت بموجبه دولة الإمارات (المادة ٧) .

فمن الثابت تاريخياً أن منطقة الجزر الثلاث تشكل حيزاً اقتصادياً (مصائد سمك ومراع) لدولة الإمارات ، اضافة إلى امتلاك الدولة لمنشآت نفطية في جزيرة أبو موسى وللأكسيد الأحمر في طنب كما انها تمتلك جزءاً من الحيز البري لجزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١، وبالتالي فإن المياه الإقليمية المتصلة بهذا البر هي ملك لدولة الإمارات وعليه تصبح المياه الواقعة بين جزيرة أبو موسى والساحل الإماراتي ملك لدولة الإمارات وفق ما جاء في المادة الرابعة / الفقرة الرابعة من اتفاقية جنيف ووفق المادة (٧) من القانون الإتحادي رقم (١٩) ، وذلك تبعاً للحسابات التالية :

- البحر الإقليمي بدءاً من الساحل الإماراتي ١٢ ميلاً .
- البحر الإقليمي بدءاً من جزيرة أبو موسى ١٢ ميلاً .
- المنطقة الإقتصادية ١٢ ميلاً في كل الإتجاهات

وعليه يعتبر جزءاً من املاك الدولة الحيز الذي تعادل مسافته ١٢×٤ = ٤٨ ميلاً ، اي ما يعادل ٤٨ × ١٨٥٢ = ٨٩٠٩٦ متراً (اي ٨٩,٠٩٦كم) .

وبما أن أبو موسى تبعد ٧٥ كم عن ساحل الإمارات فإن المياه الإقليمية تبعاً لهذه الحسابات الواقعة بين هذا الساحل وأبو موسى هي ملك لدولة الإمارات .

كذلك جاءت المادة (٢/٦) من القانون الاتحادي المذكورمطابقة للفقرتين (٤ و ٥) من المادة السابعة لاتفاقية جنيف ١٩٥٨ واللتين تنصان على ما يلي :

١٢ - المرجع السابق ، ص ٣٥

- الفقرة الرابعة» إذا كانت المسافة بين علامتي الجزر المنحسر لنقطتي المدخل الطبيعي للخليج ما لا تتجاوز أربعة وعشرين ميلاً ، فإنه يرسم خط يغلق ما بين هاتين العلامتين . وتعتبر المياه الحبيسة بداخله مياهاً داخلية » .

- الفقرة الخامسة : « عندما تكون المسافة بين علامتي الجزر المنحسر لنقطتي المدخل الطبيعي لخليج ما أكثر من أربعة وعشرين ميلاً ، فإنه يرسم خط اساسي مستقيم طوله أربعة وعشرين ميلاً في داخل الخليج بالشكل الذي يسمح باحتواء أكبر مساحة ممكنة من المياه » .

وفيما يتعلق بموضوع الموانىء، جاءت المادة (٤/٦) من القانون الإتحادي مطابقة للمادة الثامنة من اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والتي تنص على أنه « لأغراض تعيين حدود البحر الإقليمي ، تعتبر جزءاً من الساحل ابعد منشآت الميناء الدائمة باتجاه البحر التي تشكل جزءاً أصلياً من نظام الميناء » .

واستناداً إلي هذه المادة يجرى رسم خط القاعدة من نهاية تلك الاشغال والمنشآت والاحواض الدائمة التي تعتبر جزءاً من الإقليم البري وإن كانت منشأة في البحر .

كذلك حدد القانون الاتحادي رقم (١٩) كيفية تحديد الحدود الخارجية للبحر الإقليمي لدولة الإمارات (المادتان ٢٣ ، ٢٤) وفق المادة الثانية عشرة (الفقرة الأولى) من اتفاقية جنيف المذكورة والتي تنص على أنه «عندما تتقابل أو تتجاور سواحل دولتين، فلا يحق لأي منهما عند عدم وجود اتفاق بينهما أن تمد بحرها الإقليمي في ما وراء خط الوسط الذي تكون كل نقطة فيه مساوية في البعد لأقرب النقاط لخط القاعدة الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي لكل من الدولتين» كما اشترطت الفقرة الثانية من هذه المادة تأشير الخط الفاصل بين

البحار الإقليمية لدولتين متقابلتين أومتجاورتين علي الخرائط ذات المقياس الكبير المعترف بها رسمياً من قبل الدولة الساحلية [١٣].

وبالنسبة للجرف القاري حددت المادة الأولى من اتفاقية جنيف هذا الجرف أنه:

أ - مناطق قاع البحر وباطنه القريبة من الساحل لكنها تقع خارج منطقة البحر الإقليمي إلى عمق ٢٠٠ متراً أو خلف هذه الحدود إلى حيث يسمح عمق المياه باستثمار الموارد الطبيعية للمناطق المذكورة .

ب - مناطق قاع البحر وباطنه من المناطق البحرية المشابهة القريبة من سواحل الجزر [١٤].

وبما أن مياه الخليج ضحلة عموماً، فإن عمق المئتي متر يمتد إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحرى من خطوط القاعدة وهذا ما عملت بموجبه المادة (١٧) من القانونن الإتحادي رقم (١٩) لعام ١٩٩٣ مع مراعاة أحكام المادتين (٢/٢٣ و ٢٤) .

وتبعاً لهذه الحيثيات القانونية، يصبح من حق دولة الإمارات ممارسة كافة انواع السيادة والاستثمار على وفي مياهها الإقليمية والمناطق المتاخمة لها، وتملك حق فرض العقوبات التي تراها على كل من يخل باحكام القانون الاتحادي رقم (١٩) الذي صيغت مواده وفق احكام القانون الدولي المرعية الإجراء حول المياه الإقليمية والمناطق المتاخمة .

واذا سلمنا فرضاً بأن إيران تتمتع بنفس الحيثيات القانونية، فإن منطقة الجزر الثلاث والمياه الإقليمية التابعة لها ستبقى خاضعة لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك تبعاً للأعراف الدولية وبموجب الدراسة التي اعدتها عام ١٩٦٢

---

١٣ - المرجع السابق ، ص ٧٨ .

١٤ - المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

سكرتارية الأمم المتحدة حول وجود سند المياه التاريخية، والتي تعتمد على امور ثلاثة حاسمة وهي :

أ - السلطة الممارسة على المنطقة من قبل الدولة التي تدعي بوجود المياه التاريخية .

ب - الاستمرارية في ممارسة السلطة.

جـ - عدم اعتراض الدول الأخرى [١٥].

وقد اثبتنا في مواضع سابقة بالوثائق التاريخية والاسانيد القانونية، حق دولة الإمارات في ملكية الجزر والمنطقة المتاخمة لها وممارسة سيادتها عليها ، دون اعتراض من قبل أية دولة خليجية وخلافها سوى من قبل إيران التي تبين أن اعتراضاتها كانت سياسية واستراتيجية، وبالتالي فلا يجوز الأخذ بها كسند قانوني .

بيد أن استمرارية ممارسة السلطة على الجزر من قبل دولة الإمارات توقفت منذ احتلال إيران لها عام ١٩٧١ باستثناء قسم من جزيرة أبو موسى ظل خاضعاً للسلطة الأماراتية بموجب مذكرة التفاهم. فهل يعني ذلك فقدان دولة الإمارات لحقها في الجزر ؟ بالطبع لا ، ذلك أن هذا الوضع الجديد جاء نتيجة الاحتلال العسكري الإيراني لجزيرتي طنب، وتوقيع مذكرة التفاهم بالإكراه بالنسبة لجزيرة أبو موسى. وهذا ما يشكل بطبيعة الحال خرقاً إيرانياً للقوانين والأعراف الدولية وميثاق الأمم المتحدة وذلك للأسباب التالية :

١ - بالنسبة لجزيرتي طنب: لقد تم إنزال القوات العسكرية الإيرانية في الجزيرتين واحتلالهما بالقوة دون موافقة إمارة رأس الخيمة بل رغماً عنها، شاهدنا على ذلك مقاومة الشرطة الموجودة في طنب الكبرى لهذا الاحتلال واستشهاد بعض عناصرها وأسر آخرين. وهذا الوضع غير معترف به قانونياً

١٥ - المرجع السابق ، ص ٦٤

ولا يمنح إيران السيادة الشرعية على الجزيرتين حيث أن مبدأ عدم الاعتماد على القوة في اكتساب ملكية الإقليم مبدأ قانوني دولي متعارف عليه منذ بدء التنظيمات الحديثة في العالم المعاصر. ووضع الاحتلال يرتب على الدولة المحتلة التزامات قانونية لابد من مراعاتها عند ادارتها للإقليم المحتل[١٦].

٢ - أما الوضع في أبو موسى فمختلف تماماً حيث تم وصول إيران إلى الجزيرة بموجب مذكرة التفاهم التي أبرمت بين إمارة الشارقة وإيران عام ، ١٩٧١

ومن المؤكد أن هذه الاتفاقية تمت تحت التهديد والضغط والإكراه .إنما وقبل الدخول في تفاصيل ظروف ابرام الاتفاقية، سنحاول التعرف إلى بعض وجهات النظر القانونية المتعلقة بهذا النوع من الإتفاقيات .

يرى « بودان » ان المعاهدات غير المتكافئة هي التي يملي الطرف الأعلى فيها الشروط على الطرف الأدنى .

وفي رأي « هوتغيل » أن المعاهدات غير المتكافئة هي تلك المفروضة من أحد الاطراف المتعاقدة على الآخر .

ويعتبر « ستون »أن المعاهدات غير المتكافئة مرتبطة بالمعاهدات المفروضة بالإكراه، أو لا تتم بناء على مبدأ المساواة أو لا تتلاءم مع الإرادة الحقيقية للدولة فإنها ستكون باطلة طبقاً للقانون الدولي [١٧].

من ناحية أخرى جاء في مقدمة ميثاق الآمم المتحدة « نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب وذلك بأن يمتنع اعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة (المادة ٢/٤)» .

---

١٦ - ابحاث ندوة جزر السلام ، د. محمد عبد الله الركن ، مرجع سابق ، ص ١٧

١٧ - مجلة اوراق ، أبو ظبي ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/١٥

ونصت المادة (٥١) من هذا الميثاق على أنه يحرم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي لذا ينبغي حل كافة المشاكل بالطرق السلمية .

اذاً يقر العرف الدولي أن أي اتفاق دولي يحصل عن طريق التهديد باستخدام القوة أو استعمالها بشكل يخالف قواعد القانون الدولي هو اتفاق باطل (المادة ٥٢ من قانون المعاهدات الصادر في فيينا عام ١٩٦٩) .

وما حدث بالنسبة لقضية الجزر وخصوصاً أبو موسى هو أنه قبيل انسحاب بريطانيا من الخليج وصلت التهديدات الإيرانية باستخدام القوة إلى ذروتها اذا لم يتم التوصل إلى تسوية بشأن جزيرة أبو موسى. ولم تتوان إيران عن ممارسة المناورات العسكرية وانزال قواتها حول الجزيرة مشكلة بذلك نوعا من الضغط السريك لحاكم الشارقة. إزاء كل ذلك عمدت بريطانيا إلى تجاهل ما يحدث ولدى انسحابها تركت بريطانيا فراغاً أمنيا في المنطقة لأن الإمارات كانت آنذاك عاجزة عن أية مقاومة. هنا ، اضطر حاكم الشارقة إلى إبرام الاتفاقية ، حفظاً لماء الوجه – اذا صح التعبير – خصوصاً أنه لم يلق آذاناً صاغية من الدولة العربية التي طلب معونتها آنذاك .

اذاً أبرمت الإتفاقية تحت مجموعة من الضغوطات ويعتبراً ذلك من الناحية القانونية اكراهاً مفسدا للرضا الذي يعد شرطاً أساسياً من شروط التعاقد .

فالرضا شرط لازم في قانونية التنازل والموافقة وشرعية الحيازة .

وهذا الإكراه اعترف به شيخ الشارقة خالد بن محمد القاسمي عندما قال : «قضيت نحو عامين في استخراج الوثائق الخاصة بعروبة الجزر وتبعيتها للشارقة . وكلفت طائفة من رجال القانون إعداد المستندات والحجج القانونية ، وقدمت هذه الوثائق الي الحكومة الإيرانية ولكن منطق القوة والتهديد لم يترك فرصة عند العقل والحجج والأسانيد الشرعية ....» وهناك عدة عوامل [illegible]

فيما بعد كتلة من الضغوط والملابسات الدقيقة : كانت بريطانيا تهدد بإنهاء مشكلة الجزر دون ان تحسم الموقف وإيران تهدد وتتوعد أن الجزر إيرانية وستأخذها بالقوة ، والظروف الإقتصادية القاسية وضعت الشارقة في مركز الضعف وعدم القدرة على الحركة وتواطؤ القوى الأخرى في تأييد إيران « رأيت بعد مشاورات مع بعض الأشقاء أن نبحث صيغة لتجميد المشكلة سياسياً ومعالجتها اقتصادياً وكان ما قيل عنه اتفاقية [١٨].

إذاً يعتبر الإكراه عيباً من عيوب الرضا الواجب توافره في العقود ... وهو ركن من أركان العقد الذي لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتأسس من دون الإرادة الحرة .

وقد عرف فقهاء القانون هذا العيب بالقول أنه « ضعف يتأثر به إرادة الشخص المتعاقد فيضطر على اثره إلى التعاقد » وبالرغم من أن المكره لا تعد إرادته لأنه خير بين ابرام العقد أو أن يقع به المكروه الذي يهدده مستقبلاً. وبالرغم من انه اختار أحد الضررين و أراد التوقيع ، إلا أن هذه الإرادة تعتبر إرادة فاسدة لأنها تفتقر إلى الحرية اللازمة لإبرام أي عقد [١٩].

أما بالنسبة لمذكرة التفاهم بحد ذاتها ، فمن المعروف أنها تمت بموافقة ومشاركة حكومة الشارقة وإيران وبريطانيا وشركة بيوتس أويل وفي تحليلنا لهذه المذكة ، يتبين لنا بطلان قانونيتها ، وذلك للأسباب التالية :

١ - سبب الإتفاقية ، المانعة لعام ١٨٩٢ ، والتي تنص على ما يلي :

ألزم نفسي وأوافق طوعاً بالأصالة عن نفسي ونيابة عن ورثتي وخلفائي باتباع الشروط التالية :

---

١٨ - جمال زكريا قاسم : دولة الإمارات العربية المتحدة ، امارات قديمة ودولة حديثة : دراسة مسحية شاملة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٧ ، ص ص ٦٨ - ٧١

١٩ - ابحاث ندوة جزر السلام : د. صالح بكر الطيار : الأسانيد القانونية والتاريخية لتبعية جزر الخليج إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص ٥

أ - لن أدخل بأي حال من الأحوال في اتفاقية أو تراسل مع أية حكومة فيماعدا الحكومة البريطانية ،

ب - لن أوافق على إقامة وكيل لأية حكومة أخرى في إمارتي بدون موافقة الحكومة البريطانية .

جـ - لن آتنازل مهما كانت الأحوال ولن أبيع ولن أراهن أو عدا ذلك لن أقبل احتلال أي جزء من إمارتي إلا للحكومة البريطانية .

وعليه فإن هذه الإتفاقية تمنع أمير الشارقة أو غيره من التصرف بأي جزء من أملاك أو أراضي الإمارة إلا بموافقة بريطانيا. وبما أن هذه الأخيرة كانت تدرك الأهمية القانونية للإتفاقية المانعة سارعت إلى الغاء كل الاتفاقيات السابقة المعقودة بينها وبين الإمارات العربية ، وذلك بغية اتاحة الفرصة امام إيران لاتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات تؤمن مصالحها .

٢ - إن وصف المذكرة بالترتيبات لا يوجب منحها صفة الإتفاقية القانونية إنها مجرد ترتيبات - بل « معالجة اقتصادية » مؤقتة على حد تعبير الشيخ خالد حاكم الشارقة ، وافق عليها طرفا النزاع دون أن تتضمن أي نص يحدد وضع الجزيرة والسيادة عليها بحيث تركت هذه المسألة للحل في وقت لاحق.

٣ - جاء في مقدمة المذكرة أن إيران والشارقة لن تتخليا عن المطالبة بأبو موسى ولن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى وهذه العبارة تتضمن مسألتين مهمتين :

الأولى :

هي قبول إيران بعدم تخلي الشارقة عن المطالبة بأبو موسى وهذا يعني ضمناً اعترافها بحقوق الشارقة في الجزيرة .

أما الثانية :

وهي قبول الشارقة بعدم تخلي إيران عن المطالبة بالجزيرة، فهو أمر مرتبط بظروف توقيع الاتفاقية وفي مقدمتها مبدأ الإكراه حيث اضطر حاكم الشارقة مرغماً على قبول هذا الشرط الإيراني مما لا يعني بالضرورة الاعتراف بحقوق إيران في الجزيرة فهذا الأمر باطل قانونياً لأنه قبول تم تحت وطأة الضغوط .

٤ - جاء في المادة الأولى من الإتفاقية سوف تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها في الخريطة المرفقة بهذه المذكرة.

والواقع أنه لو كانت لإيران أية حقوق في الجزيرة لاستبدلت عبارة « تحتل » بعبارة « تستعيد » مثلاً ، أو « تتمركز » وعبارة الاحتلال تحمل معنى الاستيلاء بالقوة ، كذلك جاء في المادة الثانية : تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من قبل القوات الإيرانية ، صلاحيات كاملة ...

ولو كان لإيران أية حقوق مشروعة في الجزيرة لرفضت اي اتفاق لتحديد مناطق النفوذ أو الصلاحيات مع إمارة صغيرة كالشارقة لا حول لها ولا قوة أمام دولة كانت تعد خامس دولة في العالم من ناحية القدرات العسكرية .

أما المادة الثالثة فنصت على أنه « تقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة ١٢ ميلاً بحرياً » . وهذا يعني أن المياه الإقليمية المواجهة للساحل العربي من الجزيرة هي ملك لإمارة الشارقة وما قامت به إيران من اجراءات تعسفية عام ١٩٩٢ في الجزيرة كان يهدف إلى السيطرة على هذه المياه وبالتالي السيطرة على الخليج العربي .

٥ - جاء في المادة الرابعة « تباشر شركة بيوتس غاز أند اويل كومباني استغلال الموارد البترولية لأبو موسى وقاع البحر وما تحت قاع البحر في مياهها الإقليمية بموجب الإتفاقية القائمة والتي يجب ان تحظى بقبول

إيران ..» وفي ذلك تأكيد ضمنى على ان صاحب الحق في منح امتياز الأعمال البترولية هو بلد آخر غير إيران أي الشارقة .ان إيران تعترف ضمنياً بذلك انما بغية استغلال الموارد النفطية للجزيرة ومحيطها، فرضت موافقتها على الاتفاقية بالقوة. وهو مبدأ مرفوض قانونياً .

٦ - أخيراً نصت المادة السادسة على أنه « يتعهد الشاه بتقديم مساعدة مالية سنوية للشارقة قدرها مليون ونصف المليون جنيه استرليني لمدة ٩ سنوات قابلة للتجديد .... » ولو كان فعلاً يملك أية حقوق في الجزيرة. لما اضطر وهو الطاغية الجبار إلى تحمل هذه الأعباء المالية لإرضاء شيخ الشارقة الذي قبل ذلك مرغماً فالحصول على اليسير لهو أفضل من فقدان كل شيء .

وهكذا يتبين لنا أن بنود الاتفاقية تؤكد ملكية الشارقة وليس إيران للجزيرة .

بيد أن منطق القوة هو المسيطر. فتفرض إيران نفسها شريكاً في البداية، ثم مالكاً مغتصباً فيما بعد .

إيران اليوم تسيطر على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، إنما من المؤكد ان هذه السيادة غير شرعية لأنها جاءت نتيجة الاحتلال واغتصاب حقوق الغير. فبعد إثبات الوقائع الثبوتية المؤكدة للسيادة العربية على الجزر من ناحية اصل السكان وسيادة الشارقة ورأس الخيمة على المرافق العامة فيها ، ومنح امتياز استخراج البترول واكسيد الحديد ورفع علمهما عليها، كل ذلك يثبت الحيازة الفعلية للإمارات على هذه الجزر ويمثل سنداً قانونياً لكسب السيادة القانونية لدولة الإمارات عليها، مما يدحض إدعاءات إيران بهذا الصدد ، خصوصاً أن الإدعاءات الإيرانية متقطعة ولا تستند إلى ثوابت منطقية وقانونية ، كذلك فان الموقف البريطاني عموماً يعزز ملكية الشارقة ورأس الخيمة لهذه الجزر .

وفي القانون الدولي أن مدة خمسين سنة في الحيازة الفعلية كافية لإثبات قانونية الحيازة، فكيف بالحرى اذا كانت مدة الحيازة تقارب ٢٠٠ سنة . وعليه فمن النافل القول بحق إيران في السيادة القانونية على الجزر حتى ولو احتلتها عقوداً وقروناً . ذلك أنه من الناحية القانونية تنحصر أساليب السيادة على أقليم ما في : الاستيلاء ، الإضافة، الفتح ، التقادم المكسب والتنازل .

١ - الاستيلاء : وهو وضع اليد بقصد السيادة من قبل دولة ما على إقليم غير مشمول بأية سيادة من قبل دولة أخرى ، وبالتالي ينبغي ان يكون الإقليم موضوع الاستيلاء مباحاً غير خاضع لأية سيادة وان تحوزه الدولة المطالبة به وأن تمارس عليه مظاهر السيادة .

وفي عودة إلى الوثائق التاريخية المتعلقة بالجزر الثلاث يتبين لنا أنها لم تكن ذات يوم مباحة ، بل كانت خاضعة دائما لسلطة القواسم باعتراف ، صريح أو ضمني من قبل إيران وبريطانيا . ومن ثم فإن استيلاء إيران وسط سيادتها عليها هو تعد على حقوق اصحابها الشرعيين .

٢ - الفتح : كانت هذه الطريقة شائعة في اكتساب ملكية إقليم ما قبل التنظيم الدولي الجديد، وعليه لابد للدولة الغازية من استعمال القوة للقضاء على الوجود القانوني لدولة ما أو ضم اجزاء منها اليها .

وفي ظل القانون الدولي المعاصر أصبحت هذه الطريقة غير مشروعة ولا يمكن الاستناد اليها في الإدعاء بالسيادة على أي اقليم ، فقد حرمت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ذلك صراحة حيث ذكرت « يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ، واتضح الرفض لمثل هذه الطريقة في العلاقات الدولية

بشكل عملي من خلال إصدار قرارات دولية تدين طريقة الفتح مثل قرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، والذي قرر عدم مشروعية اكتساب الإقليم عن طريق الحرب والغزو [٢٠] . وكذلك فالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن لمعالجة الاحتلال العراقي لدولة الكويت الشقيقة رسخت في الأذهان مثل هذا المبدأ .

وحيث ان اكتساب السيادة عن طريق الحرب والغزو والفتح والاحتلال هو امر باطل وفق القرارات الدولية ...

وبما أن إيران اكتسبت السيادة على جزيرتي طنب عن طريق الاحتلال العسكري ....

لذا ، فإن حيازتها لهاتين الجزيرتين غير شرعية وغير مبررة قانونياً وكل ما يستند إلى باطل فهو باطل .

٣ - التقادم المكسب : وهو وضع اليد أو ممارسة السيادة الفعلية علانية وبطريقة سلمية وعلى نحو مستمر لفترة من الزمن على اقليم يخضع لسيادة دولة أخرى دون معارضة أو احتجاج من تلك الدولة .

من البديهي بادىء ذي بدء أن مدة ٢٤ سنة (١٩٧١ - ١٩٩٥) لا تشكل فترة تقادمية تكسب إيران حق حيازة الجزر، من ناحية أخرى يقدم لنا القانون الدولي شروطاً لابد من توافرها للإدعاء باكتساب الملكية بهذا الأسلوب ، وتتلخص هذه الشروط في :

أ - كي تضع دولة ما يدها على اقليم ما ينبغي ان تكون صاحبة سيادة عليه ويمكن القول أن استئجار الإقليم أو إدارته مع الإعتراف بسيادة دولة أخرى عليه لا يمكن اعتباره سبباً مكسباً للإقليم بالتقادم مهما طالت مدة الإجارة أو الإدارة.إن إيران تدير جزيرة أبو موسى لكنها لم تحسم بعد موضوع

---

٢٠ - احمد سرحال : قانون العلاقات الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ١٤٨

السيادة عليها، خصوصاً وأنها تعترف بسيادة دولة الإمارات عليها وموافقتها على رغبة دولة الإمارات بعدم التخلي عن المطالبة بالجزيرة بموجب مذكرة التفاهم .

ب - سلمية الحيازة : حيث يشترط في ذلك موافقة ورضا الفريق الذي سوف يتخلي عن الإقليم وعدم مطالبته به. وإذا حصلت الحيازة بالقوة لا تثبت السيادة بالتقادم حيث ينتفي موضوع السلمية. تلك هو الحال بالنسبة للجزر الثلاث ، حيث تم احتلال جزيرتي طنب بالقوة والسيطرة على أبو موسى بطريق الإكراه .

جـ - أن تكون الحيازة علنية بطريقة مستمرة وغير متقطعة ولمدة طويلة من الزمن . وقد حدد الفقهاء القانونيون فترة الحيازة بين ٥٠ و ١٠٠ سنة ، وبالتالي فإذا توافر لإيران شرط استمرارية الحيازة فإنها تفتقد إلى شرط مدة الحيازة التي بلغت حتى الآن ٢٤ سنة فقط . أما الحيازة الطويلة الأمد فقد ثبتت تاريخياً لصالح دولة الإمارات وحدها .

د - أن تذعن الدولة الأخرى ولا تحتج على وضع الدولة الأولى يدها على الإقليم، فالاحتجاج الدبلوماسي ورفع الدعاوي تدحض حجة الإذعان والتقادم على اساسه. ومن الثابت أن دولة الإمارات طالبت بحقوقها القانونية في الجزر منذ اليوم الأول من الإحتلال الإيراني. وذلك عن طريق المقاومة المسلحة في جزيرة طنب الكبرى وسقوط قتلى وجرحى . هذا إضافة إلى أنها لم تتوقف عن المطالبة في أوروقة الأمم المتحدة والجامعة العربية ومختلف المنظمات الدولية وعلى صعيد العلاقات الدولية بين دول الإمارات العربية المتحدة وأشقائها وأصدقائها.

٤ - التنازل :وهوأن تتخلي دولة عن سيادة اقليم تابع لها إلى دولة أخرى بموجب اتفاق بينهما وكي يكون ذلك مكسباً للسيادة لابد من توافر الشروط التالية:

أ - أن تكون للدولة المتنازلة سيادة قانونية على الإقليم موضوع التنازل. ومن الثابت هنا أن إمارة رأس الخيمة لم تتنازل عن جزيرتي طنب كذلك لم يشر اي بند في مذكرة التفاهم إلى تنازل الشارقة عن سيادتها على أبو موسى ، من ناحية أخرى ، تدعي إيران ان بريطانيا تنازلت لها عن الجزر. هذا الإدعاء مرفوض وغير شرعي لأن بريطانيا لم تكن صاحبة السيادة على الجزر ومن لا يملك لا يمكنه أن يعطي .

ب - سلمية التنازل أي دون تهديد. ذلك أن التنازل تحت تأثير الضغط والقوة لا تترتب عليه إثار قانونية سليمة وبالتالي لا يجبر الدولة المتنازلة على الالتزام بهذا التنازل .

جـ - ان يكون التنازل عن السيادة وليس عن الإدارة وقد أعطت مذكرة التفاهم الحق لإيران بإدارة جزء من أبو موسى فقط دون السيادة عليه .

يتضح لنا مما سبق أن إيران لا تمتلك أي سند قانوني يمنحها حق حيازة الجزر أو السيادة عليها بل بالعكس فان جميع الأسانيد القانونية تؤكد حق الإمارات في السيادة والملكية، ومهما طال الزمن سيبقى هذا الحق قائماً اذا لم تطرأ ظروف جديدة تغيرفي الأوضاع القائمة . واستمرار هذه الأوضاع يعني استمرار النزاع بين الدولتين المتجاورتين . ومن هنا كان السعى الحثيث لايجاد حل جذري ونهائي لقضية الجزر الثلاث وهو سعي تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة دون إيران المتعنتة والتي تسيطر على الجزر انطلاقاً من منطق القوة والاحتلال .

اساليب تسوية النزاعات :

يتخذ القانون الدولي مواقف عدة إزاء النزاعات خصوصاً الحدودية القائمة بين الدول المتجاورة والمتقابلة. وأهم هذه المواقف هو حظر استخدام القوة المسلحة لفض النزاعات واللجوء إما إلي التسوية السياسية أو التسوية القضائية.

أ - التسوية السياسية : يقصد بالتسوية السياسية تلك الوسائل غير القضائية التي تستخدم في حل النزاعات والنزاعات الدولية، وهي بصفة عامة التفاوض والمساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق واللجوء إلى الأجهزة السياسية كالمنظمات الدولية وغيرها .

وتعود أهمية هذه الطرق السياسية إلى أنها تتسم بالبساطة وعدم التعقيد كما أنها تعتمد في كثير من الأحوال على حسن النوايا مما قد يسهل حسم النزاعات بواسطتها ، إلا أنها من جانب آخر قد لا تكون منتجة بصورة كافية من حيث بيان الأسس القانونية لتسوية نزاعات الحدود ، حيث لا تجرى العادة على بيان الأسباب القانونية النظرية لما تنتهي اليه في غالب الأحوال، كما أن القرارات التي تصدر في شأنها لا تلزم أطراف النزاع إلا إذا وقعوا عليها (٢١).

ب - التسوية القضائية : ويقصد بها أن تقوم هيئة محايدة من غير أطراف النزاع بالفصل فيه على أساس القانون القائم وبقرار ملزم من الناحية القانونية. وتنقسم وسائل التسوية القضائية إلى كل من القضاء الدولي، وهو ذو طبيعة دائمة ومثاله الأساسي الآن محكمة العدل الدولية وكذلك التحكيم الدولي، وهو ذو طبيعة مؤقتة حيث تشكل كل مرة محكمة تحكيم خصيصاً للنظر في نزاع معين ثم تنفض المحكمة بعد الفصل فيه (٢٢).

لكن التجارب المعاصرة بالنسبة للنزاعات الدولية أثبتت، أن التسوية السياسية قلما تؤتي ثمارها بسبب تعنت بعض فرقاء النزاع وفقدان حسن النوايا لذا يتم عادة اللجوء إلى التسوية القضائية التي تضع حداً فاصلاً ونهائياً لهذه النزاعات وفق مبادىء القانون الدولي . والجدير بالذكر أن الاعتماد الرئيسي في تحديد

٢١- ندوة جزر السلام ، مرجع سابق ، د. احمد محمد رفعت في « النزاع حول جزر الخليج العربي ومتطلبات الحل وفقاً لقواعد القانون الدولي » ، ص ١٨

٢٢ - المرجع السابق ، ص ١٨

هذه الأسس يقع على القواعد العرفية الدولية كأحد المصادر الأصلية للقانون الدولي من جهة ، وعلى الاتفاقات الخاصة التي تلتزم بها الأطراف المعنية من جهة ثانية، والمحاكم هي المؤهلة بحكم تكوينها للكشف عن تلك القواعد العرفية وبيان حدودها وشروط تطبيقها، وهي المؤهلة كذلك من بين طرق التسوية الأخرى لأعمال قواعد التفسير المناسبة لنصوص الاتفاقات الخاصة التي قد يتمسك به أطراف النزاع (٢٣).

يبقى السؤال .... كيف يمكن تطبيق اساليب التسوية في النزاع الإماراتي – الإيراني في قضية الجزر العربية الثلاث .

تطبيق اساليب تسوية النزاع في قضية الجزر الثلاث :

في الوقت الذي يتجاهل معه الصلف الإيراني وجود جيران له على الضفة المقابلة من الخليج العربي، تؤكد دولة الإمارات أن إيران هي امر واقع لا مفر منه ولها دورها في إستراتيجية الخليج الأمنية ، وان استمرار النزاع بينهما سيحمل الويل والثبور إلى المنطقة. وعليه فمنذ قيامها عمدت دولة الإمارات إلى طرق ابواب كافة السبل السلمية لإنهاء الإحتلال الإيراني للجزر العربية واستئصال اسباب النزاع من جذورها واستبدالها بعلاقات ودية مبنية عن حسن الجوار ووحدة الإنتماء الديني والجغرافي والتاريخي. ولطالما دعا المسؤولون الأماراتيون إيران إلى القبول بإجراء الحوار المباشر لاإهاء النزاع القائم دون ان تبدر من هذه الأخيرة أية مؤشرات ايجابية في هذا الشأن .. وفيما يلي نستعرض بعض الدعوات التي وجهها المسؤولون الإماراتيون إلي إيران لإجراء الحوار المباشر إضافة إلي ما ذكرناه سابقاً حول موقف الإمارات السلمي بهذا الخصوص :

في الخطاب الذي القاه سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمناسبة العيد الوطني الثاني والعشرين ، قال :

٢٣ – المرجع السابق ، ص ١٩ .

«... أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١ ، وإننا لانزال ننادي بضرورة اللجوء الي الحوار والإلتزام بالطرق السلمية من أجل انهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية وحسن الجوار والإحترام المتبادل بين الدول [٢٤].

من ناحية أخرى ، أكد مصدر مسؤول في أبو ظبي استعداد دولة الإمارات لإرسال وفد للاجتماع مع مسؤولين إيرانيين في طهران أو أي مكان في العالم أو استقبال وفد إيراني في أبو ظبي شرط تحديد جدول اعمال الاجتماع على أن يتضمن صراحة القضايا التي سيتم البحث فيها.

أعلن المصدر أن الإمارات تقبل كشرط للدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران قبول المسؤولين الإيرانيين إجراء حوار في شأن الجزر الثلاث من دون تسميتها إماراتية أو إيرانية وتابع المسؤول أن دولة الإمارات لن تقبل الوساطات أو التدخلات لحل القضية وأنه لابد من الحوار المباشر [٢٥].

هذا الموقف نفسه تبنته دولة الإمارات في كل المناسبات وفي معظم المحافل واللقاءات العربية والإقليمية والدولية لكن استمرار التعنت الإيراني كان دائما يقف حائلاً دون التوصل إلى أية نتائج إيجابية فكان أن لجأت دولة الإمارات إلى عرض قضية الجزر على الأمم المتحدة حيث حظيت بدعم معظم الدول الأعضاء في المنظمة ، إنما لم يتخذ أي قرار حاسم ونهائي بهذا الشأن - وقد تطرقنا إلى ذلك في موضع سابق من هذا البحث - عندئذ بدأت دولة الإمارات التلويح بنقل القضية إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الملاذ الأخير والقادر على الفصل القانوني في هذه القضية :

والجدير بالذكر أن دولة الإمارات اقدمت على الخطوة الأخيرة لسببين :

٢٤ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣

٢٥- جريدة الحياة ، طبعة الخليج ، تاريخ ١٩٩٤/١/٢٦

١ - حيازتها للأدلة الثبوتية ، التاريخية والقانونية التي تؤكد ملكيتها للجزر.

٢ - استنفاد كافة الوسائل والسبل الهادفة إلى حل القضية سلمياً .

مقابل ذلك رفضت إيران اللجوء إلى هذه المؤسسة العدلية الدولية، خشية خسارتها للقضية بسبب افتقارها إلى الأدلة المثبتة لملكيتها للجزر .

اللجوء إلى القضاء الدولي :

بعد أن تعذر التوصل إلى حل سلمي لمشكلة الجزر لم يعد امام دولة الإمـارات سوى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية التي تستطيع وحدها البت بهذه القضية . لكن إيران رفضت حتى هذه الوسيلة القانونية الدولية فهي لن تسلم الجزر .. ولو ببحر من الدماء على حد تعبير الرئيس الإيراني رفسنجاني . علماً بأن دولة الإمارات مستعدة لقبول حكم محكمة العدل الدولية مهما كان نوع هذا الحكم .

وفي حديث أدلى به لجريدة الحياة اللندنية حدد سمو الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات التسوية القضائية كوسيلة للحل ، فقال :

« عند سماع كلام إيران وتصريحاتها نجد فيه بعداً عن ما نفكر به نحن . فالإنسان الذي يستولى على حق من حقوق ويشهر ويدعي أن هذا ملك سابق له . كيف تتفاوض معه وتحصل على شيء منه ، أما الإنسان الذي يقول أنا عندي هذا الشيء وأنا عندي براهين على حقي فيه ... فعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم. فان كانت أقوى فلهم الحق وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا. ولو كانت تصريحات إيران بهذا الشكل نحن نقول نعم هذا جيد وصحيح، ولكن اذا كانت هناك براهين ولا نعرف اذا كانت هناك براهين عند إخواننا وجيراننا .ولكن لا يقرر صحة هذه البراهين إلا التحكيم ، إذا قدمنا براهيننا. وقدموا براهينهم للتحكيم فهو الذي يقرر الصحيح والباطل منها .. »[٢٦].

٢٦ - جريدة الخليج ، تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠

من ناحية أخرى استمرت دولة الإمارات في المطالبة بحقها في السيادة على الجزر مع اتباع جميع الوسائل السياسية والدبلوماسية لبلوغ هذا الهدف، وكانت دولة الإمارات استبقت الإعلان عن احتمال لجوئها إلى التحكيم الدولي في نزاعها مع إيران على الجزر الثلاث بحملة دبلوماسية الهدف منها اثارة المسألة على المستويين العربي والدولي وتأمين الدعم لموقفها وجس نبض إيران التي لاتزال تتجاهل الدعوات المتكررة للتفاوض مباشرة مع الإمارات .وفي ربيع ١٩٩٤ طرح القضية خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء بحث مسائل تتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث أثار وفد الإمارات في لقاءات جانبية موضوع الجزر المحتلة مع عدد من الوفود العربية والأجنبية في محاولة لاستطلاع آراء هذه الدول في حال قررت الإمارات رفع القضية إلى التحكيم الدولي (٢٧).

وحتى اليوم ، مازالت قضية الجزر تراوح مكانها ، رغم كل النداءات الداعية إلى حلها سلمياً . ومازالت إيران تخاتل وتماطل ، فتارة توافق على إجراء المباحثات مع دولة الإمارات في هذا الشأن ، وطوراً ترفض ذلك رفضاً قاطعاً، وهي لا تفعل ذلك عبثاً ، بل لغاية في نفس يعقوب . فوراء الأكمة ما وراءها!؟

٢٧ - سعود الخوند : الموسوعة ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

الخاتمة

الخاتمة

بعد أن ثبت التحالف الإيراني – الأمريكي – الإسرائيلي ، لم يعد سراً سبب التعنت الإيراني الرافض لحل قضية الجزر سلمياً . فهي واثقة من أن حلفاءها في مجلس الأمن سوف يستعملون حق الفيتو ضد أي قرار بإدانتها ، كما أنها تضرب بعرض الحائط كل التوصيات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة . وما ذاك طبعاً إلا بسبب ضعف هذه المنظمة الدولية فهي تعلم ضمناً أنها ليست معزولة، بل تستند إلى ظهيرقوى. وحالها كحال اسرائيل التي ترفض كل القرارات الدولية الداعية إلى إنسحابها من الأراضي العربية المحتلة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أدى تدمير القوة العسكرية العراقية وغياب الدور العراقي الرادع لإيران عن منطقة الخليج إلى إمعان إيران في عنجهيتها وفرعنتها.

ولا يستبعد ان يكون ذلك بتآمر إيراني – امريكي – اسرائيلي كي تلعب إيران مجدداً دور شرطي الخليج الذي كان يلعبه الشاه .

بيد أن كل ذلك لم يكن ليحصل لو اجتمعت الدول العربية على موقف موحد. أن حالة التفتت والتشتت والتفرد التي تعيشها الأمة العربية يجعلها فريسة سهلة لمن أراد. وقد انعكس هذا الوضع المأساوي على جامعة الدول العربية بحيث اصبحت غير قادرة على اتخاذ اي قرار أو موقف حاسم ومؤثر في مجال العلاقات الدولية .

وبالنسبة لقضية الجزر العربية الثلاث كانت مواقف مجمل الدول العربية متقاربة ومؤيدة لحق دولة الإمارات في جزرها المحتلة، لكنها في نفس الوقت تتعاطف مع الدولة الفارسية ، من منطلق الإنتماء إلى الأمة الاسلامية. وقد

جعلتهم عاطفتهم هذه غافلين عن حقيقة النوايا الإيرانية المبيتة فكأنهم لا يعرفون لعبة «القناع » .واذا كانت العاطفة تعبير عن حسن الطوية إلا أنها غير مجدية في المسائل السياسية لأن السياسة لا تعترف بالعاطفة . وها أن العرب ينحدرون من درك إلى آخر إلا أنهم والحق يقال مازالوا في طور الطفولة السياسية.

من ناحية أخرى، مضت خمس سنوات على ارساء قواعد النظام العالمي الجديد، ولم تبدر حتى الآن أية بادرة تدل على أنه آت بالجديد سوى المزيد من الهيمنة والسيطرة والابتزاز والانحياز . شاهدنا على ذلك أنه في الماضي القريب جداً ، وعندما ارتكبت إسرائيل مجزرة قانا الوحشية في جنوب لبنان هددت الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال حق الفيتو في حال قرر مجلس الأمن الدولي إدانة اسرائيل فإلى أين انتم سائرون أيها العرب ؟؟

إن إيران تماطل وتراوغ في قضية الجزر العربية المحتلة ، فمن المؤكدأنها تبيت أمراً ما ويخشى أنها تسعى من وراء ذلك إلى كسب قانوني يأتي لصالحها وهو المدة الزمنية ، أي انها ستستمر في المماطلة أى أن تتخطى مدة احتلالها للجزر خمسين سنة وعندها توافق على رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية .

وقد يخشى في هذه الحال من انسحاب الانحياز الدولي على محكمة العدل الدولية ، فتحكم بملكية إيران للجزر الثلاث على اساس شرعية المدة القانونية، دون الاخذ بالاعتبار كيفية الحيازة ولا مطالبة دولة الإمارات الدائمة في حقها الشرعي بالجزر. فالقانون مطاط وهو وليد الأمر الواقع أو ربما كان هذا ما تهدف إليه إيران وهي سوف تضيف إلـــى هذا السند القانوني المحتمل سنداً قانونياً آخر هـــو « فرسنة » الجزر بعد أن أفرغتها من سكانها العرب واستبدلتهم بإيرانيين وبعد أن عمدت إلى طمس معالم الهوية العربية فيها بما في ذلك تغيير اسماء التضاريس .

وعليه ففي حال إجراء أي استفتاء لسكان الجزر مستقبلاً حول الهوية والانتماء سيتضح أنهم إيرانيون وتثبت المحكمة الدولية ملكية إيران للجزر ...

مقابل ذلك مازالت دولة الإمارات تتريث وتحتكم إلى المنطق وترفض أي حل عسكري قد يغرق الخليج في حرب مدمرة ثالثة في حين أن إيران تتجاهل ذلك وتعرض امن المنطقة بل وأمن العالم لأخطار لا يعلم نتائجها إلا الله .

ولتعلم إيران أن دولة الإمارات بما لها من مكانة سياسية واقتصادية مميزة على المستوى العالمي قادرة على استنهاض همم دول العالم وطلب مساعدتها رسمياً وعسكرياً واللجوء إلى الحل العسكري فإيران ليست أقوى من العراق ودولة الإمارات ليست اضعف من الكويت لكن النفس الإماراتية العربية الأبية تربأ بنفسها ان تكون السبب في اهدار نقطة دم واحدة ... فهل تتروى إيران وتبادلها بالمثل ؟

إن الحل السلمي لقضية الجزر يبدو صعب المنال في ظل الظروف الحالية وقد يستمر هذا الوضع لفترة طويلة ، لذا فإن الدول العربية مدعوة إلى رسم استراتيجية سياسية موحدة تقوم على الأسس التالية :

- نبذ الاحقاد والخلافات الشخصية وتكثيف لقاءات المصارحة والمصالحة بما في ذلك العراق بهدف اتخاذ موقف عربي موحد يؤمن كرامة الأمة العربية وهيبتها الدولية .

- الانتقال من مرحلة العاطفة الطفولية إلى مرحلة الوعي السياسي ووضع الصداقات الدولية على المحك لتمييز الصديق الحق من الصديق المزيف .

- تحذير إيران أو غيرها بعدم التدخل بأي شكل كان في الشؤون العربية الداخلية وبالتوقف عن تصدير الإرهاب إليها ودعمه وتهديدها بغرض العزلة عليها اذا استمرت في غدرستها ونميها .

- تشكيل قو ة عسكرية عربية مشتركة مستعدة للتدخل السريع لمنع اي اعتداءات على الأمة العربية في اي مكان وزمان .

- التحرك السريع والفعال لإيقاف التدفق الديموغرافي المتزايد وخصوصاً الإيراني إلي الدول العربية لأن النوايا الإيرانية المبيتة من وراء ذلك أصبحت معروفة وهي التخريب والإرهاب خاصة في دول الخليج العربية .

وفيما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة في نزاعها مع إيران حول الجزر الثلاث فإننا نوصي باتخاذ الإجراءات التالية :

- المثابرة على المطالبة باسترجاع الجزر الثلاث والتمنع بكل حزم ودون أي قيد أو شرط عن الإعتراف بالتغير الإقليمي غير المشروع في هذه الجزيرة .

- تشكيل هيئة إماراتية عليا رفيعة المستوى مطعمة بعناصر خليجية أخرى بل وعربية إذا امكن لعرض قضية الجزر وتوضيح أبعادها وكشف النوايا الإيرانية.

- عدم التريث والمسارعة الي نقل القضية إلى المحكمة الدولية مع الوثائق والأسانيد القانونية قبل أن يلعب عامل المدة الزمنية دوره فتحفظ عندئذ دولة الإمارات العربية حقها القانوني مهما تأخر زمن إصدار الحكم القاطع بالقضية .

وفي حال تفعيل هذه الإجراءات لن يكون أمام إيران سوى مراجعة حساباتها وضرب اخماسها باسداسها، مما يجبرها على احترام المواثيق والمعاهدات المعقودة بينها وبين دولة الإمارات بل واحترام حقوق دول المنطقة جمعاء .

واستناداً إلى قاعدة « العين بالعين والسن بالسن والبادىء أظلم » واذا كان الاتحاد قوة فإن وحدة الأمة العربية إذا تمت ستشكل قوة رادعة وليس عنفاً،

للتطلعات الإيرانية التوسعية وللأطماع الغربية ،عندئذ سوف تسلم إيران بالأمر الواقع وتسعى هي إلى مهادنة الأمة العربية ، خشية بئس المصير وقد أعذر من أنذر .....

وما توفيقي إلا بالله ...

خالد بن محمد القاسمي

المراجع

المراجع

● **الكتب :**

- د. ابراهيم ، عبد العزيز عبد الغني : علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، دارة الملك عبد العزيز ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

- د. الاشعل ، عبد الله : قضية الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام ، ١٩٨٧ .

- د. الأعظمي ، وليد حمدي : النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى في الوثائق البريطانية ١٧٦٤ - ١٩٧١ . نشر د. وليد حمدى الأعظمي ، د. عبد اللطيف الخاجة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ .

- د. بحري ، لؤي : الأطماع الاجنبية في جزيرة أبو موسى العربية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧١ .

- بولوك ، جون : الخليج ، ترجمة دهام موسى العطاونة ، لندن ، ١٩٨٨ .

- التدمري ، أحمد جلال : الجزر العربية الثلاث ، دراسة وثائقية ، رأس الخيمة ، دولة أ.ع . م ، دون تاريخ النشر .

- التكريتي ، بررزان : الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي ، الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ .

- التكريتي ، سليم طه : المقاومة العربية في الخليج العربي ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٢.

- د. التميمي ، عبد المالك خلف : الكويت والخليج العربي المعاصر ، أبحاث تاريخية ، مؤسسة الشراع العربي ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .

- د. الخوند ، مسعود : الموسوعة التاريخية الجغرافية ، الجزء الثالث ، دار رواد النهضة ، لبنان ، ١٩٩٤ .

- د. الراوي ، جابر ابراهيم : الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، السلسلة الإعلامية (١٤٢) .

- رضا ، عادل : عمان والخليج ، قضايا ومشكلات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

- الرفاعي ، محمد علي : الجامعة العربية وقضايا التحرير ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ .

- د. رمضاني ، روح الله : مضيق هرمز ، ترجمة حسين موسى . الحقيقة برس . الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ .

- الريس ، رياض نجيب : صراع الواحات والنفط ، النهار للخدمات الصحفية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٣ .

- الزبيدي ، محمد حسيني : موقفنا القومي من قضية الجزر العربية الثلاث ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٠ .

- الزياني ، أمل ابراهيم : البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣ ، دار الترجمة والنشر لشؤون البترول ، بيروت ، ١٩٧٣ .

- د. سرحان، أحمد : قانون العلاقات الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٠ .

- د. سكر ، جنان جميل : تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي ، بالتعاون مع جامعة بغداد ، العراق ، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ .

- د. سمور ، زهدي عبد المجيد : تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، الجزء الثاني ، دار السلاسل ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

- د. شراب ، ناجي صادق : السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة . دار الكتاب الجامعي ، العين ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ .

- شكري ، محمد عزيز : مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي ، دمشق ، ١٩٧٢ .

- طويرش ، عبيد : الصراع حول مضيق هرمز ، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .

- د. العابد ، فؤاد سعيد : سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣ - ١٩١٤ ، الجزء الثاني ، دار السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٤ .

- د. عبد الله ، محمد مرسي : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

- عبدول ، عبد الوهاب : الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة ، سلسلة كتاب الأبحاث (٩) مركز الدراسات والوثائق ، رأس الخيمة .

- د. عبد المجيد ، احمد عصمت وآخرون : ندوة جزر الخليج العربي اسباب النزاع ومتطلبات الحل ، مركز الدراسات العربي – الأوروبي الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ .
- د. العزي ، خالد : الخليج في ماضيه وحاضره ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ١٩٧٢ .
- د. العلي ، صالح محمد الصالح : التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد محمد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥ – ١٩٤١ ، مركز دراسات الخليج بالبصرة ، ١٩٨٤ .
- د. العيدروس ، محمد حسن : دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال ، منشورات دار السلاسل ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ .
- د. العيدروس ، محمد حسن : التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دار السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٣ .
- د. العيدروس ، محمد حسن : العلاقات العربية – الإيرانية ١٩٤١ – ١٩٧١ ، دار السلاسل ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .
- د. الفيل ، محمد رشيد : الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، دار السلاسل ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ .
- د. قاسم ، جمال زكريا : دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عهد التوسع الأوروبي الأول ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- د. قاسم ، جمال زكريا : الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

- د. قاسم ، جمال زكريا : دولة الإمارات العربية المتحدة ،إمارات قديمة ودولة حديثة ، دراسة مسحية شاملة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٧ .

- اللوزي ، سليم : رصاصتان في الخليج ، منشورات الحوادث ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١

- مركز الدراسات والوثائق في رأس الخيمة : ابحاث ندوة جزر السلام من ١٩٩٤/١١/٣٠ إلى ١٩٩٤/١٢/١ ، دراسات وثائقية غير منشورة .

- مشكور سالم : نزاعات الحدود في الخليج العربي ، معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ .

- موسى ، طاهر عيد : الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبو موسى ، طنب الكبرى وطنب الصغرى ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٣ .

- د. النبراوي ، فتحية ومهنا ، محمد نصر : الخليج العربي ، دراسة في العلاقات الدولية والإقليمية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، دون تاريخ .

- د. النجار ، مصطفى عبد القادر : دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر ،، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، البصرة ، ١٩٨٧ .

- د. النجار ، مصطفى عبد القادر وآخرون : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، جامعة البصرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ .

- النجار ، محمود : الثورة في إيران واحتمالات الخطر في الخليج ، دار السمير للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٠ .

- نبيل ، مصطفى : مثلث الخطر : مضيق هرمز - باب المندب - جبل طارق ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

- د. نوفل ، سيد : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

- نيرومند ، بهمان : إيران الإمبريالية الجديدة في العمل ، ترجمة عدنان الغول ، دار الكاتب بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ .

- هاشم علي . رحلة عمر ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .

- الهيتي ، صبري فارس الخليج العربي ، دراسة الجغرافية السياسية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ .

- وزارة الثقافة والإعلام : التحالف الثلاثي : نقطة البدء وانفجار الفضيحة العراق ، ١٩٨٧ .

- Ernest Renan : Qu'est ce qu'une nation ? dans Discours et conferences . Calmann - Le'vy edit . p.p. 306 - 307.

- **الصحف والمجلات :**

- مجلة العربي ، العدد ١١٩ ، أكتوبر ١٩٦٨ .
- مجلة الوسط ، لندن ، العدد ٨٦ ، تاريخ ٢٠ - سبتمبر ١٩٩٣
- مجلة الوسط ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٦
- مجلة الوسط ، العدد ١٢٦ ، تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٧
- مجلة الوسط ، العدد ١٧٥ ، تاريخ ٥ - ١١ يونيو ١٩٩٥
- مجلة الشرطي ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٤/١/١
- مجلة درع الوطن ، أبو ظبي ، تاريخ ١٩٩٣/١/١
- مجلة درع الوطن ، تاريخ ، ١٩٩٣/١٢/١
- مجلة درع الوطن ، فبراير ١٩٩٤
- مجلة الطليعة ، مارس ١٩٧٢
- مجلة الصياد ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٩ ، العدد ٢٥٠١
- مجلة التعاون ، تاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢ ، إصدار الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي .
- مجلة البلاد ، بيروت ، العدد ٩٩ تاريخ ١٩٩٢/٩/٢٦
- مجلة اليمامة ، العدد ١٣٠٧ ، تاريخ ١٩٩٤/٦/١٥
- مجلة الوطن العربي ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٩

- مجلة الحوادث ، العدد ١٩٦٧ ، تاريخ ١٩٩٤/٧/١٥
- مجلة أوراق ، العدد ٨٤ ، تاريخ ١٩٩٣/١١/١١
- مجلة أوراق ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/١٥
- نشرة مكتب الإعلام ، أبو ظبي ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٢٥
- جريدة الثورة ، بغداد ، تاريخ ١٩٧٩/٧/٩
- جريدة البحرين ، تاريخ ١٩٧١/١٢/٢
- جريدة الأنوار ، تاريخ ١٩٧١/١١/١٠
- النهار العربي والدولي ، تاريخ ٢٣ مارس ١٩٨٠
- جريدة عكاظ ، تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٤
- جريدة السفير ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١١
- جريدة الأيام ، تاريخ ١٩٩٤/١٠/٧
- جريدة القدس ، طهران ، تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٣
- جريدة صوت الكويت ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٢٧
- جريدة الشرق الأوسط ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٤
- جريدة الشرق الأوسط ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/١٩
- جريدة الشرق الأوسط ، تاريخ ١٩٩٢/١١/١٥
- جريدة الشرق الأوسط ، تاريخ ١٩٩٤/٩/١٠

- جريدة الحياة ، تاريخ ١٩٩٢/٤/٢٥
- جريدة الحياة ، تاريخ ١٩٩٢/٥/١٥
- جريدة الحياة ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٢٣
- جريدة الحياة ، تاريخ ١٩٩٢/١١/٢٤
- جريدة الحياة (طبعة الخليج) ، تاريخ ١٩٩٤/١/٢٦
- جريدة البيان ، تاريخ ١٩٨١/١/٢٢
- جريدة البيان ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٠
- جريدة البيان ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٢
- جريدة الاتحاد ، تاريخ ١٩٨٠/١٢/١٣
- جريدة الاتحاد ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٩
- جريدة الاتحاد ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٨
- جريدة لاتحاد ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٦
- جريدة الاتحاد ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٨
- جريدة الاتحاد ، تاريخ ١٩٩٢/٤/٢٠
- جريدة الاتحاد ، تاريخ ١٩٩٤/١٠/٦
- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٨/١٧
- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٨/٢٥

- جريدة الخليج، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٨/٢٦

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٣

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٤

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٩/٧

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٠

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٣

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٧

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/٩/١٨

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٣

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/٨

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/١٠/١٩

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/١١/٨

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٢/١١/١٨

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٣/١/١٠

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٣/٢/٧

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٣/٤/١٧

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٣/٤/١٨

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٣/٩/١١

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٤/١/٣

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٤/١/٦

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٤/٤/١٨

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٤/٨/١٥

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٤/٩/٢

- جريدة الخليج ، الشارقة ، تاريخ ١٩٩٤/١٠/١٠

فهرس المحتويات

المحتويات

القسم الثالث

المستجدات على صعيد الجزر العربية – فترة التسعينات